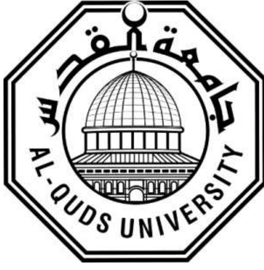
عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس



إسرائيل وروابط القرى، من نشأتها إلى حلها

عمر صالح عبدالرحيم بشير

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1435 هـ - 2014 م

إسرائيل وروابط القرى، من نشأتها إلى حلها

إعداد

عمر صالح عبدالرحيم بشير

بكالوريوس علم اجتماع وخدمة اجتماعية من جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

إشراف الدكتور: محمود محارب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاسرائيلية – معهد الدراسات الإقليمية

عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس

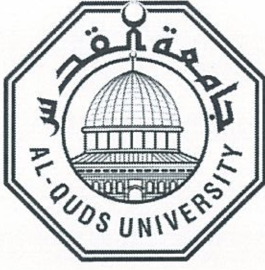
1435 هـــ – 2014 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية

قسم الدراسات الإسرائيلية



إجازة رسالة

"إسرائيل وروابط القرى، من نشأتها إلى حلها"

عمر صالح عبدالرحيم بشير

الرقم الجامعي : 21212230

المشرف : د. محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2014/6/15

أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم

1- الدكتور محمود محارب رئيسا للجنة التوقيع ....

2- الدكتور احمد أبو ديه ممتحنا داخليا التوقيع ....

3- الدكتور عبد الرحمن الحاج ممتحنا خارجيا التوقيع ....

القدس – فلسطين

1435 هـ - 2014 م

الإهداء

قبل الجميع اهدي ثمرة جهودي لربوع الغالية فلسطين ... بزيتونها المتجذر في ربـــوع القضية ... لكل ذرة ترابٍ رواها دم ابنائها ... لأرواح شهدائنا الطاهرة ... لكل أسير خلف قضبان الظلام ... لكل أمهات فلسطين وأطفالها ... للقابضـــين علـــى الجـــرح النازف

إلى والدي كما ربياني صغيرا .... لزوجتي الغالية التي دعمتني وتحملت معي مشقات الحياة ... لزهرتي عمري، ابنائي عبدالله وآمال ....

أهديكم جميعاً ثمرة جهودي مع خالص محبتي وتقديري

عمر صالح عبدالرحيم بشير

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة وأي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم : عمر صالح عبد الرحيم بشير

التوقيع :

التاريخ :

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني أولا وأخيراً على إتمام هذا العمل

لا يسعني بدايةً إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للـدكتور الفاضـل "محمـود محارب"، الذي أشرف على رسالتي وقدم لي النصح اللازم لإخـراج هـذه الرسـالة بأفضل صورة؛ كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام لسيادة اللواء "نضال أبودخان" قائـد قوات الأمن الوطني الفلسطيني، والعميد "سعيد النجار" قائد منطقة رام الله والبيرة، على الدعم المادي والمعنوي الذي قدماه لي خلال رحلة دراستي.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعد وساهم في إنجاح هذه الدراسة، وكان لـي خيـر رفيق في رحلتي؛ وأخص بالذكر، الأستاذ "عامر عوض الله" أمين مكتبة بلدية البيـرة، والأستاذ "عمر الزبن" من مكتبة جامعة بيرزيت والآنسة "ريفا أبـو العـرايس" علـى جهودها في طباعة وإخراج الرسالة.

أشكركم جميعاً من صميم الروح

ودمتم

عمر صالح عبدالرحيم بشير

الملخص

عملت إسرائيل منذ إعلان إقامتها عام 1948 على تنفيذ سياساتها المتعلقة بمشاريع الضم والتوسع وتصفية القضية الفلسطينية. هادفة إلى شطب وإسقاط حق الفلسطينين في إقامة دولتهم المستقلة. وقد تعددت أشكال الممارسات الإسرائيلية ما بين الحرب وطروحات السلام، لا سيما بعد احتلال كامل الأراضي الفلسطينية عقب حرب حزيران 1967.

بحثت هذه الدراسة أحد أخطر المشاريع التي نفذتها إسرائيل بضرب منظمة التحرير الفلسطينية وشطب النضال الوطني الفلسطيني، بمحاولة إيجاد وتشكيل قيادة محلية عميلة، حملت اسم "روابط القرى". عالجت هذه الدراسة ظاهرة روابط القرى عبر ستة فصول باستخدام منهجين بحثيين وهما المنهج الوصفي والمنهج التاريخي. وتتبعت الدراسة كمدخل أساسي، طبيعة الأوضاع السياسية في الضفة الغربية المحتلة، والتي أدت بالتظافر مع أسباب أخرى أهمها، إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد اجتياح بيروت عام 1982 إلى ظهور تشكيلات "روابط القرى" في الضفة الغربية المحتلة، بتوجيه ودعم إسرائيلي عبر تشكيل "جهاز الإدارة المدنية الإسرائيلية". كما تناول الباحث أساليب الدعم الإسرائيلي لتقوية "روابط القرى"، ووضح تشكيلاتها التنظيمية، وأساليب عمل "روابط القرى" لتحقيق الغايات الإسرائيلية من المشروع، وكيف قاومها سكان الضفة الغربية وأسهموا في إسقاطها.

ومن أهم الأسباب التي دفعت الباحث للكتابة في هذا الموضوع، شح الدراسات العربية التي عالجت ظاهرة "روابط القرى" بهدف توثيق مرحلة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، والتي يتوجب علينا الوقوف عليها لاستخلاص العبر.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، "أن إسرائيل عملت على تشكيل "مشروع روابط القرى" في الضفة الغربية المحتلة؛ كأداة فاعلة لها، لتحقيق أغراض وأهداف سياسية وأمنية، بهدف ضرب مشروع التحرر الفلسطيني، وشطب منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، عبر تشكيل قيادة بديلة لها، وضرب النضال الوطني داخل الأراضي المحتلة. فقد عملت "روابط القرى" منذ نشأتها على تنفيذ أجندات الاحتلال الإسرائيلي بطرحها لذاتها بأنها مسئولة عن الشعب الفلسطيني والمتحدثة بلسان حاله، راسمة خطا سياسيا متواطئا مع الرؤيا الإسرائيلية.

فأصدرت نظاما تأسيسيا وميثاق سلام أسقطت فيه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتجنبت قضية القدس واكتفت بعبارة حرية ممارسة الشعائر الدينية. بالمقابل، هاجمت "روابط القرى مرارا وتكرارا القيادة الوطنية المحلية، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مستخدمة أساليب قمعية متعددة وصلت لاغتيال وقتل من يعارضها. كما أسهمت "روابط القرى" في عمليات الإستيطان بالضفة الغربيةعبر سمسرة وتسريب الأراضي للاحتلال الإسرائيلي. وعملت إسرائيل على دعم مشروعها بكافة السبل، (مالياً وعسكرياً وإدارياً)، وأنهت المشروع لأنه لم يحقق الغايات التي تشكل لأجلها، ولم تكن نتائجه بالمستوى المطلوب. خاصة بعد أن بدأت قيادات الروابط تطرح نفسها سياسياً، وبذلك خرجت عن الخطة المُعدَّة إسرائيلياً فقامت إسرائيل بشطب المشروع للبحث عن بدائل أخرى.

وخرجت الدراسة بمجموعة من الإستخلاصات أهمها، نقص وغياب الدراسات المتخصصة لعدد من القضايا المهمة المرتبطة بصلب الدراسة، والتي تولدت نتيجة مشروع "روابط القرى"، خاصة انعكاسات المشروع على الأوضاع الاجتماعية، بعد استخدام إسرائيل أساليب تثير النعرات حسب منطقة السكن (قرية ومدينة)، إضافة لتحول التأييد والعمل في بعض مناطق الضفة الغربية –خاصة الخليل– على أسس عشائرية وعائلية وما لحقها من تبعات. كما استخلصت الدراسة ضرورة متابعة ودراسة كافة المواد الصادرة عن المؤسسات البحثية الإسرائيلية التي تعنى بالدراسات الاستشراقية، وتحليل ما يرد فيها بدراسات تفصيلية؛ كون هذه المؤسسات تساهم بشكل كبير ومؤثر في السياسات الإسرائيلية وطرق عملها، وضرورة تقييم الأوضاع بعد أية مرحلة انتقالية وعمل مراجعة شاملة لأخذ العبر والدروس للوقاية من أية ظواهر سلبية مستقبلا.

Israel and “The Village Leagues” from its establishment to dissolution

Prepared by: Omar Saleh Abed – Al- Raheem Bashir
Supervisor: Dr. Mahmoud Mohammad Muhareb

Abstract

Since its establishment in 1948, Israel has worked on implementing its policies concerning the annexation and expansion projects, and the liquidation of the Palestinian issue in its view of the renunciation of the Palestinians’ right to establish an independent state. The Israeli practices have taken several forms ranging from war to peace proposals, notably after their complete occupation of the Palestinian Territories following June (1967) war.

This study has examined one of the most serious and dangerous projects implemented by Israel aiming at eliminating the PLO and effacing the Palestinian national strife in an attempt to establish and form a collaborator local leadership bearing the name of the “village leagues”. The study has addressed the phenomenon of the “village leagues” in six chapters through using two methodologies, the descriptive and historic methodologies. As a key introduction, the study has tracked; the nature of the political situation in the occupied West Bank, which has along with other reasons, mainly the evacuation of the PLO from Lebanon after the invasion of Beirut in 1982, led to the emergence of the “village leagues” formulations in the occupied West Bank, via the direction and support of Israel through forming “The Israeli Civil Management System”. Moreover, the researcher has addressed the Israeli support techniques aimed at strengthening the “village leagues”, wherein the researcher had examined their organizational formulations, the business techniques of the “village leagues” for realizing the Israeli objectives from the project and the manner in which the residents of the West Bank had resisted such objectives and contributed to their renunciation.

Furthermore, one of the main reasons which have urged the researcher to write about this topic is the lack of Arab studies which address the phenomenon of “village leagues” in view of documenting a significant phase in the history of the Palestinian issue, which we have to seek information about in order to draw lessons.

The study has concluded a set of results, mainly: “that Israel has formed the “village league project” in the occupied West Bank; as an effective instrument aimed at realizing its political and security objectives and purposes in their view to eliminate the Palestinian liberation project and efface the PLO as a sole legitimate representative of the Palestinian people through forming an alternative leadership, and suppressing the national strife within the occupied territories. Since their establishment, the “village leagues” have worked on implementing the agendas of the Israeli occupation by nominating themselves as being responsible for and becoming the spokesperson of the Palestinian people, drawing a conspiratorial political line with the Israeli vision. Thus, it had issued a constituency system and a charter of peace renouncing therein the Palestinian refugees’ right to return, and had avoided the issue of Jerusalem and was sufficed by the phrase “freedom to practice religious rites”. On the other hand, the “village leagues” had repeatedly attacked the local national leadership and the PLO’s leadership through using various repressive methods reaching to the extent of killing and assassinating those who opposed them. Moreover, the “village leagues” have contributed in the settlement process in the West

Bank through brokering and infiltrating lands to the Israeli occupation. Furthermore, Israel had strove to support its projects using all means possible (financially, military and managerially); however it had ended the project as it had not realize the goals over which it had been formed, and its results hadn't reached the required level, particularly after the leagues' leaderships began to present themselves politically ergo emanating from the plan prepared by Israel; thus Israel cancelled the project in search of other alternatives.

The study has recommended a set of conclusions, mainly: the lack and absence of specialized studies on several important issues related to the core of the study, and which had generated as a result of the "village leagues" project, in particular the repercussions of the project on the social conditions, after Israel had used techniques that contributed to the incitement to separatist unrest according to the place of residence (village or city). In addition to transferring support and work in some of the areas of the West bank – especially Hebron – to a family and tribal basis and consequential matters. The study has also recommended to follow-up and study all the materials issued by Israeli research institutions concerned with oriental studies, as well as analyze their content using detailed studies, given that these institutions greatly contribute to and affect the Israeli policies and their business procedures; in addition to the importance of assessing the conditions after any transitional phase and conducting a comprehensive review in order to draw lessons and conclusions in order to prevent any future adverse phenomena.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

المقدمة

خططت إسرائيل منذ إعلان تأسيسها على التوسع وضم مناطق جديدة لدولتها. وقد نفذت إســرائيل مخططاتها عمليا بعد حرب حزيران عام 1967. فقد احتل الجيش الإسرائيلي بقيادة "موشيه ديــان" قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأعلن قائد قوات الجيش الإســرائيلي الحكــم العسكري والسيطرة على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في المناطق المحتلة. وقــد تــم تعيين الجنرال "حاييم هيرتسوغ "حاكما عسكريا للمناطق المحتلة، رغم السياسة التي انتهجها موشي ديان باعتماده منهجا خاصا زعم فيه أن الاحتلال يبقى "غير مرئي"، من خلال السماح باســتمرار النظام الأردني الذي كان يدير الأمور بناء على "اتفاقية أريحا" عام 1951، عبر إيجاد شبكة مــن وجهاء الضفة الغربية في مختلف مناطقها. ولكن الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع كانــت مختلفة. فقد أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مئات الأوامر العسكرية التي تناولت كافة جوانب الحياة، واحتفظت المحاكم واللجان العسكرية الإسرائيلية المشكلة بولاية كاملة على المناطق المحتلة.

بعد فوز الليكود بانتخابات الكنيست الإسرائيلية عام 1977، وتولي "مناحيم بيغن" رئاسة الحكومــة الإسرائيلية، والذي كان ممثلا للأيديولوجية التي تعارض أية تسوية إقليمية ، وتوقيع اتفاق "كامــب ديفيد" بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية، كان هناك تحول في الإستراتيجية الإســرائيلية فــي الضفة الغربية من خلال فرض سلطة فلسطينية محلية، لتقويض المد المتنامي لمنظمــة التحريــر الفلسطينية. وبعد نشر الأمر العسكري رقم 947 لسنة 1981، تم نقل كافة الصلاحيات القانونيــة والإدارية للحاكم العسكري إلى ما سمي بـــ "الإدارة المدنية"، التي كانت الأب البيولوجي لمشروع " روابط القرى" .

تولدت فكرة روابط القرى، والتي كانت مرتبطة بالإدارة المدنية الإسرائيلية، من خلاصة وعصارة أفكار أكاديميين ومستشرقين إسرائيليين عملوا كعسكريين واستشاريين ابــان دراســتهم للمجتمــع الفلسطيني.

في أواخر عام 1981 تم تعيين الكولونيل "مناحم ميلسون" – هو بروفيسور في الأدب العربي فــي الجامعة العبرية في القدس – مسئولا للإدارة المدنية في الضفة الغربية. وقد قوبــل هــذا القــرار بأعمال شغب وعصيان مدني في مختلف المناطق المحتلة، مع الإشارة إلى أن مشــروع روابــط

القرى اسند إليه. حيث كانت فكرة روابط القرى من نتاج ميلسون، الذي طور فكـرة أن السـلطة المحلية الفلسطينية يجب أن تقسم إلى قسمين، وبذلك يجعل الفلاحين ينتفضون ضد المدنيين عبـر تشكيل "روابط القرى". وقد قامت إسرائيل بإصدار قرار التشكيل والقوانين الخاصة كنتاج لخبـرة ومعرفة المستشرقين الإسرائيليين أمثال ميلسون، من خلال خبراتهم المتطورة والمتراكمة للمجتمع الفلسطيني.

ارتكز مشروع روابط القرى على المناطق الريفية في الضفة الغربية، ولم يكن هذا القرار اعتباطيا. فقد شكل الريف الفلسطيني في الضفة الغربية حينها 70% من إجمالي عدد سكان الضفة الغربيـة حسب البيانات الإحصائية، إضافة إلى الطبيعة الاجتماعية البسيطة والمسالمة لهؤلاء السكان، كمـا وصفها الباحثون والمستشرقون الإسرائيليون.

لقد كانت فكرة روابط القرى نظرية أولية ومحاولة استعمارية إسرائيلية نفذتها إسرائيل على أراضي الضفة الغربية كسلطة فلسطينية محلية، كمشروع واسع النطاق يشمل أهدافا إسـتراتيجية، واخـذ منحى خطيرا عبر آليات تطبيقه والقوانين التي أقرتها إسرائيل ، حيث عاملت الضفة الغربية كجزء أصيل من الملكية الإسرائيلية، التي هدفت تاريخيا إلى التوسع الجغرافي بمختلف الاتجاهات.

إن مقاومة الشعب الفلسطيني لمشروع "روابط القرى" أدى في النهاية إلى إسقاط المشروع من خلال سلوكيات متنوعة بين السلمية والعمليات المسلحة، وصولا إلى الانتفاضة الفلسطينية عـام 1987. وهنا يجب التنويه من خلال تتبع المصادر والمراجع الأدبية التاريخية، كانت مصادر المعلومـات ضئيلة مما يبرز عدم إعطاء هذا المشروع حقه بالشكل المطلوب، مما دفع الباحث للتركيز على هذه الدراسة بغرض التوثيق التاريخي، واستخلاص العبر من تجربة ذات أهمية، استخدمتها إسـرائيل لتصفية القضية الفلسطينية.

أ – عنوان الدراسة:

" إسرائيل وروابط القرى، من نشأتها إلى حلها"

ب – مشكلة الدراسة:

منذ عام 1977، وبعد فوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية وتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية، تغيرت الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع السكان

الفلسطينيين. حيث أوجدت إسرائيل سلطة فلسطينية محلية سميت بـــ "روابط القرى". وقد عملت هذه الروابط في مختلف مناطق الضفة الغربية كإدارة محلية تمثل السكان، وعملت بتنسيق كامل مع "الإدارة المدنية الإسرائيلية" كأداة تنفذ السياسات الإسرائيلية، وعملت على بناء مؤسسات خاصة بها وسوقت نفسها فلسطينيا عبر منشورات وصحيفة خاصة. وقد لاقت هذه الروابط تسهيلات ودعم إسرائيلي ماديا ومعنويا، ومنحت صلاحيات واسعة لتقويتها. لذا فقد تحددت المشكلة البحثية حسبما يراه الباحث بالسؤال التالي:

ما هي الأهداف والأغراض التي سعت إسرائيل لتحقيقها عبر إنشاء ودعم مشروع روابط القرى؟

ج – **مبررات الدراسة:**

بالرغم من قدم قضية روابط القرى والتي عاصرت ثمانينيات القرن الماضي، إلا انه لم يعط الحق الكافي في البحث الأكاديمي والتوثيق التاريخي رغم أهميته. كون المشروع سياسة استعمارية استخدمتها إسرائيل لفرض سياسات وغايات محددة مستخدمة ذات الشعب المحتل في لمس غاياتها المرجوة. علاوة على ذلك ومع مرور أكثر من ثلاثين عاما على هذا المشروع، لم يتبق على قيد الحياة إلا فئة محدودة من أصحاب العلاقة المباشرة الذين عاصروا وعاشوا تلك الفترة. مما دفع الباحث إلى توثيق شهادتهم على العصر لتدرج في الأدبيات التاريخية، وتغطية الموضوع بأكبر قدر ممكن بسبب المعرفة المحدودة للأجيال الحديثة لهذا المشروع.

د – **أهداف الدراسة:**

1- الإحاطة بكافة الظروف السياسية التي سبقت تشكيل روابط القرى.
2- معرفة ظروف تشكيل روابط القرى والمواقف الرسمية المختلفة لتشكيلها.
3- الاطلاع على البنية التنظيمية لروابط القرى .
4- التعرف إلى وظائف روابط القرى ومهماتها المتنوعة.
5- دراسة الأساليب التي استخدمتها روابط القرى لتحقيق أهدافها.
6- التعرف إلى كيفية مقاومة الشعب الفلسطيني لروابط القرى.

هـــ- **أسئلة الدراسة:**

1- ما هي الظروف السياسية التي سبقت مشروع روابط القرى؟

2- كيف تم تشكيل روابط القرى وكيف قوبلت؟

3- ما هي البنية التنظيمية لروابط القرى؟

4- ما هي الأساليب التي استخدمتها روابط القرى لتحقيق أهدافها؟

5- كيف قاوم الفلسطينيون مشروع روابط القرى؟

و- **فرضية الدراسة** :

يسعى الباحث من خلال دراسة مشروع روابط القرى لبرهنة الفرضية الرئيسية المتمثلة بـــ:
"أسست إسرائيل روابط القرى في الضفة الغربية كأداة فاعلة لها لتحقيق أغراض وأهداف سياسية وأمنية، وضرب مشروع التحرر لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تشكيل قيادة بديلة".

ز – **حدود الدراسة** :

- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

1- الحدود الزمانية للدراسة: شملت الدراسة الحياة السياسية والظروف الاجتماعية في الفترة الواقعة ما بين 1979 وحتى عام 1987، كونها تغطي فترة روابط القرى منذ بداياتها حتى اختفائها إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

2- الحدود المكانية للدراسة: الضفة الغربية – فلسطين

- الحدود الزمانية والمكانية للباحث:

1- الحدود الزمانية: 2014 م – 1435 هـــ

2- الحدود المكانية للباحث: جامعة القدس أبو ديس – الضفة الغربية – فلسطين.

ح – **أهمية الدراسة** :

تكمن أهمية دراسة "روابط القرى" إلى أن هذا المشروع لم يأخذ حقه الكافي في الدراسات الأكاديمية التي عالجتها، كونه من أهم المشاريع الإسرائيلية فترة ثمانينيات القرن الماضي. حيث ستعالج الدراسة كافة جوانب مشروع روابط القرى من حيث: تأسيسها، أعمالها، كيفية تأثيرها على النواحي السياسية والاجتماعية والأمنية لسكان الضفة الغربية، وستعمل على توثيق كافة الأحداث من شتى المصادر وخصوصا المقابلات مع أصحاب علاقات مباشرة. في الوقت ذاته ستعمل هذه الدراسة على إثراء المعرفة العلمية المنهجية لهذا المشروع.

ط – منهجية الدراسة :

بناء على المعطيات الواردة والخطوط الأساسية للدراسة، كونها تتعلق بالعلوم الإنسانية، واتساع جوانب الموضوع وتعدد أهداف الدراسة، سيعتمد الباحث في دراسته على منهجين بحثيين علميين:

1- المنهج التاريخي: وذلك للتتبع التاريخي لمشروع روابط القرى وجمع كافة الروايات التاريخية المتوفرة من مختلف مصادرها لغرض التوثيق التاريخي للمرحلة التاريخية المطروقة، وما ورد فيها من أحداث مفصلية حساسة في تاريخ القضية الفلسطينية، والإجراءات الإسرائيلية المتبعة للسيطرة على مناطق الضفة الغربية .

2- المنهج الوصفي: حيث سيقوم الباحث باستخدام أداة تحليل المضمون للواقع المحيط بمشروع روابط القرى، أفكارها، سياساتها، كيف عملت، وعلاقاتها بسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

ي – إجراءات الدراسة:

سيقوم الباحث بجمع كافة المعلومات والبيانات المطلوبة لإتمام متطلبات الدراسة من خلال:

1- المصادر الأولية: وتشمل مقابلات مع الكثير من النشطاء وأصحاب العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، الكتابات الأولية المتعلقة بروابط القرى، الصحف المرتبطة مباشرة بروابط القرى، الوثائق والبيانات والقرارات ذات الصلة المباشرة بالموضوع .

2- المصادر الثانوية: من صحف محلية وعربية وإسرائيلية، كتب منشورة تطرقت للمشروع، دراسات سابقة.

ك– محددات الدراسة:

1- نقص المصادر والمراجع في موضوع الدراسة

2- صعوبة الحصول على مقابلات مع أشخاص عملوا في روابط القرى مسبقا.

3- تخوف المواطنين من الإدلاء بالمعلومات، رغم أن ظاهرة روابط القرى اندثرت منذ بداية الانتفاضة الأولى.

4- عدم توفر أرشيف خاص يغطي الفترة الزمنية لمرحلة روابط القرى

ل – **فصول الدراسة:**

لأغراض وغايات البحث، ولتغطية الدراسة من كافة الجوانب المستهدفة منها، قسم الباحث فصول الدراسة كما هو مدرج أدناه:

- الفصل الأول: خلفية الدراسة :

وهو خطة البحث حيث يشمل المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضية الدراسة، منهجية الدراسة، حدود الدراسة والإجارتها، الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني: الإطار النظري والسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد حرب عام 1967:

حيث يتطرق الباحث لأهم النظريات الإستعمارية والتجارب السابقة في مشروعه. ويعرج على طبيعة الظروف والحياة السياسية، التي مهدت تشكيل ظاهرة روابط القرى.

- الفصل الثالث: نشأة روابط القرى والدعم الإسرائيلي لها:

يعالج الباحث في هذا الفصل نشأة وظهور روابط القرى والقرارات التي أصدرتها إسرائيل بهذا الخصوص. ويعالج طبيعة الإجراءات التي نفذتها إسرائيل لتشكيل ودعم الروابط.

- الفصل الرابع: قيادات روابط القرى وهيكليتها وفكرها السياسي:

حيث سيعمل الباحث على تغطية السيرة الذاتية لأهم قيادات روابط القرى، وهيكليتها التنظيمية وفكرها السياسي

- الفصل الخامس: ممارسات روابط القرى :

يناقش الباحث في هذا الفصل طبيعة الممارسات التي نفذتها روابط القرى لتنفيذ أجندتها.

- الفصل السادس: مقاومة مشروع روابط القرى وانهيار المشروع:
- يوضح هذا الفصل طبيعة عمل النضال الوطني الفلسطيني في مقاومة مشروع الروابط وكيف أسهم بإسقاطه. وينهي الفصل بمعالجة نهاية وسقوط الظاهرة ومصير قيادتها.
- الخاتمة

م – الدراسات السابقة:

– كتاب شلومو غازيت: "الطعم في المصيدة، السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"[1]:

وهو كتاب مترجم صدر عام 2001 عبر "مؤسسة باب الواد للصحافة والإعلام" في كتاب قوامه ثلاثمائة وتسعين صفحة . تحدث فيه الكاتب عن السياسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة في الفترة الواقعة ما بين 1967 ولغاية 1997، ووصل أحيانا إلى جزئيات عديدة في أواخر عام 1999، وتأثير تلك السياسات على صعوبة التوصل إلى حل مقبول مع الفلسطينيين.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلف كان من صناع القرار والمشاركين في تنفيذه، حيث كان "منسقا لأعمال الحكومة في المناطق" لمدة تقارب سبعة أعوام. وقد أسهب الكاتب في طرحه لوجهة النظر الإسرائيلية وكيفية إدارة المناطق المحتلة منذ فترة الحكم العسكري الإسرائيلي، وصولا للإدارة المدنية وما تبعها من مراحل لغاية اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

أشار الكاتب في طرحه أن سياسة إسرائيل لم تتغير في "المناطق المدارة" منذ البداية حتى تاريخ نشر كتابه، ولم يتراجع العمل الإسرائيلي فيها رغم محاولة الإسرائيليين والفلسطينيين التوصل إلى حل سياسي متفق عليه، ومساهمة السياسة التي اتبعتها إسرائيل وتجربتها في المناطق المحتلة خلال ثلاثين عاما سابقة بالتأثير سلبيا على إمكانية التوصل إلى تسوية في موضوع مدرج على جدول أعمال المفاوضات المشترك.

عرض الكاتب خلال سلسلة الأحداث التي طرحها، محاولات إقامة إدارة ذاتية في الضفة الغربية. وطرح الموقف الإسرائيلي منها، وخطة ديان للحكم الذاتي وتطبيق الخطة من طرف واحد (إسرائيل)، وسياسة "ميلسون" في الضفة الغربية.

ويخلص الكاتب أن إسرائيل فشلت في إقامة إدارة مدنية في الضفة الغربية ونتج ذلك عن وجود عدة أسباب. حيث أوضح أن أصحاب القرار في إسرائيل اخطئوا لتعيينهم البروفيسور "ميلسون" في هذا المنصب، لأنه لم يؤيد أو يتعاطف مع النية بإقامة حكم ذاتي فلسطيني مستقبلي في الضفة الغربية، ولم يعمل على ذلك، بل تطلع إلى تنفيذ خطته الداعية إلى خلق قيادة بديلة، وبسبب الانحراف عن

---

[1] غازيت، شلومو، الطعم في المصيدة السياسة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . مترجم ،(مؤسسة باب الواد للصحافة والاعلام :2001).

الأهداف المرجوة من إقامة الإدارة المدنية، انحرفت حكومات إسرائيل عن نواياها لتطبيق مشروع الحكم الذاتي .

- دراسة مناحم ميلسون، "سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة "[2]:

نشرت هذه الدراسة في "سكيراه حدوشيت" بتاريخ 1987/8/5 . ونشرتها مجلة الملف مترجمة في العدد 40/4 الصادر في شهر تموز عام 1987 بدراسة قصيرة مكونة من ثلاث عشرة صفحة. حيث قدم ميلسون دراسته بمقدمة تاريخية حول حرب الأيام الستة واحتلال مناطق 1967، والسيطرة الإسرائيلية عليها بواسطة الحكم العسكري .

اظهر الكاتب وجود خلافات إسرائيلية داخلية حول مستقبل مناطق " يهودا والسامرة " ، ووجود امتناع لدى بعض الجهات لاتخاذ قرار بهذا الخصوص مع تغير هذه الصورة بسبب الرفض العربي لإقامة سلام مع إسرائيل. وخلص الكاتب إلى أن سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة كانت تنطوي على معضلة المفاهيم والآمال والتصورات المختلفة، وتعبير سياسة الحكم العسكري عن التطلع للسيطرة دون الشعور بأن الإسرائيليين غزاة، ودون شعور سكان "المناطق" أنهم محتلون.

ويرتكز الكاتب في أن أسس الحكم العسكري في المناطق المحتلة قام على قواعد مفادها: عدم التواجد، عدم التدخل والجسور المفتوحة. وأشار انه لم يكن لدى الحاكم العسكري هدف منع نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، وان سكان المناطق ليسوا شريكا في مفاوضات إسرائيل. كما قام الكاتب بتسليط الضوء على اتفاقية كامب ديفيد وطرح الحكم العسكري في "المناطق"، ومن جهة أخرى اظهر التعارض بينهما وشرح مزايا سياسة عدم التدخل .

- دراسة ماهر الكرد، "معركة المؤسسات، تفكيك بلديات المدن، بناء روابط القرى"[3]:

نشرت هذه الدراسة في مجلة صامد الاقتصادي في العدد 39 الصادرة من بيروت في نيسان 1982 وعدد صفحاتها ست وعشرون صفحة. طرح الكاتب في بداية دراسته بمقدمة تضمنت الأهداف الإسرائيلية من إنشاء إدارة مدنية، تتمثل بخدمة الشق اليهودي الخاص من المشروع الصهيوني والحفاظ على "ارض إسرائيل الكاملة" واستكمال تهويد فلسطين. أما الهدف الثاني فيتمثل بخدمة الشق الامبريالي العام من المشروع الصهيوني.

---

[2] ميلسون، مناحم ،"سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة زقطاع غزة"، الملف ، عدد 40/4. تموز 1987

[3] الكرد، ماهر، "تفكيك بلديات المدن بناء روابط القرى"، صامد الاقتصادي، عدد 39 . (مؤسسة صامد الاقتصادي: بيروت، 1982)

عرج الكاتب على نجاح مؤيدي منظمة التحرير بانتخابات المجالس البلدية في جميع المدن الرئيسية، مع تنامي الدور الوطني للمؤسسات البلدية. واستطرد الكاتب في متن دراسته بطرح المضايقات التي مارستها إسرائيل ضد المجالس البلدية المنتخبة، حيث يظهر الاضطهاد ضد رؤساء وأعضاء مجالس البلديات كقادة وطنيين، والسعي إلى تفكيكها كمؤسسات اقتصادية – اجتماعية لها دور سياسي. واظهر مراحل تطور روابط القرى والتي تجذرت في ثلاثة مناطق رئيسية: "الخليل، بيت لحم، رام الله". والتي تمتعت بالدعم المتواصل من قبل السلطات الإسرائيلية. حيث كانت تتعاطى كافة الخدمات والأنشطة المنوطة بالبلديات.

وتطرق الكاتب إلى أهم الشخصيات التي عملت في "روابط القرى" في المناطق الثلاث السابق ذكرها، وكيفية تعزيز إسرائيل ممثلة بإدارتها المدنية هذه الروابط، مع التطرق لدور "الإدارة المدنية" وتقسيماتها الإدارية وطبيعة عملها في المناطق المحتلة.

– دراسة محمود قدري، "الممارسات الصهيونية ضد بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة" [4]:

وهي دراسة نشرت في مجلة "صامد الاقتصادي" الصادرة من بيروت بعددها 37 المنشور بشهر شباط 1982 في ثلاث عشرة صفحة. ابرز الكاتب في دراسته شعور الحكومة الإسرائيلية بمدى الخطر الذي باتت تشكله البلديات على مجمل السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة، وعلى مشروع "الحكم الإداري الذاتي" بشكل خاص، كمحصلة لفوز مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في انتخابات المجالس البلدية في مواقع عديدة في كبريات المدن الفلسطينية، والتزامها بسياسة المنظمة.

وأشار الكاتب إلى طبيعة الانتخابات البلدية التي أجرتها إسرائيل بقصد تحقيق أهداف تتعلق بالحكم الذاتي في "المناطق المدارة"، وكسب المؤيدين له، وفشلها في تحقيق هذا الهدف مما حدا بها إلى تأجيل الدورة اللاحقة من الانتخابات، تخوفا من تحول النتائج لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل أعمق عما سبق.

كما تطرق الكاتب إلى الإجراءات التي قامت بها إسرائيل من خلال تقنين الممارسات ضد البلديات، تمثلت بإجراء تعديلات على القوانين المعمول بها والتي كان معظمها من "قانون البلديات الأردني".

---

[4] قدري، محمود، الممارسات الصهيونية ضد بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 37. (مؤسسة صامد: بيروت، 1983).

فقامت بتعديل قوانين انتخاب البلديات بحجة الحفاظ على الأمن العام، وعدلت قانون تخطيط المدن والقرى .

سلط الكاتب الضوء على الممارسات الفعلية للسلطات الإسرائيلية ضد البلديات. فقد نفذت ممارسات ضد البلديات كمؤسسات، وممارسات ضد المجالس البلدية، رؤساء وأعضاء وموظفين. ومن الممارسات التي قامت بها سلطات الاحتلال: إقالة رؤساء البلديات – الإبعاد السياسي – محاولات الاغتيال – السجن والاعتقال والتحقيق – الإقامة الجبرية – ملاحقات ومضايقات مختلفة.

– دراسة د. وليد مصطفى، "الممارسات الصهيونية العنصرية ضد شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل"[(5)]:

نشرت هذه الدراسة في مجلة "صامد الاقتصادي" في عددها 42 الصادر بشهر نيسان 1983. حيث يوثق الكاتب في دراسته كافة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967، ومناطق 1948 في ثمان وعشرين صفحة. مركزا على الإجراءات العنصرية على عرب المناطق المحتلة 1948 عبر النظرة العنصرية لقادة إسرائيل ضد الوجود العربي في الداخل، وعدم الاعتراف بالعرب الفلسطينيين كأقلية قومية في إسرائيل لها حقوقها. حيث حاصرتهم اقتصاديا وميزت ضد المؤسسات العربية.

وظهرت عدة صور لأشكال الممارسات العنصرية ضد الأفراد العرب مثل: معاقبة الفرد لانتماءاته السياسية، التمييز في الوظائف والمعاملة، عدم احترام اللغة العربية كلغة رسمية، تطبيق سياسة التفرقة الدس بين السكان العرب.

أوضح الكاتب بإسهاب الممارسات العنصرية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنه من استغلال للأيدي العاملة، مصادرة الأراضي، والتعسف ضد المؤسسات التعليمية والثقافية وما نتج عنها من إغلاق للصحف الصادرة في الضفة الغربية، وإغلاق متكرر للمؤسسات التعليمية خصوصا الجامعات في فترات مختلفة، وفرض العقوبات الجماعية. كما وضح ممارسات "روابط القرى" والممارسات الإسرائيلية ضد المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

[(5)] مصطفى، وليد، "الممارسات الصهيونية العنصرية ضد شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل"، صامد الاقتصادي، ع 42. (مؤسسة صامد: بيروت، 1983)

- كتاب الشيخ سعد الدين العلمي، "وثائق الهيئة الإسلامية العليا"[6]:

وهو كتاب نشر عام 1984 عبر "دار الطباعة العربية" في القدس، بما يزيد عن سبعمائة صفحة. وقد نشر فيه العلمي كافة الوثائق المتعلقة "بالهيئة الإسلامية العليا" بمدينة القدس، والتي كانت تصدر عن الهيئة الإسلامية العليا أو ترد إليها، أو أشارت إليها في منشورات مؤسسات أو مراسلات أو أخبار صحفية.

ومن الوثائق المنشورة محاضر ونصوص اجتماعات الهيئة الإسلامية العليا، والمراسلات الصادرة إلى الأردن، والمراسلات لضباط الحكم العسكري الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية والتي حملت قضايا مختلفة، كان اغلبها شكاوى ضد الاعتداءات على القدس والمقدسات الدينية الموجودة فيها، سواء كانت من قبل الجيش أم عصابات المستوطنين. وشمل الكتاب أيضا بيانات صحفية توضيحية للرأي العام حول قضايا مختلفة .

والجدير بالذكر فيما يتعلق بصلب الدراسة، ما تم نشره من وثائق حول رسائل التهديد التي وصلت للهيئة الإسلامية العليا وكانت موقعة من روابط القرى. مع الإشارة أن بعض الرسائل كانت موقعة بشكل منفرد من الروابط، وبعضها بالاشتراك مع جهات أخرى. فقد نشر العلمي رسائل موقعة بالاشتراك مع "مئير كهانا"، وأخرى مع مجموعات "غوش ايمونيم" وأمناء جبل الهيكل .

وقد تضمنت الرسائل تهديدات بالتصفية الجسدية والتفجير وإحراق ممتلكات الهيئة الإسلامية العليا . ووصلت ذروة هذه التهديدات إلى نسف الأقصى في حال استمرار ممانعة الهيئة لصلاة اليهود وأداء شعائرهم في الحرم القدسي.

- دراسة عمرو العملة، "تقييم دور روابط القرى كأداة بديلة لإدارة التنمية الوطنية في الوطن المحتل"[7]:

نشرت هذه الدراسة في مجلة "صامد الاقتصادي" في عددها 49، الصادر في أيار / حزيران 1984. وكانت دراسة مركزة بثلاث عشرة صفحة .

استهدف الكاتب من دراسته، إجراء تقييم لدور روابط القرى كأداة بديلة للتنمية الوطنية في الأراضي العربية المحتلة. وعمل على تقييم وضع روابط القرى السياسي ضمن التوجهات

---

[6] العلمي، سعد الدين، "وثائق الهيئة الإسلامية العليا"، (دار الطباعة العربية، القدس، 1984).

[7] العملة، عمرو، "تقييم دور روابط القرى كاداة بديلة لادارة التنمية الوطنية في الوطن المحتل"، صامد الاقتصادي. عدد 49، ايار حزيران 1984.

الإسرائيلية المتوجهة لتطبيق مفهوم الحكم الذاتي، بسبب ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر .

وغطت الدراسة الجذور التاريخية لنشأة روابط القرى والظروف التي رافقت تشكيلها، وأنشطتها السياسية والاقتصادية وأجرى تقييما لوضعها، وموقف مختلف الأطراف منها.

وقد أوضح الكاتب في متن دراسته، الجذور التاريخية للروابط وكيفية ظهورها. حيث نشأت رابطة قرى الخليل كأول رابطة عام 1978، وبعدها بعامين بدأ نشاط مصطفى دودين لتوسيع مفهوم الروابط بالعمل في بقية المناطق، بإيعاز من إسرائيل. ومن وجهة نظر الكاتب، يرى أن الغاية في تشكيل روابط القرى يعود إلى شق الصف الوطني بالرغم من الإعلان أن الهدف الأساسي لهذه الروابط هو تطوير القرى، مستغلة قضية تهميش القرى من قبل السلطات التي تعاقبت على فلسطين.

كما أوضح الكاتب ضم روابط القرى باتحاد خاص، سمي باتحاد روابط القرى عام 1982، وأصدر نظاما أساسيا للروابط، حيث ضم مناطق الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وطولكرم وجنين. وبين أن العمل سيكون في الضفة الغربية مع استثناء القطاع. والأخطر من ذلك استثناء القدس مما يشير إلى اعتراف ضمني بالتنازل عنها والتسليم بضمها إلى إسرائيل.

كما أشار الكاتب في نهاية دراسته، أن إسرائيل أرادت خلق تسوية للصراع من خلال إيجاد شريك للمفاوضات من بين الفلسطينيين، وان تعمل الروابط على تحطيم المقاطعة السياسية المفروضة من قبل الفلسطينيين، إلا أن الروابط فشلت في الوصول إلى هذا الهدف، وأنها لم تحقق لإسرائيل ما هو مطلوب منها بسبب العزلة التي فرضت عليها.

- كتاب موشي ماعوز، "القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية"[8]:

وهو كتاب مترجم عن اللغة العبرية، صدر عام 1985 بحجم مئة وثمان وأربعين صفحة. وقد عمل الكاتب على عملية توثيق وتحليل للأحداث في الضفة الغربية والتي دارت بعد عام 1967 إبان فرض الحكم العسكري الإسرائيلي على المناطق. وقد سلسل الكاتب ما أورده من أحداث من خلال الآتي

[8] ماعوز، موشي، القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، مترجم. (ب ن: ب م، 1985).

(حسب رواية الكاتب):

1- عملية تحول رؤساء البلديات العرب من الضفة الغربية من مسئولي بلديات محليين في ظل الحكم الأردني، إلى مسئولين سياسيين في ظل الحكم الإسرائيلي.

2- التطورات التي طرأت على مواقف هؤلاء القادة في ظل الحكم الإسرائيلي، بين تعاون برغماتي مع إسرائيل بتنسيق مع الأردن، وحتى الكفاح الوطني المسلح ضد إسرائيل.

3- التغيرات التي حصلت في سياسة حكومات "المعراخ والليكود" تجاه الجمهور الفلسطيني وقادته من سنة 1967 وحتى 1984، وردود الفعل على ذلك في الضفة الغربية.

4- أعمال التطرف التي وقعت بين الجمهور العربي الفلسطيني والجمهور اليهودي الإسرائيلي في الضفة الغربية وآثار ذلك.

5- تدخل القادة الفلسطينيين المحليين في محاولات حل مشكلة الضفة الغربية.

واستطرد ماعوز في شرح طبيعة الأوضاع في الضفة الغربية منذ عام 1967 والأدوار التي لعبتها إسرائيل فيها، والدور الرئيسي للعمل في الضفة الغربية من قبل رؤساء البلديات المحسوبين على التيارات الوطنية ويكنون ولاء لمنظمة التحرير.

كما تطرق الباحث إلى إنشاء روابط القرى وظهور أول رابطة بالخليل عام 1978، وكيفية توسع الروابط في مختلف مناطق الضفة الغربية فترة استلام "مناحم ميلسون" للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

من خلال ما عرضناه سابقا مما ورد في الدراسات السابقة، يتضح لنا أن هذه الدراسات قد عالجت جزئيات من "ظاهرة روابط القرى" دون ان تتطرق لماهيتها وتوضيح أساليبها وأهدافها بشكل كامل. كما أن هذه الدراسات لم تكن متخصصة بهذه الظاهرة، وإنما تطرقت لذكرها عبر السرد التاريخي للمرحلة وبشكل مقتضب. لذا يهدف الباحث من خلال أطروحته البحثية لمناقشة "ظاهرة روابط القرى" من كافة جوانبها لتكون دراسة متخصصة وأولية تغطي المرحلة التاريخية منذ نشأة "روابط القرى" حتى حلها، وتسليط الضوء على الآثار التي خلفتها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد حرب عام 1967

2.1 مقدمة الفصل الثاني

يتناول الباحث في هذا الفصل بعض الأسس الاستعمارية، والايدولوجيا الصهيونية، والسياسة الإسرائيلية، التي طبقتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية لتحقيق أهدافها. وقد استفادت إسرائيل من بعض الممارسات التي نفذتها الدول الاستعمارية سابقا خصوصا؛ الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي. كما استخدمت إسرائيل الأفكار التي وردت في الايدولوجيا الصهيونية وأفكار آباء الصهيونية الأوائل. ويتطرق الباحث في القسم الثاني لتقديم إيجاز حول طبيعة الأوضاع في الضفة الغربية بعد حرب الأيام الستة عام 1967. حيث سيتناول طبيعة الإجراءات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لبسط سيطرتها على المناطق المحتلة من خلال الحكم العسكري. كما سيتطرق الباحث إلى طبيعة الوضع السياسي الذي تبلور من خلال القيادة المحلية، وتحول دور رؤساء البلديات إلى قيادات سياسية محلية، وطبيعة علاقتها مع الأردن وإسرائيل وتنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية. وسيعرج الباحث في نهاية هذا الفصل للحديث عن مبادرات الحل السياسي التي طرحت في تلك الفترة لأهمية تأثيرها على المرحلة اللاحقة.

2.2 الإطار النظري

لطالما تعرض المشرق العربي للحملات الغربية الاستعمارية، حيث عمل بنفس الظروف والعوامل وحتى القوى. ومن البديهي أن تكون الامبريالية ابرز هذه القوى، وإسرائيل ما كانت إلا نتيجة من نتائج الامبريالية. وقد شخصها احد الشيوعيين اللبنانيين قبل حرب فلسطين مباشرة بأن الحركة الصهيونية ليست سوى استغلالا لعواطف شعب منكوب لخدمة مصالح اليهود المرتبطين بأهداف الامبريالية في المشرق العربي من خلال المتاجرة ببؤس الشعب اليهودي[1].

وقد لقيت الصهيونية تعاونا ودعما من المبشرين، وكان هذا الدعم مرتبطا بعدة أسباب. احد أهم هذه الأسباب التخلص من اليهود في أوروبا، الذين ارتبطوا برفض تاريخي لهم في الكثير من الدول الأوروبية وهو ما سمي بمعاداة السامية، ودعمهم في فلسطين بهدف تحطيم وحدة الشرق. حيث

---

[1] رودنسن، مكسيم. اسرائيل واقع استعماري. مترجم، (مطبعة عبد الناصر: القدس، ب ت) ص 1 – 5.

سيثيرون من موقعهم الجديد قلاقل سياسية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية، تسمح بالتدخل الأوروبي للسيطرة [2].

تعبر الصهيونية حركة علمانية ذات توجه سياسي نحو فلسطين. وأول من صاغ مفهوم الصهيونية هو الكاتب اليهودي النمساوي "ناثان بيرنباوم" عام 1885، حيث أن كلمة صهيون هي إحدى الأسماء الواردة في التوراة لمدينة القدس. وكان الأب الروحي للحركة الصهيونية "ثيودور هيرتزل" الذي وضع الأسس لها بكتابه "الدولة اليهودية" عام 1896. وقد طرح هيرتزل مشكلة اليهود كقومية وليس كدين[3]، بالرغم من أن الصهيونية وظفت بعض الرموز الدينية الواردة في التوارة لخدمة أغراض وأهداف الصهيونية.

وقد تعددت الأفكار والآراء للصهيونية بظهور عدة تيارات كان لها الأثر في السياسات التي طبقتها إسرائيل بعد إقامة الدولة. فارتبطت أفكار هيرتزل بالصهيونية السياسية، والتي اعتبرت أن المشكلة اليهودية هي مشكلة سياسية ذات تشعبات عالمية. أما الصهيونية التصحيحية فارتبطت ارتباطا مباشرا بأفكار "جابوتنسكي" واضع نظرية الجدار الحديدي، وصولا إلى الصهيونية العملية التي ركزت على تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحيازة الأراضي والاستيطان وبناء اقتصاد يهودي هناك، ويعتبر "حاييم وايزمان" أهم روادها[4].

بعد انتهاء الانتداب البريطاني وانتهاء حرب عام 1948، تم إعلان "دولة إسرائيل" على 78% من ارض فلسطين. وقد قامت إسرائيل بتدمير 418 قرية وتهجير ما يقارب 714150 مواطن عربيا وقامت بإحلال اليهود مكانهم[5]. وكانت إسرائيل قد نفذت سياسة الترانسفير لإقامة دولتها بهدف تغيير الوضعين الديمغرافي والجغرافي، حتى أنها مارست نفس السياسة بعد حرب 1967 بصورة غير مباشرة وبأعداد اقل أثناء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة[6].

---

[2] الخالدي، مصطفى وعمر فروخ. التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ط 4. (بيروت: ب ن، 1970) ص 184.

[3] شلايم، آفي. الحائط الحديدي، مترجم. (مؤسسة روز اليوسف: القاهرة، ب ت) ص 9 – 11.

[4] المصدر السابق . ص 12 –14

[5] بريور، مايكل. الكتاب المقدس، مترجم، ط 1. (مكتبة الشروق الدولية: القاهرة، 2006) ص 63.

[6] حسين، غازي. الاستيطان اليهودي في فلسطين. (اتحاد الكتاب العرب: دمشق، ب ت) ص 63.

كانت فكرة الترانسفير من أفكار مؤسسي الصهيونية وعلى رأسهم "هيرتزل وجابوتنسكي وبن غوريون"[7]. وقد تميزت الصهيونية بفكرة نفي الآخر والتي تعني إزاحة أو طرد الفلسطينيين من فلسطين كي تصبح وطنا قوميا بأغلبية يهودية، لأنهم يشكلون العائق الأكبر لتحقيق هدف "أرض إسرائيل"[8]. وقد دعم المتدينون والتقليديون والعلمانيون فكرة الترحيل وإبادة العرب استجابة لتعاليمهم الدينية، وانطلاقا من مصالح اقتصادية وأطماعهم في الأرض، إضافة إلى فكرهم الأيديولوجي. ويؤكد أحد قادة إسرائيل ذلك بتعليقه، "انه ومن الصعب جدا وجود حاخام إسرائيلي واحد يقول ولو كلمة واحدة يوصي بها بالعدالة أو الرأفة تجاه العرب" [9].

قامت إسرائيل بشن هجوم عام 1967 لرغبتها في التوسع أكثر. وذكر "يجال آلون" عشية الحرب، أن إسرائيل تريد تحقيق الوعد "بأرض إسرائيل". وقد أدت الحرب احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية على حساب الأردن، وغزة على حساب مصر. وقد تجلت رغبة إسرائيل في الحصول على المزيد من الأراضي وقامت بضم بعض القرى العربية القريبة من بيت لحم ورام الله، رغم المعارضة الدولية. وأعلنت إسرائيل أن القدس بأكملها" عاصمة إسرائيل الأبدية". وكانت حصيلة ذلك ضم ثلث مساحة الضفة الغربية من ضمنها القدس الشرقية، بهدف منع عودة أية سيطرة عربية [10].

عملت إسرائيل على خلق "جدار حديدي" وهي فكرة مستمدة من أفكار "جابوتنسكي"– أبو الصهيونية التصحيحية– بسبب الرفض العربي لفكرة إسرائيل، ورفض عقد الصلح مع الدولة اليهودية. بحيث لا يمكن للسلام أن يحل إلا بتدعيم إسرائيل لمواقع قوتها في وجه الرفض العربي، وبذلك يمكن تحقيق السلام وضمان وجود إسرائيل[11]. فالعامل الوجودي وافتراض ان العدو متجه للقضاء على إسرائيل وقضيتها جسديا وبوسائل عسكرية، كانت الهاجس الأكبر الذي سيطر على نمط التفكير الإسرائيلي وبنيت عليه نظرية الأمن الإسرائيلية والتي وضع حجر الأساس لها "بن غوريون". وقد

---

[7] المصدر السابق. ص 64.

[8] زريق، رائف. "اسرائيل خلفية ايديولوجية وتاريخية"، دليل اسرائيل العام 2011، ط 1. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: رام الله، 2011) ص 14 – 16

[9] حسين، غازي. مصدر سبق ذكره. ص 64.

[10] بريور، مايكل. مصدر سبق ذكره. ص 174.

[11] المصدر السابق. ص 28.

تطور مفهومها الأمني لاحقا إلى ثلاثة مفاهيم أساسية: الإنذار، الردع والحسم السريع، إذا ما قرر العدو مهاجمة إسرائيل[12].

تركزت السياسة الإسرائيلية الجديدة على الاستفادة من التجارب الإستعمارية الغربية، خاصة الاستعمارين الألماني والبريطاني، عبر إيجاد فئات عميلة متعاونة لتحقيق الأهداف. وهي سياسة لطالما استخدمها الإستعمار الألماني إبان الحرب العالمية الثانية. فقد أوجد الألمان ما أطلق عليه علماء السياسة "نموذج كويزلنج"، نسبة إلى "فيدكون كويزلنج"، وهو ضابط نرويجي تميز بداية حياته بعلاقاته مع بريطانيا،ولكنه سرعان ما انقلب عليها وعرض خدماته على الألمان وجند العديد من الضباط العسكريين لصالحه مقنعا الألمان نهاية المطاف باحتلال النرويج بسبب الخطر البريطاني. وقد سهل كويزلنج والمتعاونين معه احتلال ألمانيا لبلادهم والتي اعتبرها الألمان طريقا آمنا للأسطول البحري الألماني. وقد نصب كويزلنج نفسه رئيسا للحكومة، إلا أن السلطات البريطانية أزاحته بعد ستة أيام من ذلك قبل أن تعيد تعيينه رئيسا لها عام 1942 بصلاحيات محدودة وتحت إشرافها[13].

على غرار كويزلنج، تم تشكيل "حكومة فيشي" نسبة إلى مدينة فيشي عام 1940، وهي موالية لألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية بعد الإحتلال الألماني لفرنسا. وقد أسندت الحكومة للمارشال "هنري فيليب بيتان" الذي أعلن قطع العلاقات مع بريطانيا وموالاته لألمانيا تحت ذؤيعة حماية البلاد والدفاع عن مصالحها العليا. ووقعت الحكومة العميلة والتي سميت "بالحكومة الدمية" إتفاق هدنة مع الألمان تضمن نزع سلاح فرنسا وتقسيمها. وكانت هذه الحكومة خاضعة للألمان بالكامل وبصلاحيات محدودة وقليلة[14].

من جهة أخرى استفادت إسرائيل من التجربة البريطانية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، واستخدمت كثيرا من القوانين التي طبقها هذا الانتداب. حيث شكلت بريطانيا حكما عسكريا في بداية الانتداب وتبع ذلك إنشاء إدارة مدنية برئاسة "هربرت صمويل" تحت اسم "المندوب السامي"،

---

(12) معهد ريئوت الإسرائيلي للتخطيط الاستراتيجي، تحدي نزع الشرعية تهديد مصيري لإسرائيل، مترجم. (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية: رام الله، 2010) ص 25 – 26.

(13) شيرر، وليم، تاريخ ألمانيا الهتلرية، مترجم. (منشورات مكتبة المثنى: بغداد، 1962). ص 97–164

(14) الخطيب، مصطفى، الموسوعة العربية، مجلد 15. (هئية الموسوعة العربية: سوريا، ب ت). ص 20

والذي كان مسئولا عن إدارة كافة الأعمال في منطقة الانتداب[15]. كما تقاطعت سياسة إسرائيل مع سياسة الاستعمار البريطاني من خلال محاولة إيجاد بديل للقيادة الوطنية إبان ظهور فكرة الحكم الذاتي، من خلال إذكاء الانقسامات ودعم أطراف دون أخرى. وكان الاستعمار البريطاني قد استخدم هذه السياسة فترة الانتداب على فلسطين، حيث أقال الحاج "أمين الحسيني" الرافض للانتداب ودعم "فخري النشاشيبي" الذي تساوق مع السياسة البريطانية [16]. ودعمت سلطات الانتداب البريطاني على انشاء قوة سياسية وتقويتها للحد من قوة المفتي مستغلا المنافسة العائلية على الزعامة هادفة إلى إحداث فرقة في الحركة الوطنية السياسية[17]. وقد دعم الانتداب البريطاني "حزب الدفاع" بقيادة راغب النشاشيبي، الذي عمل ضد اللجنة العربية العليا. وقامت بريطانيا بتعيين رؤساء البلديات وأعضاء المجلس الإسلامي بعد عزل المفتي من الموالين لحزب الدفاع. وكان لنشاط حزب الدفاع في مجابهة ومناوأة الثورة أثر كبير استغلته سلطات الانتداب البريطاني وشكلت ما يسمى "فصائل السلام" لضرب الثورة بالبلاد باشراف "فخري النشاشيبي" وبتوجيه من "تشارلس ليجارت". وقد كانت من أشهر هذه الفصائل "فصيلة فخري عبدالهادي وفريد رشيد في عرابة وجنين، وفصيلة عائلة عمرو في الخليل، وفصيلة عبدالفتاح درويش في المالحة، وفصيلة نمر أبوغوش في قرية أبوغوش، وفصيلة إبراهيم عبدالرازق في بيت ريما". وقد عملت هذه الفصائل على السلب والنهب مثلما حصل في قرية "نعلين". وهدفت بريطانيا من هذه الفصائل إلى إشعال نار حرب أهلية في البلاد، بحيث تتصادم الفصائل مع الثوار. كما هدفت لشتويه سمعة الثورة الفلسطينية في الداخل والخارج[18].

بالرغم من توافق بعض السياسات بين إسرائيل والدول الاستعمارية الأخرى، إلا أنها اختلفت معها في بعض الأمور الجوهرية. حيث أن هدف إسرائيل الأساسي استيطاني بامتياز من خلال إحلال شعب مكان آخر. أما إذا نظرنا إلى تجارب الاستعمار الأخرى، فنرى انه استعمار تجاري واقتصادي مع استغلال للموارد الطبيعية للدولة المحتلة مثلما فعلت فرنسا في دول المغرب العربي بعد خسارتها لاستثماراتها في أوروبا الشرقية والصين. فقامت باحتلال دول المغرب العربي لتوفير المواد الخام

[15] الهنيدي، سحر، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي فترة هربرت صمويل 1920 – 1925، مترجم، ط 1. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 2001) ص 61 – 624

[16] المصدر السابق . ص 328 – 352.

[17] الحوت، بيسان، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948، ط1 .(دار الاسوار: عكا، 1981). ص 176

[18] نخلة، كامل، فلسطين والانتداب البريطاني، ط2 .(المنشأة العامة للنشر والتوزيع: طرابلس، 1982). ص 711–714

وتصريف بضائعها، واستغلت الأيدي العاملة الرخيصة. وقد استخدمت فرنسا أساليب الترغيب والترهيب بدءا من إيجاد متعاونين من السكان المحليين وصولا للسلب والنهب والقمع والاضطهاد[19].

عملت إسرائيل في المناطق المحتلة 1967 من خلال فرض السيطرة والاستيطان. وقد بررت ذلك بمنع التهديد الأمني، وهدفت في إجراءاتها خلق وقائع لا يمكن العودة عنها[20]. وقد شرعت إسرائيل بالاستيطان في المناطق وضمت مدينة القدس بحجة توحيد المدينة، كما اعترفت "المحكمة العليا الإسرائيلية" باحتلال الضفة الغربية والقطاع بصفتها "طرفا في نزاع". وقامت بمصادرة أراض عبر سن قوانين عسكرية وإجراءات إدارية ووقائع مادية للسيطرة على الأرض. كما اعتبرت المستوطنات آلية تحكم أمني خصوصا أنها أقيمت على الأغلب على قمم المرتفعات. كما أنها عملت على السيطرة على الموارد الطبيعية كتجمعات المياه في التجمعات الاستيطانية في "غوش عتصيون وكرني شمرون"[21]. وغالبا ما برر قادة إسرائيل العمليات الاستيطانية في المناطق المحتلة في الضفة والقطاع بالضرورات الأمنية .

انتهجت إسرائيل سياسة للسيطرة على كافة المناطق المحتلة من خلال تطبيق عدة مبادئ :

1- التجزئة: الفصل والعزل للأقلية العربية عن الأكثرية اليهودية على أساس طائفي.
2- التعيين: وهو عملية اختيار النخبة التي تشكل الطبقة المتنفذة في المجتمع. فيتم اختيار الأوساط التي تخدم السلطة وينفذون سياستها . وهو ما تطابق مع سياسات الاستعمار الغربي.
3- سياسة الاعتماد: وهو جعل العرب يعتمدون بالكامل على الجانب اليهودي إداريا واقتصاديا. وهي ذات السياسة التي اعتمدتها الدول الاستعمارية بجعل الدول المحتلة تعتمد في احتياجاتها على الاستعمار[22]. وقد تجلت هذه الظاهرة في تطبيقات "موشي ديان" من خلال سياسة الجسور المفتوحة بين المناطق ومع الدول المجاورة ، مبررا ذلك بالتأثير على طابع أي اتفاق مستقبلي ومنع تنامي الكراهية اليهودية خوفا من تعقيد النزاع السياسي المركب إلى نزاع ثقافي – ديني بين اليهودية والإسلام. مع التركيز على الأهداف والنتائج الواقعية بربط وتبعية اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي عبر حرية الحركة والتجارة[23]

---

[19] كلود، هنري و آخرون، الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي، مترجم. (مكتبة المعارف: بيروت ، ب ت) ص 4 – 32

[20] العايد، خالد، سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة، ط 1. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1984) ص 1 – 4

[21] خليل، غريغوري، السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، دليل اسرائيل العام 2011 . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: رام الله، 2011) ص 660 – 674

[22] ريان، محمد، المبني والمعرب في دنيا السياسة . (مركز الحضارة العربية : القاهرة، 2002) ص 15.

[23] جازيت، شلومو، الطعم في المصيدة . ص 70 –71

2.3 سياسة وإجراءات الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية

بعد انتهاء حرب الأيام الستة عام 1967، والتي أسفرت عن احتلال إسرائيل لعدة مناطق عربية من بينها الضفة الغربية مشمولة بالقدس الشرقية. وأدت الحرب أيضا إلى انخفاض عدد سكان الضفة الغربية والتي قدر عدد سكانها قبل الحرب بـــ 981 ألف مواطن، بما نسبته 39% من عدد سكانها بما يقارب 382 ألف مواطن فلسطيني نتيجة مغادرة مناطق القتال[1]. وقد أعلنت إسرائيل الحكم العسكري على المناطق المحتلة بإصدار بيان عسكري أطلق عليه البيان رقم 1. وقامت إسرائيل منذ اليوم الأول برسم السياسات " للمناطق المدارة " بالاشتراك مع هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي، كون المسؤولية المباشرة تعود للحاكم العسكري المعين[2].

عملت إسرائيل بسياسة الجسور المفتوحة معها ومع الدول العربية المجاورة، وسمحت للفلسطينيين بالسفر لفترات محدودة. كما سمحت بالدخول لإسرائيل . وكانت كل هذه الإجراءات تتم عبر إصدار تصاريح خاصة من مؤسسات الحكم العسكري في الضفة الغربية. كما سمحت إسرائيل بعودة أعداد محدودة من سكان الضفة الغربية، الذين تركوا منازلهم أثناء الحرب، ولم يتجاوز عدد الذين عادوا إلى مناطق سكناهم 15 ألف مواطن. وحاولت إسرائيل أن تعكس صورة الإدارة بمنظور أخلاقي وإنساني، من خلال طرح دعم للمزارعين القاطنين في الضفة الغربية عبر توزيع البذور المحسنة، وتقديم مستلزمات تطعيم الحيوانات، وتقديم القروض الزراعية إلا أن هذا الدعم كان محدودا، ويحمل في طياته الكثير من الغبن، عدا عن محاولة إظهار الاحتلال الإسرائيلي بأنه أخلاقي، وهذا بعيد كل البعد عن الواقع . فقد كانت السياسة الإسرائيلية تجاه المزارعين بالسماح بتصدير المنتجات عبر المعابر للأردن ومنع تسويقها في إسرائيل رغم إعلانها تطبيق سياسة الجسور المفتوحة. كما أن إسرائيل عملت بصورة منهجية لدفع المواطنين لهجر أراضيهم عبر فتح باب العمل في إسرائيل بأجور مرتفعة نسبة لطبيعة الأجور في الضفة الغربية، ويعطي مردودا أفضل بكثير من العمل في الزراعة. وقد قامت إسرائيل بفتح 17 مكتبا للعمل في مختلف مناطق الضفة الغربية[3].

---

[1] عايد، خالد. مصدر سبق ذكره . ص 60 – 61.

[2] تقرير حكومي، " الحكم العسكري خلال سنتين 1967 – 1969 "، مترجم .(ب ن : ب م ، 1969). ص 5.

[3] المصدر السابق. ص 6 – 15.

مارست إسرائيل سياستها لخلق تبعية اقتصادية، تربط سكان الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي. فإضافة إلى ما ذكرناه سابقا حول تشغيل المواطنين في سوق العمل الإسرائيلي، قامت إسرائيل بضخ بضائعها للضفة الغربية، لتحولها إلى لاعب أساسي في سوق الاستهلاك للمنتجات الإسرائيلية، في الوقت الذي وضعت فيه قيودا على تصدير المنتجات من الضفة الغربية إليها، خصوصا الإنتاج الزراعي، مع السماح بتصدير كميات محدودة للأردن. أما الاستيراد من الخارج فقد كان يخضع بشكل أساسي للشروط الإسرائيلية، ومنع استيراد أية مواد يتم إنتاجها في إسرائيل. وسمحت إسرائيل بالاستيراد عبر الموانئ الإسرائيلية بشروط ضريبية إسرائيلية. وقد كان المورد الفلسطيني يضطر إلى الاستيراد عبر إسرائيل لتفادي الازدواج الضريبي مع الأردن. وعملت إسرائيل على تبديل وتغيير قوانين الضرائب المباشرة والغير مباشرة السارية في الضفة الغربية بما يتماشى مع مصالحها، وبررت ذلك أنها ستقوم باستخدامها في ميزان المصروفات على "المناطق "، ولكن الجزء الأكبر منها استخدم كمصروفات للحكم العسكري الإسرائيلي[(4)].

لم تكن الطريق أمام الحكم العسكري الإسرائيلي مفروشة بالورود. فقد واجهت إسرائيل أساليب متعددة لمقاومة إجراءاتها في المناطق المحتلة ، فاستخدمت يدا من حديد. وتعددت السياسات التي استخدمها الحكم العسكري في الضفة الغربية للتضييق على المواطنين الفلسطينيين من خلال فرض منع التجوال وفرض العقوبات والغرامات دون محاكمة عبر استخدام الأوامر العسكرية التي تنوعت مضامينها. وقد أصدرت إسرائيل أوامر عسكرية تسمح باقتحام وتفتيش البيوت دون الحاجة لإصدار أية مذكرات قانونية. وطبقت إسرائيل نظام فرض الإقامة الجبرية، وتطبيق أنظمة صارمة داخل السجون[(5)].

أما على الصعيدين الثقافي والتعليمي، عملت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي على تقييد حرية الصحافة وإغلاق الصحف الفلسطينية الصادرة في الضفة الغربية عدة مرات. كما فرضت رقابة على ما يتم نشره في الصحف، واتخذت إجراءات صارمة بحق أية مخالفات ترتكبها هذه الصحف. فتم إغلاق عدة صحف ومجلات مرات عديدة خلال فترات متقطعة، كصحيفتي "الفجر والشعب". كما صدرت عدة أوامر إغلاق بحق الجامعات الفلسطينية، فأغلقت "جامعة بيرزيت" ستة مرات

[(4)] تقرير حكومي، مصدر سبق ذكره. ص 15 – 25.

[(5)] شحادة، رجا، قانون المحتل "اسرائيل والضفة الغربية"، مترجم، ط 1 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1990) ص 78 – 86.

خلال أربع سنوات، لفترات وصلت أحيانا لثلاثة أشهر. كما أغلقت "جامعة النجاح الوطنية" مدة أربعة أشهر، لضبط مواد أدبية كانت معدة لإطلاق مهرجان ثقافي، واستخدمت سياسة الحواجز على الطرق المؤدية إلى بوابات الجامعة، لمنع وصول الطلبة والمدرسين. وقد نال طلبة الثانوية العامة نصيبهم من الإجراءات العسكرية التي مارستها إسرائيل، من خلال اعتقال طلبة الثانوية العامة قبل موعد الامتحانات وسجنهم دون تحقيق [6].

كانت سياسة هدم المنازل من السياسات التي عمل على تطبيقها الحكم العسكري والشواهد التاريخية كثيرة ومتعددة على هذا الإجراء. فعمدت إسرائيل على تدمير 830 منزلا في "قرى اللطرون" الواقعة شمال غرب القدس عام 1967 [7]، ودمرت "باب المغاربة" وشردت سكانه لإقامة الحي اليهودي، ضمن سياسة اتبعتها لضم القدس الشرقية لإسرائيل [8]. وقد استخدمت إسرائيل قوانين متعددة، تتراوح ما بين استخدامها بنودا من قوانين الطوارئ البريطاني 1945، وأوامر عسكرية شرعتها لخدمة مصالحها. وتنوعت أسباب الهدم المستخدمة، فقد تم هدم 5100 منزل بحجة البناء دون ترخيص، وهدمت 6725 منزلا بحجة أن سكانها شاركوا بعمليات مقاومة ضد إسرائيل أو إيواء مجموعات فلسطينية [9].

منذ بدايات الاحتلال للضفة الغربية بعد حرب عام 1967، عملت إسرائيل على إقامة مشاريع استيطانية، بنفس الإستراتيجية التي استخدمتها عام 1948. حيث عملت على خلق الحقائق والوقائع وانتهجت سياسة "الأمر الواقع". وكانت المبررات للاستيطان استخدام ذريعة "أمن إسرائيل". فأقامت حكومات "حزب العمل" المتعاقبة لغاية عام 1977، ثلاثين مستوطنة في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، مع التركيز على إقامة حزام استيطاني حول مدينة القدس. أما "حكومة الليكود" فقد أقامت 51 مستوطنة جديدة بعد أن وصلت لسدة الحكم. وقد استندت خطة الليكود في الاستيطان على "مشروع دروبلس" الذي نشر عام 1978، ليعكس التصور الاستيطاني في الضفة الغربية. ويقوم المشروع على مبادئ الأمن كذريعة أساسية و "حق اليهود في شتى أنحاء دولة إسرائيل" [10] .

---

[6] .شحادة، رجا، مصدر سبق ذكره. ص 129 – 163.

[7] توم، عبد الرسول، هدم المنازل الفلسطينية " سياسة تطهير عرقي يمارسه الاحتلال 1967 – 2009 " ، مترجم . (منظمة التحرير الفلسطينية: رام الله، 2010) ص 5.

[8] خليل، غريغوري. مصدر سبق ذكره . ص 668.

[9] توم، عبد الرسول. مصدر سبق ذكره. ص 6 – 8.

[10] خليل، غريغوري. مصدر سبق ذكره. ص 668 – 670.

لتحقيق الأهداف الاستيطانية، عملت إسرائيل على مصادرة الأراضي عبر وضع اليد على أملاك الغائبين والأراضي الأميرية، وأصدرت أوامر عسكرية أسهمت في مصادرة مساحات واسعة خصصت للاستيطان. وقد تم مصادرة 450 ألف دونم في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1967 ولغاية 1983[11]. ومثلما سيطرت وصادرت الأرض، سيطرت إسرائيل على مصادر المياه في الضفة الغربية التي اعتبرت " خزان مياه إسرائيل". واتخذت إسرائيل إجراءات صارمة ضد استعمال المياه في الضفة الغربية، بمنع حفر الآبار الارتوازية وتحديد كميات المياه التي تضخ من الآبار القائمة بتركيب عدادات عليها. بالمقابل شجعت المستوطنين اليهود على حفر الآبار الارتوازية للتزود بالمياه[12].

أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية، فقد فرضت إسرائيل القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وألغت أية قوانين مطبقة في الضفة الغربية تتعارض مع منشورات الحكم العسكري. وقد نقلت إسرائيل المحاكم المختصة من القدس إلى رام الله، واعتبرت المحامين المقيمين في القدس أعضاء في غرفة المحامين الإسرائيليين، يخضعون لكافة الالتزامات التي تترتب على المحامي الإسرائيلي، وأعطت صلاحية تعيين القضاة للحاكم العسكري في الضفة الغربية. كما قامت إسرائيل بتشكيل المحاكم العسكرية في مدن "الخليل، قضاء القدس، رام الله، جنين ونابلس". وعملت إسرائيل على شل عمل المحاكم الشرعية بعدم تنفيذ القرارات الصادرة عنها في القدس والضفة الغربية، وتحويل كافة معاملات سكان القدس إلى المحكمة الشرعية في مدينة يافا؛ كونها المخولة بالبت بقضايا المسلمين. وأعلن وزير الأديان الإسرائيلي أن القضاء الشرعي في القدس، لا وجود له من الناحية القانونية "بدولة إسرائيل"، ولا صلاحية له لبحث شؤون الأحوال المدنية لمواطني القدس الشرقية[13].

---

[11] المصدر السابق. ص 671 – 672.

[12] عايد، خالد. مصدر سبق ذكره . ص 76.

[13] النابلسي، تيسير، الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، ط 2 . (مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية : بيروت ، 1981). ص 121 – 125.

2.4 مشاريع التسوية و محاولات إقامة مشروع الحكم الذاتي

منذ البدايات الأولى للحكم العسكري الإسرائيلي بعد احتلال المناطق العربية عام 1967 كنتيجة لحرب الأيام الستة، بدأت المبادرات السياسية لطرح تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل، لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي .عملت إسرائيل بداية الأمر على رفض كافة المبادرات التي عرضت عليها، كونها استهدفت في شنها الحرب واحتلال المناطق العربية إلى تحقيق أهداف توسعية، وخلق وقائع على الأرض لتوسيع حدودها [14]. وقد ظهرت عدة مبادرات دولية للتسوية السلمية، ولكن ما يهمنا طرح أهم المبادرات التي وردت؛ خصوصا تلك الصادرة عن أطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

2.4.1 المبادرات الأردنية

كانت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تابعة إداريا للحكومة الأردنية. وقد عملت الأردن على طرح مبادرات ومقترحات لاستعادة الضفة الغربية تحت سيطرتها. كانت أولى هذه المبادرات المشروع الذي طرح في 10 نيسان 1969 في زيارة رسمية "للملك حسين" إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وكان المشروع يتضمن إنهاء جميع الأعمال العدائية، وانسحاب إسرائيلي من المناطق العربية المحتلة علم 1967، والاعتراف بحق جميع الدول العيش بسلام داخل حدود آمنة مع ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، وأن يتم اتخاذ إجراءات تضمن عدم جواز خرق الحدود الإقليمية، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين [15]. وقد قوبل هذا المشروع برفض إسرائيلي.

وقد تكرر نفس المشروع عام 1971 بإضافة نقاط جديدة تتعلق بضمان أردني لحرية الوصول للاماكن الدينية بمدينة القدس، وإشراف الدول الكبرى على تنفيذ الاتفاق تحت مظلة "مجلس الأمن الدولي" [16].

بتاريخ 1972/3/15، قام "الملك حسين" بإعلان مشروع "المملكة العربية المتحدة". وفند فيه كافة الأسس التي سترتكز عليها هذه المملكة، والتي تضم الأردن والضفة الغربية وأية أرض فلسطينية

---

(14) الهور، منير وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947 – 1982، ط 1. (دار الجليل للنشر: عمان، 1983). ص 70

(15) المصدر السابق. ص 114.

(16) المصدر السابق. ص 116.

أخرى ترغب بالانضمام، ويكون لكل جزء حكومة خاصة مع وجود حكم مركزي بيد الملك. وقد أثار هذا المشروع حفيظة إسرائيل بسبب تطرقه لقضية القدس التي ضمتها إسرائيل بالكامل بعد حرب الأيام الستة. وخرجت قيادات إسرائيل السياسية لتعلن أن هذا المشروع ليس ضمن تفاهمات إسرائيلية – أردنية، وانه لن يخدم التسوية السلمية بينهما، وان القدس "عاصمة إسرائيل الموحدة" [17].

2.4.2 المبادرة المصرية

أسفرت حرب عام 1973 عن فتح باب المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية، كمحادثات الكيلو 101، واتفاقيات فصل القوات عام 1974، والتسوية بين مصر وإسرائيل عام 1975. وقد تطور الوضع عام 1977 إلى مفاوضات مباشرة أسفر مخاضها عن ولادة اتفاقية "كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية" [18]. وقد أفرزت "اتفاقية كامب ديفيد" مشروعا مصريا لإقامة حكم ذاتي فلسطيني رسمت الأسس بالإطار العام وبخطوط عريضة، قامت على أساسها مفاوضات مصرية إسرائيلية، تتعلق بالحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة لتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد".

وقد طرحت مصر مشروعا سلميا في "قمة لندن" عام 1978، يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات مجلس الأمن. وقد فصل المشروع المصري مشروعه بتحديد فترة انتقالية لا تتجاوز خمسة سنوات، باشتراك مصري أردني إسرائيلي وممثلي الشعب الفلسطيني بمشاركة الأمم المتحدة، لتفصيل حيثيات الوضع الانتقالي، والتي تؤدي في نهاية المطاف بانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، التي تم احتلالها بعد حرب الأيام الستة[19].

وقد جرت عدة جلسات للتفاوض بين إسرائيل ومصر لتفصيل ما تم التوصل إليه، من خلال الاتفاقيات الموقعة مسبقا مع ظهور خلافات عميقة بين طرفي التفاوض. حيث كانت إسرائيل تركز في طروحها التركيز على حكم ذاتي مستقل في قطاع غزة، وكانت مصر مركزة على منطقة

---

[17] المصدر السابق. ص 125 – 127.

[18] مئير، يهودا، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، مترجم، ط 1 . (دار الجليل للنشر : عمان ، 1989) . ص 163.

[19] الهور، منير وطارق الموسى، مصدر سبق ذكره. ص 170 – 171.

الضفة الغربية، وكانت مسألة القدس من القضايا الشائكة [20]. وقد عبر الفلسطينيون رفضهم لهذه الاتفاقية بالكامل. وعقدت خمسة لقاءات استثنائية في أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، أظهرت رفضا شعبيا لاتفاقية الحكم الذاتي. وعبر رؤساء البلديات عن رفضهم القاطع كون المشروع يهدف إلى احتلال مقنع ودائم للأراضي الفلسطينية. وفي اجتماع مع مبعوثين أمريكيين لجس النبض لدى رؤساء البلديات حول الحكم الذاتي، كانت ردودهم واضحة بضرورة التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية [21].

من جهتها رفضت منظمة التحرير الفلسطينية لهذا الاتفاق، معتبرة إياه أنه أخطر حلقات المؤامرة على القضية الفلسطينية منذ عام 1948. متهمة السادات بالخيانة والاستسلام أمام المخططات لتصفية القضية، وتمرير مشروع "مناحم بيغن". وطالبت المنظمة من الفلسطينيين بإعلان الإضراب في الأراضي الفلسطينية، رفضا لاتفاقات كامب ديفيد. وقوبل المشروع برفض أردني وأعلن أن الاتفاق لا يلزم المملكة الأردنية قانونيا، وأن أي اتفاق يجب أن يشمل انسحابا إسرائيليا من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة القدس تحت السيادة العربية [22] .

2.4.3 مبادرات الشخصيات الفلسطينية

لم يخل الوضع من وجود مبادرات للتسوية السلمية من الشخصيات الفلسطينية المحلية . وقد كانت أولى هذه المبادرات مقترح "حمدي كنعان" رئيس بلدية نابلس، و"عزيز شحادة" وهو محام من رام الله. حيث بحثا مع"موشيه ديان" في زيارة خاصة، إمكانية التوصل لتسوية سلمية دون الوصول إلى نتائج، بسبب وجود عقبات في طبيعة طروحات "موشيه ديان" [23].

من جهة أخرى قدم "محمد علي الجعبري" رئيس بلدية الخليل عام 1968، تعيينه حاكما للضفة الغربية بأمر من الحاكم العسكري. والذي قوبل بالرفض من القيادة الإسرائيلية. وعاد الجعبري باقتراح آخر عام 1969، يدعو لتطبيق الحكم الذاتي المحلي على الضفة الغربية. واقترح الجعبري عدم إجراء أية مفاوضات مسبقة بل بأمر من القائد العسكري، بمنح الصلاحيات لرؤساء البلديات،

---

[20] جازيت، شلومو، الطعم في المصيدة . مصدر سبق ذكره. ص 236 – 244.

[21] ارونسون، جيفري. مصدر سبق ذكره. ص 195 – 198.

[22] الهور، منير وطارق الموسى، مصدر سبق ذكره . ص 185 – 190.

[23] جازيت، شلومو، الطعم في المصيدة . مصدر سبق ذكره . ص 214 – 217.

وتقوم السلطة العسكرية الإسرائيلية بتغيير أي شخصية ترفض ممارسة المسؤوليات الجديدة[24]. وقد تم نقاش المبادرة الثانية بتعمق من الحكومة الإسرائيلية ولكنها لم تبصر النور .

من جهته، خرج "الياس فريج" رئيس بلدية بيت لحم، بأول مبادرة سلمية بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بشكل غير متوقع . حيث دعا منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بإسرائيل ، شريطة أن تتخذ إسرائيل خطوة مشابهة لعدم وجود جدوى للعمل العسكري. واقترح العمل الفوري لأن الوقت لا يخدم الفلسطينيين جراء حملات التهويد المستمرة. ولقي هذا المقترح هجوما من الشخصيات المحلية، ورفضا من منظمة التحرير تخلله تهديد وتخوين لفريج الذي وجد بعض المؤيدين . ولكن سرعان ما شجبوا المبادرة بعد تصريحات "بسام الشكعة" رئيس بلدية نابلس، والذي وصف مبادرة فريج بالانصياع والإذعان للمؤامرات الأمريكية والإسرائيلية. حيث تم سحب المبادرة بعد أربعة أيام من صدورها. ولم تناقش القيادة الإسرائيلية هذه المبادرة، كونها رفضت مباشرة من منظمة التحرير. إضافة لاعتبار إسرائيل أن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة داخلية، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية يمنح القضية الفلسطينية صبغة سياسية[25].

2.4.4 المشاريع الإسرائيلية

لم تنتظر إسرائيل أن تستمع إلى مبادرات من هنا وهناك وتقف مكتوفة الأيدي. فعملت إسرائيل في كثير من الأحيان، على استطلاع الآراء والبحث عن حلول مقبولة بالنسبة لها. وقد كلفت مرارا شخصيات عسكرية وأمنية لوضع تصورات وحلول .

من جهة أخرى خرج بعض قادة إسرائيل بخططهم الخاصة مع تطور مفهوم الحكم الذاتي . وكانت إحدى هذه الخطط، خطة "موشيه ديان" لتطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد. حيث كانت خطة ديان قريبة من اتفاقيات كامب ديفيد ولكنها اختلفت عنها بفرض الحكم الذاتي من جانب واحد ، لإدراكه صعوبة الوصول إلى اتفاق عربي إسرائيلي على خطة الحكم الذاتي. كما كان هناك اختلاف جوهري آخر يتمثل بعدم وجود جدول أعمال ملزم، وأن الإدارة الذاتية ستكون للناس وليس للأرض. ويكون ذلك بتحميل رؤساء البلديات المسؤوليات الأساسية للإدارة الذاتية، دون ممارسة

---

[24] المصدر السابق . ص 219 – 225.

[25] المصدر السابق . ص 127 – 128.

ضغوط على من يرفض منهم ذلك [26]. ولكن المخطط لم يبصر النور مع الإشارة إلى أن "ديان" حاول تطبيق الحكم الذاتي على المناطق المحتلة عام 1968 .

عام 1979 شكلت إسرائيل ما أسمته بلجنة "الأحد عشر" برئاسة "مناحم بيغن"، والتي صاغت "مشروع بيغن للحكم الذاتي". وقد قدم بيغن مقترحات الحكم الذاتي وصادقت عليه الحكومة الإسرائيلية، بحيث شملت عدة نقاط أساسية تقوم على سحب الحكم العسكري بعد تشكيل سلطة الإدارة الذاتية، وإحالة الصلاحيات التي ستمنح لهذه الإدارة. وتكون المسؤولية الأمنية بيد أجهزة الأمن الإسرائيلية، مع إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مناطق محددة في إقليم الحكم الذاتي. واقترح بيغن بمنح حرية الاختيار بين الجنسيتين الإسرائيلية والأردنية، وحرية التنقل للسكان مع إسرائيل ، وإبقاء أراضي الدولة بيد إسرائيل. وستكون مدة الإدارة الذاتية خمسة سنوات، ويحق لإسرائيل المطالبة بعد انقضاء المدة، بحقها في إحلال سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفضها لإقامة دولة فلسطينية فيها لأسباب أمنية ووجودية [27].

قوبل مشروع بيغن برفض إسرائيلي مع اختلاف في أسباب الرفض . فمن جهة ، ذهب اليساريون إلى أن مشروع الحكم الذاتي لا يستوفي متطلبات الحل العادل بإقامة دولة فلسطينية . أما اليمين اعتبره تقليصا للحقوق اليهودية وبالتالي خيانة لليهودية . أما "شمعون بيرس" زعيم التجمع العمالي، فقد عارض المشروع وهاجمه باعتباره قاعدة لتقرير الفلسطينيين مصيرهم بأنفسهم [28].

2.5 صراع القوى والانتخابات البلدية في الضفة الغربية

كانت القوانين المطبقة في الضفة الغربية قبل احتلال عام 1967 هي القوانين الأردنية. وعرف الكثير من الشخصيات المحلية بأنهم رجالات النظام الأردني. وكان الموقف من منظمة التحرير بعد إعلانها، ليس بالموقف القوي الذي يجسد قوة فلسطينية تتصدر القضية. رافق ذلك مشادات بين النظام الأردني وقيادة منظمة التحرير. حيث قام النظام الأردني بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية قبيل حرب الأيام الستة وتم نقل مكاتب المنظمة للقاهرة. وقد كان موقف المنظمة ضعيفا

---

[26] المصدر السابق. ص 244 – 252.

[27] الهور، منير وطارق الموسى ، مصدر سبق ذكره . ص 197 – 198.

[28] ارونسون، جيفري . مصدر سبق ذكره . ص 97 – 101.

من خلال عملها بالخارج، فصعب عليها أن تشكل قاعدة سياسية تنظيمية في الضفة الغربية[29]. في الوقت نفسه، لم تكن المنظمة قادرة على تغذية العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكانت غير متحمسة للعمل مع الجبهة الوطنية التي تشكلت عام 1968، والتي كانت مدعومة من "الحزب الشيوعي الأردني" [30].

كانت الانتخابات البلدية عام 1963 آخر انتخابات بلدية تمت في الضفة الغربية فترة الحكم الأردني. ونتيجة للحرب لم تجر أية انتخابات أخرى بعدها . فكرت إسرائيل بإجراء انتخابات بلدية في المناطق المحتلة علها تجد ضالتها بإيجاد تعزيز للتعاون من قبل الفائزين مع الحكم العسكري، وهذا ما رفضه النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية مما خلق تحديا بين هذه الأطراف. وأرادت إسرائيل أن تظهر وجود حياة طبيعية في المناطق المحتلة، وسيظهر نجاح هذه الانتخابات نجاحا للحكم العسكري في المناطق [31] .

رافقت تلك المرحلة انتقادات من شخصيات محلية أمثال "حمدي كنعان" رئيس بلدية نابلس والذي قدم استقالته نتيجة ضغوط وتهديدات أردنية . حيث انتقد كنعان عدم إجراء انتخابات في ظل الوضع القائم معللا ذلك بعدم وجود قيادة، إضافة للشرخ القائم مع الأردن نتيجة أحداث أيلول . وعبر أن الخروج من هذه الأزمة، لا يكون إلا عبر انتخابات تفرز قيادات فلسطينية جديدة. وقد لاقت هذه الدعوات انتقادات حادة لما ستخلقه من نتائج سلبية، خاصة أن المجالس المنتخبة لن تستطيع تمثيل الفلسطينيين سياسيا. وقد واجهت عملية الانتخابات عرقلة في إعدادها بعد أحداث نابلس في 2 آذار 1972، بحرق سيارات لمرشحي قائمة "حمدي كنعان"، وكانت أصابع الاتهام موجهة للنظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، لمعارضتهما هذه الانتخابات. على أثر ذلك تم اعتقال "حكمت المصري" رئيس البرلمان الأردني الأسبق، بعد لعبه دورا فعالا في تخطيط وتنفيذ ما جرى [32].

بعد تجاذبات كثيرة، تم إجراء الانتخابات البلدية عام 1972 في ثلاثة وعشرين موقعا. وقد طالب بعض الفائزين من الحكم العسكري بتعيين رؤساء للبلديات ولاقى هذا الطلب رفضا من الحاكم

---

(29) ماعوز، موشي، القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، مترجم. (ب ن: ب م، 1985). ص 5 – 12.

(30) المصدر السابق.

(31) جازيت، شلومو، الطعم في المصيدة . مصدر سبق ذكره . ص 188.

(32) المصدر السابق. ص 191 – 196.

العسكري. وفي المحصلة النهائية نجحت إسرائيل في إجراء انتخابات بلدية عام 1972 رغم الرفض الأردني ورفض منظمة التحرير الفلسطينية، بمشاركة 85% ممن يحق لهم التصويت(33).

نظم الحكم العسكري الانتخابات البلدية عام 1976، رغم توصيات من بعض القادة العسكريين بعدم إجرائها نتيجة علو شأن منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية. كما عارضها بعض رؤساء البلديات الموالين للحكم العسكري أمثال رئيس بلدية الخليل "محمد الجعبري". وسعت إسرائيل النظام الانتخابي بتعديلات على القانون الأردني، بالسماح للنساء بحق الانتخاب، والسماح لكل شخص يدفع ضريبة المجاري للبلدية أن يشارك في الانتخابات. مما رفع أعداد الناخبين إلى 88500 ناخبا، مقابل 31700 ناخبا عام 1972. وقد كان واقع الانتخابات مختلفا، فلم تجد الانتخابات معارضة من الأردن ومنظمة التحرير. بل على العكس بذلت هذه الجهات مجهودا كبيرا لفوز مرشحين يدعمونها. حيث كان هناك فروقات سياسية بتنامي الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية أعقاب حرب 1973، ومشاركة المنظمة في جلسة الأمم المتحدة، وصدور قرار من القمة العربية عام 1974، باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أعلن قادة إسرائيليون أمثال "أمنون كوهين"، أن إسرائيل كانت تهدف من وراء إجراء الانتخابات تحقيق أهداف سياسية، وأن لإسرائيل مصالح عامة بدعم شخصيات موالية للنظام الأردني وسياسته. وقد شارك في هذه الانتخابات ما نسبته 72.3% ممن يحق لهم الانتخاب، وأفرزت 75% من الفائزين من الوجوه الجديدة المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والإطاحة ببعض الرموز المؤيدة للأردن أمثال "الجعبري ومعزوز المصري". وقد فازت شخصيات مهمة ومركزية أثرت في المرحلة اللاحقة أمثال "بسام الشكعة" الذي وضع تحديا حقيقيا أمام إسرائيل، و"فهد القواسمي" بالخليل، و"كريم خلف" في رام الله، الذين عملوا بتنسيق وتناغم واتخذوا مواقف متصلبة غير قابلة للمساومة مع سلطات الحكم العسكري (34) .

وكانت هذه الانتخابات قد أفرزت قيادة محلية جديدة مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وآخر انتخابات تتم فترة الحكم العسكري، حيث أعلن الحكم العسكري عن تأجيل الانتخابات البلدية عام

(33) المصدر السابق. ص 197 – 198.

(34) المصدر السابق . ص 76 – 209.

1980 حتى إشعار آخر. وكان السبب الرئيسي لهذا الإعلان، التخوف الإسرائيلي من تعاظم أعمق لمنظمة التحرير الفلسطينية بأية انتخابات لاحقة [35] .

2.6 علو نجم منظمة التحرير وتشكيل الجبهة الوطنية

أفرزت الانتخابات عام 1976 وصول قيادات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ترافق ذلك مع نتائج حرب عام 1973، والتي أضعفت نتائجها مكانة الأردن قياسا بالفترات السابقة. فبعد القمة العربية في الرباط، تم الاعتراف بمنظمة التحرير "ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني". وهذا لم يرق للقصر الملكي في الأردن، الذي بدأ يشن حملة سياسية ودبلوماسية في الضفة الغربية والدول العربية، باعتبار الأردن صاحب حق تاريخي في الأراضي الفلسطينية، وعمل على تقويض مد المنظمة في الضفة الغربية عن طريق شخصيات فلسطينية محلية ورؤساء البلديات المحسوبين على النظام الأردني [36] .

بدأ ارتفاع التأييد في الضفة الغربية لمنظمة التحرير بعد نتائج الانتخابات الأولى للبلديات فترة الحكم العسكري عام 1972. حيث تأسست الجبهة الوطنية الفلسطينية منتصف عام 1973. وقد ضمت هذه الجبهة ممثلين عن منظمات مختلفة تابعة لمنظمة التحرير ومن الحزب الشيوعي وشخصيات وطنية. وكانت هذه الجبهة بقيادة "بسام الشكعة" رئيس بلدية نابلس و"كريم خلف" رئيس بلدية رام الله. وقد اتخذت إسرائيل إجراءات صارمة بحق هذه الجبهة بسبب نشاطاتها، مما دفعها لإتباع النشاطات السرية بعد حملة اعتقال واسعة طالت عناصرها الفعالة. وقد لمست نشاطاتها فعليا بنتيجة انتخابات البلديات عام 1976 بما أحرزته من نصر لمؤيدي منظمة التحرير من فوز. وقد جددت اللجنة من نشاطها بالعمل ضد اتفاقية كامب ديفيد، وصعدت مقاومتها عام 1979 ضد مشروع الحكم الذاتي، مما حدا بإسرائيل إلى إعلانها منظمة خارجة عن القانون[37].

لاحقا لذلك تشكلت هيئة جديدة سميت "لجنة التوجيه الوطني"، والتي قادت الحياة السياسية في الضفة الغربية. وعملت اللجنة بصفة رسمية علنية، وأسست هيئة سياسية جماهيرية بدعم من منظمة

---

[35] قدري، محمود، الممارسات الصهيونية ضد بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد 37 . (مؤسسة صامد: بيروت ، 1983) . ص 63.

[36] ماعوز، موشي. مصدر سبق ذكره. ص 18.

[37] المصدر السابق. ص 82 – 85.

التحرير. وأصبحت اللجنة اللاعب الرئيسي في الضفة الغربية بقيادة "بسام الشكعة" وعضوية "كريم خلف وفهد القواسمي ومحمد ملحم وحلمي حنون وابراهيم الطويل". وقد ضمت اللجنة 23 عضوا محسوبين على الحزب الشيوعي والنظام الأردني، ولكن الغالبية كانت محسوبة على منظمة التحرير. وتم تشكيل اللجنة على أساس جغرافي مؤسساتي، وأشرفت على العديد من نواحي الحياة. وشكلت اللجنة مجلس التعليم العالي الذي قام بأعمال ذات طابع تربوي سياسي، واتخذ من القدس الشرقية مقرا له. كما عملت اللجنة على تأسيس مشاريع محلية وإقليمية حتى لا تكون مرتبطة بإسرائيل مثل شركة كهرباء القدس، واعتماد مولدات الكهرباء في مدن نابلس وطولكرم، وحاولت تزويد بعض المدن بالمياه، وإقامة مشاريع تأسيسية أخرى بدعم من منظمة التحرير ودول عربية [38].

2.7 التصعيد الإسرائيلي ضد القيادة الفلسطينية المحلية

لم يرق لإسرائيل ما آلت إليه الأوضاع في الضفة الغربية بعد تصاعد نجم منظمة التحرير الفلسطينية . فقد كانت احد الأهداف الإسرائيلية من إجراءاتها على الأرض، منع سكان المناطق المحتلة من الاشتراك في تحديد أي مستقبل سياسي، وعدم اعتبارهم شركاء في مفاوضات مع إسرائيل[39]. وجرت مفاوضات سرية بين إسرائيل والأردن حول مستقبل الضفة الغربية ، ولكنها باءت بالفشل بسبب الرفض الإسرائيلي لفكرة الاتحاد الفدرالي للمملكة المتحدة . وقد جدد الحكم العسكري الإسرائيلي محاولة إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية كبديل للمفاوضات الأردنية المتعثرة[40] .

عادت إسرائيل لفتح قنوات اتصال مع الأردن لمنع بروز منظمة التحرير كقوة محورية ، معتقدة أن التفاوض مع الأردن سيبقي الطريق مغلقا أمام الفلسطينيين بأن تصبح منظمة التحرير ممثلة لهم وناطقة بلسانهم [41] . ولكن الأمور لم تجر كما شاءت إسرائيل . بالوقت نفسه كانت إسرائيل على قناعة بعدم قدرتها على الاحتفاظ باحتلال متواصل في المناطق العربية المحتلة [42].

---

[38] المصدر السابق . ص 86 – 90.

[39] ميلسون، مناحم، "سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة "، الملف، ع 40/4، م 4. (وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة : قبرص، 1987). ص 300.

[40] ماعوز، موشي . مصدر سبق ذكره . ص 19 – 20.

[41] شلايم، آفي. مصدر سبق ذكره. ص 288 – 289.

[42] جازيت، شلومو، العصا والجزرة. مصدر سبق ذكره . ص 324.

أما على الصعيد الداخلي وبعد توصل إسرائيل إلى قناعة بانعدام الأفق في التعامل مع الجهات المحلية، وتصلب قياداتها في مواقفهم الداعمة للمنظمة التحرير الفلسطينية المطالبة بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة، عملت إسرائيل على استخدام سياسة "اليد الحديدية" بعد فشل سياسة الجزرة . فقد كان رؤساء البلديات على رأس جبهة الرفض للحكم العسكري والاحتلال، وعلى رأسهم الشكعة وملحم والقواسمي . فردت إسرائيل بفرض عقوبات قاسية على مدينة نابلس، فوضعت قيودا على الاستيراد والتصدير مع الأردن وشددت التنقل على سكانها[43]. واستهدفت إسرائيل رؤساء البلديات بمحاولة اغتيال "بسام الشكعة وكريم خلف" عام 1980. وكان هناك مخطط لاغتيال عدد من رؤساء البلديات المحسوبين على منظمة التحرير الفلسطينية من قبل "مئير كهانا"، الذي كان يتزعم منظمة سرية تسعى للفتك بالفلسطينيين، وكانت له محاولات لنسف المسجد الأقصى[44]. وقد فعلت إسرائيل العمل بالقبضة الحديدية مرة أخرى منتصف عام 1980، كي تتحكم بالوضع في الضفة الغربية دون منازع .

حاولت إسرائيل إضعاف دور البلديات، من خلال التضييقات المفروضة عليها خاصة القيود المالية، وحاولت إضعاف القاعدة الجماهيرية لهذه المؤسسات وتحويلها إلى جهات أخرى مؤيدة للحكم العسكري. كما قامت بالتضييق على أعضاء ورؤساء البلديات من خلال عمليات الاعتقال والإبعاد السياسي والإقالة من مناصبهم. وكانت إسرائيل تعيين ضباطا عسكريين مكان رؤساء البلديات المقالين [45].

كما قامت إسرائيل بمضاعفة إجراءاتها بإغلاق الصحف وتطبيق سياسة منع التجول ، وقامت بتعديل العديد من القوانين المعمول بها في الضفة الغربية خصوصا ضد المسيرة التعليمية ، فقامت مرات عديدة بإبعاد مدرسين طرد أساتذة جامعيين من التدريس في الجامعات الفلسطينية ، والتي ساهمت بعملية التحريض على سياسة الحكم العسكري وقادت العمل الوطني في الضفة الغربية .

---

[43] ارونسون، جيفري. مصدر سبق ذكره. ص 204.

[44] المصدر السابق. ص 210 – 220.

[45] قدري، محمد. مصدر سبق ذكره . ص 66 – 70 .

كما استخدمت إسرائيل نموذج العقوبات الجماعية بشكل متكرر، خصوصا في المخيمات . حيث حاصرتها بقواتها عدة مرات ودمرت أحياء كاملة فيها[46].

من هذا المنطلق وبعد فشل تشكيل جهات محلية داعمة للحكم العسكري وللمخططات الإسرائيلية الرامية إلى إبقاء سيطرة الحكم العسكري في المناطق المحتلة ، قامت إسرائيل بالبحث عن دعائم لمشروعها الاستيطاني التوسعي كي يتساوق مع طموحاتها ، وقد وجدت ضالتها بنشوء ما يسمى " بروابط القرى ".

---

[46] مصطفى، وليد، "الممارسات الصهيونية العنصرية ضد شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل"، صامد الاقتصادي، ع 42. (مؤسسة صامد: بيروت، 1983). ص 159 – 170.

الفصل الثالث

نشأة روابط القرى والدعم الإسرائيلي لها

3.1 مقدمة الفصل الثالث

يتناول هذا الفصل تقديم لدور الاستشراق الإسرائيلي في تشكيل روابط القرى ومن ثم يعرج على بدايات التشكيل وكيفية الظهور. و يتطرق الباحث إلى تغيير سياسة الحكم العسكري في الضفة الغربية من خلال تشكيل " الإدارة المدنية الإسرائيلية " في الضفة الغربية والتي أحدثت تغييرات في طريقة التعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، وصولا إلى الإعلان الرسمي لإنشاء روابط القرى في الضفة الغربية وعرض النقاشات التي دارت في إسرائيل حول طبيعة روابط القرى وموقف كل من : الأردن ومنظمة التحرير والفلسطينية وردود الفعل الشعبية بالضفة الغربية على تشكيل روابط القرى . وسيعمل الباحث في القسم الثاني من الفصل على تسليط الضوء على الممارسات التي نفذتها أجهزة الحكم العسكري للاحتلال الإسرائيلي، والتي هدفت لتثبيت دعائم روابط القرى كمشروع إسرائيلي سعت لتحقيقه، لتنفيذ أجندتها السياسية في الضفة الغربية المحتلة .

3.2 الاستشراق الإسرائيلي وروابط القرى

لطالما اهتمت إسرائيل ومن قبلها المنظمة الصهيونية بحكم المشروع والهدف الذي تسعى لتحقيقه بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بدراسة المجتمع العربي. وأولت المنظمة الصهيونية اهتماما كبيرا فاق الاستشراق فترة الانتداب البريطاني. فالاستعمار البريطاني كان يتعامل مع واقع استعماري مختلف، كون بريطانيا كانت تستعمر الشرق لتوفير موارد وأسواق تجارية. أما إسرائيل فكان واقعها مختلفا، استهدف إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد أدت عدة اعتبارات للاهتمام بدراسة المجتمعات العربية، أهمها وقوع إسرائيل في تشكيل إقليمي عربي، مما يستدعي التعرف على مكامن القوة والضعف، لإدماج هذا الجانب في أسس الإستراتيجية الإسرائيلية العليا لإدارة الصراع. كما تأثرت بالحيثيات المتعلقة بالواقع السكاني في فلسطين المحتلة ورسم السياسات الخاصة بالعرب[1].

وقد استخدم المستشرقون في كتاباتهم مصطلحات تدل على التزامات إيديولوجية مسبقة في المشروع الصهيوني، انعكست آثارها في تصريحات القيادة السياسية الإسرائيلية، التي استخدمتها بشكل دوري

[1] عبدالكريم، إبراهيم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، ط 1. (دار الجليل للنشر: عمان ،1993) ص 65 – 66.

في مواقف متعددة، حتى لو لم تكن بعض هذه المصطلحات جذرية ولا تمثل القطاع الأوسع في المجتمع أو النظام، إلا أنها ما كانت لتتم دون مجهودات المستشرقين الإسرائيليين [2].

تنوعت مدارس الاستشراق في إسرائيل. فمنها ما كان تابعا للقطاعات الجامعية، ومنها مراكز حكومية، وأخرى حزبية هستدروتية أو مؤسسات قطاع خاص. وتعتبر قضايا الصراع العربي بمثابة حجر الأساس في اهتمامات الأعمال الإستشراقية الإسرائيلية باعتبار أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع والقضية المحورية منذ ظهور الحركة الصهيونية. فكان محور الاهتمام بالصراع مع الفلسطينيين ودراسة القوى السياسية. وكان على رأس المستشرقين الذين اهتموا بهذه القضايا المستشرق "يهوشفاط هركابي" الذي أصدر العديد من المؤلفات في هذا المجال كدراسة " موقف العرب من النزاع العربي الإسرائيلي "[3].

رغم تعدد المؤسسات البحثية وتوزعها ضمن قطاعات مختلفة، إلا أنها تكاملية وتخدم نفس الهدف. فتشعب هذه المؤسسات وارتباطاتها ووجوه عملها، يعكس مقدار الحاجة الإسرائيلية الملحة إلى معرفة العرب لإيجاد علاقات ارتباط بين الواقع والأوضاع التي يراها الإسرائيليون، وبين الصورة التي يسعون إلى ترسيخها بما يلبي مصالحهم. وقد عالج المستشرقون الإسرائيليون أمثال " باير" في العديد من دراساتهم طبيعة المجتمعات العربية وتقسيماتها وكان من ضمن القضايا التي عالجوها التجمعات الريفية [4] .

ارتبطت الدراسات الاستشراقية المتعلقة بالعرب بشكل عام، وبالمجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص، بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وقد تعددت أشكال التعاون بين مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية مع أجهزة الأمن. فكانت هناك إسهامات كبيرة للمؤسسة الأمنية في أبحاث الاستشراق. وليس من السهل – إن لم يكن متعذرا – التمييز بين الأكاديميين المدنيين والباحثين العسكريين والأمنيين في إسرائيل. فكان معظم الأكاديميين والباحثين في جهاز الاحتياط، ومنهم من عمل في

---

[2] عبد الجواد، صالح، " المؤرخون الجدد خطوة استكمالية للمشروع الصهيوني ام خطوة باتجاه تسوية الصراع " ، السياسة الفلسطينية ، عدد 25. (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية : نابلس، 2000) . ص 96.

[3] بهنسي، احمد، " الاستشراق الإسرائيلي السمات والأهداف "، مجلة القدس عدد 95 . (مركز الإعلام العربي : الجيزة ، 2006) . ص 95 – 96.

[4] عبدالكريم، إبراهيم . مصدر سبق ذكره . ص 178.

الجيش أو أجهزة الاستخبارات [5]. وقد خرجت المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، عددا من الباحثين والمختصين بالشؤون العربية أمثال "يهوشفاط هركابي"، الذي عمل رئيسا لجهاز الاستخبارات العسكرية "أمان". كما كان مسؤولا عن المؤسسة البحثية التابعة للاستخبارات العسكرية، وهي من أهم مؤسسات البحث في إسرائيل. فقد ضمت مؤسسة الأبحاث في "أمان" عددا كبيرا من العاملين في قطاع الأبحاث منهم (200) باحث متفرغ [6] .

كان معهد "شيلواح" من أول المعاهد التي اهتمت وعملت على الدراسات الاستشراقية في إسرائيل. وقد أسس المعهد عام (1959)، عبر وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيليتين بالتعاون مع الجامعة العبرية . وعمل بهذا المركز مجموعة من المستشرقين الإسرائيليين الذين كانوا يخدمون حينها، أو خدموا مسبقا في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. فتم تعيين الرائد "يتسحاق أورون" من جهاز الاستخبارات العسكرية " أمان" مديرا للمركز، وظل هذا المعهد تابعا للجامعة العبرية، إلى أن نقل إلى جامعة تل أبيب عام (1965) [7].

يعتبر معهد "ترومان لدراسة الوفاق والسلام" من أهم المعاهد التي درست الوضع الفلسطيني. ونشر المعهد عدة دراسات متخصصة، مثل كتاب "سياسات العرب الفلسطينيين" "لموشي ماعوز". وضم في طياته عدة دراسات لمجموعة باحثين. كما نشر كتابا "ليهوشفاط هركابي" بعنوان "الفلسطينيون من الغفلة والركود إلى اليقظة". وقام المركز بنشر كتاب كان له الأثر الواضح في السياسات التي استخدمتها إسرائيل بظاهرة "روابط القرى"، وكيفية التعامل مع الفلسطينيين، والذي ألفه المستشرق "ج . بار" ودار موضوعه حول "المختار العربي في أرض إسرائيل / فلسطين". بحث فيه الإطار التاريخي للمخترة ووظيفتها، والعلاقة بين المختار والشيخ وعملية انتخابه ووضعه ومهامه. كما أنشئ داخل معهد "ترومان" مركز خاص لدراسة أوضاع العرب في "أرض إسرائيل"، وكان من أهم رواده "البروفيسور باير، وموشي ماعوز". وبخط مواز، اشتهر معهد "شيلواح" التابع لجامعة تل

---

[5] عبدالكريم، ابراهيم . مصدر سبق ذكره . ص 77 – 78.

[6] محارب، محمود. "عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نسخة الكترونية ، 2011.

[7] محارب، محمود. "مراجعة لكتاب الكارثة والنهضة والنكبة . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نسخة الكترونية ، 2013

أبيب في دراسة الفلسطينيين. وقد عبر "ماعوز" أن الهدف من هذه المراكز والأبحاث، هو خدمة الأغراض الأكاديمية الكامنة، وحاجات الدولة على حد سواء [8].

كثيرا ما تردد في دراسات المستشرقين الإسرائيليين موضوع القرية العربية، سواء في الأراضي العربية المحتلة عام 1948، وصولا إلى المناطق المحتلة عام 1967. فعدا عن كتابات المستشرق "ج . بار" التي أسلفنا ذكرها، نرى المستشرق "غيل ايال" قد عالج موضوع القرية العربية باستفاضة في كتابه "نزع السحر عن الشرق" . فنرى أن ايال أولى عناية خاصة لمفهوم القرية العربية الذي ابتكرته المؤسسات الحكومية والأكاديمية العاملة في خدمتها لإنشاء الحدود الفاصلة ، وإعادة تعريفها وتعريف هوية الآخر الفلسطيني [9] .

إبان التطورات التي شهدتها المناطق المحتلة عام 1967 في منتصف سبعينيات القرن الماضي، قام بعض المستشرقين بانتقاد السياسة الإسرائيلية. خاصة بعد بروز قوى وشخصيات فلسطينية قامت بنشاطات لإقامة بديل لمنظمة التحرير أمثال "حسين الشيوخي". فزادت الانتقادات لإسرائيل على تقصيرها في إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عرض المستشرق " تسفي البيلغ " تاريخ ما أسماه الصراع على السلطة في الضفة الغربية. حيث انتقد السياسة التي منعت إقامة بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب 1967، وأكد أن الظروف حينها (كان حديثه عام 1977) أفضل من السابق، وأنه يجب دعم بديل للمنظمة يمكن أن يصبح له تأثير يؤدي إلى "الاعتدال" لدى الفلسطينيين (إيجاد فئات استسلامية متواطئة). ويجب على إسرائيل استغلال ذلك [10] .

وقد ركز بعض المستشرقين والباحثين الإسرائيليين على الاتصال الإسرائيلي مع شخصيات فلسطينية غير منتمية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فعمدت المؤسسات وخصوصا معهد ترومان إلى دراسة الشخصيات الفلسطينية المحلية بكافة أنماطها وجوانبها الشخصية بتفصيلات كاملة.

كما امتدت الدراسات الإسرائيلية الخاصة بالمستشرقين بالتركيز على دراسة طبيعة نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد النجاحات المتوالية لمنظمة التحرير في المناطق وإثبات نفسها كلاعب أساسي في انتخابات البلديات عام 1976. وقد نشط معهد "شيلواح"

---

[8] عبدالكريم، إبراهيم. مصدر سبق ذكره . ص 114

[9] ايال، غيل، نزع السحر عن الشرق، مترجم. (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية : رام الله ، 2009) ص 193

[10] عبدالكريم ، ابراهيم. مصدر سبق ذكره. ص 366

في الدراسات والندوات التي أقامها. حيث خصصت بالغالب لمناقشة الموضوع الفلسطيني ، وكانت تطرح عدة تساؤلات حول الفلسطينيين ومن يحق له تمثيلهم وما هي مسئولية إسرائيل إزاء استئثار منظمة التحرير الفلسطينية المطلق بهذا الحق [11] .

كثيرة هي الآراء التي أدلى بها المستشرقون الإسرائيليون بخصوص دور منظمة التحرير الفلسطينية وحقها في تمثيل الفلسطينيين. فمن جهة أشار "اليعيزر بئيري" إلى محاذير الاعتراف بمنظمة التحرير، وأكد أن مصلحة إسرائيل تقضي بإيجاد تمثيل آخر. أما "غبرئيل بن دور" تحدث عن ضرورة إسقاط حق الفيتو من يد المنظمة، عبر إقامة زعامة بديلة بين سكان المناطق المحتلة . ويشير "شمعون شامير" أن إسرائيل أدارت المناطق وخلقت قنوات اتصال وتواصل ولكنها لم توظف ذلك سياسيا[12].

تخللت فترة منتصف السبعينيات مبادرات كثيرة لحل الصراع العربي الإسرائيلي ضمن تفاهمات وتجاذبات من أطراف متعددة مع تصدر موضوع إقامة حكم ذاتي فلسطيني وما واجهه من معارضة شديدة إبان توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين "جمهورية مصر العربية وإسرائيل". عكفت القيادة الإسرائيلية بناء على الواقع الجديد، لإيجاد بدائل للحلول المطروحة. وكانت تطبق حينها سياسة "العصا والجزرة" في حكم المناطق المحتلة بعد تخليها عن سياسة "القبضة الحديدية" المطبقة سابقا. وقد استمدت تلك المرحلة من أفكار المستشرق "مناحم ميلسون" [13].

يعتبر مناحم ميلسون "أستاذ العقداء"* . تخرج من الجامعة العبرية متخصصا بالدراسات الشرقية. وخدم عام 1955 كضابط مظلي، وشارك مع الجيش الإسرائيلي عام 1956 تحت إمرة "آرئيل شارون" الذي ظل على علاقة وطيدة معه. وحصل على الدكتوراه من جامعة هارفرد، تحت إشراف عميد الاستشراق السير "هاميلتون جيب " [14].

طرح ميلسون أفكارا نظرية مطولة نشرت في مجلة "كومنتري" الشهرية، وهي مجلة يهودية أمريكية، وكانت المقالة تحت عنوان "كيفية صنع السلام مع الفلسطينيين". وكان حينها أستاذا للأدب

---

[11] المصدر السابق. ص 384

[12] المصدر السابق. ص 385

[13] هيرست، ديفيد، البندقية وغصن الزيتون، مترجم. (شركة رياض الريس للكتب والنشر: بيروت، 2003). ص 569

* العقداء مجموعة من المستشرقين عملوا في الجيش برتبة عقيد أمثال ميلسون وموشي ماعوز .

[14] راي، أوليفر، رجال وسياسة، مترجم ، ط 1 . (دار الجليل للنشر: عمان ، 1998). ص 54.

العربي، ورئيسا لمعهد الدراسات الآسيوية والإفريقية في الجامعة العبرية في القدس . مع الإشارة إلى أن ميلسون عمل منذ عام 1976 مستشارا للشؤون العربية في الحكومة العسكرية بالمناطق المحتلة [15]. أي أنه كان خبيرا وذا دراية بالشؤون العربية وأوضاع الفلسطينيين إضافة لسعة معرفته وإطلاعه على الأبحاث الإستشراقية التي درست الفلسطينيين بمختلف أشكالها .

وضع ميلسون كافة خبراته ومعارفه في وضع التصور المتعلق بإدارة الأمور في المناطق المحتلة. وصدر ميلسون نظريته برفض منظمة التحرير الفلسطينية لخطة الحكم الذاتي بأنه قاطع ومعبر عن سلوك سياسي ثابت يرفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. ولم يخف ميلسون عدائه لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر اللغة التي استخدمها والمواقف التي اتخذها ضدها في مختلف المحافل والكتابات. وأشار إلى نجاحات المنظمة وعلو نجمها في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مستشهدا بنجاحها في انتخابات البلديات عام 1976، مع تشكيكه وتشهيره بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذا النجاح لم يكن دعما شعبيا بالإجماع وإنما عبر شراء الذمم بالمال أو التخوين والإرهاب، في صورة تعكس عدائيته وعدم تقبله للواقع. ريث أنه أقر أن الوضع غير قابل للتجنب أو الإلغاء [16] .

وقد رأى ميلسون أن الحل الأمثل للوصول إلى فرض الاستسلام على الفلسطينيين وفرض الاحتلال، يتم عبر خلق ظروف يتمكن فيها العملاء في الأراضي المحتلة أن يعبروا عن آرائهم بصورة علنية، مما يمكن إسرائيل أن تتوصل إلى اتفاقية مع المستعدين للعمل ضمن ضرورات الواقع وضوابطه، والقبول بالنتائج السياسية، وأن هذا النوع من العملاء مستعدون لحلول وسط ويجب دعمهم معنويا وسياسيا لمواجهة ومجابهة الوطنيين، لإبعاد سكان الأراضي المحتلة عن تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية [17]. ومن هنا تولدت الأسس الرئيسية التي طبقها ميلسون في إيجاد بديل متواطئ من سكان المناطق في الضفة الغربية، ووضع الخطوط الأساسية لتقوية هذا التيار .

---

[15] هيرست، ديفيد. مصدر سبق ذكره . ص 570.

[16] المصدر السابق.

[17] المصدر السابق. ص 570.

لم تكن الأفكار التي طرحها "مناحم ميلسون"، إلا امتدادا وترسيخا للسياسة الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، كما فعل غيره من مختصين بالشؤون العربية. فقد كانت الدراسات التي قامت بها مجموعة من الباحثين والمستشرقين، ترويجا لمجموعة من الفرضيات الأساسية حول كيفية التعامل مع المناطق المحتلة. وقد انبثقت السياسة الإسرائيلية في التعامل مع المناطق المحتلة من خلال تطبيق سياسة "الضم الزاحف" للمناطق المحتلة. وردت هذه السياسة للوهلة الأولى في خطة "يجال آلون" عام 1967. وتقضي هذه السياسة بإقامة مستوطنات في المناطق المحتلة ، وضم المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة[18]. وقد كانت هذه السياسة نتاجا لقضايا ومرتكزات أساسية، فإسرائيل عارضت بشكل دائم الانسحاب من المناطق المحتلة، مع ترديد دعوات لجعل الحدود الإسرائيلية هي حدود وقف إطلاق النار. كما أن إسرائيل كانت تواجه مشكلة في الضم الكامل للأراضي المحتلة بسبب المسألة الديمغرافية، والتي تحول إسرائيل لدولة بقوميتين وهو ما كان مرفوضا. عدا عن المعارضة الدولية إزاء عملية الضم للمناطق المحتلة [19]. لذا عملت إسرائيل على تنفيذ سياسات تهويد الأرض عبر إقامة المستوطنات، مع الإبقاء على سياسة الجسور المفتوحة للسكان في الأراضي المحتلة مع الأردن.

ويشير "غيل ايال" أن "مناحم ميلسون" أوجد من خلال نظريته التي طبقها في الضفة الغربية تلاقيا بين العرض والطلب. فميلسون اعتقد وآمن بوجود شخصية فلسطينية متواطئة ترفض منظمة التحرير الفلسطينية وتكن لها العداء، يمكن تنميتها من خلال المشروع الذي بدأ به بتشكيل روابط القرى، والتي تلاقت مع سياسة "بيغن وشارون" حينها لاستغلالها في ضرب منظمة التحرير الفلسطينية بالضفة الغربية. ويشير أيضا أن ميلسون اعتقد بضرورة تشجيع ودعم الفئات العميلة للتعبير عن أنفسهم وفي المقابل، فرض الحظر على الوطنيين وحتى معاقبتهم. وعرفت هذه السياسة باسم "العصا والجزرة" [20].

كانت فكرة "روابط القرى" من الأفكار القديمة التي طبقها الاحتلال البريطاني وبدعم من الوكالة اليهودية في الأراضي الفلسطينية مسبقا. وقد أحيا الفكرة "يغئال كرمون"، وطبقها "مناحم ميلسون" من الناحية العملية. فالفكرة قديمة جديدة بدأت في عشرينيات القرن الماضي، بعد "المؤتمر

---

[18] رباعية، غازي. الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1967 – 1980 ، ط1. (مكتبة المنار : عمان ، 1983) ص 445 – 448.
[19] غازيت، شلومو. العصا والجزرة . مصدر سبق ذكره. ص 163 – 188.
[20] ايال، غيل. مصدر سبق ذكره. ص 377

الفلسطيني الأول" عام 1922، الذي أقيم في مدينة "نابلس" رفضا للانتداب البريطاني، داعيا لمقاطعة سلطات الانتداب وعدم التعاون معها. وتأثرت الحركة الوطنية حينها بمقاطعة بعض الشخصيات والفئات للمؤتمر، مما سهل العمل على تفتيت الحركة الوطنية ، وإنشاء مجموعة من التنظيمات الخارجة عن الإجماع الوطني.

أنشأت سلطات الانتداب البريطاني والوكالة اليهودية عدة أحزاب وتنظيمات خارجة عن الصف الوطني، أسهمت بشكل مباشر بضرب الحركة الوطنية. وكان على رأس هذه الأحزاب حزبين، ساهم في تشكيل الأول "كلايتون" رجل الاستخبارات البريطاني، والثاني بدعم "كالفاريسكي" رجل المخابرات الصهيونية. فقد أنشأ "كلايتون" "الحزب الوطني"، الذي ضم عددا من رؤساء البلديات وأعضاء المجلس التشريعي، يضاف إليهم عددا من الوصوليين وأبناء العائلات الإقطاعية [21]. أما حزب "الزراع" أو "الحزب الزراعي"، فقد دعم "كالفاريسكي" تشكيله بشكل مباشر عام (1924)، بحيث ضم عددا من مشايخ القرى وأسياد الأرض [22]. وقد تبنى برنامجا مماثلا جدا لبرنامج "الحزب الوطني"، الذي كان متعاونا مع حكومة الانتداب البريطاني. وقد استخدمت سلطات الانتداب البريطاني عدة أساليب لدعم هذه الفئات العميلة، والتي درسها ميلسون وكرمون واستفاد منها في تطبيق مشروع "روابط القرى "، الذي أحيته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها التصفوية .

3.3 بدايات مشروع روابط القرى

أقلق موضوع التمثيل الفلسطيني الدوائر الإسرائيلية على كافة مستوياتها، والتي رفضت على الملأ مرارا وتكرارا الاعتراف "بمنظمة التحرير الفلسطينية". وعملت إسرائيل بالبحث عن حلول لهذا الوضع، مع تراكم وتزايد المقترحات والمبادرات لطرح حلول للصراع العربي الإسرائيلي.

فنشطت دوائرها بالبحث عن حلول وبدائل لخلق واقع جديد، بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" مع جمهورية مصر العربية، لإيجاد فئات عميلة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتقبل مشروع الحكم الذاتي لسكان المناطق المحتلة، عبر إنشاء "مجلس إداري" للسكان الفلسطينيين، بصلاحيات

---

[21] المرعشلي، احمد وآخرون. الموسوعة الفلسطينية. (هيئة المجموعة الفلسطينية: دمشق، 1984). ص 484

[22] المصدر السابق

إدارية وخدماتية [23](أي حكم سكاني فقط، وتبقى السيطرة على الأرض بيد الحكم العسكري الإسرائيلي) .

بعد شد وجزر، كانت فكرة "روابط القرى" هي العنوان الأبرز في تلك المرحلة، لتمرير المشاريع الإسرائيلية الهادفة لخلق قيادات محلية جديدة متواطئة مع إسرائيل، لتعمل في المناطق المحتلة على تقويض الدور المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد بات نجم منظمة التحرير يتزايد بشكل متسارع ، ظهرت مؤشراته بعد نتائج الانتخابات البلدية التي جرت عام (1976) ، والتي أفرزت قيادات وطنية محلية – عرفت إسرائيليا بأنها "متطرفة" – مناصرة ومؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

لم تأت فكرة "روابط القرى" عبثا، بل كانت نتاج دراسات عميقة لطبيعة الأوضاع في الضفة الغربية ومقاطعة النتائج مع التجارب السابقة. فقد ولدت هذه الفكرة فعليا من تجربة الحركة الصهيونية في ضرب الشارع الفلسطيني فترة الانتداب البريطاني، بتمويل مباشر من الوكالة اليهودية منتصف عشرينيات القرن العشرين، على يد "كالفاريسكي" رجل المخابرات الصهيونية الذي كان رئيسا للسكرتاريا العربية "همزكيروت هعرفيت" التي تأسست عام (1922)، وكانت تعنى بالشؤون العربية وبكل ما يتعلق بالسياسة الصهيونية والعمل الصهيوني المخابراتي تجاه العرب. وسعى إلى تجنيد دعم عربي للمشروع الصهيوني بواسطة تقديم الرشى والقروض [24].

تم إحياء الفكرة على يد اثنين من الشخصيات الإسرائيلية. أولاهما كان العقيد "يغئال كرمون"، الذي طرح الفكرة بداية. وكان القائد العسكري الإسرائيلي في منطقة "الخليل". أما الثاني، فكان المنفذ الفعلي لهذه الفكرة وهو العقيد احتياط "مناحم ميلسون"، الذي جمع ما بين الاستشراق والجانب العسكري [25]. وقد كان ميلسون حينها مستشارا للحاكم العسكري العام في الضفة الغربية، قبل أن يكون واضع حجر الأساس "للإدارة المدنية الإسرائيلية" في الضفة الغربية لاحقا. وكان ميلسون قد تقدم فعليا باقتراح إقامة "روابط قرى" للحكم العسكري أثناء عمله بمنصب مستشار الحكم العسكري [26]. لهذا السبب يعتقد الباحث أن ذلك السبب أسهم بشكل كبير في انطلاق بدايات المشروع من

---

[23] اشتية، محمد وآخرون. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. (المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية: البيرة، 2008).ص 327

[24] محارب، محمود. "بدايات التجسس على العرب". المستقبل العربي، عدد 357. نسخة الكترونية، 2008. ص 123

[25] المصدر السابق . ص 328

[26] غازيت، شلومو. العصا والجزرة . مصدر سبق ذكره . ص 255

منطقة "الخليل". ويجر بنا هنا أن نذكر أن أول مرة طرحت فيها الفكرة، كانت أثناء إقامة مأدبة عشاء، أقيمت في منزل الشيخ "محمد علي الجعبري" في مدينة الخليل. حيث طرح كرمون الفكرة، والتقطها ميلسون ودرسها بروية قبل أن يضع المخطط ويطبقه [27].

أخيرا ... وجدت إسرائيل ضالتها في شخصية "مصطفى دودين" الذي عاد حديثا من الأردن إلى بلدة "دورا"، بعد أن تولى عدة مناصب حكومية في الأردن، وكان من الرجالات المحسوبة على النظام الملكي الأردني. تبوأ "مصطفى دودين" منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الأردنية التي تشكلت بعد أحداث أيلول، وكان عضوا في مجلس النواب الأردني، كما تقلد منصب السفير الأردني لدى الكويت [28] .

تشير المصادر الإسرائيلية، أن بداية اللقاءات والاتصالات كانت بمبادرة من قبل "مصطفى دودين". فقام دودين بدعوة نفسه إلى مكتب "مناحم ميلسون" عام (1977)، وكان حينها يشغل منصب "المستشار للشؤون العربية" في الحكم العسكري الإسرائيلي [29]. وقد دار نقاش مطول بين الطرفين، كانت حصيلته وجود تشابه وتطابق بين الشخصيتين في السياسة، تستند إلى عدائهما لمنظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقهما على العمل لخلق إطار يوحد المتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي ضد المنظمة [30]. وهنا يجب التنويه أن "مصطفى دودين" كان من الشخصيات التي شاركت مع النظام الأردني بضرب منظمة التحرير إبان أحداث أيلول .

كانت الفكرة تتخمر في رأس ميلسون، متوصلة إلى نتيجة وجوب دعم جهات محلية تطالب التعاون مع إسرائيل. وقد تطلب منه ذلك بعض الوقت، لإقناع القيادة الإسرائيلية التي لم ترفض المشروع حينها. ولكن واجهت المشروع في بداياته عقبات بيروقراطية طويلة ومعقدة. تبع الاجتماع الأول بين ميلسون ودودين، اجتماعات متعددة مع أطراف أخرى. حيث كانت هناك اتصالات بين "دودين وكرمون وشمعون بيرس". وأسفر مخاض هذه الاتصالات الطويلة عن الإعلان رسميا عن قيام "رابطة قرى الخليل" بتاريخ 20 تموز 1978، برئاسة "مصطفى دودين". مع الإشارة إلى أن

---

[27] البعباع ، مختار، "حول أزمة البلديات في الارض المحتلة وأثرها على عملية الصمود"، صامد الاقتصادي، عدد 49 (مؤسسة صامد الاقتصادي : بيروت، 1984) . ص 124

[28] الكرد ، ماهر، "تفكيك بلديات المدن بناء روابط القرى" ، صامد الاقتصادي، عدد 39. (مؤسسة صامد الاقتصادي : بيروت ، 1982). ص 64

[29] جازيت، شلومو. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 255

[30] المصدر السابق.

الرابطة أقيمت عام 1976 كجمعية زراعية، على يد شقيق مصطفى دودين الأصغر "محمد دودين". ومع تسلم مصطفى دودين رئاسة الجمعية، أطلق عليها اسم "رابطة قرى جبل الخليل" [31] .

شرعنت إسرائيل تشكيل "رابطة قرى الخليل" من خلال إصدار أمر عسكري من قبل الحاكم العسكري العام للضفة الغربية. وكانت أرضية الأمر العسكري الذي حمل الرقم (752)، إدخال تعديلات على قانون إدارة القرى الأردني رقم (5) الصادر عام (1954). فقد تم تعديل القرار بإدخال فقرتين على المادة رقم (32) منه ونصت على [32]:

أ- يخول قائد المنطقة صلاحية السماح بتأسيس جمعيات تهدف إلى زيادة التعاون والصلات بين مجالس القرى في المنطقة في المسائل التي يتناولها القانون . شرط أن يكون مقتنعا بأن المسألة ضرورية لتنفيذ أهداف القانون ، وشرط ألا تخل بالنظام والأمن العامين في المنطقة .

ب- ستكون الجمعية التي يجري تأسيسها بمقتضى أ شخصية قانونية أمام نظام تأليفها وإدارتها وعملها وحلها فسوف تحددها القوانين اللاحقة.

بعد إعلان قيام "رابطة قرى الخليل"، قامت الرابطة بوضع نظامها الأساسي لاستكمال شروط تأسيسها، بناء على الأمر العسكري الصادر من الحكم العسكري، لأخذ المنحى القانوني. وقد تضمن "النظام الأساسي لرابطة قرى جبل الخليل" مجموعة من الأهداف التي روجت لها الروابط، والتي تضمنت [33] :

1- تسوية النزاعات والخلافات بين سكان المنطقة

2- تشجيع تنظيم التعاونيات لمساعدة المزارعين في تحسين أحوالهم الاقتصادية

3- تشجيع تنظيم الجمعيات الخيرية لخدمة المحتاجين وإعادة تأهيل العجزة

4- تطوير أساليب الزراعة وتحديثها

5- تخطيط وتنفيذ تطوير وتصنيع الزراعة، والقيام بنشاطات تؤدي إلى زيادة دخل الفرد والجماعة

6- القيام بنشاطات ذات طبيعة اجتماعية ومالية ضمن حدود القوانين المعمول بها

بدأ "مصطفى دودين" العمل لكسب التأييد والد عم الجماهيري لرابطته، التي هدفت في البداية حسب ادعاء بعض قادتها إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الريف. فقد ادعت وروجت "رابطة قرى الخليل"، أن المدن استأثرت بكل الإمكانيات والدعم المقدم من الخارج، خاصة ما يتعلق

---

[31] البعباع، مختار. مصدر سبق ذكره .

[32] شحادة، رجا ، قانون المحتل إسرائيل والضفة الغربية، ط1، مترجم. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1990). ص 172

[33] المصدر السابق. ص 112

بمشاريع البنية التحتية [34]. واستغل دودين بعض الخلافات القديمة بين العائلات لكسب الدعم لرابطته المشكلة حديثا، خصوصا من الوجهاء التقليديين والمخاتير وشيوخ العشائر في قرى الخليل. وقد استطاع دودين فرض نفوذه بشكل تدريجي وبطيء، على المناطق الريفية المتاخمة للمناطق المحتلة عام 1948 [35]. وقد استغل دودين الدعم المالي الذي تحصل عليه من السلطات الإسرائيلية. فبعد أن كانت السلطات العسكرية قد أنفقت (3) آلاف دولار على ما مجموعه (75) قرية في منطقة الخليل عام (1978)، وضعت تحت تصرف "مصطفى دودين" مبلغ (2) مليون دولار أمريكي، لتنفيذ مشاريع حيوية تقوي موقفه[36] .

اعتبر الحكم العسكري "رابطة قرى الخليل" مشروعا تجريبيا[37]. ورغم ذلك فقد منحت سلطات الاحتلال لدودين صلاحيات متعددة. منها ما كان من تخصص البلديات كرخص البناء بعد سحب صلاحيتها من البلديات، ومنحتها صلاحية تقديم طلبات "جمع الشمل" وأذونات السفر للخارج، والتي كانت حكرا على المخابرات والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وأوعزت لسكان منطقة الخليل بالتوجه "لرابطة قرى الخليل" للحصول عليها تعزيزا لفرض القوة الابتزازية لرابطة قرى الخليل، ولم تكن توافق على أي طلب إلا عبر الرابطة [38]. كما أن تنفيذ أية مشاريع تتعلق بالبنية التحتية لم تكن تمر لدى سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي إلا عبر رابطة قرى الخليل ، بعد وضع ختم مختار المنطقة المعنية بمشروع معين على قائمة عضوية الرابطة [39]. وطبقت سلطات الحكم العسكري حينها سياستها التي بدأت تتغير من "القبضة الحديدية" إلى سياسة "العصا والجزرة" مع سكان مناطق قرى الخليل، بتقديم التسهيلات بشكل كبير عبر "رابطة قرى الخليل" التي كانت الوسيط الوحيد لتنفيذ هذه التسهيلات، ووقف كافة المشاريع للمناطق التي ترفض التعامل معها [40].

جراء الدعم الذي تلقته "رابطة قرى الخليل" والصلاحيات التي منحها لها الحاكم العسكري الإسرائيلي، تعددت أوجه عملها وأخذت تبرز منها قيادات جديدة أمثال، "محمد دودين" شقيق

---

[34] مقابلة مع (ج . ع). عقدت بتاريخ 2014/2/9 ، في منطقة الرام – القدس

[35] الكرد، ماهر. مصدر سبق ذكره . ص 64

[36] هيرست، ديفيد، البندقية وغصن الزيتون ، ط1 ، مترجم . (شركة رياض الريس للكتب والنشر : بيروت ، 2003) . ص 571

[37] غازيت، شلومو. الطعم في المصيدة . مصدر سبق ذكره . ص 232

[38] أورنسون، جيفري. مصدر سبق ذكره. ص 262

[39] المصدر السابق .

[40] اشتية، محمد وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص 64

مصطفى، وهو مهندس زراعي، كان رئيسا للجمعية الزراعية في بلدة "دورا". حكم عليه بالسجن غيابيا مدة (5) سنوات من قبل محكمة أردنية بسبب اختلاس أموال الجمعية. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة "مصطفى دودين" وتركه العاصمة عمان وعودته للضفة الغربية. كما برز "محمد محمود السويطي" رئيس المجلس المعين من قبل الحكم العسكري لبلدة "بيت عوا"، بعد أن رفض رئيس مجلسها المنتخب أن يتعامل مع أجهزة الحكم العسكري.

بعد نجاح "رابطة قرى الخليل" المبدئي، منح الحكم العسكري الرابطة مزيدا من الصلاحيات في مجالي الصحة والتعليم. فصرفت الرابطة أعمالها من قبل لجنة مركزية مؤلفة من ثلاثة أعضاء، تضطلع بكافة المسؤوليات. وهم الأخوين دودين والسويطي. فشكلت لجنة لمتابعة أمور التعليم وأخرى لمتابعة الشؤون الصحية، التي أقامت أربع عيادات صحية في قرى المنطقة المركزية، المتمثلة " بيطا، ترقوميا، بيت أمر وبيت عوا". أما اكبر نشاطات الرابطة فكانت متعلقة بالزراعة. فحصلت الرابطة على عقود تسويقية للمنتجات الزراعية للسوق الإسرائيلية [41]. وقد تسلم "محمد دودين" منصب المشرف العام على التعاونيات الزراعية بمنطقة الخليل، وكان هذا المنصب أرفع منصب إداري حينها .

تابعت مختلف مستويات مؤسسات الحكم الإسرائيلي السياسية والعسكرية، وضع "رابطة قرى الخليل". وتلقت هذه الرابطة الدعم في مجالات عديدة بناء على توصيات القيادة العسكرية، كما حصل في تقرير "الجنرال أورلي" الذي وجه إلى وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك "عيزر وايزمان" ، بضرورة دعم الرابطة ماليا وسياسيا بشكل جماعي وبدراسة كل حالة على حده. وتمت الموافقة على التوصيات من وزير الدفاع، مع إعطاء تعليماته بإرسال تقارير بصورة دائمة لمكتب رئيس الحكومة ووزير الخارجية "موشيه ديان". فقد كانت النتائج التي تحققها "رابطة قرى الخليل" مقبولة بالنسبة لإسرائيل، بعد أن أثبتت نفسها في قضايا مختلفة تتمثل بإجراء انتخابات محلية لبعض القرى ، وتمثيل هذه القرى لدى سلطات الحكم العسكري ، إضافة للعبها دورا أساسيا في حل الخلافات، وإقامتها لعدد من المؤسسات والجمعيات التي كانت الواجهة التي تمثلها [42].

---

[41] الكرد، ماهر. مصدر سبق ذكره . ص 64

[42] غازيت، شلومو. الطعم في المصيدة . مصدر سبق ذكره . ص 231

بهذا تكون إسرائيل قد نجحت في دعم وتشكيل أول رابطة من روابط القرى، التي اتخذت من مبنى في مدينة الخليل مقرا لها، وكانت على علاقة مباشرة مع الحاكم العسكري، الذي سهل مهمتها باشتراكه في بعض الأمور الأساسية، برفقه المهندس "محمد نصر" احد قادة الرابطة، والذي كان موظفا في مؤسسة الحكم العسكري الإسرائيلي. حيث كان يعمل مساعدا لضابط الحكم العسكري لشؤون الكهرباء. ليبدأ من هنا فصل جديد في تطوير فكرة "روابط القرى" لتعميمها في بقية مناطق الضفة الغربية المحتلة.

3.4 إنشاء الإدارة المدنية الإسرائيلية

كانت السياسة الإسرائيلية في التعامل مع سكان المناطق المحتلة في تغير وتطور مستمرين. وشهدت تلك الفترة مع اعتلاء "اريئيل شارون" لمنصب وزير الدفاع، تغيرات جذرية في طبيعة التعامل مع السكان. تمثلت بخطط جديدة لتمرير مشروع ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، وتقويض مكامن قوتها. وقد وضع شارون "الخطة الكبرى" لتنفيذ مخططاته. خطط شارون "لغزو لبنان" واستخدم القوة العسكرية الإسرائيلية لتحقيق سيطرة سياسية في الشرق الأوسط . وقد كان الهدف الرئيسي لخطة شارون، تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وتحطيمها كتنظيم سياسي، وإقامة نظام سياسي جديد في لبنان عبر تقوية الجهات العميلة فيه، وإضعاف الوجود السوري .

هدفت خطة شارون الكبرى أساسا، لتغيير الوضع في الشرق الأوسط بالكامل. فتدمير منظمة التحرير الفلسطينية، سيؤدي إلى كسر شوكة الكبرياء الوطني الفلسطيني، ويسهل عملية اغتصاب الضفة الغربية وضمها إلى "إسرائيل الكبرى". كما أن نزوح الفلسطينيين من لبنان والضفة الغربية إلى الأردن، سيطيح بالنظام الملكي الأردني، وسيؤدي بالنهاية لتحويل الأردن لدولة فلسطينية، واضعا نهاية للضغوط الدولية على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة [43].

وفي سياق خطة شارون الكبرى، عملت إسرائيل على ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية. وكان ذلك بأن ضيقت على رؤساء البلديات المؤيدين لمنظمة التحرير، باستخدامها عدة طرق لتحقيق الهدف، تتراوح ما بين الإبعاد السياسي وصولا لمحاولات اغتيال رؤساء البلديات

[43] شلايم، آفي. مصدر سبق ذكره . ص 373

(مثلما حدث مع بسام الشكعة ، وكريم خلف وإبراهيم الطويل). وكان "آريئيل شارون" متصلبا في مواقفه، فطرح خطة جديدة لتغيير الخارطة الديمغرافية في الضفة الغربية عبر توطين (مليون ونصف) مستوطن، وسعى بدهم حكومي متواصل لإبطال مفعول القيادات الفلسطينية المحلية في الضفة الغربية [44] .

كانت طريقة الحكم في الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967، عبر مجموعة من القوانين العسكرية الصادرة عن الحاكم العسكري العام. وتعددت السياسات في طبيعة القرارات والحكم للسكان مع تقلب السياسات العامة لإسرائيل. خاصة مع كثرة المقترحات والمبادرات الدولية والمحلية، لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" مع جمهورية مصر العربية، وما آلت إليه الأمور من فكرة تطبيق الحكم الذاتي للفلسطينيين، وعلو نجم منظمة التحرير الفلسطينية واتساع تأييدها الجماهيري داخل الأراضي المحتلة، دفعت هذه الظروف مجتمعة وزير الدفاع الإسرائيلي "آريئيل شارون" أن يغير من سياسته، والدخول في منحى آخر، بتطبيق سياسة الترغيب والترهيب عبر تنفيذ مخططات صديقه "مناحم ميلسون"، الذي خدم تحت إمرته في حرب عام 1956. ففي الأول من تشرين الثاني 1981، أعلن الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية قيام "إدارة مدنية إسرائيلية"، وعين البروفيسور "مناحم ميلسون" الذي شغل حينها منصب مستشار الحاكم العسكري للشؤون العربية رئيسا لها [45].

صدر أمر تشكيل "الإدارة المدنية الإسرائيلية" بالأمر العسكري رقم (947). واعتبره بعض الكتاب والمحللين بأنه نظام دائم للسيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة. ووصفه آخرون لأنه "إعلان دستوري من جانب واحد" [46]. وهنا يجب التنويه والإشارة إلى أن تشكيل الإدارة المدنية لم يأت بجديد، وإنما كان إنشاؤها لإضفاء صفة تجميلية للاحتلال الإسرائيلي. فقد كان مسمى رئيس الإدارة المدنية منوطا بضباط عسكريين، وبقيت هذه الإدارة تحت مظلة وزارة الدفاع وتأخذ تعليماتها من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي.

---

[44] ماعوز، موشي. مصدر سبق ذكره . ص 134 –140

[45] كتاب، عطاالله ورجا شحاده، الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة، مترجم . (منشورات عمر ناشيونال : رام الله ، 1983) . ص 1 –2

[46] بنفينستي، ميرون، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، مترجم . (دار الشروق للنشر والتوزيع : عمان ، 1987) . ص 140

تولت الإدارة المدنية الإشراف على الشؤون المدنية للسكان في المناطق المحتلة، ضمن المواصفات والمقاييس الإسرائيلية. وقد حاولت إسرائيل إظهار فصل بين النظام الإداري للحكم في المناطق المحتلة عن الشق العسكري والأمني. فقد أعلنت إسرائيل أن المسؤولية الرسمية للحكم، يتبع الإدارة المدنية. ولكن السيطرة الأمنية والعسكرية التي كانت أولويات إسرائيلية عكست غير ذلك. وتم تعيين بعض المدنيين بشكل ظاهري في مناصب مختلفة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة . ولكن في حقيقة الأمر ، كان هؤلاء من رجالات المخابرات الإسرائيلية، لتسهيل تطبيق استراتيجيات الاحتلال الإسرائيلي ، بشكل أنجع وأفضل لإسرائيل [47].

حدد الجنرال "أوري أور" قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، صلاحيات الإدارة المدنية على النحو التالي [48]

1- **قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية يأتي في قمة الهرم الوظيفي، يليه رئيس الإدارة المدنية الذي يعينه القائد. ورئيس الإدارة يستطيع في نطاق صلاحياته المخولة له تعيين موظفي إدارته المدنية .**
2- **صلاحيات الإدارة المدنية محددة في المنشور بإمداد وإدارة الخدمات العامة أما الصلاحيات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، بما فيها الصلاحيات المتعلقة بالسجن، مصادرة الأراضي، الجسور، الإقامة، المياه، التصدير والاستيراد، قوانين الدفاع الطوارئ، الاعتقال والتحقيق، الخ. فقد بقيت في يد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة**
3- **صلاحية الإدارة المدنية هي في المتابعة والعمل بالمناشير والأوامر العسكرية المرفوعة مسبقا. وليس من صلاحية الإدارة تغيير ذلك أو إلغائه. وتنحصر صلاحياتها التشريعية في إصدار أوامر ذات طابع ثانوي أو هامشي، على أن لا تمس ما سبق وأصدره الحاكم العسكري وما يصدره مستقبلا.**
4- **الموظفون المعينون من قبل رئيس الإدارة المدنية يخضعون لرقابة صارمة من قبله . ثم لرقابة صارمة من قبل قائد قوات الجيش في المنطقة. الأمر الذي يجعل موظفي الإدارة المدنية ، مدراء التربية والصحة والعدلية شبيها بعمل دائرة الإجراء في المحكمة، التي تنفذ ما يقرره القضاة دون الحاجة للاقتناع وبالتالي تقديم اعتراض أو إجراء تعديل أو إضافة .**

تتألف الإدارة المدنية من ثلاثة فروع بحيث تضم [49] :

1- **الإدارة والخدمات: وتضم اثني عشر موظفا مدنيا يتولون مهام تسجيل السكان والشؤون الداخلية والشؤون الاجتماعية والإسكان والشؤون الصحية والدينية**

[47] هيرست، ديفيد. مصدر سبق ذكره . ص 570 .

[48] عبدالله ، صلاح، " انتفاضة القطاع وتضامن الضفة " ، شؤون فلسطينية (آذار 1983) ص 216 – 217

[49] الكرد، ماهر. مصدر سبق ذكره . ص 67

2- الاقتصاد: وتضم ثلاثة عشر موظفا يشرفون على الزراعة ومصادر المياه والنقل والكهرباء والبريد

3- الضرائب والعائدات: وتضم تسعة موظفين يديرون مصلحة الجمارك والضرائب والتامين والأشغال العامة.

كان توظيف المدنيين في الإدارة المدنية يتم بصورة غير مباشرة من قبل الوزارات الإسرائيلية المعنية . وكان توظيف العرب في أية وظائف أو مناصب يعتمد على حساسية الدائرة. فبعض الدوائر كانت إسرائيلية بحتة. كدائرة إصدار الهويات وطلبات لم الشمل. ويكون رؤساء الدوائر وضباط الإدارات المختلفة تابعون لرئيس الإدارة المدنية ومرتبطون به وينفذون تعليماته. وكانت كافة التعيينات في الوظائف الرسمية لسكان الضفة الغربية تتم عبر مكتب رئيس الإدارة المدنية. سواء في سلك التعليم أو سلك الصحة، مع تولي المناصب الإدارية العالية في هذه المجالات من قبل موظفين يهود. كما تم تعيين شرطة محلية من السكان العرب، وصل عددهم عام (1984) إلى (370) شرطيا [50].

يجدر بنا الإشارة هنا، أن بعض المصادر الإسرائيلية قد أفادت أن "مناحم ميلسون" قد عين رسميا قبل إصدار قرار تشكيل الإدارة المدنية بتسعة أيام . وأن هذا المنصب قد عرض عليه منذ شهر آب لعام 1981، وأن هذا القرار لن يكون فصلا بين الإدارتين المدنية والعسكرية. وقد صرح ميلسون بعد إعطائه الموافقة على المنصب بقوله: "انه تم استبدال مدرس بآخر، وأن موافقته على تولي المنصب كانت بمثابة خطأ " [51].

لقي تشكيل الإدارة المدنية الإسرائيلية ردود فعل متشددة من القيادات الوطنية الفلسطينية. وقفت قيادات التيارات الوطنية وقادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بحزم وقوة ضد الإدارة المدنية الإسرائيلية واعتبرتها محاولة لفرض وقائع جديدة، ووصف بعض القادة المحليين بأن هذا المشروع، ليس إلا مشروعا تصفويا للقضية الفلسطينية، وأن ما يجري محطة جديدة على طريق الضم الكامل للضفة الغربية، والذي كان أحد نوايا حكومة "بيغن" المخفية. كما رأى القادة الوطنيون في إعلان تشكيل الإدارة المدنية، بداية تطبيقات لسياسة شارون الجديدة، الرامية لتشكيل قيادة دمية بديلة تخدم أغراض إسرائيل، لتوفر لها الغطاء الفلسطيني [52]. بينما تقبل القليلون أمثال "الياس فريج" رئيس بلدية بيت لحم، الذي عبر عن ارتياحه من المرحلة الأولى للسياسة الجديدة التي

---

[50] شيلف، آرييه. " الإدارة المدنية في المناطق "، مترجم . ص 29.

[51] اورنسون، جيفري. مصدر سبق ذكره. ص 266.

[52] هيرست، دايفيد. مصدر سبق ذكره. ص 570.

انتهجها شارون، والتي تتمثل باستبدال الإدارة العسكرية بأخرى مدنية. ونظر للأمر بأن الإدارة الجديدة ستشرك العرب لتكون قاعدة للحكم الذاتي، واعتبرها تغييرا تجميليا [53]. إلا أن فريج سرعان ما غير موقفه بعد إعلان موقف القيادات الوطنية وعلى رأسهم "بسام الشكعة" رئيس بلدية نابلس، و"كريم خلف" رئيس بلدية رام الله .

بعد رفض التعامل مع الإدارة المدنية الجديدة من قبل رؤساء البلديات المحسوبين على التيار الوطني، ردت الإدارة الإسرائيلية بطرد ثلاثة رؤساء منهم بادئ الأمر (بسام الشكعة، كريم خلف، ياسين مخارزة) ، ثم اتبعت ذلك بطرد ستة آخرين على رأسهم إبراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة. وكان رد البلديات في الضفة الغربية المحتلة أن أوقفت وعلقت أعمالها احتجاجا على طرد رؤساء البلديات. وعينت إسرائيل ضباطا إسرائيليين لإدارة البلديات، في خطوة إضافية لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية [54] .

لاقت الإجراءات الإسرائيلية الجديدة رفضا شعبيا بمختلف مناطق الضفة الغربية. وسرعان ما تفجرت المظاهرات والإضرابات، فردت عليها سلطات الاحتلال العسكري ردا قاسيا. فقامت إسرائيل بتدمير المنازل وفرض نظام منع التجول والقيام بعمليات مداهمة وتفتيش واعتقال. كما وضعت قيودا على تحركات الوجهاء وحظر الصحف المحلية وأغلقتها عدة مرات. ووجهت عقوبات بحق بعض الجامعات الفلسطينية، على رأسها "جامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية"، اللتان قادتا العمل الطلابي في الضفة الغربية حينها. وتطورت الأمور أبعد من ذلك بعد محاولات اغتيال رؤساء البلديات [55].

رغم الاضطرابات التي شهدتها الضفة الغربية والتصعيد من قبل السكان، إلا أن سياسة "مناحم ميلسون" بقيت في المسار الذي حدده ميلسون لنفسه. فقد عمل ميلسون على تعزيز القيادة الفلسطينية العميلة – المعتدلة كما أطلق عليها – والتي بدأ بتنفيذها مسبقا . فقام بدعم وتوسيع تشكيلات روابط القرى لتشمل الضفة الغربية المحتلة بالكامل

---

[53] ماعوز، موشي. مصدر سبق ذكره. ص 142.

[54] بنفينستي، ميرون. مصدر سبق ذكره. ص 149.

[55] مقابلة مع السيد بسام الشكعة بتاريخ 2014/1/9 . عقدت في منزله بمنطقة المخفية – نابلس.

3.5 تطور مشروع روابط القرى

تزامنت النجاحات التي حققتها نشاطات "رابطة قرى الخليل" على مدار ثلاثة أعوام من تشكيلها، مع تشكيل "الإدارة المدنية الإسرائيلية" في الضفة الغربية. وكانت طبيعة التعاون والأعمال مع رابطة قرى الخليل قبيل تشكيل الإدارة المدنية، قد تطورت بشكل أوسع مما كانت عليه. وكانت الأداة التي استخدمتها إسرائيل لتنفيذ أجندتها السياسية لضرب الحركة الوطنية الفلسطينية. ودعمت إسرائيل هذه الروابط بشتى الطرق. فقد زادت من مساعداتها المالية لتنفيذ المشاريع التي شرعت رابطة قرى الخليل بإقامتها، وسمحت لها بإقامة فروع إدارية متعددة تتعلق بالأعمال المدنية . وفي أوائل عام (1980)، تشكلت لجنة مشتركة بين الحكم العسكري ورابطة قرى الخليل برئاسة "مصطفى دودين"، كانت مهمتها الأساسية البحث في زيادة المساعدات المالية التي يقدمها الحكم العسكري الإسرائيلي لبعض القرى، لتكون بديلا للمساعدات التي بدأت "اللجنة المشتركة" لدعم الصمود، بتقديمها لمشاريع التنمية للمجالس البلدية والقروية في الوطن المحتل [56]، والتي تشكلت من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن بعد قرار القمة العربية في بغداد.

لم تقتصر إسهامات إسرائيل على الدعم المالي والسياسي لتقوية أداتها في قرى منطقة الخليل، وإنما امتدت سياستها لاستخدام وسائل إدارية وقمعية متعددة ومتنوعة، لإرغام المواطنين الفلسطينيين على قبول ظاهرة "روابط القرى" والتعامل معها. فكانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي تفرض على المواطنين قنوات اتصال رسمية معها، عبر الإدارة المدنية الإسرائيلية وروابط القرى فقط .

بعد أن لمست إسرائيل وجود نجاحات نسبية في منطقة الخليل ، أوعزت لمصطفى دودين أن يقوم بتعميم تجربة روابط القرى على بقية مناطق الضفة الغربية . وقد بدأت التحركات فعليا أواخر عام (1980) في منطقة رام الله بداية، مع إمداد دودين بمساعدات مباشرة وغير مباشرة من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي لتسهيل مهمته. فكانت هناك ضغوطات من الحكم العسكري الإسرائيلي على مخاتير القرى، باستخدام أسلوب العصا والجزرة . فقد أبلغ الحاكم العسكري لمنطقة رام الله رؤساء البلديات والمجالس القروية، بعدم قبول أو تنفيذ أي مشروع يقدم للحكم العسكري، إلا عبر قناة

[56] البعباع ، مختار. مصدر سبق ذكره . ص 124.

رابطة قرى تنشأ في منطقة رام الله، وأن أية مساعدات وقروض خارجية، لن تدخل المناطق إلا عبر الرابطة فقط [57].

أفرزت اتصالات دودين مع "يوسف الخطيب"، الذي كان مختارا لبلدة "تعلين"، وهو من رجال الصلح العشائري في منطقة رام الله أواخر عام (1980) إلى تشكيل "رابطة قرى رام الله" . وقبل أن يتم افتتاحها رسميا، قام الحاكم العسكري بالتمهيد لإعلان تشكيلها بعقده اجتماعا لكافة مخاتير ورؤساء المجالس البلدية والقروية. وطلب الحاكم العسكري من رؤساء المجالس التعاون مع الرابطة، وأبلغهم أن أي طلب لأي مشروع لن يتم إلا عبرها، مع سحب أختام المخاتير في حال عدم تعاونهم معها. وتم تشكيل هيئة إدارية لرابطة قرى رام الله ضمت كلا من: "يوسف الخطيب من بلدة نعلين رئيسا، وفؤاد الخواجا من ذات البلدة ، وفخري عيسى رئيس بلدية بيتونيا" [58] .

وبعد أن اغتالت قوى الثورة الوطنية رئيس رابطة قرى رام الله المدعو "يوسف الخطيب" أواخر عام 1981، تولى ابنه "جميل الخطيب" رئاسة رابطة قرى رام الله .
وفي اتصالات مشابهة لما جرى في رام الله، قام مصطفى دودين بجولات مكوكية في منطقة بيت لحم. وقد عثر دودين على ضالته في بيت ساحور، بشخصية "بشارة قمصية" احد رجال الأعمال. وقمصية من المعادين لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل علني، فكان يطلق العنان لآرائه السياسية باعتباره بديلا سياسيا في أية مفاوضات قادمة، واستعداده التام لأن يكون أحد أركان المجلس الإداري الذاتي للضفة الغربية، وقبوله أية صلاحيات تسند إليه. وتم الإعلان الرسمي لتشكيل "رابطة قرى بيت لحم" في مطلع شهر آب 1981، قبيل أشهر قليلة من إعلان تشكيل الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقد مارس الحكم العسكري الإسرائيلي، ذات الممارسات والإجراءات التي مارسها سابقا في الخليل ورام الله ، لتسهيل تشكيل رابطة قرى في منطقة بيت لحم [59].

بعد تشكيل الإدارة المدنية واستلام "مناحم ميلسون" رئاستها، وجد أن عدد الروابط الفاعلة محدود. وقد اعتبر ميلسون أن مهمته تكمن في تعزيز دور روابط القرى المشكلة ، وتشجيع إقامة روابط

[57] اشتية، محمد وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص 328.

[58] الكرد، زياد. مصدر سبق ذكره. ص 64 –65 .

[59] المرعشلي، احمد وآخرون. مصدر سبق ذكره . ص 485.

جديدة تماشيا مع السياسة الإسرائيلية، التي هدفت لإيجاد قيادات محلية عميلة لتمرير سياساتها. اقترح ميلسون أن يتم تقديم المساعدات من الإدارة المدنية ، دون اشتراط تبني مواقف إسرائيل. مع وجوب الذكر، أن ميلسون طلب مرارا من روابط القرى معارضة الكفاح المسلح، ودعم استمرار الاحتلال تحت غطاء العملية السلمية. فلطالما أدرك ميلسون الأهمية السياسية الكبيرة للمراكز البلدية وقيادات المدن، لذا فضل أن ينصب العمل وتركيز الجهود على مناطق القرى [60]. وفي حقيقة الأمر، فقد كانت الدعوات الإعلامية التي أطلقها ميلسون في طلبه لرفض أشكال النضال الوطني، والإدعاء بأن المساعدات تقدم بغض النظر عن تبني وجهة النظر الإسرائيلية، لا يتعدى كونه مناورات وتكتيكات لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، كي لا تظهر أية ارتباطات فعلية بين روابط القرى والسياسة الإسرائيلية .

عكف ميلسون على دعم عمل روابط القرى، وتخصيص الميزانيات لدعم المشاريع التي تنفذها في المناطق المحتلة. حيث خصصت موازنات كبيرة ــ وضعت تحت تصرف روابط القرى لتنفيذ مشاريع صحية، وشق طرق جديدة ومد المناطق الريفية بالتيار الكهربائي، من خلال توفير الأموال اللازمة لهذه المشاريع، عبر تقليص مصروفات الإدارة المدنية بعد فشله في توفير هذه الموازنات عبر مظلة وزارة الدفاع .

بدأت أعين سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتجه شمالا نحو مدينة نابلس وجنين وطولكرم ، لتشكيل روابط قرى جديدة على غرار ما تم تشكيله في مناطق الوسط والجنوب. وقد بدأت فعليا محاولات إقامة رابطة قرى جديدة في نابلس، بداية شهر كانون الثاني 1982. فقام الحكم العسكري باستدعاء مخاتير ورؤساء مجالس قرى (عورتا – بيت دجن – سالم – عزموط) إلى مقر الحكم العسكري في نابلس. وعقدت اجتماعات فردية مع كل واحد منهم على حده، للضغط عليهم بضرورة تشكيل رابطة قرى نابلس، باستخدام أسلوب ترغيب عبر إغراءات مالية، لجذب مؤيدين للفكرة. إلا أن هذه المحاولة تكللت بالفشل . فقام الحكم العسكري بسحب أختام بعض المخاتير لرفضهم المشروع [61]. وقد شهد تشكيل رابطة قرى نابلس عدة صعوبات وجولات محمومة، لوجود شخص "بسام الشكعة" رئيس بلدية نابلس الذي كان يشكل ثقلا كبيرا في المنطقة.

---

[60] جازيت، شلومو. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 255.

[61] الفجر،" تجديد محاولات إقامة روابط قرى في نابلس". عدد 2523، بتاريخ 1982/1/6 . ص 3.

لم تيأس إسرائيل من البحث عن قيادة عميلة في منطقة نابلس لتشكيل رابطتها . فبدأت بمد الجزرة لأفواه البعض في المنطقة . فتقرر بعد اجتماع في مكتب منسق الأعمال في المناطق المحتلة "رحافيا فاردي"، وهو أحد ضباط المخابرات الإسرائيلية، إعادة محاولة تشكيل رابطة قرى في منطقة نابلس، لخلق قوة مضادة لبسام الشكعة رئيس بلدية نابلس. وتقرر تخصيص ميزانيات كبيرة لتقوية المعارضة في نابلس ، أملا في أن تبصر الروابط النور [62]. وكان لإسرائيل ما أرادت بعد إعلان إقامة "رابطة قرى نابلس" في نهاية شهر حزيران 1982، حيث شكلها المدعو "جودت صوالحة"، أحد أبناء بلدة "عصيرة الشمالية المحاذية لمدينة نابلس من جهتها الشمالية، يرافقه بعض أقربائه [63].

عملت إسرائيل على تقوية رابطة قرى نابلس ، بضخ مشاريع متعددة في إطار تكريس سياستها، في ظل وجود قيادات وطنية أبرزها بسام الشكعة ، الذي كان متصلبا ومتشددا ورافضا أن يتعامل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. فبعد استلام جودت صوالحة رئيس مجلس قروي عصيرة الشمالية رئاسة رابطة قرى نابلس، قدم رزمة من المشاريع التي تمت الموافقة عليها بالكامل، لتقويته في عرين الشكعة. فتم المصادقة على مشروع كهرباء "بيت امرين" التي انضمت للرابطة، وصودق على رزمة مشاريع للبنية التحتية والصحة والتعليم في بلدة "بزاريا". وكان يتردد على مكتب رابطة قرى نابلس، بين (الثلاثمائة وأربعمائة) مراجع يوميا ، لتسهيل مصالحهم، بعد أن وقعت (38) قرية من أصل (49) على الانتساب للرابطة [64]، حسبما ادعت روابط القرى.

عمل الحكم العسكري على نشر روابط القرى بشكل متزامن في مناطق شمال الضفة الغربية . فقد تزامنت محاولات إقامة رابطة قرى نابلس، بتشكيل رابطة قرى لمنطقة جنين. ولم يكن الموضوع صعبا، حيث تم منح رخصة تشكيل رابطة قرى جنين في 1982/1/12، برئاسة المدعو "يونس كمال حنتولي" رئيس مجلس قروي بلدة "سيلة الظهر". وقد أطلق عليها بداية "جمعية ناحية سيلة الظهر القروية" [65].

---

[62] القدس،" رابطة قرى جديدة ستشكل في نابلس ... مخصصات مالية كبيرة للروابط " . عدد 4578 . بتاريخ 1982/2/13

[63] البعباع، مختار . مصدر سبق ذكره . ص 125

[64] أم القرى، "أخبار روابط القرى". عدد 7 ، بتاريخ 1982/1/13 . ص 3

[65] الفجر،" رخصة لرابطة قرى جنين". عدد 2530 ، بتاريخ 1982/1/13 . ص 4

لاحقا لتشكيل رابطة قرى جنين، التحق بركب روابط القرى تشكيل "رابطة قرى قلقيلية"، منطلقة من القرى المتاخمة لحدود المناطق المحتلة 1948. فقد التحقت مجموعة من القرى الحدودية بهذه الرابطة، التي تشكلت في 4 شباط 1982، برئاسة "إسماعيل مرزوق عودة" رئيس مجلس قروي "حبلة" (66). كما تم تشكيل "رابطة قرى قباطية"، وضمت (20) قرية في محيطها برئاسة المدعو "محمد رجب" (67). وقد شارك مناحم ميلسون ومصطفى دودين رئيس رابط الخليل، باحتفالات افتتاح كافة مواقع روابط القرى التي تشكلت في مختلف المناطق. فكان ميلسون الأب الروحي لمشروع الروابط، ودودين الأداة الفاعلة في تنفيذ وتمرير المشروع.

حاولت إسرائيل جاهدة لتشكيل رابطة قرى في منطقة طولكرم. وعقدت القيادة العسكرية عدة اجتماعات في منطقة الشعراوية ووادي الشعير التابعة لطولكرم. ولكنها لاقت صدا للمشروع بفضل وجود قوى وطنية كانت متصدرة للأحداث في تلك المناطق. لأمثال "وحيد الحمد الله" و "حلمي حنون". فقد كانت لحنون علاقات واسعة جدا مع القرى المحيطة بطولكرم، علاوة على علاقاته مع قناصل أجانب يعملون في القدس. فعقد حنون عدة اجتماعات معهم لفضح ممارسات الحكم العسكري، مؤكدا أن سلطات الحكم العسكري تضغط بقوة على السكان في سبيل تشكيل روابط القرى، وأن الهدف لذلك لا يتعدى إيجاد بدائل للقوى الوطنية في الضفة الغربية (68).

كانت روابط القرى في بدايات تشكيلها تدعي علنا، أن سبب تشكيل الروابط ليس له أية امتدادات سياسية ، وأن الهدف الأسمى والأساسي لها يقتصر على توفير الخدمات للسكان، وتقديم المشاريع. فكثيرا ما تردد على لسان مصطفى دودين أن الروابط مؤسسات خدماتية، لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وتهدف لرفع مستوى المعيشة للريف الفلسطيني، وتقديم خدمات للمزارعين دون أية مغاز سياسية. فالهدف والغاية، خدمة الفلاح الفلسطيني الذي حرم من الخدمات لمئات السنين (69). وقد صرح قادة الروابط وأعلنوا عن مواقف مشابهة بأن الغاية هي تقديم الخدمات برؤيا فلسطينية، وتحمل عبء السكان الفلسطينيين، خصوصا مع الإهانات التي يتلقاها

---

(66) القدس،" تشكيل رابطة قرى قلقيلية " . عدد 4574 . بتاريخ 1982/2/5 . ص 4

(67) ام القرى ،" احتفال كبير بافتتاح رابطة قباطية" . عدد 10 . بتاريخ 1982/8/19

(68) الشعب ،" حنون يوضح للقنصل البريطاني ". عدد 2873 ، بتاريخ 1982/1/14 . ص 16

(69) الأنباء ،" روابط القرى ليست سياسية بل مؤسسات خدمات" . عدد 3991 ، بتاريخ 1981/11/24

الفلسطيني في دوائر الحكم العسكري [70]. ويشير أحد العاملين في رابطة قرى رام الله، أن الفكرة الأساسية للروابط كانت تلعب دور الوسيط بين السكان (سكان القرى)، مع سلطة الإدارة المدنية وتسهيل معاملاتهم [71].

استغلت إسرائيل طبيعة الظروف التي مرت بها المناطق الفلسطينية المحتلة لتشكيل روابط القرى، والتي كانت نتاجا للمؤسسات البحثية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالشؤون العربية عبر دراساتها الاستشراقية، مركزة على العوامل الاجتماعية المترسبة. وكان أهم وأبرز هذه العوامل التي استخدمتها إسرائيل، إهمال الريف الفلسطيني من سلطات الاحتلال المتعاقبة على فلسطين. إضافة للفهم الإسرائيلي لواقع المجتمع الفلسطيني، الذي تمثل بالنعرات والمشاكل القديمة بين المدينة والقرية، وطبيعة العلاقات العائلية في مناطق الريف [72]. وقد أوضحت دراسات سابقة، أن هناك درجة نزاع (أي شروخ) بنسبة 15% لدى الذكور، و 18% لدى الإناث بين المدن والريف في الضفة الغربية [73]. وهذا ما وظفته إسرائيل وعملت على تعميقه وتطوير الشرخ الاجتماعي، مما أسهم وساعد في تشكيل ظاهرة الروابط .

بعد التوسع الذي شهدته ظاهرة روابط القرى، بات التفكير الآن بتنظيم العمل ووضع الأطر المنظمة لعملها. فما كان منها إلا أن روجت لفكرة إقامة "اتحاد روابط القرى" في مناسبات متعددة. وقد كانت تروج لهذا الاتحاد عبر صحيفتها الأسبوعية المعتمدة " أم القرى"، إبان تشكيل رابطة قرى قباطية. وقد ادعت صحيفة أم القرى في عددها التاسع على لسان مندوبيها في المناطق المحتلة، "أن هناك إجماعا وطنيا في الضفة الغربية يطالب بإقامة اتحاد عام لروابط القرى". وتم تعليل الأسباب، بأن الاتحاد أضحى ضرورة حتمية لطبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وأن هذا المشروع لقي تفهما كاملا من رؤساء روابط القرى في مختلف المناطق، مما يدفع قادة الروابط للعمل على إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ [74].

---

[70] مقابلة مع السيد (ج . ع). مصدر سبق ذكره .

[71] مقابلة مع السيد (ز . هـ)، عقدت في رام الله بتاريخ 2013/10/21 .

[72] البعباع ، مختار . مصدر سبق ذكره. ص 126.

[73] هيبرغ ، ماريان، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، ط1 ، مترجم . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت، 1994) . ص 287.

[74] أم القرى ،" إجماع وطني لإقامة اتحاد عام لروابط القرى ". عدد 9 ، بتاريخ 1982/8/13 . ص 1 .

وفعلا فقد تم الأمر. فبعد مشاورات متعددة، تم الإعلان الرسمي عن إقامة "اتحاد روابط القرى" في الضفة الغربية برئاسة "مصطفى دودين"، الذي اتخذ من مدينة رام الله مقرا للاتحاد. وقد أقيم مقر الاتحاد في بناية تتوسط مدينة رام الله (مقر دائرة الإحصاء بشارع الإرسال)، في موقع قريب من موقع رابطة قرى رام الله (مركز شرطة المدينة بوسط رام الله حاليا)، تاركا رابطة قرى الخليل برئاسة "محمد نصر" [(75)].

3.6 الدعم الإسرائيلي لروابط القرى

عملت إسرائيل ومنذ الوهلة الأولى لاحتلالها للأراضي العربية بعد حرب عام 1967، على فرض وقائع جديدة على الأرض. حيث فرضت الحكم العسكري على المناطق المحتلة وتفننت بإجراءاتها التعسفية ضد المواطنين الفلسطينيين باستخدامها سياسة القبضة الحديدية، التي لم تؤت الثمار المرجوة منها، فقررت أن تعمل على إجراء انتخابات بلدية عام 1972، التي كانت عقب ضرب الثورة الفلسطينية في الأردن. فقد ارتأت القيادة الإسرائيلية أن الوقت مناسب للعمل على خلق بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية يأخذ صفة تمثيلية، يمكن أن يلعب دورا أساسيا في أية تسوية استسلامية على حساب الشعب الفلسطيني[(76)].

بعد أن أجرت إسرائيل دورتين انتخابيتين متاليتين أعوام 1972 و 1976 والتي هدفت فيها إلى إيجاد قيادة بديلة متواطئة مع مشروعها، كانت نتائج الانتخابات عكسية. فقد أفرزت الانتخابات البلدية بفوز القوائم والشخصيات الوطنية، حيث مالت الكفة بقوة لمؤيدي ومناصري منظمة التحرير الفلسطينية، الذين لعبوا دورا رياديا وهاما في التصدي لمخططات الاحتلال الإسرائيلي بصورة فعالة. وترجمت القيادة الوطنية موقفها الرافض للحكم الإداري الذاتي على الأرض والتصدي لمؤامرة إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تشكيل "الجبهة الوطنية " التي نشطت بشكل فعال وكانت تمثل الإطار القيادي في النضال الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

بعد فشل الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق الأهداف التي رمى لتحقيقها غير من سياسته المطبقة، وقام بتأجيل الانتخابات المقرر عقدها عام 1980 إلى إشعار آخر، متخوفا من نصر كاسح جديد لمنظمة

[(75)] مقابلة مع السيد (ز .هــ). مصدر سبق ذكره

[(76)] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره . ص 62.

التحرير الفلسطينية أعمق مما سبق. وقد ورد على لسان "بنيامين بن اليعازر" الحاكم العسكري للمناطق المحتلة بأنه " لن تكون هناك انتخابات طالما أن منظمة التحرير الفلسطينية تسيطر على الساحة السياسية في هذه المناطق "[(77)].

من هنا بدأت إسرائيل بخلق مشروع جديد تمثل بتشكيل " روابط القرى " لتكون الأداة التي تحقق إسرائيل من خلالها أهدافها، بحيث تكون قيادة متواطئة وعميلة لتمرير السياسات الإسرائيلية تهدف لتمرير مشروع الحكم الذاتي وتكون إطارا بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على دعم "روابط القرى" منذ بداية تشكيلها عام 1978، والتي اعتبرت فترة تجريبية، فدعمت تشكيل "رابطة قرى الخليل" عبر عدة قنوات. تبع ذلك تقديم الدعم للروابط عبر قنوات مختلفة ومتنوعة تتراوح ما بين الدعم المالي والسياسي، وصولا لدعمها وتثبيتها باستخدام القوة. وسنستعرض طبيعة الدعم الإسرائيلي لروابط القرى عبر الحكم العسكري للمناطق المحتلة، وعبر جهاز الإدارة المدنية الذي كرس أساسا لتنفيذ سياسة الاحتلال، وتسهيل مهمة روابط القرى حسب الآتي:

3.6.1 أولا : الدعم السياسي والإعلامي :

على الرغم من أن روابط القرى لم تشكل جسما له صفة جماهيرية ولا يحظى بمصداقية لدى المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة في الضفة الغربية، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سعت إلى تسليط الضوء على روابط القرى وعلى شخصية "مصطفى دودين"، الذي كان الأداة التنفيذية في تشكيل روابط القرى بدءا من تشكيل رابطة قرى الخليل، امتدادا لبقية المناطق المحتلة في الضفة الغربية وصولا إلى تشكيل" اتحاد روابط القرى " في الضفة الغربية .

عملت إسرائيل على الترويج لروابط القرى ولقيادتها من خلال الإعلام الإسرائيلي، وتصوير هذه الروابط على أنها "قيادة معتدلة" ويمكن التحاور معها. وقد روجت إسرائيل فكرة أن "روابط القرى" جسم سياسي مستقل، يمثل المصالح العليا لسكان الضفة الغربية، وحاولت توفير الغطاء السياسي

---

(77) المصدر السابق. ص 63.

لهذه الروابط عبر ربطها بأسماء ذات أبعاد وأطر سياسية مثل، "حركة الشبيبة الديمقراطية" و "الحركة الديمقراطية للسلام" [78] .

أسهمت إسرائيل في توسيع وتنمية أنشطة روابط القرى السياسية والإعلامية من خلال اللقاءات المتنوعة. فأصبح حضور روابط القرى أمرا مألوفا في الفعاليات الإسرائيلية منذ حضور "مصطفى دودين" حفلا في السفارة المصرية في تل أبيب عام 1981، مصطحبا معه عددا من أعضاء رابطتي بيت لحم والخليل. من هنا بدأ الدعم السياسي والإعلامي لروابط القرى عبر الدعم الإسرائيلي من خلال الزخم الإعلامي، والذي هدف أساسا إلى إبراز ظاهرة "روابط القرى" ، على أنها قوة سياسية ذات أبعاد شرعية وقانونية مقبولة محليا ودوليا، من خلال السماح لرؤساء روابط القرى بالسفر خارج البلاد والالتقاء بالمسؤولين. مثلما حدث مع "مصطفى دودين" حين سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونشاطات "جميل العملة " رئيس رابطة قرى الخليل في سفره المتكرر لأوروبا والولايات المتحدة [79]، وقد كانت إسرائيل تقدم التعليمات والنصائح لممثلي روابط القرى قبل سفرهم للخارج [80].

لم تخل الأمور من اجتماعات لقادة الاحتلال الإسرائيلي مع زعامات روابط القرى، فقد كانت مثل هذه الاجتماعات، المادة الغنية للإعلام الإسرائيلي في تلك الفترة، عبر المحطات الإذاعية والتلفزة .

إضافة للصحافة المكتوبة باللغتين العبرية والعربية، خصوصا صحيفة "الأنباء" المنشورة باللغة العربية، والتي كانت تصدرها السلطات الإسرائيلية. فكان هناك اجتماع بين "مناحم بيغن" رئيس الوزراء الإسرائيلي مع مصطفى دودين عام 1982، أشاد بيغن خلال الاجتماع بدور روابط القرى، وأعطى لدودين وعودا بتواصل الدعم المقدم من حكومة إسرائيل لروابط القرى. علما أن إسرائيل كانت تروج للعديد من الدعايات لتقوية الروابط حينها ، تتمثل برغبات السكان ورفاهية العيش من خلال تطبيق سياسة العصا والجزرة [81] .

---

[78] صحيفة الطليعة، "إعادة بناء الجسور مع الاردن" ، عدد 261 . نشرت بتاريخ 1983/3/3 . ص 12.

[79] الكرد ، ماهر . مصدر سبق ذكره . ص 65.

[80] صحيفة الانباء، " دودين الى امريكا الشهر القادم " ، عدد 4295 . صدرت بتاريخ 1982/11/21.

[81] صحيفة الانباء، " رئيس الوزراء يؤكد دعم نشاطات روابط القرى " . عدد 4085 ، نشرت بتاريخ 1982/3/14 . ص 1.

كما عقدت عدة اجتماعات بين زعماء روابط القرى مع "آريئيل شارون". وكانت هذه الاجتماعات تعقد في مستوطنة "بيت إيل" على الأغلب، في مقر قيادة الحكم العسكري الإسرائيلي للمناطق المحتلة . ودارت في هذه الاجتماعات، إشراك روابط القرى في الحكم الذاتي بعد القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت[82]. كما طالبت روابط القرى من شارون أن يتم منحها صلاحيات تشكيل جهاز إداري، لتمرير وتنفيذ الحكم الذاتي في المناطق المحتلة[83]. وقد سبق لشارون أن تصدر مهمة الدفاع عن روابط القرى بعد التهديد الأردني لروابط القرى وإصدار أحكام إعدام غيابية بحق المنتسبين للروابط ، مطلع شهر آذار 1982. فقد وجه شارون تهديدات للمملكة الأردنية الهاشمية، بأن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي في حال نفذت الأردن تهديداتها ، وستصادر أملاك بعض الزعماء الأردنيين من ضمنها أملاكا خاصة "بالملك حسين بن طلال"[84]. ولم يكن شارون المدافع الوحيد عن روابط القرى ضد النظام الأردني وإنما تبع ذلك انتقادات حادة من "اسحق رابين" للأردن ، مخاطبا الملك حسين بالتراجع عن القرار.

توالت الاجتماعات التي عقدها قادة إسرائيليون مع زعماء روابط القرى. فقد اجتمع "الياهو بن اليسار "رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي بمصطفى دودين عام 1982، وأعطاه وعودا بزيادة الدعم السياسي والإعلامي لروابط القرى وأعضائها، في مواجهة الحملات التي شنتها القيادة الوطنية في المناطق المحتلة ومناصري منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة للتهديد الأردني والأحكام الغيابية التي صدرت بحق أعضاء روابط القرى [85] .

وقد كانت الاجتماعات التي تعقد بين القيادة العسكرية الإسرائيلية مع زعماء روابط القرى متواصلة. فعقدت اجتماعات دورية بين ما يسمى "بمنسق شؤون المناطق" في وزارة الدفاع الإسرائيلية "بنيامين بن اليعزر"، مع قادة روابط القرى. كان يتم خلالها إصدار التصريحات للإعلام حول مواصلة دعم روابط القرى في شتى المجالات [86]. كما كانت بعض القيادات الإسرائيلية

---

[82] صحيفة الشعب، " اجتماع شارون مع ما يسمى بروابط القرى " . عدد 3062 ، نشرت بتاريخ 1982/8/26.

[83] صحيفة الشعب، " روابط القرى تحث شارون على منحها جهاز إداري " . هدد 3063 ، نشرت بتاريخ 1982/8/27.

[84] صحيفة الانباء، " اسرائيل تحذر الاردن من مصادرة املاك الروابط " . عدد 4098 ، نشرت بتاريخ 1982/3/29.

[85] صحيفة الشعب، " دودين يطالب بزيادة ميزانيات الروابط " . عدد 4089 ، نشرت بتاريخ 1982/3/18

[86] صحيفة الانباء. " بن اليعزر يؤكد دعمه لروابط القرى " . عدد 4660 . نشرت بتاريخ 1984/1/30

أمثال "مناحم ميلسون ويغئال كرمون"، تشارك في افتتاح مشاريع روابط القرى وافتتاح مقراتهم، وكثيرا ما كانوا يشاركون في المهرجانات التي تقيمها الروابط .

لم يكن الدعم السياسي والإعلامي لروابط القرى يعني أن إسرائيل قد أعطت للفلسطينيين في الضفة الغربية قدرا من الاستقلال السياسي. فلم تكن الروابط تتعدى بدورها أكثر من كونها أداة لتمرير المشروع الإسرائيلي المتمثل بضرب منظمة التحرير الفلسطينية، وتمهيدا لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي إداريا فقط . فقط صرح "شلومو ايليا" رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1983 بأن إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية هي مسألة وقت فقط، وأن الأمن في الحكم الذاتي سيكون بيد إسرائيل مع منح الإدارة لروابط القرى(87).

3.6.2 ثانيا: الدعم المادي لروابط القرى:

عملت إسرائيل منذ البداية على دعم روابط القرى ماديا. وكان هذا الدعم يأتي على شكل حوالات مالية مباشرة، أو على شكل معدات وأجهزة. فقد دعم الحكم العسكري الإسرائيلي منذ بدايات تشكيل رابطة قرى الخليل بمبالغ وصلت لمليوني دولار أمريكي في سبيل تقوية مصطفى دودين رئيس رابطة الخليل للقيام بمشاريع تتعلق بالنواحي الزراعية والبنية التحتية لقرى منطقة جبل الخليل[88]. وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية تطور ظاهرة الروابط في مناطق الضفة الغربية المحتلة على تحويل جزء كبير من الميزانية المخصصة للمناطق المحتلة ، عبر روابط القرى لتنفيذ المشاريع المختلفة، هادفة بذلك إلى زيادة شعبية روابط القرى من خلال تبنيها لتنفيذ هذه المشاريع .

فخلال الفترة الواقعة ما بين أعوام 1979 – 1981، حصلت روابط القرى على ما مجموعه (17) مليون دولار أمريكي، لتنفيذ مشاريع تتعلق بفتح مراكز طبية في بعض قرى الخليل الرئيسية (ترقوميا، يطا، بيت أمر، بيت عوا)، وشق الطرق الزراعية في العديد من مناطق الضفة الغربية(89).

(87) صحيفة الفجر، " ايليا : الهدف من اقامة الادارة المدنية لتمهيد اقامة الحكم الذاتي في الضفة وخلق قيادة بديلة من روابط القرى ". عدد 2962، نشرت بتاريخ 1983/3/30.

(88) البعباع ، مختار. مصدر سبق ذكره . ص 124.

(89) صحيفة القدس، "رابطة قرى جديدة في نابلس". عدد 2490 ، نشرت بتاريخ 1982/2/13.

كان لطبيعة الاقتصاد الفلسطيني في مناطق الريف تأثير خاص على طبيعة الدعم الذي قدمته إسرائيل لروابط القرى. فقد قدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مرارا، معدات زراعية لروابط القرى كما فعلت من خلال دعم رابطة قرى بيت لحم ورابطة قرى جنين. حيث كانت قيمة المعدات الزراعية المقدمة لهما تقدر بـــ (6) ملايين شيقل ، سلمت عبر الإدارة المدنية[90]. كما منحت سلطات الحكم العسكري تسهيلات اقتصادية بمنح روابط القرى عقودا تسويقية للمنتجات الزراعية في الأسواق الإسرائيلية بإشراف مصطفى دودين والحكم العسكري شخصيا [91].

توالت المبالغ المالية التي حولتها إسرائيل لتقوية روابط القرى في مختلف المناطق لتنفيذ المشاريع المختلفة خاصة تلك التي تتعلق بالبنية التحتية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سلم الحاكم الإداري الإسرائيلي في رام الله الكولونيل "مزيد عباس"، شيكا بمبلغ (3) ملايين شيقل لرابطة قرى رام الله لتنفيذ مشاريع عمرانية[92]. كما قامت إسرائيل بتمويل تعبيد طرق داخلية في قرى (نعلين، المدية، الجانية، رأس كركر، بيت سيرا، خربثا المصباح، بيت عور التحتا، عين عريك). وقامت بفتح خمس عيادات طبية في قرى (بلعين، الجانية، رأس كركر، بيت سيرا، دير قديس) في منطقة رام الله[93]. كما تم تعبيد طرق لقرى (دورا وبيت عوا في منطقة الخليل) بقيمة (6.6) مليون شيقل[94]. كما دفع مبلغ (434) ألف شيقل لبناء مدرسة صلاح الدين الإعدادية ومقرا جديدا لبلدية دورا [95]. أما في منطقة جنين فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدعم روابط القرى بملايين الشواقل لربط قرى (سيلة الظهر والفندقومية وقرية جبع والعصاعصة) بالكهرباء القطرية الإسرائيلية، وتعبيد (23) طريقا داخليا لقرى (صانور، الزاوية)[96]. وقد أوردت بعض المصادر أن إسرائيل خصصت مبالغ مالية تقدر بـــ (600) مليون شيقل كميزانية سنوية لروابط القرى لعام 1983، تخصص لإقامة مصانع التطوير ودفع المعاشات دون أن تشمل ميزانية الحراسة التي كانت تقرر بموازنات خاصة[97].

---

[90] صحيفة الانباء، " الادارة المدنية بالضفة تزود معدات زراعية لروابط القرى " . عدد 4673 ، نشرت بتاريخ 1984/2/14.

[91] الكرد، ماهر. مصدر سبق ذكره . ص 64.

[92] صحيفة الانباء، " 3 أخبار من رام الله " . عدد 4293 ، نشرت بتاريخ 1982/11/18.

[93] ام القرى، " عدة مشاريع حيوية لمنطقة رام الله ". عدد 12 ، نشرت بتاريخ 1982/9/1 . ص 3.

[94] ام القرى، " أخبار محلية " . عدد 9 ، نشرت بتاريخ 1982/8/13 . ص 6.

[95] صحيفة المرآة ، " أخبار محلية ". عدد 1 ، نشرت بتاريخ 1982/10/11 . ص 3.

[96] ام القرى ، " قرية سيلة الظهر تستقبل رواد السلام ". عدد 3 ، نشرت بتاريخ 1982/7/2 . ص 7.

[97] صحيفة الفجر، " اسرائيل تزود روابط القرى بمزيد من الاموال ". عدد 2991 ، نشرت بتاريخ 1983/4/28.

وفي رد إسرائيلي على تشكيل " اللجنة المشتركة " المنبثقة عن قمة بغداد لتمويل المشاريع المدنية في الأراضي المحتلة وتقديم أموال صمود للمواطن الفلسطيني، والتي كانت تتم عبر البلديات في المناطق المحتلة، أنشأت إسرائيل في شهر حزيران 1982 هيئة مشتركة من إدارة الحكم العسكري وروابط القرى ، أطلق عليها اسم " صندوق التطوير". حيث منح لهذا الصندوق صلاحيات مراقبة الأموال التي ترد من الأردن والدول العربية، وإعطاء الموافقة والرفض على إدخال هذه الأموال بعد تقديم معلومات كاملة عن مصادرها وطرق إنفاقها [(98)]. وقد أثر هذا القرار على طبيعة المشاريع التي تنفذها البلديات التي تقودها الشخصيات الوطنية بشكل واضح. فبالنظر إلى طبيعة نسبة المبالغ المالية التي كانت تصل من الخارج لدعم المشاريع في المناطق المحتلة والتي كانت تبلغ 97.2% عام 1982/1981، انخفضت إلى 76% للسنة المالية 1983/1982. وتدهورت في السنة المالية 1984/1983 لتصل إلى 10.6% فقط[(99)].

3.6.3 ثالثاً: الدعم العسكري والأمني لروابط القرى :

مع بداية تشكيل روابط القرى، عملت إسرائيل عبر مؤسسات الحكم العسكري على حماية مسؤولي روابط القرى وأعضائها، عبر توفير الحراسات الشخصية من قوات الجيش والشرطة، وصولاً لتغيير جذري في السياسة الأمنية الإسرائيلية في تأمين الحماية لروابط القرى، فبعد حادثة مقتل المدعو "يوسف الخطيب" رئيس رابطة قرى رام الله وابنه يوم 1982/11/17، اجتمع رئيس رابطة قرى الخليل حينها "مصطفى دودين" برئيس الإدارة المدنية "مناحم ميلسون" في مقر قيادة الحكم العسكري في مستوطنة "بيت إيل" . وقد تم طرح مسألة تسليح روابط القرى.

بعد نقاشات دارت بين رئيس الإدارة المدنية "مناحم ميلسون" مع وزير الدفاع آرئيل شارون، تم اتخاذ قرار رسمي يوم 1981/11/29 بتسليم روابط القرى (100) قطعة سلاح، وزع منها (50) قطعة سلاح في الخليل التي كانت تحوي أكبر رابطة قرى حينها. ووزعت بقية الأسلحة على بقية الروابط[(100)].

---

(98) العملة، عمرو. مصدر سبق ذكره . ص 129.

(99) شاليف، آريه، " بحث عن الحكم الذاتي " ، مجلة البيادر السياسي . عدد 227 ، 15 تشرين الثاني 1986 . ص 29.

(100) الكرد ، ماهر. مصدر سبق ذكره . ص 65.

لم يقتصر الدعم الإسرائيلي على دعم روابط القرى بالأسلحة والذخائر، فقد أعطى وزير الدفاع "آرئيل شارون" تعليماته لجهات الاختصاص، بتدريب أعضاء روابط القرى على استخدام الأسلحة الرشاشة (كانت من نوع عوزي و أم 16)، بحجة تأمين الحراسات الشخصية للروابط في الدفاع عن نفسها، في ظل تصاعد المقاومة الوطنية ضد روابط القرى، واستهداف عناصرها [101]. وقد كانت تدريبات روابط القرى تتم في معسكر "بيت إيل" بشكل يومي لكافة أعضاء الروابط من مختلف مناطق الضفة الغربية [102] .

وقد أصدر وزير الدفاع "آرئيل شارون" تعليماته ، بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة مسألة تسليح وتدريب روابط القرى برئاسته شخصياً، وعضوية كل من "راني إيتان" مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية لشؤون الإرهاب، "ورحافيا فاردي" منسق العمليات في الأراضي المحتلة [103]. كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتسليم روابط القرى معدات اتصال خاصة وسيارات من نوع جيب لتسيير دورياتها، إضافة إلى قروض خاصة لشراء التجهيزات المختلفة لتوفير الحماية لمقرات روابط القرى في مختلف المناطق [104].

كما قدمت مبالغ مالية كبيرة لزعماء روابط القرى في موازنات غير عادية لتوفير الحراسات. فعلى سبيل المثال، دعمت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية تعيين خمسة حراس على المدعو "إسماعيل مرزوق"، رئيس رابطة قرى حبلة، بأجر يبلغ (6) آلاف شيكل؛ بسبب خلافاته مع أحد سماسرة الأراضي، على الرغم أن سمسار الأراضي ويدعى "أحمد عرار عودة" وكان من الناشطين في خدمة إسرائيل والمخابرات الإسرائيلية عدا عن نشاطه مع روابط القرى ، وهو من بلدة "كفر ثلث" قضاء قلقيلية [105].

رغم تسليح روابط القرى الذي تزايد بشكل مطرد، بعد أن سلمت إسرائيل عددا جديدا من الأسلحة لروابط القرى بعد اتساع عملها وانتشارها في معظم مناطق الضفة الغربية، وبعد تسليمها (170)

---

[101] صحيفة الفجر، "روابط القرى، تدريب أبناءها في المعسكرات الإسرائيلية" . عدد 2385، صدرت بتاريخ 1982/3/9.

[102] مقابلة مع (ز .هـــ). مصدر سبق ذكره.

[103] الكرد، ماهر . مصدر سبق ذكره . ص66.

[104] هيرست، ديفيد. مصدر سبق ذكره . ص 572.

[105] صحيفة الطليعة، " الاحتلال يطلق أعوانه لفرض روابط القرى "، عدد 204، نشرت بتاريخ 82/1/28.

قطعة سلاح جديدة مع ارتفاع وتيرة العمل والنضال الوطني ضد روابط القرى [106]، لم يكن ذلك كافياً ولم يقتصر الأمر على تسليحها فقط . فقد كانت مقرات روابط القرى محمية من "حرس الحدود" لقوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل عناصره على إطلاق النار صوب المواطنين الفلسطينيين في عدة مناسبات [107]. ولم يقتصر العمل على قوات الجيش بل امتد العمل أيضاً من خلال شرطة الاحتلال التي كانت تتحرش بالمواطنين وتقوم بالتنكيل بهم واعتقالهم في كل مرة يقومون بها بإصدار تصريحات ضد روابط القرى خاصة في الخليل. فقد سجلت اعتداءات كثيرة لشرطة الاحتلال بحق النقابيين والمواطنين، كما حصل مع النقابي "يونس تيم" الذي اعتقل مرات عديدة بسبب نشاطه ضد روابط القرى [108].

رفضت إسرائيل مرات عدة سحب سلاح روابط القرى رغم بعض الانتقادات والأصوات التي طالت سلاح الروابط. حيث رفض "موشيه آرنس" وزير الدفاع الإسرائيلي عام 1983 سحب سلاح روابط القرى والتي حصلوا عليها بقرارات مسبقة بعد استجوابين في الكنيست الإسرائيلي لعضوي الكنيست "شولاميت ألوني" و" محمد وتد " [109].

ويرى الباحث أن تسليح الروابط وإن كان هدفه الظاهر هو حماية أعضاء وقيادات روابط القرى، إلا أن هناك أهداف مخفية مبيتة لسلطات الاحتلال تتمثل بتحويل روابط القرى إلى "ميلشيات مسلحة" تقوم بتنفيذ وتمرير سياسات الاحتلال، عبر ممارساتها ضد المواطنين الفلسطينيين لتحويل المواجهة. فبدل أن تكون المواجهة بين الاحتلال وحركات التحرر الوطني، تكون مواجهة فلسطينية فلسطينية بعد تحول ظاهرة روابط القرى إلى مليشيات تمارس القمع والإرهاب لتذهب بها الحدود لتنفيذ الأعمال القذرة للاحتلال الإسرائيلي، ليكون الهدف الأساسي من تسليح الروابط "تعريب الصراع" في الضفة الغربية وتصعيد محاولته تغيير الخارطة السياسية لصالح الإدارة المدنية والحكم العسكري الاحتلالي للضفة الغربية.

---

(106) صحيفة الأنباء، " دفعة أسلحة جديدة لروابط القرى " . عدد 4175.

(107) مقابلة مع (ع.م.ع). عقدت في نابلس بتاريخ 2013/9/19.

(108) صحيفة الطليعة، "الشرطة في خدمة الروابط" ، عدد 214، نشرت بتاريخ 82/4/8.

(109) صحيفة الفجر، " آرنس يرفض سحب السلاح من روابط القرى" ، عدد 3035، نشرت بتاريخ 83/6/12.

3.6.4 رابعاً: منح الصلاحيات الإدارية لروابط القرى

عملت إسرائيل على تقوية دعائم روابط القرى في الضفة الغربية المحتلة بكافة الطرق. فعدا عن الدعم المالي المتواصل الذي حظيت به روابط القرى، اتخذت سلطات الاحتلال عبر مؤسساتها العسكرية إجراءات جديدة، لتمنح روابط القرى صلاحيات إدارية متعددة بسحب بعض صلاحيات البلديات كمؤسسات، مثل إصدار رخص البناء وإحالتها إلى روابط القرى[110]. كما رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إصدار تصاريح خاصة تتعلق بالعديد من نواحي الحياة اليومية، بدءاً من تركيب خطوط الهاتف، وصولاً إلى تصاريح السفر للأردن،إلا عبر مرورها بروابط القرى . ولا ينظر لأي طلب مقدم إلا إذا كان ختم روابط القرى عليه [111]. كما كانت سلطات الاحتلال تعيد أي مسافر عبر معبر الكرامة للأردن لا يحمل ختم الروابط على تصريح سفره [112]، لذا لا بد من المرور عبر الروابط لتمرير أية معاملة في دوائر الحكم العسكري. وقد أبلغت سلطات الحكم العسكري رؤساء المجالس والبلديات في الضفة الغربية، بأن كافة المعاملات والخدمات المقدمة لن تتم إلا عبر مكاتب الخدمات للروابط [113].

كما منحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لروابط القرى صلاحيات ربط المناطق المحتلة بشبكة الكهرباء والمياه الإسرائيليتين، وتقديم خدمات البنية التحتية المتعلقة بفتح وتعبيد الطرق، ووضعتها رقيباً على التحويلات المالية والمساعدات الخارجية التي تصل للمناطق الفلسطينية المحتلة من الخارج، فلا تتم الموافقة على التحويلات المذكورة، إلا بعد موافقة لجنة مختصة مشكّلة من مؤسسة الحكم العسكري وروابط القرى [114].

كما تحكّمت روابط القرى برخص التصدير الخاصة بالمنتجات الزراعية، الحجر الخام، والصناعات المحلية [115]. فتكررت مشاهد إعادة المنتجات المحلية المصدرة للأردن كما حدث في مدينة طولكرم، حين احتجزت سلطات الاحتلال عشرات الشاحنات المحمّلة بالمنتجات الزراعية يوم

---

[110] الكرد، ماهر . مصدر سبق ذكره .ص66.

[111] هيرست، ديفيد. مصدر سبق ذكره . ص 571

[112] مقابلة مع (م.ع . م) . عقدت في رام الله بتاريخ 2013/9/24

[113] الكرد، ماهر . مصدر سبق ذكره .ص65.

[114] اشتيه، محمد وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص 328

[115] مصطفى، وليد . مصدر سبق ذكره . ص171.

1982/3/24 في مركز لشرطة الاحتلال بالمدينة، لحين إحضار تصريح خاص من المدعو "إسماعيل مرزوق" رئيس رابطة قرى قلقيلية [116]. كما احتجزت سلطات الاحتلال يوم 82/4/3 عدة شاحنات محملة بالحمضيات على المعبر المؤدي للأردن، وأجبرتها على إحضار تصاريح خاصة من روابط القرى [117].

لم تقتصر الصلاحيات الممنوحة لروابط القرى على منح التصاريح فقط، فلطالما عملت إسرائيل على إيجاد الطرق لربط المواطن الفلسطيني بروابط القرى في حياته اليومية. فقد منحت الروابط صلاحية تقديم طلبات جمع الشمل للعائلات الفلسطينية، ونفذت عدداً منها لتقوية صورة روابط القرى . كما كانت الروابط تلعب دور الوسيط بين المواطن الفلسطيني ومؤسسات الحكم العسكري في المناطق المحتلة بشكل إجباري لكافة مناحي الحياة [118].

3.6.5 خامساً: الممارسات الإسرائيلية ضد البلديات والمجالس القروية :

كانت الممارسات الإسرائيلية ضد البلديات والمجالس القروية كأفراد أو كنظام مؤسسي، إحدى الوسائل التي استخدمتها إسرائيل ليس لدعم روابط القرى فقط، وإنما لأسباب أكبر من دعم المشروع . فقد كانت هذه المؤسسات خط الدفاع الأول في الأراضي المحتلة ضد المشاريع الإسرائيلية التي هدفت إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر المشاريع المختلفة، وفكرة الحكم الذاتي إدارياً للمناطق المحتلة وضرب منظمة التحرير الفلسطينية. خصوصاً بعد أن أفرزت الانتخابات البلدية وانتخابات المجالس القروية قيادات وطنية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد كانت معظم هذه القيادات من مؤسسي "الجبهة الوطنية".

نفذت مؤسسات الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارتها المدنية في الضفة الغربية ممارسات ضد هذه المؤسسات البلدية تتمثل بمنع وصول أموال اللجنة المشتركة للبلديات والمجالس القروية في مناطق: (نابلس، جنين، بيت ساحور، الخليل) كخطوة أولى، تبعها توسيع قاعدة المنع لتشمل عدداً كبيراً من البلديات [119]. وهدفت إسرائيل من تطبيق هذه السياسة أن تحد من تأثير منظمة التحرير الفلسطينية

---

[116] الفجر، "منع مزارعي طولكرم من تصدير منتجاتهم إلى الأردن إلا بإذن الرابطة "، عدد 2601، صدرت بتاريخ 82/3/25.

[117] الشعب، " منع تصدير الحمضيات إلا بتصاريح من روابط القرى" ، عدد 2941، صدرت بتاريخ، 1982/4/5.

[118] المرعشلي، أحمد وآخرون . مصدر سبق ذكره . ص485.

[119] الكرد، ماهر . مصدر سبق ذكره . ص62.

وإجبار البلديات على التعامل مع الإدارة المدنية، والاندماج في مشروع روابط القرى [120]. فقد استدعت سلطات الحكم العسكري أكثر من مرة رؤساء البلديات، واستخدمت معهم أساليب الترغيب والترهيب، وصلت إلى التهديد بالتصفية الجسدية، كما حصل مع رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، والذي تعرض لمحاولة اغتيال سابقة بتاريخ (1980/6/2) .

كما أوقفت إسرائيل دعم موازنات البلديات، ووقف المساهمات في مشاريع البلديات التطويرية. وقد كانت هذه الأموال حقاً مشروعاً للبلديات والمجالس القروية؛ لأن هذه المبالغ كانت من الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من المواطنين الفلسطينيين [121]. وصعدت سلطات الاحتلال العسكري من إجراءاتها ضد البلديات بسحب بعض صلاحياتها، وتحديد مجال عملها، حيث سحبت صلاحيات إصدار رخص البناء، وأحالتها إلى مجلس التنظيم التابع لإدارة الاحتلال العسكري قبل أن تمنح هذه الصلاحية لروابط القرى. وأوقفت العمل بالمشروعات التابعة للبلديات، وحاولت ضرب شركات تزويد الكهرباء– كشركة كهرباء القدس، وشركة كهرباء نابلس، والاستعاضة عنها بالكهرباء القطرية الإسرائيلية[122].

اتضحت الخطوط الرئيسية للسياسة الإسرائيلية ضد البلديات عبر وقف مصادر تمويلها، و نزع صلاحياتها كمؤسسات. وهدفت إسرائيل من تنفيذ سياساتها إلى تجريد البلديات التي رفضت الإذعان إلى المخططات الاحتلالية من قاعدتها الجماهيرية، عبر التضييق عليها وحرمانها من تقديم خدماتها، ومنح هذه الخدمات عبر قنواتها الخاصة المتمثلة بالإدارة المدنية ورابط القرى [123].

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد رؤساء البلديات والمجالس القروية، فقد تنوعت أشكالها وأنواعها نفصلها بالآتي:

1. إقالة الرؤساء والأعضاء:

قامت سلطات الاحتلال بإقالة عدد من رؤساء البلديات والمجالس القروية الرافضين لسياسة الحكم العسكري والإدارة المدنية، وعينت رؤساء آخرين متواطئين مع إسرائيل، ومشروع روابط القرى.

---

[120] مقابلة مع السيد بسام الشكعة. مصدر سبق ذكره

[121] مصطفى، وليد . مصدر سبق ذكره . ص173.

[122] الكرد، ماهر . مصدر سبق ذكره . ص62.

[123] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره . ص 60–61.

وكانت أحياناً تعين ضباطاً عسكريين من مؤسسات الحكم العسكري والمخابرات الإسرائيلية، نذكر منها بعض الأمثلة للتوضيح و ليس من باب الحصر [124]:

أ. بتاريخ 1982/3/7، إقالة رئيس بلدية البيرة "إبراهيم الطويل" وتعيين لجنة من الإدارة المدنية لإدارة شؤون البلدية.

ب. بتاريخ 1982/3/25، إقالة رئيس بلدية نابلس "بسام الشكعة" وتعيين ضابط درزي برتبة عقيد "جبرا الهنو" رئيساً للبلدية.

ت. بتاريخ 1982/3/25، إقالة رئيس بلدية رام الله "كريم خلف" وتعيين العقيد "مزيد عباس" وهو درزي رئيساً للبلدية.

ث. بتاريخ 1982/7/26، إقالة رئيس بلدية قلقيلية "الحاج أمين النصر" وتعيين المدعو "عبد الرحمن أبو سنينة" رئيساً للبلدية.

ج. بتاريخ 1982/4/30، إقالة رئيس بلدية عنبتا "وحيد الحمد الله" وتصريف الأمور عبر الحكم العسكري.

ح. بتاريخ 1982/6/15، إقالة رئيس بلدية دورا "محمد موسى عمرو" وتعيين المدعو "عبد الفتاح دودين" رئيساً للبلدية.

خ. بتاريخ 1982/4/30، إقالة رئيس بلدية بيت جالا "بشارة داوود" وتعيين المدعو "فرح سابا الأعرج" رئيساً للبلدية.

د. بتاريخ 1982/7/11، إقالة رئيس مجلس قروي دير دبوان "حجازي رشيد"، وتعيين لجنة برئاسة المدعو "جميل صباح".

ذ. بتاريخ 1982/12/18، إقالة رئيس مجلس قروي بروقين "عبد الحميد سمارة" وتعيين المدعو "موسى عبد الرزاق" رئيساً، "وأحمد عبد الهادي" نائباً له.

ر. بتاريخ 1982/12/22، إقالة رئيس مجلس قروي الظاهرية "علي ياسين المخارزة"، وتعيين المدعو "أحمد عبد الدايم" رئيساً للمجلس.

ز. بتاريخ 1982/12/22، إقالة رئيس مجلس قروي زعترة "موسى محمد محسن" دون تعيين رئيس جديد.

---

[124] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982 ، ط 1 . (دار الجليل للنشر: عمان، 1983) . ص 220–221.

س.بتاريخ 1982/12/22، حل المجلس القروي لبلدية بديا، وتعيين المدعو "عيسى مصطفى" رئيساً للمجلس ، "ومصطفى سليم سلامة" نائباً له.

وقد شهدت هذه الإقالات إلى حالة فريدة بتوجه رئيس مجلس قروي الظاهرية "علي المخارزة" إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، رافضاً إقالته من قبل مؤسسة الحكم العسكري لأسباب سياسية ورفضه لروابط القرى. ولكن المحكمة رفضت التماس المخارزة بحجة أن أسباب التنحية أمنية بحتة [125].

وروجت سلطات الحكم العسكري أن سبب إقالة المخارزة مخالفات مالية وتجاوزات[126]. مما يظهر الزيف حتى في قرارات القضاء الإسرائيلي، حيث تضاربت الرواية بين أجهزة الحكم العسكري مع القضاء العسكري، وهذا يشير إلى أن القضاء الإسرائيلي مسيس وينفذ أجندات الحكم العسكري .
وقد مارست سلطات الحكم العسكري سياسة سحب أختام المخاتير، وتعيين جدد متواطئين مع أجندات الاحتلال الخاصة. فقد كانت ظاهرة "المختار" شائعة بكثرة في الريف الفلسطيني، وكان للمختار صفة اعتبارية، ولديه ختم خاص، وتتم بعض المعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية عن طريقه. التحق عدد كبير من المخاتير بروابط القرى إلا أن عدداً منهم رفض الانضمام لهذا المشروع، فتم سحب أختامهم كما حصل مع "مصطفى محمود سمحان، أحمد العبد بدوان" من قرية الجانية قضاء رام الله [127]. وعملت سلطات الحكم العسكري على سحب هويات وأختام المخاتير الذين انسحبوا من روابط القرى بعد الانضمام إليها لفترة بسيطة مثل: "أحمد علي أبو فخيدة" [128]، و"فوزي دياب صلاح" مختار بيتونيا، و"ناجي عيسى" من عين عريك، و4 مخاتير من قرى "عزموط ودير الحطب وبيت أمرين واجنسنيا" قضاء نابلس [129].

2. الإبعاد السياسي:

استخدمت إسرائيل أسلوب الإبعاد السياسي ضد رؤساء البلديات؛ بهدف تفريغ الضفة الغربية من القيادات السياسية المؤثرة والفاعلة ضد المشاريع الإسرائيلية، فقامت بإبعاد رئيس بلدية الخليل "فهد القواسمي" ورئيس بلدية حلحول "محمد حسن ملحم" في 2 أيار 1980؛ لاسترضاء المستوطنين

[125] الفجر، " المحكمة العليا ترفض التماس رئيس مجلس قروي الظاهرية المنتخب" ، عدد 2460، نشرت بتاريخ 1981/9/18.
[126] الفجر، " إقالة المخارزة رئيس مجلس قروي الظاهرية" ، عدد 2401، بتاريخ 1981/7/9.
[127] مقابلة (م . ع. م). مصدر سبق ذكره.
[128] المصدر السابق.
[129] الاتحاد، " سلطات الاحتلال تعزل المخاتير المنسحبين من روابط القرى" ، عدد 40/163، بتاريخ 83/11/24.

وعصابات "غوش ايمونيم" المتطرفة بعد عملية "الدبويا" . ورفضت سلطات الاحتلال قراراً من المحكمة العليا بإلغاء قرار إبعادهما، بعد تقديم التماس من قبلهما وتم إبعادهما إلى لبنان[130].

كما صدر في 1980/11/15 قرار عسكري بإبعاد رئيس بلدية نابلس "**بسام الشكعة**" ولكنه لم ينفذ؛ بسبب الموقف الشعبي، كون "بسام الشكعة" من القيادات التي تحظى بمد جماهيري واسع و مفعول ردود الفعل الدولية التي توالت ضد القرار. إضافة إلى الدور الذي لعبته المحامية "فليستيا لانغر" في وقف تنفيذ القرار. كما هددت سلطات الاحتلال بإبعاد عدد آخر من رؤساء البلديات منهم "كريم خلف" رئيس بلدية رام الله ، و"إبراهيم الطويل" رئيس بلدية البيرة ، و"علي ياسين المخارزة" رئيس مجلس قروي الظاهرية [131].

3. محاولات الاغتيال:

كانت سياسة الاغتيالات السياسية محدودة، و تملصت إسرائيل عن مسؤوليتها عن هذه المحاولات ، رغم وجود تهديدات صريحة بالتصفية الجسدية من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي "لبسام الشكعة" رئيس بلدية نابلس، و"كريم خلف" رئيس بلدية رام الله من قبل "بنيامين بن اليعارز" [132]. ويعتقد الباحث أن محاولات الاغتيال تمت عبر عملاء إسرائيل. ويروي "بسام الشكعة" قصة محاولة اغتياله :

"حضر إليّ في ليلة 1980/5/30 ثلاثة شبان وقالوا لي أنهم مبعوثون من قبل أبو إياد من قيادة فتح، حيث طلب منهم مقابلتي لاستشارتي في تصفية رؤساء البلديات الخونة. كنت حذراً معهم بسبب شبهات حول شخصيتهم، وأن طبيعة الاتصال معي لم تكن بهذه الطريقة، وانصرفوا.. وعشية عملية الدبويا حضر ذات الأشخاص إلى منزلي وكانوا يحملون أسلحة وقالوا لي: صدقتنا الآن؟!.. نريد بعض النقود للحصول على دليل لجهلنا في المنطقة. وقد رفضت التعامل معهم وزاد شكي وريبتي منهم. وبعد مغادرتهم نزلت إلى سيارتي للخروج إلى اجتماع خاص ووقع الانفجار وكان ذلك يوم 1980/6/2، حيث فقدت كلتا رجلي " [133].

وقد تم نفس الإجراء مع "كريم خلف" الذي فقد إحدى رجليه. أما إبراهيم الطويل فقد سمع بما جرى للشكعة وخلف، فقام فقام بتفتيش سيارته وعثر على قنبلة داخلها وتم تفكيكها. وكانت كافة محاولات

---

[130] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره . ص70.

[131] المصدر السابق ، ص71.

[132] مقابلة مع بسام الشكعة. مصدر سبق ذكره .

[133] المصدر السابق.

الاغتيال بنفس الليلة. وفي ليلة 1981/6/4 كانت هناك محاولة أخرى لاغتيال رئيس مجلس قروي صوريف بوضع قنبلة أمام منزله [134].

4. السجن والاعتقال والتحقيق:

كثيراً ما استخدمت إسرائيل أسلوب الاعتقال والتحقيق ضد أعضاء ورؤساء البلديات والمجالس القروية ممن رفضوا التعاطي مع المشاريع الإسرائيلية. فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال "بسام الشكعة" عدة مرات وأخضعته للتحقيق بسبب نشاطه ضد المشاريع الاحتلالية في مختلف المناسبات. وحاولت سلطات الحكم العسكري في إحدى عمليات اعتقاله، تلفيق تهمة الاختلاس المالي بمبلغ (50) ألف دينار أردني من أموال البلدية بعد إقالته من رئاستها وتسليمها لضابط إسرائيلي[135].

كما قامت سلطات الحكم العسكري باعتقال "كريم خلف وإبراهيم الطويل" بتهمة الاعتداء على شرطي إسرائيلي واعتقال كل من:"علي ياسين المخارزة" من الظاهرية، و"الحاج أمين النصر" رئيس بلدية قلقيلية بتاريخ 1980/9/22، و"خليل الأتيرة" عضو مجلس بلدي نابلس بتاريخ 1980/12/4، و"عطا الله رشماوي" عضو مجلس بلدي بيت ساحور بتاريخ 1980/3/13. وكانت الأسباب واحدة في كافة عمليات الاعتقال، ألا وهي التحريض ضد سلطات الحكم العسكري والإدارة المدنية والتظاهر ضد سلطات الاحتلال [136].

5. الإقامة الجبرية:

تعتبر الإقامة الجبرية إحدى السياسات التي مارسها الحكم العسكري ضد رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية، حيث كان الحكم العسكري يفرض الإقامة الجبرية لفترات تتراوح ما بين (3–6) شهور. ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بفرض الإقامة الجبرية لمرة واحدة، بل كثيراً ما قامت بتمديد فرض الإقامة الجبرية بحق رؤساء البلديات وتمنع زيارتهم. وقد فرضت الإقامة الجبرية بحق

---

[134] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره ص70.

[135] مقابلة مع بسام الشكعة. مصدر سبق ذكره.

[136] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره ص70.

"وحيد الحمد الله" رئيس بلدية عنبتا، و"إبراهيم الطويل" رئيس بلدية البيرة في شهر آب 1980 لمدة (6) شهور. وقد تمت عملية التمديد للإقامة الجبرية أربع مرات متتالية لنفس المدة [137].

وقد تمادت سلطات الاحتلال في تطبيق أحكامها بحق "وحيد الحمد الله" ، بأن فرضت عليه الإقامة الجبرية حتى إشعار آخر دون أن تحدد الفترة [138]. كما قامت بإنفاذ الإقامة الجبرية بحق "بسام الشكعة" دون أن تحدد المدة، ومنعت أية زيارات له في منزله [139]. وفرض على الشيخ "جميل محمود اشتية" عضو مجلس قروي سالم قضاء نابلس مدة (6) شهور [140]. وعلى "أحمد شوقي الحمود" رئيس بلدية جنين إلى أجل غير معلوم . كما فرضت سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية بحق نواب رؤساء بلديات رام الله والبيرة " القس عودة الرنتيسي والمحامي جميل الطريفي" [141].

6. ملاحقات ومضايقات:

تعرض رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية للكثير من الملاحقات والمضايقات من قبل سلطات الحكم العسكري والإدارة المدنية، كاحتجازهم لساعات لمنع المشاركة بنشاط معين أو منعهم من السفر للخارج . وكثيرة هي الشواهد التي تسجل مثل هذه الحالات. فقد احتجزت سلطات الحكم العسكري (18) عاملاً ومهندساً يعملون في بلدية نابلس بتاريخ 1982/1/25 أثناء العمل على مشروع شركة كهرباء نابلس[142]، بعد أن استطاع الشكعة إحضار مولدات كهربائية جديدة قادرة على تزويد المنطقة بالتيار الكهربائي رافضا شبك البلدية مع شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية [143].

أما منع السفر فهو ظاهرة متكررة، فعلى سبيل المثال، منعت سلطات الاحتلال في 1980/11/18 رئيس بلدية البيرة "إبراهيم الطويل" من السفر إلى موسكو ولندن، بعد دعوات من الحكومات البريطانية والسوفياتية[144]. ومنع رؤساء المجالس المحلية والقروية في محافظة الخليل من السفر

---

[137] صحيفة الشعب، 1982/2/24.

[138] الفجر، 1982/5/1.

[139] الشعب، 1982/4/16.

[140] القدس، 1982/3/12.

[141] القدس، 1982/3/28.

[142] السعدي ، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982 ، ص 210.

[143] مقابلة مع بسام الشكعة. مصدر سبق ذكره.

[144] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره . ص73.

إلى عمان إلا بإذن من روابط القرى [145]. يضاف لذلك ممارسات سلطات الاحتلال بمنع إقامة المؤتمرات الصحفية والمشاركة في المهرجانات. وقد حصل أن منعت سلطات الحكم العسكري بسام الشكعة من استقبال وفد إيطالي من مدينة "دانتي" في زيارة رسمية لبلدية نابلس[146].

3.6.6 سادساً: الممارسات القمعية ضد المؤسسات الوطنية والتعليمية والنقابات :

استكمالاً لمسلسل القمع والسيطرة لتمرير المشاريع الإسرائيلية المتعددة، لم تسلم مختلف المؤسسات العاملة من الإجراءات التعسفية التي مارستها مؤسسة الحكم العسكري في الضفة الغربية وإدارتها المدنية. فقد صعدت إسرائيل من ممارساتها لتشمل الجمعيات والمؤسسات الوطنية والعمل النقابي، وصولاً للجامعات والمدارس والصحف المحلية التي تصدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قمعت سلطات الاحتلال "لجنة التوجيه" الوطني التي تشكلت علناً، وكانت تضم كافة المؤسسات والنقابات الفلسطينية وأعلنتها يوم 1982/3/11، بأنها منظمة خارجة عن القانون. وقد صدر أمر عسكري من الحاكم العسكري للضفة الغربية المحتلة عبر بيان بهذا الخصوص، ورد بصيغة فضفاضة لتشمل المستقبل . حيث ورد فيه:

> **"من أجل الحفاظ على أمن المنطقة وعلى النظام العام، فإنني أعلن أن أي جماعة أو منظمة تدعى لحنة التوجيه الوطني، أياً كان اسمها من حين لآخر، هي جماعة غير معترف بها بموجب أنظمة الدفاع لساعة الطوارئ"** [147].

وقد كثفت سلطات الاحتلال نشاطها ضد لجنة التوجيه الوطني بشكل كبير بعد هذا القرار، ومنعتها من إقامة نشاطاتها واجتماعاتها في مختلف الظروف[148].

أما المؤسسات التعليمية فقد لاقت نفس المصير الذي تتعرض له المؤسسات الوطنية، حيث أغلقت مقرات جامعات (بيرزيت، النجاح الوطنية، جامعة بيت لحم) في مناسبات متعددة، بعد أن قامت بنشاطات وطنية، ونددت بشكل علني بسياسات الاحتلال الإسرائيلي [149]. وكانت إسرائيل ترد على

---

[145] القدس، 1982/2/16.

[146] قدري، محمود . مصدر سبق ذكره . ص73.

[147] مصطفى، وليد . مصدر سبق ذكره . ص 172.

[148] مقابلة مع بسام الشكعة. مصدر سبق ذكره

[149] عودة، املاسيت ، "التحركات الوطنية في الأراضي المحتلة "، شؤون فلسطينية ، يناير1983، ص 146-147.

أي نشاط لطلبة الجامعات الفلسطينية باستخدام القوة المفرطة. ومن الأمثلة على ذلك، ما جرى في "جامعة بيت لحم" في شهر تشرين الثاني 1983، حيث داهمت قوة عسكرية إسرائيلية جامعة بيت لحم أثناء عقد معرض ثقافي في حرم الجامعة، بسبب رفع العلم الفلسطيني داخل الجامعة. فقد كان الحكم العسكري يعتبر العلم الفلسطيني مادة دعائية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة العلم والعبث بمحتويات المعرض، واعتقال (18) طالباً أطلق سراح (10) منهم مقابل غرامة مالية وصلت إلى (200) ألف شيكل. وتم سجن البقية مدة (18) يوماً بتهمة حيازة أدوات دعائية لمنظمة التحرير. ورداً على هذه الإجراءات خرج ما يقارب (400) طالب بمظاهرة منددة بالإجراءات الاحتلالية، مما أدى إلى إعلان منطقة الجامعة ومحيطها منطقة عسكرية مغلقة، بعد تفريق التجمع باستخدام الغاز المسيل للدموع [150].

شددت سطات الحكم العسكري على الجامعات الفلسطينية ومنعت وصول الطلبة لمقاعد الدراسة ، بعد أن أقامت حواجز ونقاط تفتيش عسكرية في محيط الجامعات؛ للحيلولة دون وصول الطلبة في بدايات عام 1983[151]. ولم يسلم الطاقم الأكاديمي للجامعات من الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في ظل وجود عدد لا بأس به من الأكاديميين الأجانب ، فقد فرضت الإدارة المدنية على الأساتذة الأجانب التوقيع على تعهدات بالامتناع عن القيام بأية أعمال أو تقديم خدمات ، يحتمل أن تشكل مساعدة أو تأييدا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإلا سيتم إلغاء تأشيرات دخولهم. حيث تم طرد (20) أستاذ جامعي رفضوا التوقيع على هذا التعهد، ومنهم الدكتور "منذر صلاح" رئيس جامعة النجاح الوطنية، ونائبه الدكتور "عبد الرحمن شاهين"[152].

كما مارست سلطات الحكم العسكري إجراءات مماثلة لمدارس الضفة الغربية، حيث أغلقت عدة مدارس لفترات متفاوتة في مختلف المناطق. إضافة لاستخدامها أسلوب الفصل التعسفي لبعض المدرسين والعاملين في سلك التربية والتعليم، ممن نشطوا في اتحاد المعلمين الفلسطينيين. وألغت سلطات الاحتلال العسكري إمتحان الثانوية العامة عدة مرات متفرقة [153].

---

(150) فلسطين الثورة، " الاحتلال يعتبر العلم الفلسطيني أداة دعائية لمنظمة التحرير" ، عدد 483، صدر بتاريخ 1983/11/12، ص33.
(151) عبدالله ، صلاح . " تجدد الانتفاضة " ، شؤون فلسطينية . عدد 136–137 ، آذار – مارس 1983 . ص 120.
(152) عودة، املاسيت ، مصدر سبق ذكره.
(153) مقابلة مع (و.ا.د). عقدت في نابلس بتاريخ 2014/2/11.

أما العمل النقابي، فقد عانى الأمرّين من قبل سلطات الحكم العسكري، فقد صدر أمــر عســكري إسرائيلي يحمل الرقم (825) بتاريخ 1980/2/20، يعدل المادة (83) من قانون العمل الأردنــي المطبق في الأراضي الفلسطينية، بحيث يسمح لسلطات الاحتلال التدخل ورفض النقابيين، وإلغــاء أية قرارات تتخذها النقابات، وفرض الوصاية عليها، وتعطيل ومنع تسجيل أية نقابات محلية جديدة. وعملت سلطات الاحتلال على اعتقال وسجن النقابيين، واقتحام المقرات التابعة لهم، ومنــع إقامــة الندوات والمؤتمرات، مثــل منــع المــؤتمر العــام للاتحــاد العــام لنقابــات العمــال بتــاريخ 1982/11/19[154].

ومن الشواهد على الإجراءات التعسفية ضد النقابات، قيام قوات الاحتلال بمنع "النقابات العمالية في منطقتي رام الله والخليل" من ممارسة أعمالها، وإغلاق مقر "نقابة عمال البناء" والمؤسسات العامة في قرية "كفر عين" أواخر شهر شباط 1982 [155]. كما قامت سلطات الاحتلال العسكرية في 1982/8/30 بمداهمة مقر النقابات المهنية بالخليل (نقابة النجارين) وأتلفت محتوياتها ، وحرقت كافة الوثائق [156] .

ورداً على أعمال اللجنة التطوعية "لنقابات عمال إذنا"، والتي كانت تقوم بأعمال تنظيف لمقبرة البلدة وتردد شعارات ضد روابط القرى بتايخ 1981/4/24، داهمت قوة عسكرية إسرائيلية البلدة واعتقلت مجموعة من النقابيين وهم: "عبد الغني الجيادي، يوسف طميزي، محمد موسى المصري، يونس تيم" [157] . وفي نهج إدارة الحكم العسكري ضد المؤسسات الوطنية أقالت سلطات الحكم العسكري رئيس جمعية المجتمع بالبيرة وثلاثة أعضاء بالهيئة الإدارية بتاريخ 1982/8/30.

ولم تسلم الصحف الفلسطينية من الحملة المسعورة التي شنتها سلطات الاحتلال، فقد أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق صحيفتي "الشعب والفجر" مرات عديدة، وفرضــت الرقابــة علــى تحريــر الصحف من قبل رقابة عسكرية خاصة، ومنعت دخول بعض المجــلات والإصــدارات للمنــاطق

[154] مصطفى، وليد . مصدر سبق ذكره . ص 173.

[155] القدس، 1982/2/28.

[156] السعدي ، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982 ، ص 191.

[157] الاتحاد، " سلطات الاحتلال تهب لنجدة رابطة قرى الخليل وأعوانها "، عدد 38/13 بتاريخ 1982/6/26.

الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها كتب نشرت بالخارج [158]. فقد أوردت إحصائيات أن عدد الكتب الممنوعة من التداول في المناطق الفلسطينية المحتلة بلغ خلال 3 سنوات (7500) كتاب [159].

مارست سلطات الحكم العسكري إجراءات تعسفية بحق الأفراد العاملين في المؤسسات والنقابات شبيهة بتلك التي مارستها ضد رؤساء البلديات والمجالس. فقد مارست عمليات الاعتقال السياسي مثلما جرى يوم 1982/7/13، حيث اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة شخصيات بمنطقة الخليل لرفضهم الانضمام لروابط القرى وهم: "حسن بدر، وكمال النتشة" من سلك الإدراة في التربية والتعليم ، و"عدنان جرادات" مدير جمعية تعاونية [160]. وفرضت الإقامة الجبرية على شخصيات نقابية وصحفية وطلابية مثل: "المحامي جريس خوري" نقيب المحامين، والمهندس "إبراهيم الدقاق" نقيب المهندسين، والمحامي "وليد الشكعة"، "سميح أبو عيشة" من الخليل، بسبب جمع تبرعات لدروز الجولان. "ليلى مرعي، وعنان الأثيرة "أعضاء مجلس الطلبة لجامعة بيرزيت، "خليل الصوص" رئيس اتحاد مجلس طلبة البوليتكنك، "محمود زيادة " نقابي عمالي من الخليل، "سميحة خليل" رئيسة جمعية إنعاش الأسرة، "أكرم هنية" رئيس تحرير صحيفة الشعب، "مأمون السيد" محرر في صحيفة الفجر [161].

3.6.7 سابعاً: سياسة قمع المواطنين

ضغطت سلطات الحكم العسكري على سكان المناطق الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية للانضمام لروابط القرى، وقد كانت أساليب الحكم العسكري والإدارة المدنية تتباين ما بين الترغيب والترهيب، فكثيراً ما توجه ممثلوا الحكم العسكري والإدارة المدنية لمختلف مناطق الضفة الغربية ، واجتمعت مع المواطنين الفلسطينيين عارضة عليهم الانضمام وتأييد مشروع روابط القرى كمصلحة تخدم الفلسطينيين وتصب في مصلحتهم !! . وقد نجحت هذه السياسة في مناطق وفشلت في أخرى. فكان نصيب الرافضين العنف واستخدام إرهاب الدولة ضد المواطنين بأشكال وألوان متنوعة من صنوف القمع المتطرف.

---

[158] عبد الله،صلاح . مصدر سبق ذكره . ص194.

[159] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1981.ط1 . (دار الجليل للنشر : عمان ، 1982) . ص 119 – 133.

[160] عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره. ص144 .

[161] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982 . ص191 –196.

اعترفت مجلة "كوتيرت رشييت " الإسرائيلية بأن الإدارة الإسرائيلية تمارس ضغوطاً في المناطق المحتلة؛ لتجنيد روابط قرى جديدة، مستخدمة ممارسات عنيفة والقوة المفرطة والتهديد لإجبار المواطنين للانضمام لروابط القرى. وهذا الموقف يعكس زيف وكذب الإدعاءات الإسرائيلية بأن دخول روابط القرى طوعي للسكان [162]. فقد أعطت سلطات الحكم العسكري تعليمات لقواتها العسكرية باستخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين حسب أقوال ضابط العمليات الإسرائيلي "مردخاي آرتسي"، الذي صرح أنه تلقى تعليمات من الكولونيل " شالوم لوغاسي " الحاكم العسكري لمنطقة الخليل، بضرب المواطنين وكسر ساعاتهم كعقوبة لهم " وتم ذلك بمساعدة من روابط القرى في الخليل التي لاحقت عدداً من الشبان [163].

استخدمت سلطات الحكم العسكري العديد من صور الإذلال للمواطنين الفلسطينيين، ومن أمثلة هذه الصور، ما حصل في قرية "جبع" قضاء جنين، بمحاصرتها بعد طرد أحد عناصر الروابط منها. وأجبرت الشبان للنوم على بطونهم حتى منتصف ليلة 1982/1/7. وتكرر المشهد في بلدة "عتيل" قضاء طولكرم، وبلدة "مخماس" قضاء رام الله [164].

ومن الممارسات التي استخدمها الحكم العسكري بحق الشعب الفلسطيني، اعتقال المواطنين العاديين دون أية مبررات تذكر واقتيادهم إلى مراكز التوقيف وحجز هوياتهم، و يتم الإفراج عنهم بتدخل من أحد زعامات روابط القرى بمشهد تمثيلي ، لإقناع المواطنين أن الروابط وجدت لخدمتهم مثلما حصل في بلدة "سيلة الظهر"، حينما أطلقت سلطات الاحتلال سراح عشرات المحتجزين من شبان البلدة بعد تدخل "يونس الحنتولي" رئيس رابطة ناحية سيلة الظهر [165]. وبحادثة أخرى، داهمت قوة عسكرية إسرائيلية بلدة عزون قضاء قلقيلية واعتقلت (12) مواطناً دون ابداء أية أسباب واقتادتهم لمركز شرطة طولكرم. حيث أطلق سراحهم بعد تدخل "تحسين منصور" رئيس رابطة قرى طولكرم [166].

---

[162] الطليعة، "ضباط إسرائيليون تلقينا تعليمات بمطاردة العرب وضربهم.. رابطة القرى ساعدتنا" ، عدد 253، نشرت بتاريخ 1983/1/6.

[163] المصدر السابق.

[164] الفجر، " بالضغط والإرهاب يريد الاحتلال فرض روابط القرى" ، عدد 2526، نشرت بتاريخ 1982/1/9.

[165] الطليعة، " الاحتلال يطلق يد اعوانه لفرض روابط القرى" ، عدد 204 ، نشرت بتاريخ 1982/1/28.

[166] مقابلة مع (أ.ع). عقدت في بلدة عزون – قلقيلية بتاريخ 2014/3/6.

قابلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المظاهرات والرفض الشعبي لمشاريعها باستخدام القوة المفرطة وسياسة العضلات، دل على هذه السياسة وثائق قدمت إلى المحكمة العسكرية تتهم (7) عسكريين بممارسة التعذيب. وكانت هذه التعليمات صادرة عن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "رفائيل إيتان" لقمع المقاومة الفلسطينية، رداً على المظاهرات المناهضة لسياسة الاحتلال. كما طالب إيتان المحاكم العسكرية ، التقليل من عقوبات السجن والإكثار من العقوبات المالية الباهظة [(167)].

قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المظاهرات الشعبية باستخدام الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، مما أدى لاستشهاد الكثير من المواطنين في المناطق المختلفة . كما استخدمت سياسة منع التجول على المناطق التي تنشب فيها مواجهات والذي استمر أياما في بعض الحالات ، مثلما حصل في بلدة "الظاهرية" يوم 1982/7/27، بعد مواجهات مع روابط القرى. وفرض منع التجول على بلدة "عصيرة الشمالية" خلال محاولة منع إقامة مهرجان لروابط القرى في البلدة [(168)].

كما شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما بين 4-1982/7/9 حملة اعتقالات طالت (600) شخص تظاهروا ضد تأسيس الروابط في محافظة نابلس [(169)]. واستخدمت سلطات الحكم العسكري أسلوب منع الإضرابات التجارية، وفتح المحال التجارية باستخدام القوة ، ضد التجار وخلع أبواب المتاجر [(170)].

3.6.8 ملاحظات وجب ذكرها

- حاولت إسرائيل أن تشكل روابط القرى في قطاع غزة على غرار الضفة الغربية عبر القيام بمجموعة أعمال في التقسيمات الإدارية في قطاع غزة، فقد فصلت منطقة "العبادلة" في خان يونس وأصدرت أمراً بإقامة لجنة محلية لها، وعينت رئيساً للجنة. والعبادلة جزء من منطقة "القرارة" وهي ثاني منطقة بعد "السميري" شرق القرارة التي تقام فها لجنة محلية بأمر الاحتلال وتعين لجنة لها [(171)]. ولكن المشروع فشل؛ لأن إسرائيل لم تكن معنية بتصعيد الموقف مع

---

(167) شؤون فلسطينية، تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية، عدد 136-137، نيسان إبريل، 1983، ص119.

(168) عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره. ص 70.

(169) المصدر السابق.

(170) شاتز، ماريوس ، "معركة ما بعد كامب ديفيد بالأراضي الفلسطينية "، الشعب، عدد 2923، بتاريخ 1982/3/14.

(171) الطليعة، " السلطات تمهد لانشاءرابطة قرى في خانيونس" ، عدد 264، نشرت بتاريخ 83/3/24.

جارتها مصر، التي وقعت معها على اتفاقية سلام، وهي الجهة المشرفة على قطاع غزة قبل حرب عام 1967.

- لم يقتصر عمل سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية على دعم روابط القرى، بل كانت هناك تدخلات وتوجيهات لقادة روابط القرى وعزل البعض منهم . فروابط القرى مشروع إسرائيلي احتلالي بامتياز، كان مسيراً حسب الخطط والتوجيهات الإسرائيلية، فلطالما عقدت اجتماعات شبه دورية، بين قيادات الحكم العسكري مع زعماء روابط القرى في مقر وزارة الدفاع كل على حده، فقد اجتمع "بنيامين بن اليعازر" مع "جميل العملة" يوم 1984/1/30، وناقش معه طبيعة عمل الروابط [172]. واجتمع يوم 1984/2/13 مع ممثلي الروابط كل على حده، وهم "جودت صوالحة"، رئيس اتحاد روابط القرى بعد استقالة "مصطفى دودين" و"عبد الرحمن أبو سنينة" رئيس بلدية قلقيلية، و"تحسين منصور" رئيس رابطة قرى طولكرم، والناطق باسم اتحاد روابط القرى [173]. وسابقاً لذلك تدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الخلاف الذي دار بين "محمد نصر" رئيس رابطة قرى الخليل ونائبه "جميل العملة" [174]. وقد أجبرت الإدارة المدنية الإسرائيلية "محمد نصر" على تقديم استقالته بحجة تشكيله خطرا عبر استغلاله وظيفته في مواضيع الميزانية والتعيينات، ولكنه رفض ذلك [175]. فما كان من السلطات العسكرية إلا أن داهمت مقر رابطة قرى الخليل وسحبت سلاح مرافقي "محمد نصر"، وصادرت كافة المحتويات واقتادت "محمد نصر" إلى مقر الحكم العسكري [176]. كما أن القيادة الإسرائيلية كانت تجتمع مع زعماء روابط القرى وتعطيهم التعليمات قبل السفر الخارجي لأي دولة . كما حصل مع "مصطفى دودين" قبل زيارته للولايات المتحدة الأمريكية بحجة إنجاح زيارته [177].

---

[172] الأبناء، عدد 4660.

[173] الأبناء، 4647.

[174] الفجر، " شلومو إيليا ورؤساء الروابط يبحثون الخلاف بين نصر والعملة" ، عدد 2936، 83/3/4.

[175] الشعب، " السلطات الإسرائيلية تطالب محمد نصر بالاستقالة من روابط القرى ". عدد 3218، نشرت بتاريخ 1983/3/1.

[176] القدس، " إغلاق مقر رابطة الخليل "، عدد 4855، نشرت بتاريخ 1983/3/2.

[177] الطليعة، " هل مصطفى دودين موظف في الخارجية الإسرائيلية"، عدد 258، نشرت بتاريخ 1983/2/10.

الفصل الرابع

قيادات روابط القرى، وهيئاتها وكادرها السياسي

4-1 مقدمة الفصل الرابع:

يتناول الباحث في هذا الفصل عدداً من القضايا المتعلقة بروابط القرى، حيث يسلط الضوء على أهم قيادات روابط القرى، وكيف انضمت لظاهرة الروابط. كما يطرح التطور الذي طرأ على روابط القرى، وكيف كانت تعمل، مع تسليط الضوء على الأنظمة التأسيسية التي وضعتها خلال المراحل المختلفة. ويعرج على الأفكار السياسية التي تناولتها هذه الروابط، واللغة المستخدمة في طرحها .

4-2 قيادات روابط القرى

بدأت فكرة روابط القرى بادئ الأمر في منطقة قرى جبل الخليل، ولم تكن تلك البداية من بعض الصدفة، فالزعيم الأول لروابط القرى ليس إلا أحد أبناء بلدة دورا. "مصطفى عيسى دودين"، شخصية جدلية، تنقل ما بين العمل مع مصر والأردن حتى وصل للعمل مع إسرائيل.

ولد مصطفى دودين في قرية "دورا" عام 1917، وعمل شرطياً فترة الانتداب البريطاني. شارك في اتحاد القرى الذي أنشأه الاحتلال البريطاني لضرب حركات التحرر الوطني، أي أن مصطفى دودين عاش نفس التجربة سابقاً. عمل في خمسينيات القرن الماضي في الإدارة العسكرية لقطاع غزة لغاية حرب حزيران 1967، حيث توجه للأردن وعمل في مؤسسات الحكم الأردني. كلفه الملك حسين بتشكيل حزب "الاتحاد الوطني العربي". بعد خدماته الجليلة للنظام الأردني في أحداث أيلول الأسود، عينه "الملك حسين بن طلال" وزيراً للشؤون الاجتماعية، في حكومة "مضر بدران". ثم عين سفيراً للأردن في دولة الكويت[1]. وقد أوردت بعض المصادر أن مصطفى دودين قدم استقالته من الحكومة الأردنية وعاد لبلدة دورا عبر لم شمل العائلات، وأصبح صديقاً لـِ "مناحم ميلسون ويغئال كرمون"[2]. ويعود سبب تركه الأردن لإصدار حكم غيابي بحق شقيقه "محمد عيسى دودين" بالسجن مدة خمس سنوات، من قبل محكمة أردنية بتهمة الاختلاس لأموال جمعية يرأسها[3]. عمل مصطفى دودين على وضع أساس أول رابطة قرى بعد اتصالات مع ميلسون وكرمون وأعلن عنها رسمياً بتاريخ 1978/7/20 تحت مسمى "رابطة قرى محافظة الخليل"[4].

---

[1] الكرد، ماهر، مصدر سبق ذكره، ص63–64.
[2] المرعشلي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص485.
[3] هيرست، ديفيد، مصدر سبق ذكره، ص571.
[4] النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل.

وكانت له جهود كبيرة بالتنسيق مع سلطات الاحتلال في تشكيل روابط القرى في المناطق المختلفة. وانتخب رئيساً لاتحاد روابط القرى بتاريخ 1982/8/30[5]. وعمل دودين كرئيس لاتحاد روابط القرى ورئيساً لمجلس إدارة "صحيفة المرآة" الناطقة باسم الروابط، إلى أن قدم استقالته من روابط القرى بتاريخ 1983/9/4 دون إبداء أية أسباب[6].

غادر مصطفى دودين البلاد إلى الأردن وألمانيا، وتوفي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[7].

"محمد عيسى دودين" شقيق مصطفى و ذراعه الأيمن. كان مهندساً ورئيساً لجمعية زراعية في بلدة دورا. كما ذكرنا فقد تم حكم عليه بالسجن غيابياً من القضاء الأردني بسبب اختلاسات لأموال الجمعية المدعومة من الأردن بحكم منصب شقيقه. عمل في اللجنة المركزية لرابطة قرى الخليل، وكان يشرف على نشاط الزراعة فيها، ومستشاراً زراعياً للرابطة[8]. وبعد تأسيس اتحاد الرابطة، عمل مستشاراً هناك، ولم تذكر أية مصادر مصيره.

لم يكن محمد الشقيق الوحيد لمصطفى دودين الذي عمل معه بروابط القرى، فقد عمل معه أيضاً أخواه: "عبد الفتاح دودين" الذي عينه الحاكم العسكري الإسرائيلي رئيساً لبلديه دورا، وشقيقه "محمود دودين"، الذي كان مقتصراً على كتابة أعمدة في صحيفة "المرأة"، وكان هجومياً في أطروحاته ضد النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعرف بكلماته اللاذعة التي كثيراً ما تجاوزت حدود الأدب.

بعد تسلم مصطفى دودين رئاسة اتحاد روابط القرى تسلم المهندس "محمد نصر" رئاسة رابطة قرى الخليل، علماً أن هناك علاقة مصاهرة بين دودين ومحمد نصر[9]. درس محمد نصر هندسة الكهرباء بالخارج، وعند عودته عمل في قيادة الحكم العسكري الإسرائيلي في "بيت إيل" في مجال اختصاصه. وله علاقات قوية في الحكم العسكري[10]. كان أول رئيس تحرير لصحيفة أم القرى والمرأة. ولوجود خلافات حادة بينه وبين "جميل العملة"، أجبره الحكم العسكري على تقديم استقالته،

---

[5] العملة، عمرو، مصدر سبق ذكره، ص125.

[6] المرآة، دودين يستقيل من الروابط، عدد70، نشرت بتاريخ 1983/9/11، ص1.

[7] مقابلة مع (ج. ع) بتاريخ 2014/3/7.

[8] الكرد، ماهر، مصدر سبق ذكره، ص64.

[9] مقابلة مع محمد العطاونة، عقدت في بيت كاحل بتاريخ 2014/3/26.

[10] مقابلة مع (ج. ع) مصدر سبق ذكره.

وتم سحب سلاحه. حاول تشكيل حزب سياسي بموافقة إسرائيل، أطلق عليه، حركة السلام الوطنية، كإطار موسع لروابط القرى. وقد منع من ممارسة نشاطه رغم إعلانه تصريحاً مناهضة حزبه لمنظمة التحرير الفلسطينية[11]. وقد بررت الروابط أن إقالة محمد نصر أتت بسبب سياسة محمد نصر بطبيعة تمرير أعمال الرابطة، وتدخله في شؤون الآخرين. مما أدخل رابطة القرى في متاهة[12].

"جميل فلاح العملة". وصفه البعض أنه محسوب على النظام الأردني، وكان يتغزل كثيراً بالنظام الأردني ، ويوجه خطاباته للإعلام أن الأردن هو أساس أي حل سلمي للقضية الفلسطينية[13]. وهو من مواليد "بيت أولا"، عين رئيساً لمجلس بيت أولا عام 1978، وهو صاحب شركة مقاولات في إسرائيل. عين نائباً لرئيس رابطة قرى الخليل عام 1982، وحل مكان محمد نصر بعد إقالته عام 1983. استلم رئاسة مجلس إدارة صحيفة المرأة بعد استقالة مصطفى دودين من اتحاد روابط القرى.

بعد حل روابط القرى سافر إلى كندا. يعيش حالياً في بيت حنينا القدس، وهو يحمل الهوية الإسرائيلية والجنسية الكندية.

"محمد محمود السويطي". ومن أبرز الوجوه لرابطة قرى الخليل ، وهو رئيس مجلس قروي "بيت عوا" المعين من قبل سلطات الاحتلال، بعد إقالة مجلس بلدي البلدة. كان من أوائل الناشطين في رابطة قرى الخليل وعضو اللجنة المركزية في الرابطة[14]، ولم يرد عنه معلومات أخرى تذكر سوى اعتقال نجله لدى منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان[15].

أما رابطة قرى بيت لحم فقد تزعمها "بشارة قمصية"، وهو من بلدة بيت ساحور، ليس لديه تاريخ يذكر مسبقاً سوى أنه رجل أعمال. استجاب مصطفى دودين، وعمل على تشكيل رابطة قرى بيت لحم. كان عدائياً بشدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن أكثر أعضاء الروابط تشدداً، وهاجم النظام

---

(11) الطليعة، محمد نصر يشكل حزباً إسرائيلياً جديداً يحظى بموافقة إسرائيل، عدد 257، بتاريخ 83/2/3.

(12) المرآة، إقالة محمد نصر صحيحة، عدد20، نشرت بتاريخ 1983/3/9، ص4.

(13) المرآة، عدد 60.

(14) الكرد، ماهر، مصدر سبق ذكره، ص64.

(15) الأنباء، دودين: السلام آت عن قريب"، عدد 4224، بتاريخ 1982/8/27.

الأردني في مناسبات عدة. عين نائباً ثانياً لرئيس اتحاد الروابط، وكان يسعى للسلطة دائماً. هاجر إلى كندا ولم يعد من حينها[16].

أما "سمير قمصية"، فهو نجل بشارة قمصية، عين رئيساً لرابطة قرى محافظة بيت لحم بعد بشارة قمصية. هاجر إلى كندا، ويحمل الجنسية الكندية، وقد كان هناك شخص يدعى "سامر قمصية"، وهو قريب بشارة أيضاً يعمل بشكل ميداني، ضمن مجموعات مسلحة[17]. علماً أن آل قمصية أقاموا تحالفات مع عشيرة "التعامرة" فتم تعيين "عودة الطريش" نائباً لبشارة قمصية في رابطة قرى بيت لحم، و"آمر العروج" وهو رجل ميداني مهم في رابطة بيت لحم، هرب للداخل بعد إندلاع الانتفاضة وحصل على الهوية الإسرائيلية[18].

وفي رام الله، كان "يوسف الخطيب" أول من شكل رابطة قرى رام الله، وهو أحد أعضاء فرقة المغاوير الفلسطينية. وخدم ما بين أعوام 1940–1945 بالبوليس البريطاني، وقد كان زميلاً لمصطفى دودين حينها. وعينه الانتداب البريطاني عام 1953 مختاراً لبلدة بلعين، ومع تواصل دودين معه، شكل رابطة قرى رام الله[19]. وفي كمين مسلح قرب بلدة عين عريك تم اغتياله مع أحد أبنائه أثناء توجهه إلى رام الله[20].

وبعد مقتل "يوسف الخطيب" وابنه، وكردة فعل على الحادثة، التحق أبناءه "جميل ورياض الخطيب" لرابطة قرى رام الله، وقد كانا يعملان في التجارة. فبعد مقتل والدهما ونبذ الناس لهما أكملا مشوار والدهما في روابط القرى[21]. لم يكن جميل ناشطاً بأي اتجاه قبل انضمامه لرابطة قرى رام الله، وقد عين رئيساً للرابطة. وبعد تشكيل اتحاد روابط القرى، عين مسؤولاً لدائرة المشاريع في الاتحاد[22]، وبقي في منصبه حتى تقديم استقالته تضامناً مع مصطفى دودين[23]. وقد توفي وفاة طبيعية. أما شقيقه رياض، فكان قبل انضمامه من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، وعين رئيساً

---

(16) مقابلة مع (ر. ع) عقدت في بيت لحم بتاريخ 2014/3/30.

(17) مقابلة مع (ز.هــ) مصدر سبق ذكره.

(18) مقابلة مع (ر. ع)، مصدر سبق ذكره.

(19) مقابلة مع (م.م)، مصدر سبق ذكره.

(20) اشتيه، محمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص329.

(21) مقابلة مع (ز.هــ). مصدر سبق ذكره

(22) المرآة، عدد 2، بتاريخ 1982/3/10، ص3.

(23) المرآة، عدد 7، مصدر سبق ذكره.

لرابطة قرى رام الله خلفاً لأخيه، وعضواً في مجلس إدارة صحيفة المرآة. وقد حمل الهوية الإسرائيلية وسكن في منطقة "تل بيوت" في القدس، وتوفي هناك. نشط في منطقة رام الله مع آل الخطيب مجموعة من المخاتير وبعض الأشخاص المحسوبين على تيارات مشبوهة. ومنهم "لطفي الخواجا، من بلدة "نعلين" الذي عينه الحاكم العسكري رئيساً للمجلس القروي للبلدة، وكان من المحسوبين على المخابرات الإسرائيلية[24]، وتمت تصفيته فترة الانتفاضة الأولى[25]. ومن الشخصيات المشبوهة أيضاً "عيسى القيسي" الذي عمل سابقاً مع قوات العاصفة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعاد إلى الضفة الغربية من لبنان بعد اجتياح بيروت مع "قوات لحد" . عمل بشكل نشط في منطقة رام الله وتعرض لإطلاق النار عدة مرات، وقد تم اغتياله [26].

أما المخاتير، فكان أبرزهم "إبراهيم أحمد فلنة"، مختار بلدة "صفا" وكان يصف من الأخطر؛ لأنه عمل باتجاهات تسريب الأراضي والعمالة للمخابرات الإسرائيلية[27]. أما مختار رأس كركر "جودت عبد الله أبو فخيدة" فقد كانت أسبابه متعددة. فكانت تجمعه علاقة قرابة مع آل الخطيب، إضافة إلى عداءات عائلية في بلدته. وقد توفي وفاة طبيعية. واشترك في نشاط رابطة قرى رام الله، مختار قرية "بيتللو" "شاكر أبو يامنه" وهو من الأشخاص الذين سربوا أراضٍ للاحتلال الإسرائيلي، حاله حال دير قديس "نبيل نبهان" الذي هرب إلى الداخل مع بداية الانتفاضة. وقد كان لرابطة قرى رام الله قوة ضاربة مكونة من مجموعة أشخاص، أشهرهم "زيدان الهندي" من بلدة "عين عريك. وقد كان الذراع الأيمن لرياض الخطيب فترة رئاسته لرابطة قرى رام الله، وكان يتنقل مسلحاً طيلة الوقت، وكلمته مسموعة لدى آل الخطيب. ونشط أيضاً "سامي العبسي" من بلدة "قبية" وكان مسلحاً خطراً وذراعاً تنفيذية. يعمل على سيارة نقل عمال في المنطقة، ويرتدي دوماً لباساً عسكرياً. عرف عنه ترويجه للمواد المخدرة، وقد قتل خلال الانتفاضة[28].

وبالانتقال إلى نابلس، فقد تشكلت رابطة قرى نابلس بعد اتصالات كثيرة محمومة على يد "جودت صوالحة" من بلدة "عصيرة الشمالية" كان جودت صوالحة سجيناً أمنياً لدى إسرائيل بعد حرب عام 1967، وحكم عليه بالسجن مدة (10) سنوات. درس القانون في جامعة بيروت العربية، وانتخب

[24] مقابلة مع (ز.هــ) مصدر سبق ذكره.

[25] مقابلة مع (م.م) مصدر سبق ذكره.

[26] مقابلة مع (ز.هــ) مصدر سبق ذكره.

[27] مقابلة مع (ي. ر) عقدت في أبو قشّ بتاريخ 2013/11/14.

[28] مقابلة مع (م.م)، مصدر سبق ذكره.

رئيساً للمجلس القروي لبلدة عصيرة الشمالية بانتخابات عام 1976. عمل في مجال المقاولات مع المدعو "محمد الأعرج" من بلدة "ذنابة" قضاء طولكرم، الذي عرف عنه بأنه سمسار أراضٍ، ومن هنا بدأت علاقته مع الإدارة المدنية[29]. انتخب نائباً أول لمصطفى دودين برئاسة اتحاد روابط القرى بتاريخ 1983/3/10، وكان عضواً في مجلس إدارة صحيفة المرأة[30]. وعين مسيراً لاتحاد روابط القرى في الضفة بعد استقالة دودين يوم 1983/9/4[31]. وتوفي جودت صوالحه بعد إطلاق نار على سيارته، ليس نتيجة إصابته بالرصاص، بل بنوبة قلبية عام [32].1989.

أما رابطة قرى قلقيلية والني تطورت لتصبح رابطة قرى لواء طولكرم، كونها تابعة إدارياً لها، فكان "إسماعيل مرزوق" مؤسس رابطة القرى هناك، وهو من سكان بلدة حبلة ورئيس مجلسها المنتخب عام 1976، كان في بداية حياته يعمل بالنجارة في إحدى محلات مدينة قلقيلية، وكان له عداوات، مع المدعو "أحمد فايق عرار" الذي كان يعمل مع أكثر من خط[33]، وقد توفي في مستشفى "تل هاشومير" بعد إصابته بمرض السرطان[34].

بعد وفاة مرزوق، استلم رئاسة رابطة قرى طولكرم بعد توسيع رابطة قلقيلية "تحسين منصور" وهو من بلدة "عزون". كان والده رئيساً لمجلس بلدة عزون. درس القانون في بيروت، وعين مستشاراً لرابطة قرى قلقيلية بداية التأسيس، وكان عضواً في مجلس إدارة صحيفة "المرأة" وعين ناطقاً رسمياً باسم اتحاد الروابط. زوجته "صافية" طبيبة أسنان، ارتبطت بالمخابرات الإسرائيلية أثناء دراستها بالخارج، واستغلت عيادتها للإسقاط في وكر العمالة، ويشاع أنها سبب دخوله بروابط القرى. يسكن حالياً منطقة "رعنانا" بإسرائيل، ويحمل الهوية الإسرائيلية. عمل تحسين منصور قاضياً لمحكمة بداية طولكرم، وكانت حراساته من أبناء بلدته، ومنهم: "عبد الغافر سويدان- يوسف الجمال- يوسف ناصر اسليم" ومعظم حراساته حملوا الهوية الإسرائيلية[35].

---

[29] مقابلة مع (ر.د) عقدت في رام الله يوم 2014/2/20.

[30] المرآة، عدد 21، مصدر سبق ذكره.

[31] المرآة، عدد 70، مصدر سبق ذكره.

[32] مقابلة مع (ع. م. ع)، مصدر سبق ذكره.

[33] مقابلة مع (ج. أ. ج) عقدت في بلدة حبلة بتاريخ 2014/3/7.

[34] الفجر، "وفاة مؤسس رابطة طولكرم"، عدد 3027، نشرت بتاريخ 1983/6/4.

[35] مقابلة مع (أ.ع) عقدت ببلدة عزون بتاريخ 2014/3/6.

نشط في رابطة قرى طولكرم مجموعة من الأشخاص نذكر منهم: "عبد الرحمن أبو سنينة"، الذي عينه الحكم العسكري رئيساً لبلدية قلقيلية ، بعد إقالة رئيس البلدية "الحاج أمين النصر"[36]. وصفت علاقات أبو سنينة بأنها جيدة مع السكان حتى بعد أن تمت إقالته من قبل الإدارة المدنية لأسباب غير معلومة. ومع انطلاق الانتفاضة الأولى، ذهب كلاجئ سياسي لإسرائيل، ويسكن في الأراضي المحتلة على حدود قلقيلية، وهو يحمل الجنسية الإسرائيلية[37].

عمل مجموعة من الأشخاص مع رابطة قرى قلقيلية، إلا أننا سنركز على أخطرهم أمثال: "أحمد فائق عرار" من بلدة "حبلة" الذي كان متشعباً في عمله كروابط قرى وسمسار أراضي وعميل للمخابرات الإسرائيلية. وكان يعتبر ذراعاً تنفيذية بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي. يرافقه كل من "فايق عودة" و"حافظ أبو هنية" من بلدة كفر ثلث. تم تأكيد تنفيذهم لقتل "الحاج محمد عفاني" أحد قادة الجناح العسكري لفتح في الضفة الغربية. وجميعهم تمت تصفيتهم من قبل المقاومة الفلسطينية[38]. كما نشط أيضاً "عمر إجحا" رئيس مجلس قروي بديا، والذي قتله مدير الإدارة المدنية في طولكرم لأسباب مجهولة[39].

أما رابطة قرى جنين، فقد شكلت نواتها على يد "يونس كمال حنتولي" من بلدة "سيلة الظهر"، وهو من مواليد عام 1948. التحق بقوات العاصفة بعد هروبه كمطلوب لسلطات الاحتلال العسكرية. عاد نهاية السبعينات وسلم نفسه لمقر الحكم العسكري، وتم تسوية وضعه. عمل كسائق مركبة لنقل العمال في مصنع نسيج بقيسارية، تعود ملكيته للحاخام "أبراهام شابرا". ارتبط بالمخابرات الإسرائيلية وعمل على تجنيد العملاء.

حاول البروز كناشط نقابي عمالي لحين إعلان تشكيل رابطة ناحية "سيلة الظهر" قبل توسعها لتشمل جنين[40]. عين بتاريخ 1983/3/10 أميناً عاماً لاتحاد روابط القرى[41]. ومع حل الروابط انتقل للعيش في العفولة وهو يحمل الهوية الإسرائيلية. وعمل لدى الحنتولي مجموعة مسلحة من سكان

[36] المصدر السابق.

[37] مقابلة مع (ج.أ.ج) مصدر سبق ذكره.

[38] مقابلة مع (ع.م.ع) مصدر سبق ذكره.

[39] مقابلة مع (ح.ح) عقدت في سلفيت بتاريخ 2014/2/26.

[40] مقابلة مع (ر.خ) عقدت في رام الله بتاريخ 2014/4/1.

[41] المرآة، عدد 21، مصدر سبق ذكره.

منطقته نذكر منهم: "سليم يوسف حنتولي ،أبو غالب القاروط ، عادل نواف أبو عصبة، أحمد فشافشة"[42].

نشط في "رابطة قرى جنين" "شهاب عبد الرحمن الصانوري" الذي عينه الحكم العسكري من ضمن لجنة لرئاسة بلدية جنين بعد إقالة المجلس البلدي. وهو رجل أعمال وصاحب شركة بناء من بلدة صانور، كانت تدور حوله شبهات قبل تسلمه لمنصبه بالارتباط بالمخابرات الإسرائيلية، وتوفي وفاة طبيعية[43].

أما "محمد الراغب" الذي كان مختاراً لقباطية بعد وفاة والده الذي كان مختاراً من قبله، وكان مديراً لمدرسة قباطية. فقد شكل "رابطة قباطية" بعد وفاة والده، دفعته العائلة ليحل محل أبيه، وعند التوجه للحكم العسكري لاعتماده كمختار، كان الشرط الإسرائيلي أن يشكل رابطة قرى قباطية وأبدى موافقته[44]. عين رئيساً لتحرير صحيفة المرأة يوم 1983/3/10، بعد إقالة محمد نصر من الروابط[45]، وتمت تصفيته بداية الانتفاضة الأولى، على يد مجموعات "الفهد الأسود"[46].

4.3 التطور المرحلي لروابط القرى

شهدت روابط القرى "تطورات مرحلية خلال فترة ظهورها في الضفة الغربية، بدءاً من بدايات ظهورها عام 1978 وحتى الإعلان الرسمي عن حلها عام 1984، وقد بدأت روابط القرى بمجموعة من الأفراد المتواطئين مع سياسة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تحولت إلى قيادات بديلة وشكلت مجموعة من المؤسسات لتكون بديلاً عن المؤسسات الوطنية العاملة في الضفة الغربية المحتلة ثم لتطرح نفسها بأنها ممثل عن الشعب الفلسطيني.

---

[42] مقابلة مع (ر.خ)، مصدر سبق ذكره.

[43]مقابلة مع (ر.ض) عقدت في رام الله بتاريخ 2014/4/10.

[44] مقابلة مع (م.أ.ر)، عقدت في رام الله بناريخ 2014/4/8.

[45] المرآة، عدد21، مصدر سبق ذكره.

[46] مقابلة مع (م.أ.ر)، مصدر سبق ذكره.

وقد مرت روابط القرى خلال مراحل تشكيلها بتطورات متعددة، ارتأى الباحث لتقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: تشكيل رابطة قرى الخليل.

المرحلة الثانية: تشكيل روابط القرى في المناطق.

المرحلة الثالثة: تشكيل اتحاد روابط القرى

ويعود السبب لهذا التقسيم لطبيعة التطور في تقسيمات العمل وطبيعته في كل مرحلة من هذه المراحل والتي نفصلها كالآتي:

4.3.1 المرحلة الأولى: تشكيل رابطة قرى الخليل

وهي المرحلة التأسيسية التي بدأت بها ظاهرة "روابط القرى" بعد اتصالات متعددة جرت بين المهندس التنفيذي لفكرة "روابط القرى" العقيد احتياط "مناحم ميلسون" مع الوزير الأردني الأسبق ذو الأصول الفلسطينية، "مصطفى دودين"، والذي عاد للضفة الغربية بعد تقديم استقالته رداً على حكم غيابي بالسجن مدة خمس سنوات بحق أخيه "محمد دودين" (كما ذكرنا سابقاً)، وقد استطاع دودين استقطاب مجموعة من الأشخاص حوله أمثال "محمد محمود السويطي" من بيت عوا، والذي كانت تربطه به علاقة شخصية، و"جميل فلاح العملة" من بيت أولا والذي كانت علاقته أساساً مع والد "فلاح العملة"، ودعم من أشقائه[47].

وقام "مصطفى دودين" باستغلال جمعية زراعية كان شقيقه محمد رئيساً لها، والتي أصبح مصطفى دودين نفسه رئيساً لها لاحقاً. ويعود تأسيس هذه الجمعية لعام 1976[48]، وقد تم الإعلان الرسمي عن إنشاء "رابطة قرى الخليل" يوم 20 تموز 1978، من خلال الإعلان الرسمي عن "النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل" (ملحق رقم1)، والذي احتوى على (34) مادة، قسمت على خمسة ابواب.

فصل النظام التأسيسي طبيعة "رابطة قرى الخليل" وحدد المهام التي ستعمل الرابطة على تنفيذها، فورد في المادة الثانية من النظام غايات الرابطة، وكانت هذه الغايات محددة بأعمال معينة تتعلق

(47) (مقابلة مع ج. ع.) مصدر سبق ذكره.

(48) العملة. عمرو. مصدر سبق ذكره، ص124).

بنشاطات زراعية واقتصادية واجتماعية، دون الإشارة لتدخل بشؤون الخدمات والبلديات أو العمل السياسي.

ولكن ما يلاحظ من خلال النظر إلى المادة خاصة ما ورد في البند (أ) والذي ينص على "النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل":

أ. حل المنازعات والخلافات بين سكان المحافظة

إن الغايات المخفية أكبر بكثير مما ورد في النظام التأسيسي المكتوب، فأن تطرح "رابطة قرى الخليل" نفسها مصلحاً لأية خلافات لا يقتصر على هدف الإصلاح، وإنما للتغلغل كالإخطبوط بين السكان لتشكيل قواعد جماهيرية، مما يسهل تمرير المشروع.

أما الباب الثاني للنظام التأسيسي والذي يتعلق "بالعضوية" لرابطة قرى الخليل فتم كفصيلة بخمس مواد، فحردت المادة الثالثة عدد مجلس إدارة الرابطة وتصريف شؤونها بما لا يتجاوز خمسة عشر عضواً من المؤسسين. أما المادة الرابعة فقد عالجت شروط العضوية وبعمر لا يقل عن (18) عاماً بشروط محددة، ويسمح النظام بانتساب جمعيات ومؤسسات. فقد ورد في المادة الرابعة[49]:

ب. يجوز للجمعيات المختلفة الإنتساب للرابطة بناء على طلب يقدم من ممثلين عن مجالس إدارتها، وفي هذه الحالة يصبح كل عضو في الجمعية المنتسبة عضواً عاملاً في الرابطة وتنطبق عليه شروط عضويتها.

ويرى الباحث أن البند المذكور فيه مكان خطورة واضحة، فعدا عن استهداف توسيع قاعدة رابطة قرى الخليل من خلال ضم جمعيات كاملة، فإن اعتبار أعضاء الجمعيات أعضاء عاملين في الروابط بمجرد تقديم طلب انضمام من الممثلين عن هذه الجمعيات يشير إلى تزوير وتضخيم حجم روابط القرى، مع احتمال أن يكون بعض منتسبي هذه الجمعيات ضد فكرة الانضمام للرابطة.

كما ورد في المادة نفسها في البند (د) :

يجوز لهيئة إدارة الرابطة قبول أعضاء شرف وأعضاء منتسبين وأعضاء زائرين للمدة التي تراها مناسبة، وعلى الأسس التي تقررها على أنه لا يحق لهؤلاء الأعضاء التصويت في الانتخابات أو الترشيح لانتخابات الوظائف الإدارية للرابطة.

يتضح هنا أن الهيئة الإدارية للرابطة هي الأمر الناهي في كافة القرارات ورسم السياسات التي تريدها لتمريرها، فلو اقتصر البند على "أعضاء شرف و أعضاء زائرين" لكان الأمر طبيعياً

---

(49) المصدر السابق.

وبديهياً. ولكن دس كلمة أعضاء منتسبين معها توضح الكثير، كما أن الأسس التي يتحدث عنها البند غير واضحة، مما يترك حيزاً فضفاضاً للتلاعب وقولبة الأمور حسب أهواء هيئة الإدارة.

وأورد الباب الثاني من النظام التأسيسي مواد تتعلق بالاشتراك السنوي والذي حددته المادة الخامسة بمبلغ (50) ليرة إسرائيلية سنوياً تدفع دفعة واحدة، ومواد تتعلق بزوال وإعادة العضوية للرابطة في المادتين السادسة والسابعة.

عالج الباب الثالث من النظام التأسيسي "موارد الرابطة وكيفية استغلالها والتصرف بها"، وتمت تغطية هذا الجانب بالمادتين "الثامنة والتاسعة"، وهنا يجب الإشارة لما ورد في المادة الثامنة والتي تنص على[50]:

تتكون إيرادات الرابطة من:

أ. اشتراكات الأعضاء.

ب. التبرعات والهبات.

ت. ريع إيراد الحفلات

ث. الوصايا

ج. أية موارد أخرى توافق عليها هيئة الإدارة.

وقد كانت أيضا العبارات المستخدمة هنا فضفاضة ومفتوحة، مثلما ورد في البندين (ب، هـ)، ويرى الباحث أن ترك الأمور مفتوحة ، جاء لتقنين وصبغ الشرعية على الدعم المالي الإسرائيلي لرابطة قرى الخليل، التي تلقت مساعدات ومشاريع بقيمة مليوني دولار أمريكي من سلطات الاحتلال الإسرائيلي إبان تشكيلها[51]، خاصة أن الأهداف الحقيقية للمشروع لم تكن معلنة بدايات تشكيل ظاهرة الروابط.

أما الباب الرابع من النظام التأسيسي فكان الباب الأوسع حيث شمل أربعة وعشرين باباً، فصل فيها "المؤسسات التي تمثل الرابطة العامة" والتي تضم الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.

وتضم الجمعية العمومية كافة الأعضاء العاملين الذين أوفوا بالتزاماتهم، وتجتمع هذه الجمعية مرة واحدة سنوياً على الأقل، خلال شهر واحد من تاريخ الانتهاء من تدقيق حسابات الرابطة. ويجوز

---

(50) المصدر السابق.

(51) هيرست، ديفيد، مصدر سبق ذكره، ص571.

دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية كلما اقتضت الضرورة لذلك، ويتم الدعوة للاجتماعات لأعضاء الجمعية بمقر الرابطة بإشعار مكتوب قبل تاريخ الاجتماع بأسبوعين على الأقل، ويرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات الجمعية العمومية. ويشترط حضور (51%) من أعضاء الجمعية ليأخذ صفة قانونية. وتحدد المادة السابعة عشرة من النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل الأمور التي تبحثها الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بالأمور التالية[52]:

أ. التصديق على الحساب الختامي للرابطة.

ب. تقرير مدقق الحسابات.

ت. إقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة.

ث. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الرابطة وحالتها خلال العام المنصرم، ويجب أن يتضمن هذا التقرير استعراض حالة العضوية.

ج. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري، على ان لا يتعارض ذلك مع نص المادة الحادية والعشرين من هذا النظام.

ح. تعيين مدقق حسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة.

خ. إقرار إنشاء فرع أو فروع للمرابطة.

د. تحديد ماهية المصاريف وقيمتها التي يجوز للعضو استردادها والتي تحملها العضو خلال قيامه بشؤون الرابطة.

ذ. أية مسائل أخرى يعرضها مجلس الإدارة.

ر. تصدر القرارات في اجتماع الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة باستثناء ما ورد في الفقرة هـ من المادة السابعة عشر من هذا النظام وذلك برفع الأيدي.

وتضمنت المادة الثامنة عشرة، تحديد نسبة تمرير القرارات المهمة أثناء تصويت الجمعية العمومية بثلثي أعضاء الجمعية في الحالات التي تتعلق بتعديل نظام الرابطة الأساسي أو حل الرابطة، أو فصل أحد أعضائها، مع عدم جواز تصويت أي عضو له علاقة مباشرة بمشروع قرار التصويت.

أما مجلس الإدارة فهو بمثابة السلطة التنفيذية لرابطة قرى الخليل ويضم (15) شخصاً بالحد الأعلى، منتخبين من قبل الجمعية العمومية. ولكن أعطى النظام الحق لمجلس الإدارة بفصل أي عضو بأغلبية الأصوات وموافقة الرئيس، إذا ثبت عدم أهليته حتى لو كان منتخباً كما ورد في البند

[52] النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل. مصدر سبق ذكره.

(جـ) من المادة الحادية والعشرين. وهذا يشير إلى إمكانية شطب أي صوت معارض للمشروع الذي بدأت "رابطة قرى الخليل فيه"، مما يسهل استمراريته دون معارضة. كما أعطى النظام التأسيسي الحق لمجلس الإدارة للرابطة بتعديلها رسمياً لدى كافة الجهات الحكومية والأهلية والقضائية فيما لها من حقوق وما عليها من وجبات، ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته مرة واحدة شهرياً ليكون الاجتماع قانونياً في حال حضور 6 أشخاص بالحد الأدنى.

أما منصب رئيس الرابطة، فيتم انتخابه في أول جلسة تعقد بعد انتخاب المجلس مباشرة، وقد حددت المادة الحادية والثلاثين صلاحيات رئيس الرابطة والتي أعطته الصفة التمثيلية للرابطة ومنحته السلطة التنفيذية المطلقة، فهو الممثل للرابطة لدى كافة الجهات ، ويشرف إشرافاً كاملاً على أختام ومستندات الرابطة، وهو من يعين الموظفين والمستشارين ويحدد رواتبهم ومكافآتهم أو ينهي خدماتهم.

وبإقرار هذه الصلاحيات تمكن دودين من السير بمشروعه دون أية معيقات من المحيطين فيه، فالسلطة الممنوحة له أعطته اليد العليا المطلقة لتنفيذ الأجندات التي يعمل على تنفيذها، فسهولة سيطرته على مجلس الإدارة وإمكانية فصل أي عضو فيه، أو فصل أي موظف، تمكن من العمل بدائرة مغلقة محسوبة عليه.

4.3.2. المرحلة الثانية: تشكيل روابط القرى في المناطق

بعد نجاح ظاهرة روابط القرى في الخليل، وإعطاء الضوء الأخضر لمصطفى دودين من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي، الذي ساهم في عمليات الضغط المتواصل على كافة المناطق، تشكلت روابط قرى جديدة في مختلف المناطق الإدارية في الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس، ليكون عدد الروابط المشكلة سبع روابط كانت على النحو التالي[53]:

1. **رابطة قرى الخليل برئاسة مصطفى دودين.**
2. **رابطة قرى بيت لحم برئاسة بشارة قمصية.**
3. **رابطة قرى نابلس برئاسة جودت صوالحة.**
4. **رابطة قرى طولكرم (طولكرم – قلقيلية – سلفيت) برئاسة إسماعيل مرزوق.**

---

[53] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982، مصدر سبق ذكره.

5. **رابطة قرى رام الله برئاسة جميل الخطيب.**
6. **رابطة قرى جنين برئاسة يونس كمال الحنتولي.**
7. **رابطة قرى قباطية برئاسة محمد الراغب.**

وقد طبقت مختلف الروابط المشكلة النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل[54]. كانت أعمال روابط القرى بداية تشكيلها تتعلق بأمور الزراعة والاقتصاد والنشاطات الاجتماعية، ولكن الأمور بدأت تأخذ منحى آخر، فسلطات الاحتلال العسكري هدفت إلى تقوية مشروعها أكثر. فبعد أن أسهمت سلطات الاحتلال بتشكيل قيادات جديدة، عبر إقالة رؤساء البلديات والمجالس القروية الوطنين واستبدلتهم بقيادات عميلة، شرعت في دعم إيجاد مؤسسات بديلة للبلديات والمجالس عبر منح الصلاحيات لروابط القرى، وسحب صلاحيات من اختصاص البلديات.

فبعد أن سحبت سلطات الاحتلال صلاحيات منح رخص البناء من البلديات، منحت هذه الصلاحية لروابط القرى. كما منحتها امتياز تقديم طلبات جمع الشمل وإصدار التصاريح بمختلف أنواعها واستخداماتها، وأعطت الضوء الأخضر بتشكيل فروع خاصة للصحة والتعليم، علماً أنها كانت تمنح كافة مشاريع البنية التحتية لروابط القرى، ولا يتم إنجاز أي مشروع في مختلف المناطق إلا عبر روابط القرى بعد أن ضيق الحكم العسكري على البلديات الرافضة للمشروع الاحتلالي[55].

من هنا بدأت الروابط تعمل بدعم إسرائيلي على وضع نظام مؤسسي لها، فأقامت دوائر مختصة لكافة المجالات[56]. وكانت الدوائر العاملة تتابع مباشرة من قبل رئيس الرابطة أو من ينوب عنه. شكلت الروابط دائرة المشاريع، والتي كانت تشرف على كافة المشاريع التي يتم التجهيز لتنفيذها وتعد الميزانيات اللازمة لها، وبعد إقرار المشروع تشرف على تنفيذه. أما القسم المالي فهو الجمعية المختصة بإعداد الموازنات السنوية وطرحها على مجلس إدارة الرابطة، كما يدخل إليه كافة إيرادات الرابطة من مختلف الصادر، سواء كانت تبرعات أو هبات أو تحويلات من الإدارة المدنية ورسوم معاملات الجمهور.

---

(54) (مقابلة مع ج. ع.) مصدر سبق ذكره.

(55) العملة، عمرو، مصدر سبق ذكره

(56) (مقابلة مع ز. هـ) مصدر سبق ذكره.

القسم الآخر هو قسم خدمات الجمهور. وهو مختص بكافة معاملات المراجعين المتعلقة بمعاملات لم الشمل والتصاريح . إضافة لذلك حوت الروابط دوائر مختصة للأفرع التالية: الدائرة الصحية، دائرة شؤون التعليم، الدوائر الاقتصادية، دائرة الإرشاد الزراعي، ولكل رابطة سكرتاريا خاصة وأمانة سر[57].

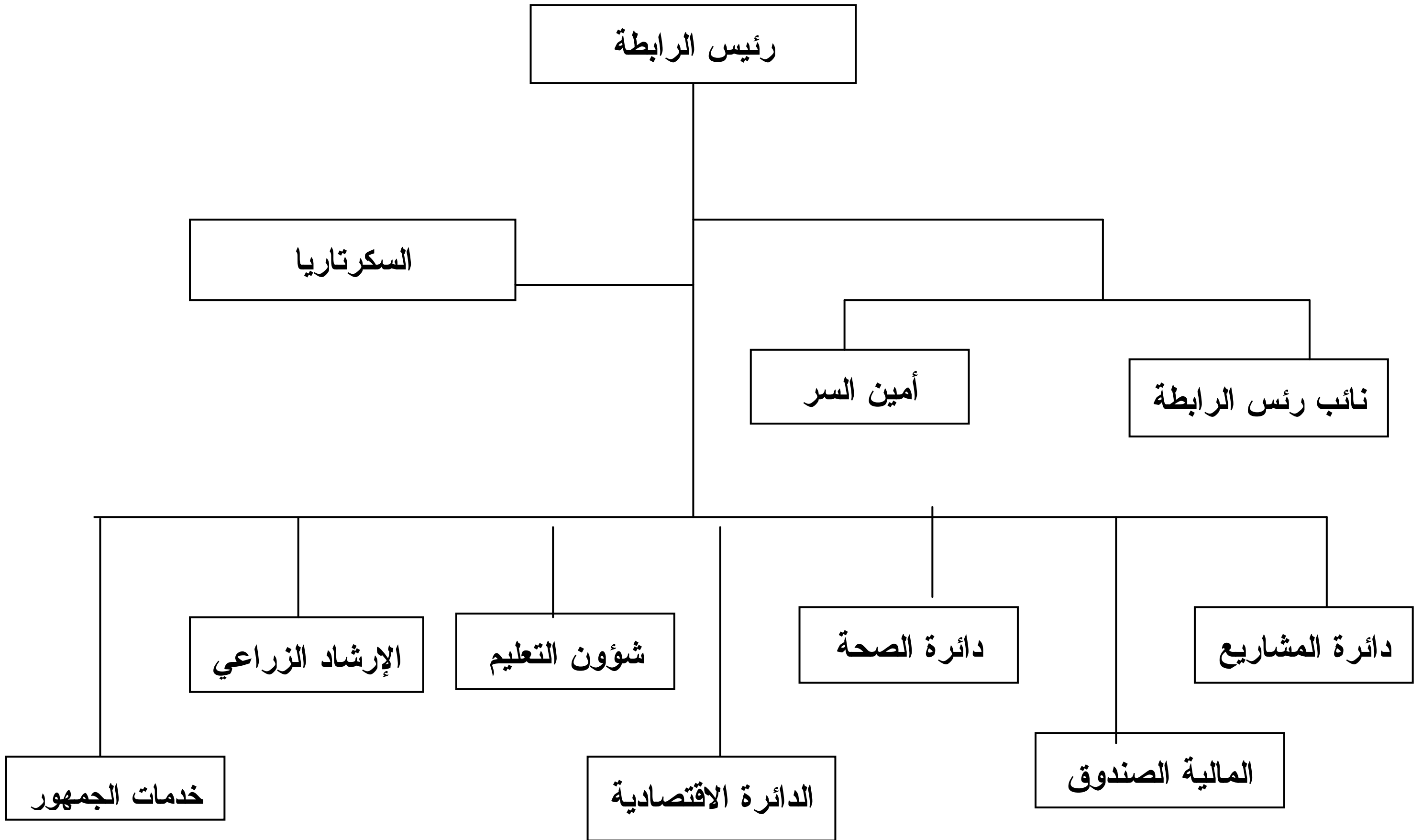
مما سبق، يتضح لنا النقلة التي مرت بها روابط القرى بين بداية تأسيسها ، ممثلة برابطة قرى الخليل وصولاً لما وصلت إليه في هذه المرحلة. فقد كانت التطورات تشير إلى بناء نظام مؤسساتي ليكون بديلاً عن المجالس البلدية والقروية.

ولتوضيح التقسيمات الإدارية، يدرج الباحث الهيكلية الإدارية للرابطة باجتهادات شخصية توصل اليها عبر إجراءات الدراسة، حسبما هو موضح في الشكل رقم (1) :

[57] (مقابلة مع ج.ع) . مصدر سبق ذكره.

الشكل رقم (1)

هيكلية رابطة القرى*



* الهيكلية من اجتهاد الباحث الشخصي توصل إليها عبر المقابلات وإجراءات الدراسة.

4.3.3 المرحلة الثالثة: تشكيل اتحاد روابط القرى

عملت روابط القرى في مختلف المناطق التي تم تشكيلها فيها بصفة منفردة، وكان التعامل يتم في اجتماعات منسقة بين رؤساء روابط القرى و يغرد كل منهم على حدة مع ممثل الإدارة المدنية في منطقته[58]. ومع تطور الأحداث في مشروع تشكيل قيادة ومؤسسات بديلة، تكتمل الدائرة بتشكيل إطار قيادي، يضم تحت مظلته كافة الروابط العاملة تحت ذريعة أن المرحلة تتطلب ذلك مع الحرب التي أعلنت ضد روابط القرى، لتوحيد جهود هذه الروابط لقيادة المرحلة[59].

ولكن الغاية الرئيسية كانت تشكيل جسم بديل ومؤسسات بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية في الضفة الغربية المحتلة ككيان واحد بحاجة إلى تجميع الأجزاء المبعثرة تحت زعامة مسيرة من الحكم العسكري.

أعلن رسمياً عن إقامة "اتحاد روابط القرى" يوم 1982/8/30، بعد اجتماع لرؤساء الروابط في مدينة بيت لحم، وتم توزيع المناصب الإدارية بشكل مؤقت. حيث انتخب "مصطفى دودين" رئيساً "لاتحاد روابط القرى" تاركاً منصبه لرجل الحكم العسكري المهندس "محمد نصر"[60].

وبعد مداولات وجلسات بين رؤساء روابط القرى مع رئيس الاتحاد تقرر تعيين "جودت صوالحة" رئيس رابطة قرى نابلس نائباً أول، و"بشارة قمصية" رئيس رابطة قرى بيت لحم نائباً ثانياً وأمينا للصندوق . كما تقرر تعيين "يونس كمال حنتولي" أميناً عاماً لاتحاد روابط القرى[61]. ولاحقاً لتلك التعيينات صدر قرار من "مصطفى دودين" رئيس اتحاد الروابط، (وبعد أحداث عصفت في رابطة قرى الخليل وإقالة رئيس رابطة قرى الخليل المهندس محمد نصر، ووفاة إسماعيل مرزوق رئيس رابطة قرى طولكرم)، بتعيين "جميل فلاح العملة" رئيساً لرابطة قرى الخليل" وتعيين "تحسين منصور" رئيساً لرابطة قرى طولكرم، وناطقاً رسمياً باسم الاتحاد. وتم تعيين "جميل الخطيب" رئيساً لدائرة المشاريع، وعين شقيقه "رياض الخطيب" رئيساً لرابطة قرى رام الله[62] وبذلك تكون منظومة القيادة في اتحاد روابط القرى حسب المخطط الوارد في الشكل رقم (2) :

---

(58) مقابلة مع ز. هـــ. مصدر سبق ذكره.

(59) أم القرى، "اتحاد الروابط حتمية تفرضها المرحلة التاريخية"، عدد 10 صدرت بتاريخ 1982/8/19، ص2.

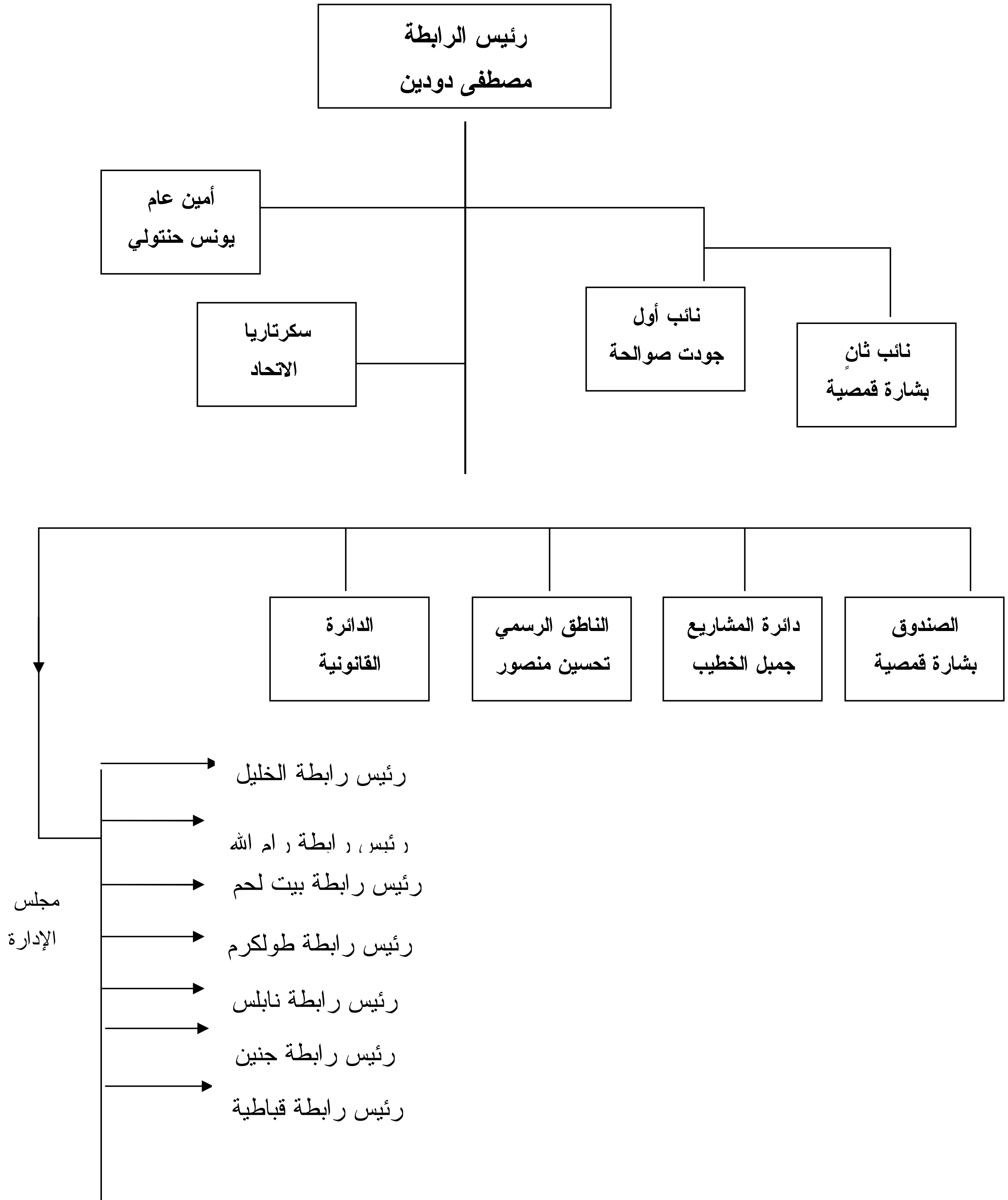
(60) الأنباء، "إقامة اتحاد لروابط القرى في الضفة الغربية برئاسة مصطفى دودين"، عدد 4227. نشرت بتاريخ 1982/8/31.

(61) الأنباء، "دودين" في اجتماع اتحاد روابط القرى في أريحا. عدد 4325، نشرت بتاريخ 1982/12/26.

(62) المرآة، عدد31، بتاريخ 1982/3/14.

الشكل رقم (2)

هيكلية القيادة لاتحاد روابط القرى*



* الهيكلية من اجتهاد الباحث الشخصي توصل إليها عبر المقابلات وإجراءات الدراسة

ويتضح لنا مما سبق، بجواز الازدواجية الوظيفية في الإتحاد فمثلاً: "بشارة قمصية" تقلد ثلاثة مناصب دفعة واحدة . فقد بقي رئيساً لرابطة قرى بيت لحم إضافة لكونه نائباً ثانياً وأميناً للصندوق. و"جودت صوالحة" نائبا أول لرئيس الاتحاد و بقي بمنصبه رئيساً لرابطة قرى نابلس. والحنتولي، جمع ما بين رئاسة رابطة قرى جنين والأمانة العامة للاتحاد. كما أن الروابط بمختلف المناطق احتفظت بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بخدمات الجمهور والدوائر المختلفة، إلا أن الاتحاد بعد تشكيله سيطر على دائرة المشاريع والصندوق. فكل رابطة بحاجة إلى أية مشاريع تطويرية، كانت ترفع كتاباً مع دراسة تفصيلية للمشروع لدائرة المشاريع في الاتحاد لإقرارها وتحديد موازنتها، والصندوق كان مسيطراً على إعداد الموازنات والدخل (مقابلة مع ج. ع. مصدر سبق ذكره).

وضع اتحاد الروابط نظاماً تأسيسياً كان قريباً جداً من أول نظام تأسيسي مقر (النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل). ولم يستطع الباحث توفير كافة البنود للنظام. لذا سنقوم بتحليل ما توفر منها، صدر النظام التأسيسي لاتحاد روابط القرى فور إعلان تأسيس الاتحاد وقد جاء ضمن خمسة أبواب تشمل إحدى وثلاثين مادة مفصلة.

وقد أدرج النظام التأسيسي الغاية من تشكيل اتحاد روابط القرى في المادة الثانية من الباب الأول بما يلي [63] :

أ. رسم برنامج إقليمي لروابط القرى تستهدف غايتين متساويتين هما تقديم الخدمات بكافة فروعها وذلك عن طريق المجالس البلدية والقروية واللجان المحلية، والثانية النهوض الاقتصادي الريفي من خلال إعادة برمجة العمل الزراعي والتعاوني وتأسيس المجالس المتخصصة للحمضيات والخضار والفواكه والزيتون والثروة الحيوانية والنقل وخلافه، ودعم هذه المشاريع عن طريق إيجاد مصادر ملائمة للتمويل ومدها بكفاءات إدارية عليا، وكذلك تنشيط التصنيع الزراعي.

ب. تشجيع إقامة الجمعيات الخيرية لتقديم الخدمات للمحتاجين وتأهيل المعوقين وإقامة رياض الأطفال وأية نشاطات أخرى تدعو الحاجة إليها في المستقبل، على أن يراعى بكل حزم ودقة عدم ممارستها نشاطات سياسية.

ت. تخطيط وتنفيذ مشاريع اقتصادية وصناعية تشكل الذراع الاقتصادي لروابط القرى بما فيه مصلحة جميع السكان.

ث. القيام بأية نشاطات في حدود القوانين المرعية من شأنها إعلاء مصالح الاتحاد وسكان الضفة الغربية ويقرها مجلس الاتحاد.

---

[63] العملة، عمرو، مصدر سبق ذكره، ص127 .

ج. تكوين جهاز إعلامي مناسب تابع للاتحاد لتوعية السكان بمصالحهم وتبصيرهم بأمور حياتهم وشرح المواضيع المطروحة على الناس محلياً وعالمياً.

ح. المشاركة في رسم سياسة المؤسسات الثقافية ومراقبة إدارتها والإشراف عليها وكذلك المؤسسات العلمية والتعليمية في الضفة الغربية اعتباراً من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي، وتشكيل لجنة من الاتحاد لهذه الغاية لتقدم لمجلس الاتحاد مقترحات حول أية مواضيع ثقافية وعلمية وتعليمية وبعثات الدراسة للخارج، وبناء على كل ذلك يقوم مجلس الاتحاد بإقرار سياسة ثقافية وعلمية مفصلة للضفة الغربية.

خ. تأسيس جهاز إقليمي للإحصاء والتخطيط لمد مجلس الاتحاد بالمعلومات والأرقام والدراسات الضرورية لتمكين الاتحاد من اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على أسس علمية سهلة والتي لها علاقة على الخصوص برسم برامج للتنمية والتطوير.

د. امتلاك العقارات والأموال المنقولة وغير المنقولة لجميع المرافق التي يمتلكها الاتحاد وتسجيلها باسمه وإدارتها مباشرة أو بواسطة موظفين.

ذ. وضع الأطر لسياسة روابط القرى والمصادقة على ميزانيتها التقديرية والنهائية وإقرارها والموافقة عليها، ولا تعتبر الميزانيات سارية إلا بعد مصادقة المجلس عليها.

ر. مزاولة جميع النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأية نشاطات أخرى يقرها مجلس الاتحاد ويرى أنها ضرورية لإعلاء مصالح سكان الضفة الغربية وضمان العيش الكريم لهم.

ز. تمثيل سكان القرى الذين يشكلون 70% من مجموع السكان في جميع القضايا التي تتعلق بوجودهم ومستقبلهم

س. التعاون مع المؤسسات العامة والأهلية في المدن لمصلحة مجموع السكان وضمان وحدتهم الوطنية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لسائر قضاياهم.

مما ورد في المادة السابقة، يتضح لنا أن روابط القرى بدأت بتنفيذ المخططات السياسية التي أخفتها بدعم المؤسسات كما ورد في البند (ب)، فقد أعلنت روابط القرى صراحة أنها لن تدعم أي مؤسسة لها ارتباطات أو ممارسات سياسية، مما يعني أنها تريد فرض سياسة استسلامية على المؤسسات العاملة في الضفة الغربية. ويؤكد على ذلك ما ورد في البند (د) حول "النشاطات في حدود القوانين المرعية"، وهو يؤكد السياسة الاستسلامية لسلطات الحكم العسكري والإدارة المدنية ، والاعتراف بشرعية الاحتلال. مع التنويه أن تلك الفترة شهدت تصعيداً كبيراً للمقاومة الوطنية في الضفة الغربية، خاصة بعد أحداث بيروت 1982، وهذا يعني سعي روابط القرى لإنفاذ قانون الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة القائم أساساً على مجموعة أوامر عسكرية.

أما ما ورد في البند (ي)، فهو إعلان واضح للنية المبيتة لروابط القرى والغاية التي نشدت إسرائيل تحقيقها فكثيراً ما خرج "مصطفى دودين" وأعوانه بتصريحات، بأن روابط القرى ليست سوى مؤسسات اجتماعية لتقديم الخدمات فقط وهنا يشرع النظام الأساسي لاتحاد روابط القرى العمل السياسي العلني، وبالمقارنة مع ما ورد في البند (د)، يتضح لنا أن روابط القرى تهدف إلى شطب أي عمل سياسي عدا ما يخدم مصلحتها ومصلحة إسرائيل.

وفي البند (و) حول التدخل في السياسات التعليمية والوقائية، يدل ذلك على نوايا روابط القرى لتغيير الفكر منذ بدايات نمو التفكير لدى الإنسان الفلسطيني لاستبدال الفكر الوطني التحرري بآخر انهزامي واستسلامي. أما البند (ك) الذي يتحدث عن نسبة التمثيل فله مدلولات متعددة. المدلول الأول أن روابط القرى فرضت نفسها ولياً للأمر لسكان الريف الفلسطيني في الضفة الغربية، أما الثاني هو إذكاء الفرقة والنعرات، على أسس مناطقية (قرية، مدينة، مخيم).

كما ورد في البند الرابع من النظام التأسيسي لاتحاد روابط القرى، أن العضوية تقتصر فقط على الروابط المذكورة والمؤسسة للاتحاد. وأن أية جمعية أو مؤسسة ترغب بالانضمام عليها تقديم طلب لذلك ومن حق الاتحاد القبول والرفض بعد التصويت. أي أن القبول مرهون بالمجلس، لضمان الاستمرار في السياسات المستهدفة، وعدم خلق أي فرصة لبروز معارضة داخل الاتحاد.أما المادة السادسة من النظام فقد ورد فيها إيرادات الاتحاد . والتي تتكون من [64]:

أ. اشتراكات الأعضاء.

ب. التبرعات والهبات.

ت. ريع إيراد الحفلات.

ث. الوصايا

ج. أية موارد أخرى يقرها الاتحاد.

ح. الدخل الخاص من أية ممتلكات يملكها الاتحاد أو يديرها لحسابه.

خ. الدخل الخاص من أية أسهم يملكها الاتحاد

---

[64] العملة، عمرو. مصدر سبق ذكره. ص 127

ويلاحظ هنا من خلال النظر في البندين (ب، هــ)، أن الإيرادات فضفاضة، لتسهيل تلقي الدعم المالي الإسرائيلي لتنفيذ السياسات الاحتلالية، عبر بوابة تنفيذ المشاريع في المناطق المحتلة أي أنها نوع من أنواع المال السياسي.

4.4 الجهاز الإعلامي لروابط القرى

كانت كافة أخبار روابط القرى عند بدء ظهورها، تنشر عبر الصحف المحلية الفلسطينية التي غطت ظاهرة روابط القرى بصورة نقدية، على أنها ظاهرة تصفوية. ومن جهة أخرى غطت صحيفة "الأنباء"، التي كانت تصدرها إسرائيل باللغة العربية، أخبار روابط القرى على أنها مجموعات وقيادات فلسطينية رفضت "العنف" ومحبة للسلام. وبقي الحال على ما هو عليه، لحين إعطاء الضوء الأخضر من سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، لإصدار صحيفة أسبوعية، أطلق عليها اسم "أم القرى"، لتساند روابط القرى نشر أفكارها، وتمكنها من الرد ومواجهة الصحافة الوطنية الفلسطينية[65]. وكانت هذه الصحيفة تطبع بـِـ(8) صفحات لكل عدد، وتباع في الأسواق المحلية بمبلغ (5) شواقل. وأشرف على تحريرها المهندس "محمد نصر" الذي كان نائباً لرئيس رابطة قرى الخليل "مصطفى دودين" حينها.

عالجت صحيفة "أم القرى" موضوعات مختلفة، لابسة ثوب الإعلام العصري كوسيلة إعلامية شفافة، تنشر الأخبار السياسية المختلفة للأوضاع المحلية والدولية، وزاوية أدبية وأخرى رياضية، وزاوية للزراعة. (كانت تهتم بالزاوية الزراعية بشكل كبير خاصة أنها كانت تسوق لنفسها بداية تشكيلها على أنها تشكلت لخدمة أبناء القرى، ولدعم الفلاحين على وجه التحديد). واستغلت روابط القرى كلمة العدد في كافة إصداراتها للترويج للأفكار الرئيسية التي تبنتها. وقد أوردت في "كلمة العدد" لإصدارها الأول سبب إنشائها، والتي ادعت فيه "أن الروابط شعرت بالظلم من أجهزة الإعلام المختلفة حتى الإسرائيلية منها، وازدادت هذه الحملات ضدها بزيادة قوتها وإنجازاتها فأصبح من الضرورة إصدارها[66]. وفي ذات المقال، أوردت الصحيفة أن سبب تسميتها "أم القرى" لم يأت عبثاً ، بل لأنها صوت أبناء القرى الذين لا صوت لهم[67].

---

(65) القدس، الموافقة على إصدار صحيفة أم القرى، عدد 2660، نشرت بتاريخ 1982/5/25.

(66) أم القرى، لماذا أم القرى؟، عدد1، نشرت بتاريخ 1982/6/18.

(67) المصدر السابق.

استمرت صحيفة "أم القرى" بالصدور لحين تشكيل اتحاد روابط القرى في الضفة الغربية، والذي شكل جهازا إعلاميا بحجة متطلبات وضروات المرحلة . وتم تشكيل مكتب إعلامي في الإدارة العامة لاتحاد روابط القرى، وتغيير اسم صحيفة "أم القرى" لتصبح صحيفة "المرآة".

صدر أول عدد من صحيفة "المرآة" بتاريخ 1982/10/12، وكانت على غرار سابقتها صحيفة أسبوعية، مع بقاء "محمد نصر" رئيساً للتحرير. وكان الإشراف على إصدار الصحيفة مجلس إدارة مكون من "مصطفى دودين" رئيس اتحاد روابط القرى وبعضوية رؤساء الروابط في مناطق الضفة الغربية المحتلة. وبعد إقالة "محمد نصر" من روابط القرى، استلم "محمد الراغب" رئيس رابطة قباطية رئاسة تحرير الصحيفة[68].

صدرت صحيفة المرآة، بشكل أوسع مما كانت عليه بتسميتها القديمة . فقد كانت تحوي على (12) صفحة في كل عدد، وتباع بمبلغ (10) شواقل. وقد روجت الصحيفة سبب تسميتها "بالمرآة" – حسبما ورد في كلمة العدد الأول– بسبب دعوة اتحاد روابط القرى لإقامة مؤتمر وطني عام يضم كافة المؤسسات والهيئات والعناصر المؤمنة بالسلام". أي أنها تكرّس ذاتها لتكون مرآة لهذه الفئة التي روجب لتقبل الاحتلال وترسيخ الفكر الاستسلامي المتواطئ مع الاحتلال الإسرائيلي[69].

طرحت صحيفة "المرآة" نفسها على أنها صحيفة سياسية اجتماعية، وكانت تتعاطى مع الأخبار المختلفة محلياً ودولياً، مع تركيزها على أخبار الروابط والإدارة المدنية الإسرائيلية. كما أضافت صحيفة "المرآة" أركاناً جديدة في طيات صفحاتها، كزاوية سؤال وجواب، وزاوية "مشكلة وحل". ولم تكن هذه الزوايا سوى زوايا إعلامية تعكس وتلمع فكرة روابط القرى "كتيار وطني"، همه الأول المواطن الفلسطيني. وتستهدف الإيحاء وإيهام القراء أن روابط القرى ملجأ للمواطن الفلسطيني، وتساهم في تقديم الحلول السحرية له.

فبالعودة إلى أمثلة مما أوردته صحيفة "المرآة" في زاوية "سؤال وجواب"، نرى أن روابط القرى سوقت نفسها بأنها بديل واقعي للقوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها. وقد قارنت روابط القرى الفكر الذي تنادي به، مع فكر منظمة التحرير والحزب الشيوعي الذي كان يلعب دوراً كبيراً في النضال الوطني الفلسطيني. لتروج لفكرة المفاوضات المباشرة للسلام دون شروط مسبقة، وحتمية التعايش

[68] المرآة، عدد20، نشرت بتاريخ 1983/3/9.

[69] المرآة، كلمة العدد، عدد1، نشرت بتاريخ 1982/10/11.

السلمي مع الاحتلال الإسرائيلي[70].أي أنها تطلب من المواطن الفلسطيني الاستسلام والخضوع للمحتل من باب الواقعية.

من جهة أخرى، روجت صحيفة "المرآة" أنها استطاعت الوصول لبيوت وقلوب المواطن الفلسطيني، وأن هذا المواطن يلجأ لروابط القرى في أدق تفاصيل حياته الاجتماعية . ولا يقتصر هذا على جهة محددة، وإنما يشمل ذلك أبناء التيار الوطني. ومن الأمثلة على ذلك، مخاطبة سيدة من منطقة نابلس، رمز لاسمها بالرمز (ع.س)، بأن زوجها سجين أمني لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ولها ثلاثة أولاد وتستعطفهم لمساعدتها. وكان الرد المكتوب من هيئة التحرير لها، أن تتوجه "لجودت صوالحة" رئيس رابطة قرى نابلس محل سكنها ، لحل مشكلتها والإفراج عن زوجها [71]. بذلك ترسل روابط القرى رسالة أنها ملجأ ومرجعية لكافة المواطنين ولديها الرؤية والحلول لكافة مشاكلهم.

كانت المقالات المنشورة في صحيفة "أم القرى" و"المرآة" تتم عبر مجموعة من كتّاب الأعمدة والمقالات، وكان بعض هؤلاء الكتّاب يستخدمون أسماؤهم الحقيقية، والبعض الآخر يكتفي بلقب أو اسم حركي، خاصة كتّاب الأعمدة السياسية، التي كانت تهاجم القيادة الوطنية ومنظمة التحرير أو الأنظمة العربية المختلفة. ومن أهم الكتّاب في الصحيفة حسبما وردت أسماؤهم في صحف الروابط: "سامر الدرابيع – محمد ناصرية – محمد أمين محمد – إياد عبد القادر يونس – منير الشاويش – محمد نمر خليل – نفوز هاشم – بكرية صادق – محمود دودين – أحمد إسماعيل – عبد العزيز جبر – محمود طه – إياد الرجوب – همام جبر – يوسف نمر يوسف – عزيز الرجوب – عصام نافع – تركي أبو عرقوب – يوسف حسن – إبراهيم الخطيب – إبراهيم الكسواني – حسن التل – أحمد الخطيب – باسل محمود – رياض الدرابيع – عبد المعز محمد".

أما أكثر الأسماء نشراً للآراء السياسية التي تحمل مكامن خطورة فكانت:
"عزيز دورا،أبو جهاد، أبو ثائر، دبور، أبو النبراس، أبو الهيثم، ابن الهيثم، قروي".
وكانت أفكارهم مسمومة وتستخدم المصطلحات الصهيونية والرواية الإسرائيلية في طرح أفكارهم وآرائهم ومن الأمثلة الخطرة التي أوردها هؤلاء في كتاباتهم مقالة نشرت في صحيفة "أم القرى"

---

[70] المرآة، "سؤال وجواب"، عدد1، 1982/10/11، ص3.

[71] المرآة، "مشكلة وحل"، عدد6، ص5.

بقلم المدعو "ابو جهاد" تحت عنوان "مسك زمام المبادرة". والتي تحدّث فيها عن الثقافة والأسلوب العلمي القائم على النظرية والبرهان لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، متغنياً بالديمقراطية الإسرائيلية، التي حازت على إعجاب العالم الحر. وبرر الإجراءات لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بأنها مواقف اضطرت أن تستخدمها ولا تنم عن مواقف شخصية، وأن القوة العسكرية الإسرائيلية ليست إلا قوات تحفظ السلام في ظل الوضع القائم. وأضاف المدعو :

"خرج الشعب الإسرائيلي للحياة في غياهب الذل والضياع والتشريد ودوافع نازية يصنع الحياة من جديد، وهو على استعداد للتضحية بالكثير وضمان مستقبل أجياله بعيداً عن أشكال المعاناة أو المآسي...

توصل الشعب الإسرائيلي من خلال المواقف المعلنة للمواطن العربي من خلال الواقع المشبع بالتناقضات الكثيرة الشاذة.. توصل شعب إسرائيل إلى قناعات راسخة أقرب ما تكون للنظرية القائمة بأن ما حدث سابقاً ويحدث لاحقاً من مواجهات وصدامات، كان لا بد لها ضمان أمنه وبقائه، وليس توقاً للقتل وسفك الدماء(72).

مما سبق، يتبين لنا الأفكار الهدامة العميلة التي كانت تروج لها روابط القرى عبر صحافتها الموجهة، فقد تعدت تلك الأفكار حدود المنطق بصبغ الاحتلال بصفة شرعية ، وكأنه مكره على احتلاله لشعب آخر !!! . كما استخدمت الرواية الإسرائيلية في طرح المسألة اليهودية، وصورت إسرائيل بأنها صورة حب وسلام قابلها الفلسطينيون بالكره وعدم التقبل، وأن جيش الاحتلال هو الحامي للسلام وأنه مضطر لما يقوم به، مما يشرع أيضاً بندقية المحتل. ويعتقد الباحث أن هناك بعض الكتابات الفكرية التي طرحت في صحف الرابطة منشأها إسرائيلي. أو أن بعض الكتّاب الذين استخدموا رموزاً لأسماء تدل عليهم، ليسوا سوى كتابا إسرائيليين، إما من المؤسسة البحثية الإسرائيلية، أو من المخابرات الإسرائيلية، وهذا ليس بمستبعد. ففي دراسة للدكتور محمود محارب، أثبت أن جهاز الاستخبارات التابع للوكالة اليهودية نشر ما لا يقل عن (280) مقالاً مدسوساً في صحف عربية (سورية ولبنانية) (73). أي أنه أسلوب قديم، خاصة أن صحف روابط القرى ممولة إسرائيلياً من سلطات الحكم العسكري.

(72) أم القرى، "مسك زمام المبادرة"، عدد7، نشرت بتاريخ 1982/7/30، ص2).

(73) محارب، محمود، المقالات الصهيونية في الصحف اللبنانية والسورية (1936–1939)، ومجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 78، مجلد 20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: رام الله، 2009، ص116.

كما كانت صحف روابط القرى تتغزل بشخص العقيد "مناحم ميلسون" وكأنه قائد وطني يقود معركة تحرر عبر بوابة السلام بالمفهوم الإنهزامي لروابط القرى[74]. كما كانت تنشر الأخبار التي تتعلق بالحكم العسكري الاحتلالي في زاوية الأخبار المحلية، وتقدم التهاني والتبريكات الحارة للاحتلال بأية مناسبات أو أعياد يهودية. ولم تكن تستخدم المصطلحات الدالة على الاحتلال عند ذكر الجيش، وكانت تستخدم التسمية الإسرائيلية "جيش الدفاع الإسرائيلي"، وتتحدث عن طهارة سلاحه.

عملت روابط القرى من خلال صحفها على نشر أفكارها مصورة نفسها "كحركة تحرر وطني"، وأن سلاحها شرعي لتدافع عن نفسها أمام من يعتدي عليها[75]. لتغالط الواقع، فهذا السلاح الموجه نحو أبناء الشعب الفلسطيني لم يكن يوماً طهوراً بالصفة التي ادعتها تلك الروابط. كما استخدمت الروابط صحفها للهجوم على القيادات الوطنية والمؤسسات بكافة أطيافها. ولم تكتف روابط القرى بذلك، فقد كانت صحفها تهاجم كافة الأنظمة العربية وعلى رأسها الأردن.

والأخطر من ذلك ما نشرته صحف روابط القرى وروجت له حول أحداث لبنان، ومجزرة "صبرا وشاتيلا". فقد عكست الروابط صورة تشير إلى طهارة وبراءة سلاح الاحتلال الإسرائيلي، وتناقلت عبر أبوابها المختلفة الروايات الإسرائيلية "لبراءة إسرائيل" مما يدور وأعتبرت ذلك وصمة عار في جبين العرب[76]. ولم تكتف روابط القرى بذلك، بل وجهت نداء استغاثة لجيش الاحتلال الإسرائيلي لحماية الفلسطينيين في لبنان، لتصوره وكأنه المنقذ والمخلص لعذاب الشعب الفلسطيني، وتزيح عنه صورة الجلاد[77].

كثيرة هي الشواهد والقراءات في متن الصحف الصادرة عن روابط القرى، والتي سيعمل الباحث على تحليل نماذج متعددة خلال عرضه للفكر السياسي لروابط القرى، وممارساتها بحق الشعب والقضية الفلسطينية.

---

(74) المرآة، "هؤلاء هم الفائزون"، عدد1، نشرت بتاريخ 1982/10/11، ص4.

(75) عزيز دوار، "نعم حملنا السلاح"، صحيفة المرآة، عدد6، ص9.

(76) المرآة، عدد1، نشرت بتاريخ 1982/10/11، ص3.

(77) أم القرى، "بيان"، عدد1، نشرت بتاريخ 1982/9/22، ص1).

4.5 الفكر السياسي لروابط القرى

منذ بداية تأسيس "روابط القرى" للوهلة الأولى عام 1978 لغاية أوائل عام 1982، كانت روابط القرى تدعي دائماً أنها لا تتعدى كونها مؤسسات لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف الفلسطيني. وكانت تروج لتلك الأفكار في أية مناسبة متاحة، فضلاً عن نشرها لهذه الإدعاءات عبر الإعلام الإسرائيلي، وخصوصاً صحيفة "الأنباء" الصادرة باللغة العربية[78]، وصولاً لمنشورات عبر صحيفة "أم القرى" بداية تأسيسها.

وكانت هذه الفكرة الرئيسية المطروحة بداية المشروع لكسب تعاطف المواطنين الفلسطينيين، الذين اضطر الكثير منهم "مكرهين للتعامل مع روابط القرى" ، لتحرير معاملات خاصة بحياتهم اليومية، بعد إجراء سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي وإدراته المدنية، التي فرضت على المواطنين الحصول على ختم وموافقة روابط القرى في كافة معاملاتهم اليومية. كانت روابط القرى تطلق بعض التصريحات من هنا وهناك قبل أن تكشف عن المشروع الحقيقي المكلفة بتمريره . فمن جهة يخرج "بشارة قمصية" رئيس رابطة قرى بيت لحم ليصرح "بأن الروابط وقيادات الداخل احق بقيادة الشعب الفلسطيني، وأن من هرب وترك الأرض لا يحق له ذلك". وكان يقصد هنا منظمة التحرير الفلسطينية[79]. بقي الحال على ما هو عليه حتى بدايات آذار 1982، بعد صدور قرار أردني بأحكام غيابية بحق أعضاء روابط القرى، ومصادرة أملاكهم. ومن هنا بدأت مرحلة جديدة بإظهار الوجه الحقيقي لروابط القرى والمشروع الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه عبرها. فقد ادعى (ج.ع) وهو أحد قادة الصف الأول في روابط القرى، "بأن روابط القرى اضطرت للدخول في معترك السياسة كرهاً، وأن ما دار لم يكن مخطط له، ولكن طبيعة الأوضاع والفراغ السياسي الذي عاشته المناطق الفلسطينية المحتلة، أرغم روابط القرى على مسك زمام الأمور"[80].

بدأت روابط القرى على لسان قادتها، تصعد من وتيرة تصريحاتها الرافضة للوصاية الأردنية ،وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني في كافة المحافل التي أقامتها. وكانت التصريحات الأولية التي أدلى بها قادتها تتمثل ببناء جسور الثقة المتبادلة بين الشعبين الإسرائيلي

---

[78] الأنباء، "دودين: روابط القرى ليست سياسية بل مؤسسات للخدمات"، عدد 3991، نشرت بتاريخ 1981/11/24.

[79] مقابلة مع ر.ع، مصدر سبق ذكره.

[80] مقابلة مع ج.ع، مصدر سبق ذكره.

والفلسطيني[81]. عملت روابط القرى على تمهيد طرح أفكارها السياسية تدريجياً. فوجه "مصطفى دودين" ندائه لاحقاً إلى سكان المناطق المحتلة لأخذ زمام المبادرة والدخول في حوار مع سلطات الاحتلال للوصول إلى حلول سلمية، لكي يحظى الشعب الفلسطيني بدعم العالم[82]. استغل "مصطفى دودين" الأحداث الدائرة في لبنان ، للترويج للفكر الإستسلامي المتماشي مع سياسة الاحتلال الإسرائيلي. فقد صرح بعد أحداث جنوب لبنان عام 1982، أن عملية جيش الاحتلال الإسرائيلي في لبنان "ولدت لدى الفلسطينيين قناعات بأن الاعتماد على العرب مهزلة، وأن المأساة الفلسطينية سببها الأساسي الوصاية العربية المتآمرة، وأن منظمة التحرير غير قادرة على الحل العسكري، لذا يجب أن يأخذ سكان المناطق المحتلة زمام المبادرة وإيجاد حلول سلمية"[83].

بدأت في منتصف عام 1982 الحملات الإعلامية لروابط القرى لترويج الفكر الاستسلامي بالرؤية الإسرائيلية لمفهوم "التعايش والسلام"، مستغلة الوضع اللبناني وما آلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية من أوضاع. وسّعت روابط القرى حملتها المسعورة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، مهاجمة المنظمة ومتهمة إياها بأنها تسببت في موت آلاف الأبرياء وأبادت الشعب لضمان بقائها والحفاظ على مكاسبها بأي ثمن، وأن الطريقة المثلى تكمن في رؤية روابط القرى، عن طريق التعايش السلمي مع الاحتلال[84].

ولم يقتصر الأمر على مهاجمة منظمة التحرير لترويج الأفكار الاستسلامية بل تعدى ذلك بكثير، فشنت روابط القرى هجوماً إعلامياً على الأنظمة العربية وعلى رأسها الأردن، فاتهموا الأنظمة العربية بأنها أغلقت أبوابها بوجه الفلسطينيين بعد ضياع القضية، وأن الحل الأمثل لا يكون إلا بالتفاوض[85].

وفي ظل توتر العلاقات بعد القرار الأردني، وعلى ضوء قرار القمة العربية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، هاجمت روابط القرى النظام الملكي الأردني بأنه

---

[81] الأنباء، دودين: ينبغي بناء جسر من الثقة المتبادلة، عدد 4123، نشرت بتاريخ 1982/4/30.

[82] الأنباء، دودين: يدعو سكان المناطق للدخول في حوار مع إسرائيل، عدد 4179، نشرت بتاريخ 1982/7/6.

[83] الأنباء، "دودين: يدعو سكان الضفة للمبادرة بإيجاد حل سلمي بين العرب وإسرائيل"، عدد 4268، نشرت بتاريخ 1982/6/23.

[84] أم القرى، "نداء من قلوبنا المكلومة، عدد4، نشرت بتاريخ 1982/7/9، ص1.

[85] أم القرى، كلمة العدد، عدد6، نشرت بتاريخ 1982/7/20، ص1.

لا يمثل الشعب الفلسطيني[86]. رغم أن "مصطفى دودين" كان يعلن ولائه للنظام الملكي الأردني بين الحين والآخر، إلا أن الحملة ضد النظام الأردني كانت مستمرة. فقد آثرت روابط القرى تأليب الرأي العام المحلي ضد النظام الأردني، عبر ترويجها لأفكار تتعلق بنقل مخيمات النازحين الفلسطينيين إلى الصحراء كوسيلة انتقامية منهم. واصفة الوضع "بالمزري"[87].

غالبا ما طرحت روابط القرى أنها من ثبتت بعد حرب 1967، لذلك تعطي نفسها الحق في قيادة وتمثيل (مليون ونصف المليون) فلسطيني بالأرض المحتلة[88]. فقد اعتبرت روابط القرى أنها الممثل الشرعي للمواطنين الفلسطينيين، ونصبت نفسها بمقام "ولي الأمر" على الشعب الفلسطيني. ومن هنا شرعت روابط القرى تصرح علناً بوجوب إقامة مفاوضات مباشرة دون شروط مع الاحتلال الإسرائيلي، وتبنت الأفكار الإسرائيلية القائمة على مبدأ "التعايش والسلام" التي رددها "مناحم ميلسون ويغئال كرمون" في مختلف تصريحاتهم، وأن المجال الوحيد يقوم على التفاوض فقط[89].

ودعت روابط القرى للدخول بمفاوضات سلام على الطريقة المصرية ، مستخدمة الفكر الإنهزامي بشكل متكرر، ضاربة مثال عودة سيناء للحضن المصري عبر بوابة السلام لا الحرب[90]. وقد باركت روابط القرى تنفيذ بنود الاتفاقية مع مصر، مطالبة باتخاذ ذات الخطوة فلسطينياً، ومسك زمام الأمور باليد[91]. مع التنويه أن روابط القرى خططت للاندماج بالإدارة الذاتية. وكان تشكيل أول مجلس إداري "اتحاد روابط القرى"، المرحلة الأولى لتطبيق الإدارة الذاتية بإيعاز من "آريئيل شارون"[92]. وقد صرحت روابط القرى أنها ستمرر مشروعها مهما كان الثمن، ولو كان ذلك باستخدام السلاح ضد التيار الوطني الرافض للمشروع الاستسلامي الإسرائيلي. فقد أوردت في مقالة على لسان المدعو "عزيز دورا" "**لكل المشككين حملنا السلاح علناً؛ ليكون حافزاً لردعهم وردع من تسول له نفسه الاعتراض لطريق المسيرة السلمية**"[93]. ومن هنا أعلنت روابط القرى موقفها العلني

---

[86] المرآة، عدد35، نشرت بتاريخ 1983/5/1.

[87] أم القرى، "السلطات الأردنية تعتزم نقل مخيمات اللاجئين للصحراء، عدد7، نشرت بتاريخ 1982/7/30.

[88] المرآة، "عوامل إيجابية في اتجاه واحد"، عدد26، نشرت بتاريخ 1983/3/30، ص3.

[89] المرآة، "احتفال جماهيري لحركة الروابط الفلسطينية"، عدد6، نشرتر بتاريخ 1982/11/16، ص1.

[90] أم القرى، "هكذا كنا وما زلنا"، عدد1، ص2.

[91] أم القرى، "بيان للأخوة في الضفة والقطاع"، عدد3، بتاريخ 1982/7/2/ ص1.

[92] الفجر، رؤساء روابط القرى يخططون للاندماج بالإدارة الذاتية، عدد 2750، نشرت بتاريخ 1982/8/27)

[93] المرآة، "نعم حملنا السلاح"، مصدر سبق ذكره.

صراحة بأنها ستسير على طريق السلام الاستسلامي لسلطات الاحتلال باستخدام القوة إن لزم ذلك؛ عبر مهاجمتها للمقاومة الوطنية ونعتها "بالإرهابية". وما انفكت روابط القرى تحرض على المقاومة الوطنية. فقد صورت صحفها مقاومة المشروع الإسرائيلي بما يحويه من مظاهر إلقاء الحجارة بأنه مثير "للاشمئزاز"[94]، وأنه لا يعطي أية ثمار سوى تخريب القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية[95]. وقد وصل الحد بأبواق روابط القرى في صحفها أن تحلل السبب في تصعيد المقاومة الوطنية ضد مشروعها، بأنه ناتج عن خلل في التربية، ليغطي الآباء سوآتهم عن أعين أبنائهم[96].

عملت روابط القرى على الترويج لأفكارها دولياً بمساعدة إسرائيلية. فقد سهلت إسرائيل اتصالات روابط القرى مع القوى العالمية وكانت تدعو قيادتهم لاستقبال الضيوف أحياناً. فقد كان هناك وفد من الروابط في استقبال الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر"، ألقى فيها "جميل العملة" رئيس رابطه قرى الخليل كلمة ، أظهر فيها استعداد روابط القرى على خوض عملية سلمية، مع تأكيده أن السلام يأتي من داخل الأرض المحتلة وليس من خارجها[97]. في إشارة واضحة منه لتمرير رسالة سياسية بوجود فئات متواطئة مع مشاريع التسوية، تعكف على شطب منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.

كما تم التنسيق لزيارة رئيس اتحاد الروابط "مصطفى دودين" للولايات المتحدة الأمريكية، والجلوس مع أعضاء في الكونغرس الأمريكي وطرح رؤية روابط القرى لمنظور الحلول السلمية بوجهة نظر إسرائيلية، بعد أخذ التعليمات اللازمة من الخارجية الإسرائيلية[98]، وطرحت روابط القرى أفكارها لوفود غربية مثلت "مجلس الشيوخ الأمريكي، وحزب المحافظين البريطاني"، خلال زيارات لمقر رابطة قرى الخليل، طرحت فيه الأفكار ذاتها[99]. وكانت طروحات روابط القرى مع الغرب تقوم على مبدأين أساسين . الأول ، يتمثل بأن حل القضية مرتبط بمفاوضات مباشرة بين سكان الضفة

[94] المرآة، "الأخوة العاملون في الروابط"، عدد36، ص8، بتاريخ 1983/5/4.

[95] محمد نمر خليل، "إلى متى" المرآة، عدد36، ص3، بتاريخ 1983/5/4.

[96] إبراهيم الخطيب، "من الظاهرات إلى المذكرات"، المرآة، عدد6، ص3، بتاريخ 1982/11/16.

[97] المرآة، عدد21، ص2.

[98] الفجر، "هل يعمل دودين في الخارجية الإسرائيلية"، مصدر سبق ذكره.

[99] المرآة، "رئيس رابطة الخليل يستقبل وفدين من أمريكا وبريطانيا"، عدد16، ص2 بتاريخ 1983/1/29.

الغربية والاحتلال الإسرائيلي. والثاني، يقوم على شطب منظمة التحرير المنقسمة على نفسها، والتي ترفض الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها وفق المفهوم الإسرائيلي(100).

ورغم تراجع روابط القرى عن فكرة استبعاد الدور الأردني ومغازلتها للنظام الأردني، وأنه لا يمكن لأي موقف أن ينال من الدور الأردني في حل القضية الفلسطينية، إلا أنها حاولت دائماً شطب منظمة التحرير الفلسطينية عن الخارطة السياسية الفلسطينية، داعية النظام الأردني لصرف النظر عن دور المنظمة والتعاون مع روابط القرى(101). مستغلة طبيعة العلاقات المتوترة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فمحاولات روابط القرى لم تكن تستهدف شطب منظمة التحرير الفلسطينية محلياً فقط، بل كانت تنفذ الإستراتيجية الإسرائيلية بمحاولة شطبها والقضاء عليها بالكامل.

وبالمحصلة النهائية تكتمل الرؤية وتُرسم الصورة الكاملة للفكر السياسي الذي انتهجته روابط القرى، والذي جندت إسرائيل كافة إمكانياتها لتمريره، بأن حل القضية الفلسطينية لا يكون إلا عبر مفاوضات مباشرة بين سكان المناطق المحتلة والاحتلال الإسرائيلي، مع قبول فكرة التعايش السلمي بين اليهود والعرب، تنفيذا للأجندات المرسومة باستخدام كافة الطرق والأساليب ، والتصدي لرفض المقاومة للمشروع الاستسلامي بكافة الأشكال، حتى لو وصلت الأمور لاستخدام القوة المسلحة. وقد ألبست روابط القرى ذاتها بثوب وطني يهدف إلى الحفاظ على الأرض والبقاء عليها من خلال التسوية مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي اعتبرته روابط القرى قدراً مكتوباً على اليهود والعرب لا بد منه. ممررة بتنفيذاتها وخطها السياسي، المخططات الإسرائيلية لشطب الهوية الوطنية الرافضة للاحتلال.

وقد أعلنت روابط القرى خلال جلسة لاتحادها في جلسة عقدت بمدينة أريحا ولأول مرة يوم 1983/3/10، خطها السياسي بشكل علني بإعلانها المبادئ السياسية التي ستعمل على أساسها، عرفت لاحقاً "بمبادئ العاشر من آذار"، ورد فيها (102):

1. **نحن عرب فلسطينيون جزء من الأمة العربية نعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي.**
2. **نحن نعمل ونطالب بإنهاء الاحتلال، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت عام 1967.**

---

(100) الأنباء، عدد 4295، بتاريخ 1982/11/21.

(101) المرآة، عدد30، بتاريخ 1983/4/13، ص5.

(102) المرآة، "إقرار الخط السياسي لحركة الروابط"، عدد21، صدرت بتاريخ 1983/3/13، ص1.

3. **وسيلتنا لإنهاء الاحتلال هي الوسائل السلمية، من خلال مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل.**
4. **نحن نمثل غالبية سكان المناطق المحتلة، لذلك يجب أن يكون لنا دور رئيسي في أية مفاوضات.**
5. **الصلات بين الضفتين الشرقية والغربية، صلات أبدية لشعب واحد، والروابط تحرص كل الحرص على استمرار هذه الصلات.**
6. **نطالب باعتراف متبادل بين الشعبين الفلسطيني ودولة إسرائيل، وكذلك بين دولة إسرائيل والدول العربية.**
7. **نحن نرفض الإرهاب والحروب كوسيلة لحل المشاكل بين العرب وإسرائيل.**
8. **نوافق على اتفاقيات كامب ديفيد، شريطة اعتراف إسرائيل بالسيادة العربية على المناطق المحتلة.**
9. **نوافق على مبادرة الرئيس الأمريكي –ريجان– كبداية لمشاركة أمريكية فعالة، لإيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية.**
10. **نناشد جميع الأخوة الفلسطينيين الذين يوافقون على هذه المبادئ، ويرغبون المشاركة في عملية السلام، أن ينضموا إلينا في جهد مشترك، لتحقيق السلام العادل الذي يؤمن مصالحنا الوطنية.**

وقد حوى هذا الإعلان على مفارقات ونقاط خطيرة في المشهد السياسي الفلسطيني. فمع أن روابط القرى لا تتعدى كونها مشروعاً إسرائيلياً لشطب الهوية الوطنية، إلا أنه وللمرة الأولى تخرج فئة فلسطينية تعترف "بدولة إسرائيل" علنا وتطالب الدول العربية الاعتراف المتبادل معها. كما ان روابط القرى التي هاجمت الأنظمة العربية عبر بوابات صحافتها المكتوبة، إلا أنها لم تسلخ جلدتها عن الأمة العربية. وحاولت الروابط في إعلانها شطب الأكثرية والغالبية الوطنية بإدعائها أنها تمثل غالبية سكان الأرض المحتلة في تزوير صارخ للحقائق، لذا وبكافة الأحوال تعطي نفسها الحق في الدخول بأية مفاوضات مع إسرائيل، ليكون الهدف النشود لها، تسهيل وتمرير المخططات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

4.6 الحركة الديمقراطية للسلام

عمل "اتحاد روابط القرى" على استكمال تنفيذ المخططات الإسرائيلية لضرب منظمة التحرير، من خلال محاولة تشكيل إطار قيادي عميل، وضرب القيادة الوطنية المحلية ومؤسسات البلديات، بخلق مؤسسات وتيارات بديلة فأعلن "اتحاد روابط القرى" عن تشكيل حزب سياسي في الضفة الغربية المحتلة، أطلق عليه اسم "الحركة الوطنية للسلام" بتاريخ 1983/8/7. [(103)]

[(103)] العملة، عمرو، مصدر سبق ذكره، ص131.

أصدر "اتحاد روابط القرى" نظاماً أساسياً وقانوناً مؤقتاً مكوناً من سبع عشرة مادة موزعة على خمسة أبواب. (انظر ملحق رقم 2).

وفي دراسة تحليلية للنظام الأساسي نرى أن خطورة الأفكار التي يتم طرحها تزداد تدريجياً، فبالعودة للمادة الأولى (أ) من الباب الأول والتي تنص على [104]:

أ. بتاريخ 1983/8/7 قامت في الضفة الغربية وقطاع غزة حركة سياسية منظمة ومسجلة وفقاً للقانون تحت اسم "الحركة الوطنية للسلام".

نلاحظ أن روابط القرى تحاول بسط نفوذها والتغلغل في قطاع غزة، علماً بأنها تشكلت في الضفة الغربية المحتلة. حيث تعمل بفكر توسعي لدعم فكرة نقل ظاهرة روابط القرى للقطاع، في ظل وجود محاولات إسرائيلية سابقة حيال الموضوع. أي أن روابط القرى تعمل على تنفيذ المخطط الإسرائيلي بحذافيره.

أما بخصوص النشاطات التي تمارسها "الحركة" وهو الاسم المختصر الذي تم اعتماده في النظام الأساسي، فاعتمدت إقامة الأفرع الواردة في الفرع الخامس من المادة الأولى (جـ) وهي [105]:

أ حركة الشباب الديمقراطيين.

ب حركة الطلاب الديمقراطيين.

ج حركة النساء الديمقراطيين.

د حركة العمل الديمقراطية.

ه أندية السلام الديمقراطية.

و مجلس العشائر.

ز هيئة تطوير القرى

ويتضح مما سبق أعلاه، أن روابط القرى استهدفت العمل على كافة فئات الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، بدءاً من الفئات العمرية الصغيرة لغسل أدمغتها فكرياً ، وصولاً إلى كبار السن ممثلين بمجلس العشائر. كما أنها استهدفت تشكيل مؤسسات وأطر نقابية بديلة عبر إنشاء فروع تتعلق بالعمال والأعمال البلدية والأندية الرياضية.

---

[104] اتحاد روابط القرى .النظام الأساسي والقانون المؤقت . بتاريخ 1983/8/7

[105] المصدر السابق .

حددت روابط القرى لجنتها المركزية بستين عضواً في الفرع السادس من نفس البند مقسمة على الضفة الغربية بأربعين عضواً. بينما يمثل قطاع غزة بعشرين عضواً. وذلك تأكيداً لمساعيها الرامية للتغلغل في القطاع. وعلى عكس النظام الأساسي لاتحاد الروابط، فقد شكلت الروابط في "الحركة" مكتباً سياسياً لأول مرة . مما يشير إلى تجسيد النوايا بوقائع على الأرض لتشكيل إطار سياسي بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية على أرض الواقع. ومن خلال طرحها للغايات والأهداف في الباب الثاني من النظام الأساسي أوردت روابط القرى مهمتها الأساسية في المادة الثانية (ب) :(106)

ب. المهمة الأساسية للحركة هي أخذ زمام المبادرة، والمساهمة الإيجابية والنشطة، في التوصل لحل سلمي عادل وشرف للقضية الفلسطينية، والوصول بالشعب الفلسطيني لوضع من التنظيم، يتمكن من خلاله بنفسه، ودون وصاية أو تدخل من أطراف أخرى، أن يقول كلمته ويتخذ قراره في موضوع تقرير مصيره.

وأبقت روابط القرى الباب مفتوحاً للتغيير والتعديل بما يتلاءم مع خطط الحركة. عبر إقرارها من اللجنة المركزية، وبمصادقة وتوجيه المكتب السياسي كما ورد في البند (ج) من المادة الثانية. كما أنه أعطى لروابط القرى تحت مسمى "الحركة" الحق في إدارة المرافق العامة. وهذا دليل واضح أن روابط القرى تفرض نفسها كسلطة رسمية إدارياً على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وأعطت نفسها الحق في تمثيل الشعب في أي موضوع يجري البحث فيه مع أية جهات أخرى، دون السماح أو التدخل من أية جهة ذات علاقة مهما كانت، كما ورد في البند (ك). أي أن روابط القرى منحت قيادتها الحق في فرض الحلول على الشعب الفلسطيني مهما كانت طبيعتها. وهنا تناقض نفسها في طروحاتها "الديمقراطية"، والتي روجت لها في مختلف المناسبات.

ولم تكتف روابط القرى بذلك فقد شرعت تغيير وتعديل القوانين المعمول بها، ومنحت قيادتها صفة المشرع، بأن أقرت إمكانية سن التشريعات والقوانين واللوائح، حال تسلمها السلطات الإدارية في المناطق المحلية كما ورد في البندين (س، ص) من المادة الثانية.

ولتكتمل الدائرة بجمع السلطات الثلاث ورد في البند (ز) منح الحق لروابط القرى بمسماها الجديد "الحركة"، بإنشاء قوة شرطية محلية لحفظ الأمن الداخلي. أي أنها أرادت شرعنة سلاحها وميليشياتها المسلحة فعلياً بسلاح الاحتلال الإسرائيلي. وحصرت في المادة الرابعة (أ) أحقية اللجنة

---

(106) اتحاد روابط القرى.النظام الأساسي والقانون المؤقت. مصدر سبق ذكره

المركزية للحركة، وبتوجية من المكتب السياسي ممارسة أي نشاط لم يرد فيه نص في النظام الأساسي. وبهذا تكون قد خلقت مخرجاً لتنفيذ الأجندات الاحتلالية التي لم تستطع ذكرها تصريحاً في نظامها الأساسي.

وضعت روابط القرى في نظام الحركة في البندين (ي، ك) من المادة السابعة، طروحات لتصميم شعارات وأوسمة ترمز للحركة، لتكريم الضيوف والمؤيدين. وهذه الأمور هي من أعراف وبروتوكولات الدول، أي أنها تؤكد على ذاتها بأنها نظام سلطة رسمي. وهنا لا يجب أن نغفل خبرة "مصطفى دودين" السياسية، الذي كان وزيراً وسفيراً سابقاً، ولديه الخبرة الكافية في بروتوكولات البلاط الملكي الأردني.

يرأس الحركة "رئيس المكتب السياسي"، والذي يعتبر رأس الهرم في "دولة" روابط القرى، وأن المكتب السياسي لا يتم بل يستمر بالإشراف على أجهزة السلطة بوصفه حزباً حاكماً. مع اقتصار التعيينات القيادية في الوظائف الرئيسية على كوادر وقيادات "الحركة" ، كما ورد في البنود التي تحمل الأرقام (14، 15، 16) من المادة الثامنة. والتي تظهر احتكارا كاملا للسلطة يقوم على مبادئ مشابهة لنظم التوريث الملكية، لضمان فرص السيطرة الكاملة، وعدم وصول أية أصوات معارضة محتملة تعارض المشروع الخياني، لإنفاذ الإرادة الإسرائيلية.

4.7 الميثاق الفلسطيني للسلام

بعد أن أعلنت روابط القرى عن تشكيل "الحركة الوطنية للسلام"، لم تلبث أن أصدرت وثيقة جديدة عبر صحيفة المرآة الناطقة باسمها، وصحيفة الأنباء الإسرائيلية. فقد أوردت صحيفة المرآة في عددها الصادر يوم الأحد 17 آب 1983، "الميثاق الفلسطيني للسلام" بعد أن صاغه قادة و رؤساء اتحاد روابط القرى بما أسموه اختصاراً "الميثاق".[107]

أوردت روابط القرى "الميثاق" عبر خمس وثلاثين مادة، خرجت عن النص كثيراً في طرحها لرؤيتها للسلام مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي. فكان هناك بنود خاصة تتعلق بأعمال إدارية داخلية

---

[107] المرآة . " اتحاد الروابط يعلن الميثاق " . عدد 70 . بتاريخ 1983/9/4

ليس لها علاقة بالعملية السلمية والتفاوضية (انظر ملحق رقم 3). وقد طرحت الروابط ميثاقها بصورة فضفاضة وملزمة، حسبما ورد في المادة الثالثة من "الميثاق" إذ أوردت [108]:

المادة3: يسري مفعول هذا الميثاق على جميع أبناء الشعب العربي الفلسطيني، الذين يعيشون في الضفة والقطاع، في الحاضر والمستقبل ويعتبر دستوراً نافذاً لهما.

أي أن الروابط اعتبرت "الميثاق" دستوراً للشعب، ملزم لكل مواطن فلسطيني في الأراضي المحتلة في أي وقت. كما بررت الروابط رفضها لأية وصاية خارجية في المادة الخامسة وما يثير السخرية ما ورد في المادة الرابعة من "الميثاق"، "**بأن الشعب الفلسطيني قرر أن ينهي رحلة العذاب وسنوات المعاناة والتشرد والحرمان، ومصادرة الحريات العامة، والتي كانت نتيجتها أنه منع بالخوف والإرهاب والمعتقلات.. أن يقول كلمته الحرة الغير مقيدة**". فكيف لروابط القرى أن تتبنى فكراً تحررياً وكانت قد اعتمدت سابقاً في طرح النظام التأسيسي "للحركة"، قواعد وقوانين تكفل سيادة سياسة "كم الأفواه" ومنع غير قادة الحركة من تولي أية مناصب قيادية. كما أن "الميثاق" ناقض أفكاره بنفس البند حيث ورد فيه [109]:

"**إن أي موقف أو اتفاق لا يصدر عن هذا الشعب الفلسطيني، الذي تمثله الحركة الديمقراطية للسلام في اتخاذ مواقف نيابة عن الشعب الفلسطيني، يعتبر موقفاً واتفاقاً مرفوضين رفضاً قاطعاً.**

فكيف أرادت الروابط أن تطرح فكراً تحررياً للشعب، وفي الوقت ذاته ترفض المواقف النابعة عنه؟. وهنا يستدل أن من صاغ هذه الأفكار يغالط نفسه، وأن هذا الميثاق ليس إلا صورة إعلامية لها أهداف خاصة ومصالح ضيقة فقط. وأكد الميثاق في المادة الثامنة ما أورده قادة روابط القرى، أثناء طرح فكرهم السياسي على الاعتراف بإسرائيل كدولة، لها "حقوق مشروعة" وأن على إسرائيل أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، ويؤمن الشعب أن السبيل الوحيد يكون بالتفاوض المباشر لإقرار "الحقوق الفلسطينية"، وكأنما يستجدي هذا الشعب عطف الاحتلال. وقد استخدمت في هذه البنود لغة انهزامية استسلامية تخلو من عبق الثوب الوطني.

وفي المادة الثالثة عشرة في البند (هـــ)، كان هناك مكمن خطورة كبير بإسقاط حق العودة، وهي مطلب وهدف إسرائيلي بامتياز، والاستعاضة عنه بما يسمى "بجمع الشمل" "لمن يرغب" بالعيش في الأراضي الفلسطينية، ضمن برنامج الاستسلام المفروض إسرائيلياً. كما أسقطت الوثيقة "مسألة

---

[108] اتحاد روابط القرى ، الميثاق الفلسطيني للسلام . صدر بتاريخ ، 1983/8/17.

[109] المصدر السابق .

القدس" في المادة الثانية عشرة، واستعاضت عن ذلك بمبدأ "حرية الوصول للأماكن الدينية" ، حسبما ورد في مشروع التسوية التصفوي.

ولم يتطرق الميثاق للقضايا الحدودية القانونية المعترف بها، أو الإشارة إلى إقامة دولة فلسطينية بشكل واضح وصريح. بل تم الاكتفاء بمفهوم "السلطة الإدارية" تسويقاً لفكرة الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد بين الاحتلال الإسرائيلي وجمهورية مصر. ولم يجد الباحث أية إشارة في هذا الميثاق أو في غيره من الأنظمة والوثائق لقضية الاستيطان في الأراضي المحتلة. أما بقية البنود، فقد كانت منسوخة عن النظام الأساسي "للحركة"، حول الإجراءات الإدارية التي سيتم تطبيقها في المناطق المحتلة. ويرى الباحث أن هذا "الميثاق" ليس سوى الرؤية الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية على الأكثر.

الفصل الخامس

ممارسات روابط القرى

5.1 مقدمة الفصل الخامس

يركز الباحث في هذا الفصل على ممارسات روابط القرى على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث عملت "روابط القرى" سياسياً وميدانياً من خلال الإجراءات التي نفذتها على أرض الواقع، ضمن أجندات لخدمة المشروع الإسرائيلي. وسيعرض الباحث في هذا الفصل جملة من ممارسات روابط القرى على سبيل طرح الأمثلة لا الحصر، حيث أن ممارسات الروابط كانت يومية بحق الشعب الفلسطيني والأرض المحتلة.

5-2 ممارسات روابط القرى

كانت بدايات ظهور "روابط القرى" في الضفة الغربية المحتلة، مرتكزة بشكل أساسي على تقديم الخدمات والمشاريع. وبغض النظر عن طبيعة هذه المشاريع والأهداف الخفية التي بيتتها روابط القرى وأرادت تنفيذها، إلا أنها قامت بدعم إسرائيلي كامل بمشاريع شق طرق زراعية، وإعادة تعبيد طرق داخل بعض القرى الفلسطينية، والتي انضوت مجالسها المحلية ومخاتيرها تحت راية "روابط القرى". كما كانت من الأمور التي اعتبرها قادة الروابط إنجازاً حققوه، لم شمل بعض العائلات الفلسطينية، والتي استغلتها روابط القرى لتدفع المواطن الفلسطيني البسيط والمحتاج أن يتعامل مع روابط القرى. كذلك كانت السياسة التي فرضها الحكم العسكري والإدارة المدنية بموضوع التصاريح المتعلقة بالسفر والاستيراد والتصدير، وشرط الحصول على ختم روابط القرى للحصول عليها أداة استغلتها الروابط جيداً. ولكن ما يجب توضيحه والتركيز عليه، أن هذه الخدمات مهما تعددت أنواعها، إلا أنها كانت لخدمة أغراض تصفوية وتستعمل لتغيير السلوك السياسي الفلسطيني، ومهما كانت طبيعة المشاريع التي قدمتها الروابط ، فلم تكن لخدمة المواطن الفلسطيني في الريف كما تدعي، وإنما ارتبطت بضرب مؤسسات البلديات والهيئات الوطنية أكثر من اهتمامها بالتنمية.

كما أن قيادات هذه الروابط، أمثال "مصطفى دودين وبشارة قمصية"، مرتبطة أكثر بالمراكز السكانية الكبرى لا بأريافها[1]. لتنافي بذلك أكذوبتها التي روجت لنفسها من خلالها، بأنها "موطن الأكثرية الصامتة" من سكان المناطق الريفية المهمشين، والذين يتعرضون للظلم في عملية توزيع

---

[1] أورنسون، جيفري، مصدر سبق ذكره، ص263.

أموال الدعم القادمة من الخارج، لصالح المدن وتجمعات البلديات الكبرى[2]. ولتسليط الضوء على ممارسات روابط القرى بحق الشعب والقضية الفلسطينية، نبوبها على النحو الآتي:

1-2-5 الممارسات السياسية لروابط القرى

من المهم جداً التعريج على ممارسات روابط القرى السياسية، لخطورتها على القضية الفلسطينية في مرحلة مرت بها القضية الفلسطينية بإرهاصات وتغيرات خطيرة. فقد كانت اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل وجمهورية مصر تلقي بظلالها على السياسة الدولية لتصفية القضية. كما أن اجتياح بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية أثر بشكل واضح على الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات. كما أن ظاهرة العملاء متنوعة. وهنا لا نريد أن نقلل من خطورة العملاء الميدانيين والأمنيين ولكن، يعتبر العميل السياسي أخطر أنواع العملاء، لأنه يؤثر في الأيديولوجيا والفكر، مما يهدد نسف وتصفية القضية.

عملت روابط القرى بشكل تصاعدي، لطرح فكرها السياسي القائم على مبدأ التعايش السلمي. وروجت للسلام على الطريقة المصرية، وأن السلام وحل القضية الفلسطينية، لا يأتي إلا من خلال المفاوضات المباشرة، فالتعايش السلمي حتمية، لا بد منها[3]. كما أن روابط القرى أعلنت نفسها مفوض الشعب والناطق الرسمي باسمه[4]. رغم أنها ضد مصالح الشعب ولم يفوضها أحد ، وادعت الروابط أن السلام الخيار الصعب الذي لا بد من السير على طريقه، لأنه يجلب العمار، وصانع السلام هو الطرف الأقوى والأعظم[5].

حملت اللغة التي استخدمتها روابط القرى في طرح فكرها السياسي خطورة غير مسبوقة، فقد استخدمت مفردات ومصطلحات إسرائيلية بامتياز، واستخدامها الرواية الصهيونية في طرح القضية الفلسطينية. كما اعترفت روابط القرى بإسرائيل، وتعدت الخطوط كافة بعد مطالبتها الدول العربية الاعتراف بها. عدا عن تأسيس حزب سياسي بأذرع مختلفة، وإصدار ميثاق السلام الفلسطيني، وإعلان خطها السياسي عبر ما أسمته "إعلان العاشر من آذار".

---

(2) المصدر السابق.

(3) المرآة، كرمون في احتفال الموظف المتفوق، عدد1، ص2.

(4) أم القرى، عدد1، ص2.

(5) الدرابيع، سامر، "الجماهير الفلسطينية تعطي ثقتها لمن يجسد صمودها التاريخي"، المرآة، عدد1، ص4.

نشطت روابط القرى سياسياً ضد "منظمة التحرير الفلسطينية" كما خطط لها إسرائيلياً، وضد النظام الأردني بالدرجة الأولى، خاصة بعد إعلان العاصمة عمان أحكاما غيابية بحق قادة وأعضاء الروابط، علماً أن هجومها على الأردن، كان مرحلة من مراحل سياستها مع النظام الأردني، الذي غازلته محاولة عقد صلح معه في مراحل لاحقة.

فلم تخل مناسبة شارك فيها قادة روابط القرى، إلا وخرجت بتصريحات تهاجم منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها بأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني. كما هاجمت المنظمة عبر صحفها، خاصة شخص الزعيم الراحل "ياسر عرفات". فقد وجهت له الاتهامات بأنه قتل الفلسطينيين في لبنان ورمى نفسه في أحضان دول الخليج لمن يدفع أكثر، واصفة إياه بالسفاح الذي تسبب بمقتل (100) ألف فلسطيني، ويصر أنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما وجهت أصابع الاتهام للتنظيمات الفلسطينية بأنها مأجورة كحال منظمة التحرير للتمثيل بالشعب الفلسطيني وليس تمثيله[6].وصعدت روابط القرى من هجومها على شخص الزعيم الراحل "ياسر عرفات" ، فوزعت كراسة في المدن والقرى مكونة من (15) صفحة بمئات النسخ ، تحت عنوان "من أنت يا عرفات"، واصفة إياه بأنه يعطل ويعيق تطور الشعب الفلسطيني [7]. وقد استغلت روابط القرى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت لتروج بأن قيادات المنظمة هربت من لبنان، وتركت البسطاء للموت واتهمت القيادة بالخيانة، مما يستوجب أخذ زمام الأمور، وعدم تركها لقيادة فاسدة، لتبث السم في الدسم مستغلة تأثير خروج المنظمة من لبنان لتحقيق مكاسب سياسية[8].

عملت روابط القرى على مهاجمة النظام الأردني مراراً، ولم يكن الهجوم على الحكومة الأردنية فقط، بل كان هناك نصيب وافر لوسائل الإعلام الأردنية. وقد اتهمت روابط القرى النظام الأردني بمنح الضفة الغربية هدية لإسرائيل بعد حكم دام تسعة عشر عاماً، لخلق تقارب مشبوه، مع رفض الوصاية الأردنية للشعب الفلسطيني[9]. خاصة بعد قرار قمة الرباط بأن الأردن لا يمثل الشعب

---

[6] محمد، عبد المعز، سفاح المائة ألف، المرآة، عدد 38، بتاريخ 1983/5/11، ص3.

[7] الأنباء . عدد 4649 . بتاريخ 1982/1/17

[8] أم القرى، "الدول العربية والقيادات الفلسطينية الفاشية"، عدد4، ص4.

[9] الدرابيع، سامر، "سيناريو التقارب مع الأردن"، المرآة، عدد6، ص7.

الفلسطيني، وهاجمت الإجراءات الأردنية بعد القرار وأن الضحية هو الشعب الفلسطيني[10]، متناسية أن قرار القمة أقر أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهاجمت روابط القرى النظام الأردني بعد قرار تشكل "الجيش الشعبي"، واصفة هذا الجيش بأنه شكل لذبح الفلسطينيين ولا يسمح لغير الأردني بدخوله، بتوصية من المخابرات الأردنية ورئيس الوزراء الأردني "مضر بدران"[11]. أما الإعلام الأردني، فقد اتهمته روابط القرى بأنه يفتري عليها وأنه "منحط أخلاقياً"[12].

غيرت روابط القرى من سياستها تجاه الأردن، خاصة بعد الاتصالات التي تمت بين الأردن ومنظمة التحرير، وتشكيل اللجنة المشتركة بعد قرار القمة العربية في بغداد، مع العلم أن الروابط شنت هجمة واسعة على اللجنة المشتركة بإيعاز إسرائيلي، وشاركت في منع أموال اللجنة من دخول الأراضي المحتلة، تحت مسمى "لجنة صندوق التطوير" التي شكلها الاحتلال الإسرائيلي بعضوية ومشاركة روابط القرى. فبدأت الروابط تغازل النظام الأردني وتدعو للالتفاف حول زعامة الملك الحسين بن طلال، والعمل على دخول مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بالعمل مع الأردن[13]. ووجهت روابط القرى رسائل للنظام الأردني بكف الاتصال مع منظمة التحرير، والعمل على مشروع السلام بإشراك روابط القرى[14]، وأن تنظيم العلاقة مع المنظمة سيفشل بسبب ظروف المنظمة البائسة، التي تحاول تقديم روابط القرى ضحية للتقارب، وأن الأوجب على النظام الأردني إعادة النظر بموقفه؛ لأن روابط القرى ستواصل الجهود لإحداث توافق مع الأردن[15].

كثيراً ما هاجمت روابط القرى أنظمة عربية أخرى مثل النظام اللبناني، وكانت تنقل الأخبار عبر صحفها حول عمليات الجيش اللبناني ضد الفلسطينيين في مخيمات اللجوء بلبنان، وعمليات الاعتقال الواسعة بصفوفهم، والترويج لفكرة طرد نصف مليون فلسطيني من لبنان[16].

---

(10) المرآة، عدد35، 1983/5/1، ص1.

(11) ناصرية، محمد، "ما المقصود بتشكيل الجيش الشعبي"، المرآة، عدد 41، 1983/5/22، ص3.

(12) المرآة، عدد35، 1983/5/1، ص1.

(13) الأنباء، "دودين يدعو للالتفاف حول رعاية الملك حسين"، عدد 4289، بتاريخ 1982/11/14.

(14) المرآة، "كلمة"، عدد3، بتاريخ 1982/10/21، ص1.

(15) دودين، محمود، "كلمة"، المرآة، عدد30، بتاريخ 1983/4/13، ص5.

(16) المرآة، "دور ومكانة الفلسطيني"، عدد2، ص2.

ولم يكن هدف روابط القرى أن تنقل المعاناة لأبناء الشعب الفلسطيني في لبنان وإنما هدفت من وراء هذه الأخبار أن توصل رسالة لأهالي الأرض المحتلة أن التعايش سلمياً مع إسرائيل، أفضل وأرحم من المعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وكثيراً ما كانت الروابط تهاجم دول الخليج وأنظمتها بسبب دعم منظمة التحرير الفلسطينية مالياً، وتزود اللجنة المشتركة بمبالغ مالية كبيرة[17].

من جهة أخرى عملت روابط القرى بدعم وتوجيه إسرائيلي على طرح فكرها الاستسلامي بمشروع السلام والتعايش السلمي مع الغرب، في لقاءات أسهمت إسرائيل بشكل كبير في الإعداد لها، حتى أن بعض زعامات روابط القرى كانوا في صفوف استقبال زعماء العالم في زياراتهم "لتل أبيب"، ومنحوا الفرصة لإلقاء الكلمات التي تسوق سياسة الروابط؛ كتلك الكلمة التي ألقاها "جميل العملة" رئيس رابطة الخليل أمام الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"[18]. وترتيب الزيارات للولايات المتحدة الأمريكية لتسويق مشروع السلام، كزيارة "مصطفى دودين" الذي تلقى تعليماته بالكامل لإتمامها من الخارجية الإسرائيلية، بطرح فكرة المفاوضات المباشرة مع سكان الضفة الغربية، وأن المنظمة غير قادرة على ذلك كونها منقسمة على ذاتها[19].

ولم يكن هدف إسرائيل إيجاد أي مشروع تسوية، وإنما هدفت بذلك أن تبعث برسالة للغرب ، أن هناك قيادات بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، يمكن أن تشكل أرضية لأي مشروع، وأن المنظمة لا تمثل الشعب الفلسطيني.

5-2-2 ممارسات روابط القرى بشأن القدس والمسجد الأقصى

يرى الباحث أن هذا البند من أخطر المظاهر التي مارستها روابط القرى خلال نشاطها في الضفة الغربية المحتلة. فقضية القدس من الثوابت الأساسية للقضية الفلسطينية، والتي لا تقبل النقاش فلسطينياً.

---

[17] أبو النبراس، "الأموال العربية إلى أين"، المرآة، عدد30، بتاريخ 1983/4/13، ص4.

[18] المرآة، عدد 21، ص2.

[19] الأنباء، عدد 4295، بتاريخ 1982/11/21.

كان قرار ضم القدس الشرقية لإسرائيل، أول وأسرع قرار اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب حزيران 1967 مباشرة، في رسالة إسرائيلية بأن القدس لن تكون أبداً مقسمة بين كيانين[20].

ولم تذكر روابط القرى في كافة مدوناتها كلمة القدس، سوى في بند من بنود "الميثاق" الذي أصدرته كوثيقة سلام مقترحة، بتعبيرها عن حرية الديانات والوصول للأماكن الدينية فقط. ومع الأحداث التي تصاعدت في المسجد الأقصى من عدة مجموعات يهودية متطرفة بزعامة "مئير كهانا" وما يسمى "بأبناء جبل الهيكل"، خرجت روابط القرى للإعلام مطالبة بحماية أمنية احتلالية للأقصى من هجوم المتدينين اليهود، رافعة شعار التعايش السلمي[21].

ويرى الباحث أن هذا التصريح ورد لتحقيق غايتين رئيسيتين، الأولى: أن تكسب الصبغة الوطنية لروابط القرى حيال القضايا المفصلية وكأنها حامي الأرض المقدسة، والثانية: وهي أخطر، لتشريع التواجد لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى تحت ذريعة الدواعي الأمنية.

أما الموقف المبطن، فلم تكن روابط القرى إلا أداة لتنفيذ أجندات الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط على صعيد المستوى السياسي والأمني، بل امتدت لتنفيذ أجندات المتطرفين اليهود. فقد أوردت صحيفة الفجر خبراً مفاده " أن رؤساء القرى اتخذوا قراراً بإرسال رسائل تهديد لجهات صاحبة علاقة، بعدم معارضة صلاة اليهود في المسجد الأقصى" [22].

على الرغم من نفي روابط القرى إعلامياً بوجود أية صلات لها بموضوع التهديدات، إلا أن أرشيف الهيئة الإسلامية العليا بالقدس، حوى على مجموعة رسائل تهديد بتواريخ وتوقيعات مختلفة (انظر ملحق رقم 4)، موجهة لرئيس الهيئة الشيخ "سعد الدين العلمي. فقد وصلت رسالة بتاريخ 1982/4/13 للهيئة الإسلامية العليا، موقعة من قبل "روابط القرى" ومنظمة دخول الأقصى[23].

مهددين أن لديهم السلاح الكافي لنسف الأقصى، ويطلبون من الهيئة التفكير بالتفاوض للوصول لحل وسط والموافقة على تقسيم المسجد الأقصى، أو السماح لهم بالدخول للبحث عما يسمونه "الكلمات السبعة" في الصخرة، وبعدها يتركون المسجد. مع التنويه أن المنظمة المذكورة، ومن خلال ما ورد

---

(20) غازيت، شلومو، "الطعم في المصيدة"، مصدر سبق ذكره، ص354.

(21) أم القرى، "أحداث الأقصى، عدد1.

(22) الفجر، "تهديدات لعدد من المؤسسات والمواطنين، عدد 2600، بتاريخ 1982/3/24.

(23) العلمي، سعد الدين، "وثائق الهيئة الإسلامية العليا"، دار الطباعة العربية، القدس، 1984م، ص245.

في نص الرسالة، ألمحت إلى اعتداءات مشابهة "بكنيسة القيامة والجثمانية والمهد". وقد كانت لغة الرسالة مستفزة، حيث عرضت مبلغ (10) شواقل كدية لكل شهيد يسقط[24].

وقد تنوعت وتعددت الرسائل والتي حملت نفس المضمون، وكانت مجموعة التوقيعات متعددة. فأحياناً كامت موقعة من "مئير كهانا"، وأحياناً من "روابط القرى" منفردة، وأحياناً أخرى من مجموعة تنظيمات يهودية متطرفة مثل:" أبناء جبل بيت المقدس، منظمة دخول الأقصى، متدينو كريات أربع، أمن إسرائيل، حركة كاخ، أبناء جبل المقدس".

وحملت بعض الرسائل تهديدات بالتصفية الجسدية واغتيال الشخصيات الدينية، كما ورد في رسالة وجهت للهيئة الإسلامية العليا بتاريخ 1982/5/20 [25]، فقد هددت روابط القرى باغتيال: (الشيخ سعد الدين العلمي، الشيخ جميل الخطيب، الشيخ عكرمة صبري، الأستاذ حسني الأشهب، الأستاذ نهاد أبو غربية، المحامي عبد الله عودة، المحامي درويش ناصر، المحامي إبراهيم أبو عطا، السيد فائق بركات).

وقد وجهت روابط القرى رسائل تهديد مباشرة للشخصيات المذكورة، وبتوقيع منفرد مثلما حصل مع "الشيخ حسن طهبوب" مدير الأوقاف العام[26]، والأستاذ "حسني الأشهب". ولم تكن تهديدات التصفية الجسدية للاعتراض على صلاة اليهود فقط، بل كانت تهديدات التصفية إنذاراً بسبب بيانات الشجب والاستنكار والإعلانات الصحفية. ووجهت برسائل تهديد لصحف "الفجر والشعب" بسبب التغطية الإعلامية للقضية، وهددت بنسفها[27]. كما هددت مؤسسات أخرى كنقابة العاملين في جامعة بيرزيت لاستنكارها الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى من قبل المتطرفين اليهود[28].

---

(24) المصدر السابق، ص346.

(25) المصدر السابق، ص 353.

(26) الفجر، عدد 2600، 1982/3/24.

(27) الفجر، عدد 2635، بتاريخ 1982/4/29.

28. الشعب، "استنكار"، عدد 2962، بتاريخ 1982/4/29.

5-2-3 الافتراء والتشهير بالشخصيات والهيئات الوطنية

عملت روابط القرى على التشهير والافتراء بحق الشخصيات الوطنية والقيادات المحلية التي رفضت المشروع الإسرائيلي، وهاجمت روابط القرى وقاطعتها. كانت "لجنة التوجيه الوطني" والتي تضم رؤساء البلديات الوطنيين وشخصيات وقيادات محلية، هي من يشرف على تلقي اموال "اللجنة المشتركة"، ويحدد بنود وطرق صرفها. فعملت روابط القرى على اتهام رؤساء البلديات باختلاس أموال الصمود[29]. ولم تكن الاتهامات في أعمدة الأخبار السياسية أو أخبار المناطق المحلية المحتلة في صفحات صحف روابط القرى، بل تعدت ذلك بالسخرية من "لجنة التوجيه الوطني" في الصفحة الأدبية، مثل قصة "حكومة الصمود وأموال الصمود" التي وصفت الانتفاضة "بانتفاضة المصالح الشخصية"، والجهات التي تتعامل مع أموال الصمود بأنها لا تهتم سوى "بالجنس والمال"[30].

كثيراً ما كانت تصريحات قادة روابط القرى وأقلام رداحي صحفها تهاجم رؤساء البلديات ولجنة التوجيه الوطني وأموال الصمود بعبارات هزيلة. فمرة يصرحون أن أموال الصمود تستخدم لشراء "الكاوتشوك" لحرقها، ومرة أن هذه الأموال تصرف على مناطق دون أخرى حسب أهواء لجنة التوجيه الوطني[31]. وكثيراً ما كانوا يروجون أن الأموال تم اختلاسها، ويروجون لفكرة أن إقالة رؤساء البلديات كان بسبب الاختلاس وسوء التصرف، وأن البلديات مفلسة مثلما صرح في إحدى المرات المدعو "عبد الرحمن أبو سنينة" الذي أوصلته بندقية الاحتلال لرئاسة بلدية قلقيلية، بعد إقالة رئيس البلدية "الحاج أمين النصر"[32]. ولم تكن أساليب روابط القرى مقتصرة على تبرير السياسات الإسرائيلية فقط ، بل طالبت الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية أحياناً بإقالة المجالس البلدية التي ترفض التعاطي مع روابط القرى، كما فعلت بتوجيه رسالة للحاكم العسكري لمدينة الخليل، طالبت فيها بإقالة مجلس بلدية يطا[33].

ومع ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمشاركة روابط القرى، بمنع وصول أموال "اللجنة المشتركة للبلديات"، وظفت روابط القرى ذلك في حملة شعواء، استهدفت لجنة التوجيه الوطني واللجنة المشتركة سويا. فقد روجت لفكرة أن اللجنة أوقفت تحويل الأموال لأن الضفة الغربية

---

[29] أم القرى، "كتاب مفتوح"، عدد6.

[30] يونس، إياد، "حكومة الصمود وأموال الصمود"، أم القرى_ عدد6، ص4.

[31] أبو وديرة، "من اموال الصمود" أم القرى، عدد9، 1982/8/13، ص5.

[32] المرآة، عدد3، 1982/10/26، ص8.

[33] أم القرى، "أخبار محلية"، عدد8، بتاريخ 1982/8/6، ص2.

أصبحت إسرائيلية[34]، وأن المجالس البلدية اعتبرت ذلك خيانة؛ كون القرار تسبب بشل عمل البلديات، وأن بعض رؤساء البلديات توجهوا للإدارة المدنية وتلقوا مبالغ مالية كبيرة رغم تجميد الأموال[35]. كما روجت لفكرة أن رؤساء البلديات عادوا من الأردن بأيدٍ خاوية، ولا يستطيعون صرف أية أموال من اللجنة المشتركة بسبب تجميدها، وأن بإمكانهم التوجه لأية جهة أخرى لأخذ المال[36]، في إشارة مبطنة إلى الإدارة المدنية والحكم العسكري الإسرائيلي . وحقيقة الأمر أن السبب الرئيسي الذي منع دخول أموال اللجنة المشتركة، والإجراءات الاحتلالية بمساندة روابط القرى، مما تسبب بحصار مالي للمجالس البلدية والقروية.

هاجمت روابط القرى على الدوام الصحف المحلية مثل صحف (الفجر، الشعب، الطليعة)؛ لموقفها الوطني من قضية روابط القرى، وفضح ممارساتها، واتهام تلك الصحف بأنها تلفق الأخبار. وقد كان لروابط القرى دور كبير في إغلاق تلك الصحف لفترات متفرقة، إضافة إلى اعتدائها على الصحفيين والمحررين في تلك الصحف، مثلما حصل مع الصحفية "ندى خزمو" من مكتب مجلة "البيادر السياسي"، والتي هوجمت وتم لف حبل حول عنقها ومحاولة خنقها[37]. كثيراً ما هاجمت الروابط إعلامياً ناشطي النقابات والمؤسسات والحركات الوطنية، وكانت تكثر من هجومها على الحزب الشيوعي، الذي نشط بشكل واضح في النشاط ضد عمل روابط القرى في الأراضي المحتلة عبر نشاطاته التطوعية ونقاباته المختلفة، حيث أن الحزب الشيوعي، كان الرائد في العمل النقابي في تلك الفترة[38].

5-2-4 اغتيال قيادات فلسطينية محلية ومواطنين

الاغتيالات والقتل المتعمد أثناء الصدامات مع الوطنيين الرافضين للظاهرة روابط القرى، إحدى السياسات التي اتبعتها روابط القرى في ممارساتها لتنفيذ مشروعها. فقد قتلت روابط القرى عدداً من الشبان، وعملت على اغتيال قيادات وطنية محلية. وكانت بعض الحالات تسجل كحوادث قتل

(34) المرآة، "مشاريع البلديات بالضفة متوقفة".

(35) المصدر السابق.

(36) المرآة، "تجميد رواتب الموظفين بعد عام 1967"، عدد2، ص2.

(37) القدس، 1982/4/22.

(38) أم القرى، "الحرية الحمراء والسلام التائه"، عدد 10، ص3.

غامضة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وللأمانة العلمية ودقة المعلومة؛ سيكتفي الباحث بتوضيح أمثلة حية تم تأكيد صحتها من المصادر المتعددة.

أحد القيادات المحلية التي طالتها يد الغدر الحاج "محمد عفاني" من قرية تل- نابلس، وهو قائد ميداني عسكري، وأحد أعمدة العمل المسلح لحركة فتح في مناطق شمال الضفة الغربية. كان على تواصل مع منظمة التحرير بالخارج عبر رسائل مكتوبة، وعبر إذاعة "صوت العاصفة"، حيث كان يتلقى تعليماته. عمل الحاج عفاني ضد روابط القرى منذ بدايات تشكيلها، فكان محرضاً على المدعو "حافظ أبو هنية" من بلدة كفر ثلث، الذي سكن بلدة تل، وعمل على سمسرة الأراضي، كما توجه "لجودت صوالحة" رئيس رابطة قرى نابلس مقدماً له النصيحة بالتراجع، بحكم أنه رجل تنظيم وسجين سابق في سجون الاحتلال. وكان رد جودت صوالحة "إما أن تتركني بحالي أو تعمل معي، فأنا لا أستطيع التراجع عن الأمر". ويروي ابنه قصة استشهاده قائلاً[39]:

"**وصلنا نبأ استشهاد والدي وكانت الرواية أنه استشهد باشتباك مسلح. ولم يكن ظاهراً أو معلوماً كيف ومتى، بتاريخ 1982/7/17. من خلال جهاز الرصد الثوري التابع لحركة فتح، كانت تتم متابعة مشبوه يدعى "إبراهيم صرصور"، وكان عميلاً للمخابرات الإسرائيلية ومهمته متابعة الخلايا التنظيمية. تبع المذكور إحدى المجموعات إلى الأردن، ومن ثم إلى سوريا، حيث تم اعتقاله هناك والتحقيق معه، واعترف بعدة أمور كان من أهمها تفاصيل استشهاد والدي، واستشهاد بلال النجار من قرية بورين، وهو أحد الناشطين العسكريين في الحركة. لتصلنا رسالة من الخارج باعترافاته تفيد أن الحاج "محمد عفاني" تم اغتياله من قبل أعضاء في روابط القرى، وهم: "حافظ أبو هنية، فايق عرار وأحمد عودة**".

مثال آخر، قضية استشهاد المربي "داوود محمد العطاونة"، ناشط في النضال الوطني ضد روابط القرى، وهو أستاذ مدرسة، شغل منصب "رئيس لجان العمل التطوعي" في الخليل، والتي كانت فرعاً من لجنة على مستوى الوطن، وهو عضو قيادي في الحزب الشيوعي حينها. وهو من سكان بلدة "بيت كاحل" قضاء الخليل. ويروي النقابي "محمد العطاونة" قريب الشهيد قصة استشهاده بقوله[40]:

"**سبق استشهاد داوود العطاونة بأسبوع، زعرنات لأعضاء روابط القرى حاملين سلاحهم بجولة في البلدة، بحجة تخطيط الحفر لأعمدة الكهرباء ، بعد تواطؤ مختارين من البلدة عينهما الاحتلال الإسرائيلي، أحدهما من عائلة العطاونة والآخر من العصافرة. وفي اجتماع أثناء بيت عزاء تم مناقشة لموضوع، ليقف داوود ويخاطب الجميع**

---

[39] مقابلة مع ع.م.ع، مصدر سبق ذكره.

[40] مقابلة مع محمد العطاونة، عقدت في بيت كاحل بتاريخ 2014/3/26.

قائلاً: "لنلبس العار إذا مر مشروع روابط القرى في بيت كاحل". وفي يوم 1982/6/19 في تمام الساعة التاسعة صباحاً ، حضرت للبلدة سيارتين من نوع جيب محملة بمسلحي روابط القرى، بدأوا بالاعتداء على أهالي القرية، وكان يرافقهم أعضاء من المخابرات الإسرائيلية، حيث كانت تستهدف المرحوم "عبد الهادي عبد العزيز الخطيب"، وهو أسير محرر وكان مستهدفاً برفقة داوود ومجموعة أخرى لا أود ذكرها ، لأنهم لا زالوا على قيد الحياة. وقد تم إطلاق النار على داوود عن قرب من أحد مسلحي روابط القرى.

5-2-5 سمسرة الأراضي والعقارات

لطالما أطلقت روابط القرى شعاراتها الرنانة، بأنها وجدت للحفاظ على الأرض والبقاء عليها. وغالباً ما تبجح "مصطفى دودين"، بأن روابط القرى لم تسلم شبراً واحداً من الأراضي الفلسطينية[41]، ولكن هذه الشعارات منافية لما كان يحدث على أرض الواقع. فقد عمل العديد من عناصر روابط القرى بسمسرة الأراضي لصالح الاحتلال الإسرائيلي ومشاريعه الاستيطانية، إضافة إلى سمسرة للعقارات الفلسطينية خاصة في البلدة القديمة لمدينة الخليل.

أسماء كثيرة وردت في المحاكم الإسرائيلية، في القضايا المرفوعة من المواطنين الفلسطينيين المتضررين من تزوير أوراق أراضٍ وبيعها للاحتلال، أمثال "سامي شتات" مختار بلدة بديا، الذي استخدم منصبه للتوقيع على العديد من الصفقات الاحتيالية. و"مصطفى أبو زيد" رئيس مجلس بديا مستخدماً أسلوب الرشوة. عمل معه كمجموعة واحدة الأخوين "إحسان وراشد أبو عسكر"، و"أحمد عرار عودة"، من بلدة حبلة الذي مارس كل ألوان الخيانة ضد أبناء القضية، فقد أدار المذكور شبكة تزوير وثائق لشراء الأراضي، وكان من أكبر سماسرة الأرض للاحتلال الإسرائيلي[42].

أسماء أخرى متورطة في كافة مناطق الضفة أمثال "حافظ أبو هنية" من بلدة كفر ثلث، و"شاكر أبو يامنة" من بلدة بيتللو، و"نبيل نبهان" من بلدة دير قديس، و"يوسف الخطيب" من بلعين، وهو أول رئيس لرابطة قرى رام الله[43]، ومخاتير قرى دير استيا والزاوية وكفر الديك[44].

---

[41] الأنباء، "مقابلة مع السيد مصطفى دودين"، عدد 4294، بتاريخ 1982/11/19.

[42] السعدي، خليل، "عمليات غش وتزوير واحتيال لسلب الأراضي العربية في الضفة الغربية"، شؤون فلسطينية، عدد 152–153، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1985)، ص153–155.

[43] مقابلة مع م.ع.م، مصدر سبق ذكره.

[44] مقابلة مع خميس الحمد، مصدر سبق ذكره.

ولم يكن تسريب الأراضي مقتصرا على بيعها بشكل مباشر، فأحياناً كان يتم استخدام أسلوب آخر، فقد كانت سلطات الحكم العسكري تخطر مخاتير ومجالس القرى بمصادرة أراضٍ، وفتح باب تقديم الاعتراضات للمواطنين. ولم يقم هؤلاء المخاتير بإبلاغ أصحاب العلاقة المباشرة، فتتم مصادرتها مثلما جرى في قرى المزرعة والجانية ودير عمار وبيتللو وجمالة. وهي من قرى رام الله(45).

وقد أوردت صحيفة الفجر عن قيام مختار قرية المدية ورمزت له بـِ (ج.م.ت)، بيع وتسريب أرض قرب القرية، وقام بتسجيل الصفقة لدى دائرة الطابو في رام الله، باسم شركة "بارطو" الإسرائيلية(46).

أما المدعو "محمد يونس الجعبري" من الخليل، قام ببيع (14) شقة سكنية في المدينة لشركة "تجديد الاستيطان اليهودي في الخليل"(47). كما أوردت مصادر أن عدداً من روابط قرى الخليل، عملوا على شراء البيوت والمحال التجارية الواقعة إلى الشمال من "كنيس إبراهيم"، والمقام على أرض الحسبة، مقابل مبالغ طائلة للمتر المربع الواحد(48).

6-2-5 العلاقة مع المنظمات والحركات الإسرائيلية

ارتبطت روابط القرى بعلاقات متشعبة مع المنظمات والحركات الإسرائيلية ، بما فيها المستوطنين في مناطق الضفة الغربية. فعدا عن العمل المنظم الذي قامت به روابط القرى مع مجموعات يهودية متطرفة في حملتها على المسجد الأقصى، كانت هناك علاقات لروابط القرى مع حركات إسرائيلية في "الكيبوتسات". فقد جرى اجتماع بين أعضاء روابط القرى مع مجموعات من كيبوتسات: "بيت هاشيطا، بيسان، كفار سولم، والناصرة" يوم 1983/2/19، في كيبوتس "هاشيطا" اشترك فيه (15) عضواً من الروابط، وقد أثاروا فيه قضية التمثيل الفلسطيني، وأنهم القادة الحقيقيون للسكان في الضفة الغربية(49).

---

(45) مقابلة مع يعقوب رمضان، عقدت في أبو قش، بتاريخ 2013/11/21.

(46) الفجر، "صفقة بيع أراضي بطلها أحد أقطاب رابطة قرى رام الله"، عدد 2444، صدرت بتاريخ 1982/8/31.

(47) السعدي، خليل، مصدر سبق ذكره، ص155.

(48) الطليعة، "الروابط سماسرة دكاكين"، عدد 324، نشرت بتاريخ 1984/5/17.

(49) البعباع، مختار، مصدر سبق ذكره، ص130.

كما عقد اجتماع يوم 1983/3/19 في كيبوتس "هازوريع" في شمال إسرائيل، اشترك فيه حوالي (300) شخص من كيبوتسات الغور الشمالي، وجامعة حيفا، ومواطنون عرب من شمال قرى إسرائيل، ورئيس اتحاد روابط القرى "مصطفى دودين"، يرافقه عدد من أعضاء روابط القرى في الضفة الغربية. ودار الحوار حول إجراء مفاوضات سلمية مع الروابط في الضفة الغربية المحتلة. وقد جرى لقاء آخر بين روابط القرى مع شخصيات يهودية في "دار النيابة" في تل أبيب، أعلنوا خلاله عن تشكيل حركة جديدة دعوها باسم "الطريق إلى السلام"، التي نظرت إلى اتفاق "كامب ديفيد" الحل الأمثل للقضية الفلسطينية(50).

وعلى صعيد المستوطنين فلطالما عقدت اجتماعات ومشاركة في حفلات خاصة بين أعضاء روابط القرى والمستوطنين في الضفة الغربية. فمثلاً، كثيراً ما أقام المدعو "تحسين منصور"، رئيس رابطة طولكرم احتفالات للمستوطنين في باحة منزله، الواقع على الطريق الرئيسي الرابط بين بلدة عزون ومدينة قلقيلية(51). كما شارك "رياض وجميل الخطيب" مستوطني مستعمرة "نيلي" القابعة على أراضي بلدة الجانية احتفالاتهم. ولم يقصر الأمر على الاحتفالات، فقد شارك مختار مستوطنة "نيلي" وعدد من المستوطنين روابط القرى، في اقتحاماتها للقرى العربية التي عملت ضد روابط القرى مثلما حدث في بلدة الجانية والقرى المحيطة بها(52).

5-2-7 مساعدة جيش الاحتلال والدفاع عن سياساته

كانت روابط القرى أداة تنفيذية بيد الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية، تنفذ سياساته وتدافع عن مواقفه. فعملت على دعم جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال أعماله القمعية والاستخبارية بحق الشعب الفلسطيني، ميدانياً واستخباراتياً. والأمثلة والشواهد متعددة، فقد رافقت روابط القرى في رام الله قوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة البيرة، خلال البحث عن النقابي "عدنان داغر" ، الذي سجن مرات عدة لنشاطه ضد الاحتلال الإسرائيلي(53). كما اعترف ضابط عمليات في الجيش الإسرائيلي "دافيد موفاز" أثناء عملية تحقيق عسكرية بسبب ممارسات الجيش في منطقة الخليل، بأن

---

(50) المصدر السابق.

(51) مقابلة مع أ.ع، مصدر سبق ذكره.

(52) مقابلة مع م.ع.م، مصدر سبق ذكره.

(53) الطليعة، "ماذا يبيت لعدنان داغر"، عدد 231، بتاريخ 1983/1/6.

رئيس المجلس القروي لبلدة "بيت أولا"، ورئيس رابطة القرى في المنطقة "جميل العملة"، مساعداه في ملاحقة شابين مطلوبين من بلدة "بيت كاحل"[54].

وفي بلدة عزون، عملت روابط القرى على تسليم شابين لقوات الاحتلال الإسرائيلي، قاما بخط شعارات وطنية داخل البلدة بمناسبة ذكرى "وعد بلفور المشؤوم"، ليلة 1983/11/2. [55] أما في بلدة الزاوية، وجه ضابط الإدارة المدنية الإسرائيلية تعليمات لروابط القرى بتوجيه ضربة للمعلمين، إبان هبة المعلمين للمطالبة بحقوقهم عام 1982. ويروي الأستاذ "خميس الحمد" مدير مدرسة الزاوية الثانوية الحادثة بقوله[56]:

"**جمع رئيس مجلس قروي الزاوية عدداً من سكان البلدة المحسوبين عليه، ووجه لهم حديثاً بأن أي شخص يدخل للمدرسة ويضرب المعلمين المضربين عن العمل له مكافأة حسنة على جهوده. في اليوم التالي صباحاً حضر إلي أحد مدرسي البلدة وأخبرني بما جرى. ولم يمض وقت قليل حتى حضر العشرات من سكان البلدة يحملون العصي، فاستقبلتهم، وبعد جهد تمكنت من إقناعهم بالدخول لإحدى الغرف الصفية للحوار. تهجم عليّ الأهالي بادئ الأمر متهمين المعلمين بتخريب المدرسة. فأجبتهم أن الإضراب لمصلحة المدارس وليس لقضية الرواتب فقط، وبسبب سوء الوضع التعليمي. بدأ الأهالي بتفهم صورة ما يجري وغادروا المدرسة دون أية اعتداءات.**"

من جهة أخرى دافعت وبررت روابط القرى عن سلطات الاحتلال وسياستها لنرى "بشارة قمصية" رئيس رابطة قرى بيت لحم يدافع ويؤيد عمليات هدم المنازل، بعد أن هدمت سلطات الاحتلال (6) منازل في بيت لحم، معللاً ذلك أن المدينة تعيش على السياحة، فإذا ترك الأهالي عنان أولادهم لمهاجمة باصات السياح، فإنهم يستحقون نسف منازلهم وأكثر[57].

أما عن قرارات الإدارة المدنية بقيادة "مناحم ميلسون" بحل بعض المجالس البلدية، فقد أشاعت روابط القرى أن السكان قابلوها بارتياح، وأن عملية الإقالة أتت بعد اكتشاف اختلاسات في أموال البلديات، ورفض البلديات تقديم خدماتها للمواطنين[58]. كما دافعت "روابط القرى" دفاع المستميت عن جيش الاحتلال وبراءة سلاحه، خلال حرب لبنان، بل وذهبت إلى تقديم طلب له ، لحماية أبناء المخيمات الفلسطينية في لبنان من سلاح قوات لحد[59].

---

[54] الطليعة، ""ضباط إسرائيليون، روابط القرى ساعدونا"، عدد 253، بتاريخ 1983/1/6.

[55] مقابلة مع أ.ع، مصدر سبق ذكره.

[56] مقابلة مع خميس الحمد، مصدر سبق ذكره.

[57] أورنسون، جيفري، مصدر سبق ذكره، ص272.

[58] أم القرى، "المجالس البلدية المنحلة في الضفة خدعت نفسها لم تخدع السكان، عدد 10، بتاريخ، 1982/8/19، ص1.

[59] المرآة، عدد1، ص3.

5-2-8 الاعتداءات اليومية على المواطنين وابتزازهم مالياً

كثيرة هي صور الممارسات والاعتداءات التي نفذتها روابط القرى على المواطنين بالضفة الغربية المحتلة. تعددت الأشكال والصور وموريست بشكل يومي. ولكثرة هذه الصور، سيكتفي الباحث بتعداد أشكالها مع ضرب أمثلة من الواقع، حسبما ورد في الشهادات المسجلة ووثق في المصادر والصحف.

بمشهد يومي، قام مسلحوا روابط القرى بالاعتداء على البلدات الرافضة للانضمام للروابط وعاثوا فيها فساداً. فكانت روابط القرى تستخدم الهراوات وإطلاق الرصاص الحي على المواطنين بشكل مباشر، مما كان يؤدي غالباً لوقوع إصابات بين صفوف المواطنين. ففي بلدة "الظاهرية" جرح (7) أشخاص من سكان البلدة بالرصاص الحي، أثناء مداهمة ميليشيات روابط القرى للبلدة بتاريخ 1982/7/5. [60]

ولم تقتصر الاقتحامات المسلحة على القرى فقط، فقد اعتدت روابط القرى على المراكز التعليمية والجامعات. ففي يوم 1983/1/8، اقتحمت مجموعة مسلحة في رابطة قرى الخليل، الحرم الجامعي "لجامعة الخليل"، ووصلوا للكفتيريا، حيث دار صدام بينهم وبين الطلبة، انتهى بإشهار أسلحتهم بوجه الطلاب والهروب من الجامعة بعد تدخل قوات الاحتلال الإسرائيلي[61].

كما اقتحمت مجموعة مسلحة تابعة لرابطة قرى بيت لحم الحرم الجامعي لجامعة بيت لحم، وقام أحد أعضاء الروابط ويدعى "فايز قمصية" بإطلاق النار بشكل مباشر على الطالب "بسام الشوملي"، مما أدى إلى إصابته[62].

كانت روابط القرى ترد على أي ضرب حجارة،ـــ حتى لو كان صادراً عن طفل، بتخريب ممتلكات المواطنين وتحطيم منازلهم. كما حصل في قرية الجانية بعد إلقاء حجارة من قبل مجموعة أطفال على سيارة المدعو "راغب توفيق سمحان"، حيث داهمت ميليشيات روابط القرى منازل

---

[60] الفجر، عدد 2701، بتاريخ 1982/7/6.

[61] الطليعة، عدد 254، بتاريخ 1983/1/11.

[62] الفجر، عدد 2887، بتاريخ 1982/1/31.

أهالي الأطفال، وحطموا محتوياتها، وأطلقوا النار بداخلها، مع العلم أن هناك مجموعة من مستوطني مستعمرة "نيلي" ساندتهم في هذه العملية[63].

وفي بلدة حبلة، قام أعضاء من روابط القرى بحرق منزل المواطن عز الدين عبد الرحيم الجدع، بعد إلقاء حجارة عليهم[64].

وكانت عمليات إطلاق النار تشمل تصفية الحسابات الشخصية لأعضاء الروابط، مثلما فعل آل الخطيب بإطلاق النار على أفراد من عائلة "سمارة" ، بعد اتهامهم بأنهم خلف مقتل "يوسف الخطيب"[65]، وأكملت ثأرها الشخصي بإحراق مركبتين لأقارب لهم يسكنون قرية "بيتللو"، تخلل المداهمة إطلاق نار[66]. مع التنويه أن حرق مركبات المواطنين كانت شائعة وسلوكاً اعتياداً لروابط القرى.

فور انتهاء تدريب ميليشيات روابط القرى من قبل الحكم العسكري شرعت هذه الميليشيات بتسيير دوريات ساعات الليل ويعترضون المركبات ويدققون في هويات ركابها[67]، بالتنسيق مع ما يسمى "حرس الحدود" الاحتلالي[68]. وقد تعرض المواطنون خاصة النساء لمضايقات كثيرة على حواجز التفتيش، لدرجة أن إحدى النساء صرحت بأنها تشعر بتهديد على حواجز روابط القرى، أكثر من الحواجز العسكرية الإسرائيلية[69]. وكانت الأمور تتطور أحياناً لملاحقات ساخنة لسيارات المواطنين، مثلما حدث في "قباطية"، حيث طاردت دورية تتبع لرابطة قرى قباطية، سيارة من فلوكس فاجن، تحمل معلمات مدرسة جبع الثانوية، وقامت بصدمها بشكل متعمد، بحجة أن السائق شتم لفظياً روابط القرى[70].

---

[63] مقابلة مع ع.م.ع، مصدر سبق ذكره.

[64] مقابلة مع ج.ع.ج، مصدر سبق ذكره.

[65] أورنسون، جينري، مصدر سبق ذكره، ص272.

[66] الاتحاد، عدد 40/167، بتاريخ 1983/11/29.

[67] الفجر، عدد 2585، بتاريخ 1982/3/9.

[68] مقابلة مع أ.ع، مصدر سبق ذكره.

[69] أورنسون، جينري، مصدر سبق ذكره.

[70] الطليعة، "جزاء الشتم القتل"، عدد 242، بتاريخ 1982/10/21.

ولم تخل ممارسات روابط القرى من عمليات خطف المواطنين. فنفذت روابط القرى عملية خطف الأستاذ "عبد العزيز إبراهيم حنايشة" من بلدة بيت دجن يوم 1982/5/2. [71] فقد كانت ظاهرة الخطف والإهانة الجسدية يومية، تنفذ بحق كل من يتلسن أو يهاجم روابط القرى.

وفي سابقة هي الأولى، قامت روابط قرى رام الله يوم 1982/1/2، بمصادرة منزل في بلعين وهدمه بحجة إقامة "مسجد" ليحمل اسم رئيس الرابطة المقتول "يوسف الخطيب"، لتسجل بذلك ممارسة من ممارسات الاحتلال[72].

وفي حدث آخر، احتلت "رابطة قرى قباطية" منزل المواطن "عبد اللطيف فؤاد صادق"، واستخدمت ثلثي المنزل بحجة أنه أملاك غائبين، علماً أن الثلثين نصيب شقيقي المواطن، وهما مغتربان. واضطر المواطن عبد اللطيف لترك منزلة للرابطة، التي حولته لمقر خاص بها[73].

استغلت روابط القرى صلاحياتها الممنوحة من الحكم العسكري والإدارة المدنية في قضية منح تصاريح السفر والاستيراد والتصدير، ومعاملات جمع الشمل للعائلات الفلسطينية. فقد كان بعض أعضاء روابط القرى يتقاضون مبالغ مالية تصل إلى (80) ديناراً أردنياً مقابل معاملة التصريح الواحد[74]. ومبالغ أكبر بكثير مقابل معاملات جمع الشمل، أسهمت بابتزاز المواطنين بعشرات آلاف الدنانير[75]. وكانت هذه المبالغ للاستفادة الشخصية، إلا في حالات نادرة، فقد كان "إسماعيل مرزوق"، رئيس رابطة قرى قلقيلية، يقدم جزءاً من المبالغ التي يتحصل عليها لمشاريع في قرية حبلة[76].

وكان الابتزاز لأصحاب المعاملات مالي بالدرجة الأولى، ولغايات التجنيد بالدرجة الثانية. فقد روى أحد الشهود ويدعى (م.ع.م) من إحدى قرى رام الله شهادة بقوله:

"توفي ابن عم لي في الأردن وأردت أن أسافر فتوجهت لتجهيز تصريحي من مكتب تابع لرابطة قرى رام الله فرفض "فيصل الخطيب" إعطائي الختم؛ لأنني لست مسجلاً بالرابطة، وطلب مني التسجيل ودفع رسوم قدرها 5 دنانير لانتسب للرابطة، ويمنحني الختم. رفضت طلبه فقام بحجز هويتي الشخصية. فتدخل أحد أعضاء الرابطة وخاطب فيصل قائلاً: "لا يريد م. الدخول في رابطة القرى، هل يتوجب على كل أهل الضفة الانتماء للرابطة؟، فسلمني هويتي وختم تصريح سفري وغادرت."

---

(71) السعدي، غازي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص191.

(72) السعدي، غازي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص191

(73) الطليعة، "أربعة نماذج من رابطة قرى قباطية"، عدد 248، بتاريخ 1982/12/2.

(74) أم القرى، عدد8، ص5.

(75) الشعب، "أفراد روابط القرى يتقاضون مبالغ مقابل جمع الشمل"، عدد 3406، بتاريخ 1983/9/28.

(76) مقابلة مع ج.م.ج، مصدر سبق ذكره.

الفصل السادس

مقاومة مشروع روابط القرى وانهيار المشروع

6.1 مقدمة الفصل السادس

يعمل الباحث في هذا الفصل على تسليط الضوء على أهم وسائل مقاومة مشروع روابط القرى. حيث كانت هناك عدة أساليب استخدمتها الفعاليات والقيادات المحلية، إضافة إلى العمل التنظيمي المسلح الذي تعددت أشكال تنفيذه. إن هذه الأساليب لم تكن موجهة لروابط القرى كجسم مستقل، وإنما كانت ضد الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام، حيث اعتبرت كافة الهيئات والتنظيمات روابط القرى بأنها جزء أصيل من الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام، حيث اعتبرت كافة الهيئات والتنظيمات روابط القرى بأنها جزء أصيل من الاحتلال الإسرائيلي ومشروع منبثق عنه منذ بدايات تشكيلها. ويناقش الباحث في نهاية الفصل، طبيعة التغيرات السياسية التي طرأت على الساحة المحلية، والتغيرات في القيادة الإسرائيلية التي أثرت على ظاهرة "روابط القرى"، وكيف بدأت الروابط بالأفول تدريجياً وصولاً إلى انتهاء الظاهرة، وتأثير ساسة إسرائيل في دق مسامير إغراق سفينتها المتآكلة، صارفة النظر عن مشروع أعلن فشله بامتياز، من خلال إجراءات ضيقت عمل الروابط.

6.2 المقاومة المحلية لظاهرة روابط القرى

رفضت القوى الوطنية المحلية مشروع روابط القرى منذ بداية تشكيلة ، وعملت على إفشال المشروع. وقد ذكرنا سابقاً الاستنكارات الواسعة التي سادت الضفة الغربية، والتي نددت ورفضت مشروع روابط القرى ليكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية ، كونه مشروع إسرائيلي احتلالي بامتياز. لم تكتف جماهير الشعب باستنكار واستهجان تشكيل روابط القرى، وبدأت باتخاذ خطوات ميدانية متعددة لمقاومة المشروع، الذي اعتبرته جزءاً أصيلاً من الاحتلال الإسرائيلي وسياسته، ولد من رحم الحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المحتلة[1].

من خلال البحث والتقصي، استشف الباحث وجود تنسيق فعال بين كافة الهيئات والأطر الوطنية في سبيل مقاومة المشروع شعبياً، وكان هناك نوع من الاتصالات والمشاورات بين القيادة الوطنية المحلية مع بعضها البعض، ومشاورات مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج[2]. أما على صعيد المقاومة المسلحة فطبيعة التنسيق بينها وبين القيادات الوطنية المحلية لم تكن ظاهرة،

---

(1) مقابلة مع بشام الشكعة، مصدر سبق ذكره.

(2) المرجع السابق.

ربما كانت موجودة بشكل غير معلن لاعتبارات أمنية، أو أنها لم تكن موجودة لأنها كانت قرارات فصائلية للقوى العسكرية الضاربة، والتي كانت مفصولة عن القيادة السياسية، وتتابع من قبل شخصيات تنظيمية عسكرية. مثلما كان الحال في حركة فتح والتي كانت تطلق على المناطق المحتلة "القطاع الغربي" وكان العمل فيها بمتابعة وإشراف وتعليمات الشهيد "خليل الوزير" أبو جهاد. ولا يقصد الباحث هنا أن يشير إلى غياب التنسيق ما بين السياسة والعمل المسلح، وإنما للتوضيح أنه وإن كان هناك تنسيق، فإنه محدود لاختلاف جهات اتخاذ القرار، فقد نشط سياسياً في المناطق المحتلة قيادات وطنية من مختلف التنظيمات الفلسطينية تحت رعاية "لجنة التوجيه الوطني"، والتي اعتبرتها سلطات الاحتلال تنظيماً محظوراً، ونشط الحزب الشيوعي (حزب الشعب حالياً) بتشكيلات شعبية مختلفة، ولكن الحزب لم يحو في هيكلية مؤسسته على أية أجنحة عسكرية تنظيمية.

على عكس فصائل منظمة التحرير، فقد كانت هناك أجنحة عسكرية فاعلة للفصائل الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير، لها امتداد وخلايا عمل مسلح في المناطق المحتلة.

لذا سيعالج الباحث هذا الموضوع على النحو التالي:

6.2.1 العمل المسلح وتصفية أعضاء روابط القرى

عملت الفصائل الفلسطينية من خلال أجنحتها العسكرية في المناطق المحتلة على تنفيذ هجمات على روابط القرى، بالتوازي مع الهجمات التي كانت تنفذها ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي، فشهدت تلك الفترة تصعيد الهجوم من الأجنحة العسكرية بعدما اعتقدت إسرائيل أن الكفاح المسلح انتهى وتجمد، بعد إجلاء منظمة التحرير من لبنان. فقد استهدفت الأجنحة العسكرية أهدافاً عسكرية إسرائيلية واضحة، باعترافات إسرائيلية رسمية. تميزت هذه العمليات بالجرأة والمواجهة، لتشمل مساحات جغرافية واسعة، انتشرت في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. [3] بالتوازي مع العمل المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي بدأت العمليات المسلحة ضد روابط القرى تتصاعد، وكان بدايتها تصفية "يوسف الخطيب" وابنه "كاظم" يوم 1981/11/1 بكمين على الطريق الواصل ما بين "عين عريك" و"رام الله"[4].

---

[3] فلسطين الثورة، "عملية فدائية بشهر واحد"، عدد 491، (بيسان للصحافة والنشر والتوزيع: نيقوسيا، 1984)، ص29.

[4] القدس، عدد 4491، بتاريخ 1981/11/18.

كانت سياسة نصب الكمائن لأعضاء "روابط القرى"، نهج اتبعته المقاومة المسلحة واستخدمت في تصفية قتلة الشهيد "الحاج محمد عفاني". ففي كمين في أحد مطاعم مدينة قلقيلية، تم تصفية "أحمد عودة" من بلدة حبلة بطلقة بالرأس وسحب مسدسة. ووضع كمين "لفايق عرار" في منطقة "راس عطية" غرب مدينة قلقيلية، فتم قتله وسحب سلاح من نوع "عوزي" إسرائيلي منه. أما حافظ أبو هنية فتمت تصفيته بالقرب من بلدة "كفر ثلث" الواقعة جنوب شرق قلقيلية[5].

أسماء عديدة صفتها أجنحة المقاومة العسكرية من أعضاء روابط القرى أمثال: "عبد اللطيف حسن حجاج"، مختار قرية فرخة تمت تصفيته طعناً بالسكين على الطريق الواصل ما بين فرخة وسلفيت[6].

وقامت الأجنحة العسكرية بتصفية المدعو "عيسى عطا الله القيسي" بكمين في مدينة رام الله. و"فيصل عميرة" و"العبد شراب أبو عوض" و"سامي برناط" تحت تصفيتهم بحوادث متفرقة في قرى غرب رام الله[7]. كما تمت تصفية "زهير العجل" و"عوض الله العجل" من مخيم الأمعري وهما شقيقان، في حادثين متفرقين. و"حسن عقيلة" أحد ناشطي روابط القرى في بيتونيا بكمين قرب بلدة بيتين قرب رام الله. و"تيسير فتوح" و"زكي النحاس" و"شاهر صوالحة" أحد مرافقي رئيس رابطة قرى نابلس وآخرون غيرهم[8].

كما قامت الأجنحة العسكرية المسلحة للفصائل بإطلاق النار بشكل متكرر على منازل أعضاء وقادة روابط القرى، وعلى سياراتهم الخاصة أثناء تحركهم، ومن الأمثلة على ذلك:

1. إطلاق النار على منزل "بشارة قمصية" رئيس رابطة قرى بيت لحم[9].
2. إطلاق النار على منزل "سمير قمصية" نجل رئيس رابطة قرى بيت لحم، الكائن في بلدة بيت ساحور[10].

---

(5) مقابلة مع ع.م.ع، مصدر سبق ذكره.

(6) الفجر، "العثور على جثة أحد أعضاء الروابط قرب بلدة سلفيت"، عدد 2966، بتاريخ 1983/4/3.

(7) مقابلة مع م.ع.م، مصدر سبق ذكره.

(8) مقابلة مع ز.هـ، مصدر سبق ذكره.

(9) الفجر، "إطلاق نار على منزل قمصية"، عدد 3341، بتاريخ 1984/4/20.

(10) الميثاق، "رصاص على منزل قمصية"، عدد 279، بتاريخ 1984/3/31.

3. إطلاق نار على منزل "فخري عيسى"، رئيس بلدية بيتونيا السابق وأحد مؤسسي رابطة قرى رام الله[11].
4. إطلاق النار باتجاه "رياض الخطيب" في رام الله رئيس رابطة قرى رام الله[12].
5. إطلاق نار باتجاه سيارة يستقلها "تيسير وحسني وفيصل وراسم الخطيب". أثناء خروجهم من رام الله بعد اجتماع لرابطة قرى رام الله[13].
6. إطلاق النار باتجاه سيارة "جودت صوالحة"، رئيس اتحاد روابط القرى حينها على الطريق الواصل ما بين عصيرة الشمالية ونابلس، مع العلم أن المذكور توفي بنوبة قلبية بعد هجوم مجموعة مسلحة عليه[14].

كما كانت مقرات روابط القرى عرضة لإطلاق نار بين الحين والآخر، وإلقاء زجاجات حارقة وقنابل مولوتوف. وفي كافة الحالات كانت قوات الاحتلال تتخذ إجراءات قمعية وتفرض حظر التجوال.

لم تكن عمليات التصفية والاستهداف الشكل الوحيد لضرب روابط القرى من قبل الأجنحة العسكرية. فقد كانت أحياناً تقوم بحرق مركباتهم، فقد جرى حرق عدة مركبات لمخاتير وناشطين في روابط القرى في مناطق مختلفة في الضفة الغربية المحتلة [15]. وفي إحدى المرات أحرقت أعمدة الكهرباء القطرية الإسرائيلية في منطقة بيت لحم ، رفضاً لمشروع ربط مدينة بيت لحم بها [16].

6.2.2 دور البلديات والمجالس القروية في مقاومة المشروع

كان للبلديات والمجالس القرية دور أساسي في مقاومة مشاريع الاحتلال المختلفة بالإدارة المدنية الإسرائيلية وروابط القرى. فمنذ الإعلان عن تشكيل الإدارة المدنية الإسرائيلية رفض رؤساء البلديات المجالس القروية الوطنيين الجلوس مع ممثلي الإدارة المدنية وأعلنوا مقاطعتها. وصعدت

---

[11] القدس، "إطلاق النار على منزل فخري عيسى في بيتونيا، عدد 4607، بتاريخ 1982/3/14.
[12] الفجر، "عيارات نارية باتجاه رياض الخطيب"، عدد 2883، بتاريخ 1983/1/10.
[13] الفجر، عدد 2519، بتاريخ 1982/1/2.
[14] مقابلة مع م.ج، مصدر سبق ذكره.
[15] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي، 1982، مصدر سبق ذكره.
[16] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي، 1982، مصدر سبق ذكره، ص118.

هذه البلديات من إجراءاتها بعد أن قامت سلطات الاحتلال بإقالة رؤساء البلديات وحل مجالسها البلدية مثل "نابلس، رام الله، البيرة".

وقد أصدرت البلديات بتاريخ 1982/5/5 بياناً ، أكدت فيه أنها بعثت بمذكرة لوزير الدفاع الإسرائيلي "أرئيل شارون"، طالبت فيه بإلغاء الإدارة المدنية الإسرائيلية ووقف كافة الممارسات التعسفية، وإعادة كافة الأعضاء ورؤساء البلديات المفصولين. وبعد غياب الردود من الاحتلال الإسرائيلي قامت البلديات بإعلان تعليق جميع أعمالها بالضفة الغربية وقطاع غزة، وحملت سلطات الاحتلال مسؤولية أية مضاعفات تنجم عن ذلك[17].

صدر قرار تعليق أعمال البلديات بعد اتخاذ سلسلة من الإضرابات التي خاضتها البلديات والمجالس القروية خلال فترات متقطعة، رداً على السياسة الإسرائيلية، وإجراءاتها التعسفية، والتي مورست بحق أعضائها ورؤسائها، وإغلاق جامعات الضفة الغربية، وكانت البلديات والمجالس القروية قد أصدرت بيانات عديدة ترفض فيها روابط القرى وتستنكر تشكيلها، ورفضت أي مشاريع تقدم لها عبر روابط القرى[18].

مع استمرار الإجراءات التعسفية التي دارت رحاها في الضفة الغربية بحق البلديات والمجالس القروية، جرت مناقشات، ومشاورات بين مختلف بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة لتقديم استقالات جماعية ولكنه لم ينفذ[19]. رغم ذلك قدم العديد من أعضاء المجالس البلدية والقروية استقالاتهم بعد تعيين رؤساء لهذه الهيئات من قبل الإدارة المدنية، من المنتمين لروابط القرى. ومن الأمثلة على ذلك، استقالة "نمر عبد الله المسالمة" و"عبد الرسول عبد القادر المسالمة" و"كايد شاكر السويطي" من مجلس قروي "بيت عوا" والذي لاقى دعماً وتأييداً من سكان البلدة، فأصدروا بياناً يؤيد الخطوة مع رفضهم التعامل مع أي مجلس قروي تقوده رابطة قرى الخليل[20]. وغالباً ما كانت البلديات والمجالس القروية تصدر بيانات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

---

[17] الهدف، "إيقاف أعمال البلديات خطوة كفاحية هامة"، عدد 587، صدرت بتاريخ 22/ أيار/ 1982، ص10.

[18] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982، مصدر سبق ذكره، ص210–219.

[19] المصدر السابق.

[20] الفجر: "تأييد لأعضاء مجلسي قروي بيت عوا المستقلين، عدد 2594، بتاريخ 1982/3/18.

6.2.3 الدور الأساسي "للجنة التوجيه الوطني"

ضمت "لجنة التوجيه الوطني" في صفوفها عدداً من رؤساء البلديات، وممثلين عن النقابات المهنية والجامعات وكافة المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا كان دورها كبيراً وأساسياً في ريادة وقيادة المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة، ويعود السبب الأساسي لدور "لجنة التوجيه الوطني" أنها كانت تضم كافة الأطر السياسية من ناشطين في تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي[21].

كانت "لجنة التوجيه الوطني" على صلة يومية مع قيادة منظمة التحرير بالخارج، وترسل التقارير باستمرار حيال المواضيع المختلفة. كما أنها كانت مسؤولة عن توزيع أموال "اللجنة المشتركة" على البلديات وتقيم المشاريع المختلفة، وتحدد سياسات الخدمات وتغطي احتياجاتها حسب الإمكانيات المتوفرة. خاصة بعد القرار الإسرائيلي بمنع دخول الأموال للأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع جهاز رقابي عليها[22].

عملت لجنة التوجيه الوطني على فضح ممارسات الاحتلال إعلامياً، ومن خلال مقابلات مع مسؤولين أجانب مؤكدين على رفض الإجراءات الإسرائيلية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كلقاء "حلمي حنون" مع القنصل البريطاني العام في القدس[23]. وغالباً ما وجهت "لجنة التوجيه الوطني" بياناتها، مخاطبة الجمهور الفلسطيني لفضح سياسة الاحتلال والروابط، التي اتخذت مسألة تهميش الريف ذريعة لتسويق ممارساتها، موضحة بأن الشعب الفلسطيني واحد، ولا يفرق بين قروي ومدني. وما تتبعه روابط القرى من وسائل، ما هي إلا تكريس الاحتلال وإنفاذ للمشروع الاحتلالي [24].

عملت لجنة التوجيه الوطني على إنشاء عدة مشاريع للاستغناء عن المشاريع المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، فتم إنشاء شركة كهرباء القدس كمشروع إقليمي، وربط مدن نابلس وطولكرم بمولدات كهرباء للاستغناء عن ربطها بالكهرباء الإسرائيلية، وإنشاء مضخات مياه، للحيلولة دون الارتباط

---

[21] مقابلة مع بسام الشكعة، مصدر سبق ذكره.

[22] مقابلة مع بسام الشكعة، مصدر سبق ذكره.

[23] الفجر، "حنون يلتقي القنصل البريطاني العام"، عدد 2501، بتاريخ 1982/11/7.

[24] الفجر، "بيان للرأي العام"، عدد 2528.

بالتزود بالمياه بإشراف إسرائيلي، وخدمات بنية تحتية في مختلف أنحاء الوطن المحتل. كما شكلت "لجنة التوجيه الوطني" للإشراف على "مجلس التعليم العالي"، الذي شكّل بداية السبعينيات[25].

غالباً ما كانت "لجنة التوجيه الوطني" تصدر بياناتها المنددة بالإدارة المدنية الإسرائيلية ومشروع روابط القرى، وكان البيان الصادر عن اللجنة، بعد طرح "مشروع ريغان" للسلام، الجواب الرسمي للجماهير الفلسطينية حول قضايا متعددة تتعلق بالشعب الفلسطيني ورد فيه[26]:

1. **أن الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج وحدة واحدة وأن م.ت.ف، هي ممثله الشرعي والوحيد.**
2. **أن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة لا يمكن أن تكون موضع مساومة.**
3. **أن نضال الشعب الفلسطيني سيستمر ضد المؤامرات التي تحاك داخل الأرض المحتلة وخارجها، ولذلك يرفض الاحتلال ويرفض جميع إفرازاته من استيطان وإدارات مدنية وإجراءات تعسفية تمارس. ويرفض كذلك محاولات احتواء م.ت.ف من أي جهة كانت، ويعلن أنه سيناضل من أجل استقلال القرار الفلسطيني من أي تأثير كان.**
4. **لقد أثبتت مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية ضرورة التمييز الواضح بين معسكر الأعداء والأصدقاء، ولذلك فإن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يدعو إلى مزيد من الجرأة في كشف الإمبريالية وأدواتها الأنظمة العربية، داخل العالم العربي وخارجه. ويدعو بالتالي إلى التلاحم العميق مع حركات التحرر العربية والعالمية ومع معسكر الدول الاشتراكية والصديقة.**
5. **إن مشروع الرئيس الأمريكي الذي يأتي في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على لبنان يأتي على أرضية في جني ثمار العدوان لصالحه وليس غريباً والحالة هذه أن لا يلبي هذا المشروع الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية ويصر على التمسك بمسيرة كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني قيادة وشعباً.**

وجهت "لجنة التوجيه الوطني" بياناً للرأي العام العالمي شارك في التوقيع عليه (15) منظمة وهيئة وطنية وشعبية أكدت فيه وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية[27].

6.2.4 رفض المشاريع والتعيينات الإسرائيلية

عملت بعض المناطق في الضفة الغربية على رفض المشاريع التي قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية عبر روابط القرى. حيث كانت هذه المشاريع مقدمة لتقوية وتعزيز روابط القرى في

[25] ماعوز، موشي، مصدر سبق ذكره، ص88–91.

[26] عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره، ص149.

[27] عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره، ص149.

مختلف المناطق المحتلة في الضفة الغربية لإنفاذ السياسة الإسرائيلية، خاصة بعد تقويض عمل البلديات والمجالس القروية، ومنع دخول أموال الصمود من "اللجنة المشتركة".

"بيت كاحل"، مثال حي على تكامل النضال الفلسطيني ضد مشروع روابط القرى، فبعد سقوط شهيد إسقاط مشروع الروابط في القرية، "داوود العطاونة"، قام مجموعة من سكان قرية بيت كاحل بتقديم التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية لوقف إجراءات شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، لمد الكهرباء للبلدة رغماً عن سكانها، معتبرين ذلك بداية ضم لأراضي الضفة الغربية لإسرائيل. وقد سجل الطلب في المحكمة باسم المواطن "خليل سلامة العطاونة"، وهو مختار بيت كاحل، الذي أقالته الإدارة المدنية الإسرائيلية بسبب رفضه الانضمام لروابط القرى[28].

حذا حذو بيت كاحل، العديد من قرى وبلدات الضفة الغربية التي رفضت ربطها بالشركة القطرية الإسرائيلية. وحسب شهادة الأستاذ "خميس الحمد" من سلفيت، الذي نشط ضد روابط القرى والإدارة المدنية وسجن بسبب رفضه ومقاومته ربط الكهرباء لسلفيت. إن أية قرية فلسطينية في الضفة الغربية لم يتم ربطها بالشبكة الإسرائيلية، تكون قد رفضت التعامل مع الإدارة المدنية وروابط القرى.

كما رفضت بعض المناطق مشاريع البنية التحتية كالشوارع، مثل بلدة "بيت سيرا" قضاء رام الله. التي وجهت رسالة لسلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، وبيانا في الصحف المحلية، أعلنت فيه رفضها القاطع تخصيص مبلغ مالي لتعبيد أحد شوارع البلدة عبر رابطة قرى رام الله[29].

من جهة أخرى، كانت هناك تحركات لسكان بعض البلدات لرفض التعيينات التي قامت بها الإدارة المدنية الإسرائيلية، بتعيين مجالس محلية أو مخاتير لهم. ففي رسالة وجهها أعيان وأهالي بلدة "عين قينيا" قضاء رام الله لرئيس الوزراء الإسرائيلي، أعلن الأهالي رفضهم الامتثال لأية أوامر تصدر من مجلس محلي القرية المعين من قبل الاحتلال[30].

---

(28) الفجر، "سكان بيت كاحل يقدمون التماساً للمحكمة لوقف أعمال الشركة القطرية"، عدد 2687، بتاريخ 1982/6/21.

(29) الطليعة، "استنكار ورفض" عدد 223، بتاريخ 1982/6/3.

(30) الفجر، "أهالي قرية عين قينيا يوجهون رسالة لرئيس وزراء إسرائيل"، عدد 2571، بتاريخ 1982/2/16.

كما وجه أهالي "خربة سلمان" عريضة للحاكم العسكري الإسرائيلي، يرفضون فيها تعيين مختار لهم عبر الإدارة المدنية [31].

لم تكن الإدارة المدنية الإسرائيلية الجهة الوحيدة التي تعين المخاتير، فقد خولت صلاحيات تعيين "المختار" لرؤساء روابط القرى. وخير دليل على ذلك، إرسال ختم وهوية المخترة في مغلف من قبل "يوسف الخطيب" رئيس رابطة قرى رام الله، لمختار قرية "الجانية" مصطفى سمحان، الذي أقالته الإدارة المدنية الإسرائيلية لرفضه التعامل مع روابط القرى، في محاولة من الروابط لإعادته لمنصبه، ولكنه رفض استلامها وأعادها لرئيس رابطة قرى رام الله[32].

6.2.5 تحركات الجماهير الشعبية

كان لردة فعل الجماهير في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة أثر إيجابي ومهم في النضال ضد المشاريع الإسرائيلية، فمن البديهي لنجاح أي ثورة، وجود قاعدة جماهيرية تؤيدها. والجماهير الفلسطينية دعمت خطوات القيادات المحلية، والتنظيمات المختلفة، لتؤكد على الثوابت الفلسطينية وتعلن رفضها للمشاريع الإسرائيلية الساعية لشطب منظمة التحرير، واحتواء القضية الفلسطينية عبر مشاريع مشبوهة. نظمت الجماهير الفلسطينية في مختلف المناطق المحتلة مظاهرات نددت بالإدارة المدنية الإسرائيلية، وأعلنت رفضها الصريح لظاهرة روابط القرى. فعلى سبيل المثال، نظمت مظاهرة في مدينة نابلس ضد حفل لتأسيس "رابطة قرى نابلس"، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حينها خلال الفترة الواقعة ما بين 4–1982/7/9، (600) مواطن ونيف ممن تظاهروا ضد المشروع، وفرضت منع التجول على بلدة "عصيرة الشمالية" مركز رابطة قرى نابلس[33].

وفي يوم 1982/7/25 نشبت مواجهات بين أهالي بلدة رأس كركر غرب رام الله، مع رابطة قرى رام الله. حيث منع أهالي البلدة أعضاء الروابط من دخولها. ونشبت مواجهات عنيفة أسفرت عن جرح ستة مواطنين[34]. وبنفس اليوم في بلدة "سعير" قضاء الخليل، هاجم أهالي البلدة أحد قادة

---

(31) الفجر، "أهالي خربة سلمان ترفض تعيين محتار"، عدد 2599، بتاريخ 1982/3/16.

(32) الفجر، "مختار قرية الجانية سابقاً"، عدد 2490، بتاريخ 1981/10/27.

(33) عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره، ص144.

(34) الفجر، "اشتباكات بين معارضي ومؤيدي الروابط"، عدد 2719، بتاريخ 1982/7/27.

روابط القرى في المنطقة بالحجارة، وتدخل جيش الاحتلال الإسرائيلي وحظر التجول على البلدة[35].

وفي "بيت كاحل"، الصغيرة بعدد سكانها ولكنها كبيرة بفعلها، لا ينفك أهالي البلدة يتصدون لأعضاء روابط القرى بصورة باتت روتينية ، لكثرة الاعتداءات التي نفذتها رابطة قرى الخليل في البلدة، عدا عن الاعتقالات المستمرة لأبنائها بشكل متكرر، خاصة بعد استشهاد العطاونة[36].

وبعد إقالة رؤساء البلديات والمجالس القروية الوطنيين، خرجت مظاهرات في مختلف مناطق الضفة الغربية، ونشبت مواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي و"ميليشيات" روابط القرى، التي يشبهها الباحث بقوات "لحد" اللبنانية بممارساتها بحق أبناء شعبها. تبع ذلك اشتداد المواجهات وتصعيد العنف بحق أبناء الشعب الفلسطيني بعد الأحداث اللبنانية ومجازر "صبرا وشاتيلا" ووقع الكثير من الضحايا واستشهد العشرات وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات واسعة في مختلف المناطق في أحداث وصفها البعض، أنها بمثابة "بروفا" للانتفاضة المجيدة عام (1988).[37]

تصاعدت الأحداث وأعلنت الهيئات الوطنية بمختلف ألوانها الإضراب العام في كافة الأراضي المحتلة عام 1967. وكان الالتزام الشعبي لقرار الهيئات الوطنية حديدياً. قوبل هذا الإضراب برفض إسرائيلي، فصدر قرار من الحاكم العسكري بقمعه ومنعه، وعملت قوات الاحتلال الإسرائيلي ومليشيات روابط القرى على كسر الإضراب بالقوة. فوقعت اشتباكات مع الأهالي في مختلف المناطق، كان أهمها في "بيت سيرا" و"الظاهرية" و"نابلس" أسفرت عن استشهاد مواطنين وإصابة (92) مواطناً في أول أيام الإضراب بتاريخ 1982/7/4.[38]

وكثيراً ما نشر المواطنون في مختلف المناطق المحتلة بياناتٍ تشجب وتستنكر تشكيل روابط القرى، أو "إعلان براءة" عن أشخاص انضموا لها. فعلى سبيل المثال، قام العشرات من أهالي بلدة حوسان، بإصدار إعلان براءة عن المدعو "عايد عودة شوشة"، الذي انضم لرابطة قرى بيت لحم[39]. كما استخدم أسلوب الاعتصام أحياناً، مثل الاعتصام الذي نظمه مئات الشبان من "مسلمين ومسيحيين"

---

[35] المصدر السابق،.

[36] الطليعة، "الاستفزازات ضد بيت كاحل مستمرة"، عدد 230، بتاريخ 1982/7/29.

[37] مقابلة مع محمد العطاونة، مصدر سبق ذكره.

[38] عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره، ص150.

[39] الفجر، "بيان توضيحي صادر عن أهالي حوسان"، بتاريخ 1982/3/11.

في كنيسة القيامة يوم 1982/5/4، احتجاجاً على حل المجالس البلدية وتطبيق مشروع الإدارة المدنية. في رسالة واضحة بوحدة الشعب الفلسطيني باختلاف الاتجاهات والأديان[40].

6.2.6 تشكيل لجان العمل التطوعي والجمعيات

بعد التضييق على البلديات والمجالس المحلية، ومع حاجة سكان المناطق المحتلة لتصريف شؤونهم دون الخروج عن الصف الوطني، عملت التنظيمات والنقابات والقطاعات الأهلية المختلفة على تأسيس وإنشاء لجان تطوعية وجمعيات لغايات مختلفة، والاختلاف هنا ليس أيديولوجيا، وإنما باختلاف الحاجات الضرورية حسب المنطقة التي أنشئت فيها الجمعية فقد أصبحت "لجان العمل التطوعي" في مختلف مناطق الضفة الغربية، تقوم بأعمال تطوعية للتعويض عن وقف المشاريع[41]. وعلى غرارها شكلت "لجان الشبيبة للعمل التطوعي". ورغم اختلاف المسميات والجهات التي شكلت هذه اللجان، إلا أن الهدف كان واحداً[42]. وقد سميت هذه اللجان التي امتدت للأذرع الطلابية في الجامعات الفلسطينية "بلجان الـــ76"[43]. ونظمت هذه اللجان أعمالاً تطوعية متعددة. وكانت غالبية أعمالها تركز على النظافة العامة في مختلف المواقع، لضعف الإمكانيات المتوفرة بسبب التضييق الإسرائيلي، ومنع دخول "أموال اللجنة المشتركة". فعلى سبيل المثال، جرت أعمال تطوعية في "مخيم قلنديا، مخيم الجلزون، مخيم الفوار، الرام، القدس الشرقية، رام الله، البيرة" والكثير غيرها[44]. وكانت ردود الاحتلال عنيفة تجاه هذه الأعمال تتنوع ما بين الاعتداء الجسدي والاعتقال. فقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (18) عضواً من "لجنة شبيبة البيرة للعمل الاجتماعي"؛ لقيامهم بحملات نظافة في رام الله والبيرة [45]. من جهة أخرى، اعتدت مليشيات روابط القرى بالضرب المبرح على "مؤسس لجان الشبيبة للعمل التطوعي" في رأس كركر "فتحي أبو فخيدة" [46].

---

[40] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي، 1982، مصدر سبق ذكره، ص118.

[41] الاتحاد، عدد 38/13، بتاريخ 1981/6/26.

[42] مقابلة مع يعقوب رمضان، عقدت في أبو قس– رام الله، بتاريخ 2013/11/21.

[43] المصدر السابق.

[44] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي، 1982، مصدر سبق ذكره، ص12–35.

[45] المصدر السابق.

[46] مقابلة مع يعقوب رمضان، مصدر سبق ذكره.

شكلت بعض المناطق جمعيات مختلفة لتسيير أمورها. ففي بيت كاحل شكلت جمعيات على نطاق ضيق بين سكان البلدة، قامت بشراء مولدات كهرباء للاستغناء عن شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية[47]. وفي مواقع أخرى كانت هناك جمعيات خيرية قائمة، كانت وظيفتها رعاية الخدمات العامة للأهالي، أي تقوم بدور المجلس القروي، بعد إقالة المجالس المحلية وتعيين مجالس بلدية بديلة من أعضاء روابط القرى مثلما حدث في بلدة "سعير"[48].

وبعض من هذه الجمعيات، تعنى بتقديم الخدمات المتعلقة بالمجالس القروية . فجمعية عزون الخيرية، قامت بتجهيز عيادة طبية لتقديم الخدمات الطبية، كما كانت تدير الأنشطة الرياضية المختلفة[49].

6.2.7 دور المؤسسات التعليمية في المقاومة

كغيرها من المؤسسات، كان للمؤسسات التعليمية نصيبها من النضال الوطني لضرب المشاريع الإسرائيلية المتعددة. فكثيراً ما قامت الجامعات والمدارس بمظاهرات رافضة لمشروع الإدارة المدنية وروابط القرى. مؤكدة على وحدانية التمثيل الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت مختلف الجامعات الفلسطينية تنظم المهرجانات والاحتفالات التي كانت غالباً ما تتحول إلى مظاهرات خارج أسوار الجامعات، مثلما حدث في جامعة "بيرزيت" يوم 1982/7/12. وقد ردت قوات الاحتلال الإسرائيلي على المسيرة بإطلاق الغاز المدمع والرصاص الحي، وقامت باعتقال (50) طالباً. وبعد قرار الإغلاق للجامعة من قبل سلطات الحكم العسكري، عمل طلبة ومحاضري الجامعة على إيجاد ثلاثة مقرات بديلة مؤقتة ، لاستكمال العام الدراسي في خطوة مثلت تحدياً لقرارات الاحتلال[50].

وكانت أبرز المظاهرات التي قادتها الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، المظاهرات التي خرجت في الفترة الواقعة ما بين 8–1982/6/11، من "جامعة النجاح الوطنية" بنابلس، و"جامعة بيت لحم" في مدينة بيت لحم. والتي تحولت لاشتباكات مع قوات الاحتلال وأوقعت شهيداً وعشرات

---

[47] مقابلة مع محمد العطاونة، مصدر سبق ذكره.
[48] الطليعة، "أهالي سعير يتصدون للرابطة، عدد 230، بتاريخ 1982/7/29.
[49] مقابلة مع أ.ع، مصدر سبق ذكره.
[50] عودة، املاسيت، مصدر سبق ذكره، ص147.

الجرحى، واعتقال مجموعات كبيرة من الطلبة[51]. علماً أن قوات الاحتلال قامت لاحقاً باعتقال كافة أعضاء مجلس اتحاد الطلبة "لجامعة النجاح الوطنية"، بدعوى حيازة وثائق تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما اعتقلت العشرات من طلبة جامعتي الخليل وبيت لحم؛ لإقامتهم احتفالات بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الفلسطينية[52].

وفي خطوة أخرى لرفض المشاريع الإسرائيلية والإدارة المدنية، قام طلبة جامعة بيرزيت، بطرد موظفي الإدارة المدنية من قسم التربية، وهما "سيمون غاباي" مساعد "مناحم ميسلون"، ومساعده الخاص، عندما حضرا للحرم الجامعي يوم 1982/2/15. وقام مجموعة من الطلبة بإحراق قبعة أحدهم، في جو وصفته الإدارة المدنية "بالاحتفالي. وغالباً ما كانت سلطات الاحتلال تلاقي نضالات الطلبة في الجامعات بإغلاقها لفترات طويلة عدة مرات، تصدرتها جامعة بيرزيت، التي أغلقت أربعة مرات خلال عام واحد[53].

أما على صعيد الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية، فقد رفض الكثيرون منهم قرار التعهد الذي أقرته الإدارة المدنية الإسرائيلية وهنا لم يرفض الفلسطينيون وحدهم هذا القرار، بل رفضه أيضاً معلمون أجانب يعملون في الجامعات الفلسطينية، تضامناً مع زملائهم ونصرة القضية الفلسطينية[54].

ولم يقتصر الأمر على طلبة الجامعات، فكثيراً ما كان طلبة المدارس الفلسطينية يشاركون في الفعاليات والمظاهرات المختلفة. وعانت المدراس من ذات الإجراءات التعسفية وصدرت ، قرارات إغلاق لمدارس متعددة، كقرار إغلاق مدرسة "قدري طوقان الثانوية" بمدينة نابلس، بعد خروج طلبة المدارس بمظاهرة تطورت إلى مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم 1983/1/10، وقد أغلقت المدرسة لمدة شهر كامل[55]. وفي ظل نشاط "لجنة المعلمين العامة" التي كانت تمثل المعلمين في كافة المحافل وكانت صاحبة قرار إضراب المدرسين لسوء الأوضاع التعليمية، وسوء الوضع المعيشي للمعلمين عام 1981، أصدر "مناحم ميلسون" رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية

---

[51] المصدر السابق، ص150.

[52] عبد الله، صلاح، مصدر سبق ذكره، ص120.

[53] مكاوي، سمر، "جامعة بيرزيت النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال"، شؤون فلسطينية، عدد 125، نيسان 1982، ص158.

[54] عبد الله، صلاح، مصدر سبق ذكره، ص120–121.

[55] المصدر السابق

قراراً يقضي بأن مدراء المناطق التعليمية هم من يمثلون المعلمين، وأن لجنة المعلمين لا تمثلهم . رفضت "لجنة المعلمين العامة" هذا القرار، وعملت على تقوية دعائمها[56]. فكان العمل في بداية الأمر لمعلمي القطاع الحكومي، إلا أنه امتد ليغطي معلمي المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث. وعملت اللجنة على نشر المقالات في الإعلام المكتوب وتوجيه الرسائل للمؤسسات الجماهيرية حول أوضاع المسيرة التعليمية، والتنسيق مع قطاعات التعليم الأخرى، وتوحيداً للجهود قامت اللجنة بتشكيل "اتحاد العاملين في قطاعات التعليم" وتأطيرها لخدمة المسيرة التعليمية والسياسية[57].

ويجدر بنا أن نشير في النهاية أن النقابات المهنية والمؤسسات الصحفية كان لها دور بناء، وكان معظمها ينضوي تحت راية "لجنة التوجيه الوطني"، و"لجان العمل التطوعي" بمسمياتها المختلفة. والتي لاقت نصيبها من القمع المتمثل بالملاحقة والاعتداء والاعتقال. كما عانت الصحف والمجلات الفلسطينية العاملة في الأرض المحتلة، من إغلاق متكرر خلال فترات متعددة، عدا عن فرض رقابة عسكرية على منشوراتها. وقد عبر مسؤولوا صحيفة "الفجر"، أكثر الصحف إغلاقاً من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي، أن أسباب الإغلاق أتت رداً على موقف الصحيفة من الصحافة الخاصة بروابط القرى، التي أمل الحكم العسكري الإسرائيلي بالترويج لها كسلطة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية[58].

6.3 انهيار وأفول ظاهرة روابط القرى

في تغيرات على الساحة السياسية الإسرائيلية، في شهر آذار 1983. اضطر وزير الدفاع "آرئيل شارون" على تقديم استقالته، بعد صدور نتائج اللجنة القضائية المكلفة بالتحقيق في حيثيات "مذبحة صبرا وشاتيلا". ليتم تعيين البروفيسور "موشيه آرنس" في منصب وزير الدفاع الإسرائيلي. تبع ذلك تقديم رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحم بيجن" استقالته في آب 1983 بسبب ظروف خاصة، ليعتلي "إسحق شامير" مقعد رئاسة وزراء إسرائيل خلفاً له. مع الإشارة إلى أن هاتين الشخصيتين، من

---

[56] السعدي، غازي وآخرون، الكتاب السنوي، 1982، ص1–7.

[57] الهدف، نضالات المعلمين في الأرض المحتلة، عدد 737، بتاريخ 1984/9/3، ص22.

[58] أورنسون، جيثري، مصدر سبق ذكره، ص270.

الشخصيات الرافضة لاتفاقيات الحكم الذاتي، وكانا يؤيدان فكرة "الضم الهادئ" للمناطق المحتلة عام 1967، دون وقوع صدامات مع الفلسطينيين[59].

عمل "موشيه آرنس" على عقد لقاءات مع شخصيات فلسطينية محلية. فالتقى خلال يومين مرتين مع "إلياس فريج" رئيس بلدية بيت لحم. في محاولات منه للجم روابط القرى، حيث يرى أنها هامشية وفاشلة . ولم تكن هذه الصورة التي أراد آرنس أن يعكسها، فما كانت تصرفاته إلا وسيلة لتحقيق هدفه الساعي لضم المناطق المحتلة بشكل عملي وهادئ [60].

وفي الجهة الأخرى. كانت أوضاع روابط القرى تنهار تدريجياً مع تغير سياسة إسرائيل في التعامل مع الروابط. فبعد أن كانت المحكمة العليا الإسرائيلية تحجب النظر عن القضايا المرفوعة ضد روابط القرى ، بدأت تغير مسار شراعها فقد قبلت المحكمة العليا التماساً من رئيس رابطة قرى الخليل المخلوع "محمد نصر" ضد الإدارة المدنية الإسرائيلية لإقالته من منصبه. ووجهت كتاباً للإدارة المدنية تطالبها فيه بتوضيح موقفها، وعن سبب عدم امتناعها عن تعيين "جميل العملة" رئيسا لرابطة قرى الخليل. ووصفت جهات قانونية إسرائيلية الموقف، حيال قانونية رئيس رابطة الخليل، بعدم وجود رئيس قانوني للرابطة. وردت الإدارة المدنية الإسرائيلية، بأنها كلفت مستشارها القانوني لدراسة فصل "محمد نصر" من منصبه كمساعد ضابط الكهرباء في الضفة الغربية[61].

من هنا بدأت تظهر الخلافات بين أعضاء ورؤساء روابط القرى بشكل علني. ليس هذا فحسب، فعلاوة على ذلك، ظهرت على السطح خلافات بين الأجهزة الإسرائيلية المختلفة في طبيعة علاقتها وعملها مع روابط القرى. وما يثير السخرية، أن "محمد نصر" وبعد تقديم التماس للعليا الإسرائيلية، صرح بأحد اجتماعاته في تل أبيب "أن روابط القرى لا يتعدى دورها العمالة للإدارة الإسرائيلية، وتعمل ضد الجمهور الإسرائيلي والعملية السلمية[62].

توالت الأزمات على روابط القرى بمفاجآت من العيار الثقيل، ففي يوم الأحد 1983/9/4، قدم "رئيس اتحاد روابط القرى" "مصطفى دودين" استقالته دون إبداء أية أسباب، تبعتها استقالة "جميل الخطيب" "رئيس دائرة المشاريع في اتحاد الروابط"، معلناً أن تقديم الاستقالة جاء تضامناً مع

---

(59) ماعوز، موشي، مصدر سبق ذكره، ص150–151.

(60) الفجر .عدد 3106، بتاريخ 1983/8/25

(61) الفجر، "خلافات حادة داخل مجموعات روابط القرى"، عدد 3051، بتاريخ 1983/6/28.

(62) الفجر، "روابط القرى عميلة لإسرائيل"، عدد 3101، بتاريخ 1983/8/19.

دودين[63]. علماً أن آخر عدد لصحيفة روابط القرى "المرآة" توقفت عن الصدور بالتزامن مع استقالة دودين، بعد قرار السلطات الإسرائيلية وقف التمويل الكامل لها[64]. كما قامت الإدارة المدنية باتهام "مصطفى دودين" باختلاس (300) ألف شيكل من صندوق الاتحاد وطالبته بإعادتها بعد جرد وتدقيق مالي بناءً على طلبها[65].

منحنى آخر يوضح نية سلطات الاحتلال لتقويض وإنهاء مشروعها، فبعد أن كانت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي وأجهزته المختلفة الدرع الحامي لروابط القرى في أداء المهمات الموكلة إليها، بدأت الشرطة الإسرائيلية بقبول شكاوي وإفادات، في قضايا مواطنين فلسطينيين وقعت في بعض المناطق الفلسطينية المحتلة قبل ما يقارب العام من قبولها. وكانت التحقيقات تدور حول اتهام "رئيس رابطة رام الله" "يوسف الخطيب"، ومجموعة من رجاله، بالاعتداء بالضرب المبرح على مواطنين من قرى "بدو وقطنة"[66]. لتستكمل الإدارة المدنية الإسرائيلية الدور. منتصف شهر آب 1983، بتوجيه لائحة اتهام ضد (12) عضواً من روابط القرى من رابطتي بيت لحم ورام الله ومن ضمنهم "جميل الخطيب" و"يوسف الخطيب"، و"سمير قمصية". وقد وجهت في لائحة الاتهام قضايا تتراوح ما بين التهديد بالسلاح، واستعمال العنف[67].

مع تغير السياسة الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، بدأت المؤسسات السياسية والعسكرية بإعادة تقييم لإدارتها المدنية ومشروع روابط القرى، حيث تغيرت المعطيات والمخططات السياسية، إضافة لضعف روابط القرى وفشلها في تحقيق الهدف المعلن الرامي إلى شطب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة. وعلى ضوء عملية التقييم، اتخذ وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه آرنس" بداية عام 1984، قرارات عديدة حدت من سلطات الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، ليعمل بشكل تدريجي على بناء إدارة أكثر فاعلية وبراغماتية في التعامل مع سكان المناطق المحتلة. تعالت أصوات قادة الاحتلال المشرفين على إدارة المناطق المحتلة، فقد صرح "منسق أعمال الحكومة" في المناطق المحتلة العميد "بنيامين بن اليعازر"، أن روابط القرى غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين، ورفض قيامها بأي دور سياسي مستقبلاً. بدوره لم يعارض العميد "شلومو إيليا"

---

[63] الشعب، "استقالة دودين والخطيب من روابط القرى"، عدد 3387، بتاريخ 1983/9/5.

[64] الشعب، "وقف إصدار جريدة روابط القرى"، عدد 3384، بتاريخ 1983/9/2.

[65] الفجر، "مطالبة دودين إعادة (300) ألف شيكل للروابط"، عدد 3208، بتاريخ 1983/12/9.

[66] الفجر، "اتهام رئيس رابطة رام الله ورجاله بالاعتداء على المواطنين"، عدد 2932، بتاريخ 1983/2/28.

[67] الشعب، "السلطات تقدم لائحة اتهام ضد عدد من أعضاء روابط القرى"، عدد 3368، بتاريخ 1983/8/16.

رئيس الإدارة المدنية الجديد في الضفة الغربية وجود روابط القرى، مع رفضه القاطع لأن تقوم هذه الروابط بأية أعمال سياسية(68).

مع ذلك ورغم الانقلاب الكامل في موقف الاحتلال الإسرائيلي الجديد، إلا أنه لم يستطع أن يغلق الأبواب ويقطع شعرة معاوية مع روابط القرى، تخوفاً منه أن يتسبب ذلك امتناع الفلسطينيين من ذوي النفوس الضعيفة عن التعاون معه مستقبلاً، لذلك خرج رئيس الإدارة المدنية بالتوصيات التالية(69):

أ. تفعيل روابط القرى في أعمال التطوير المحلية، كل رابطة تطور قريتها.
ب. عدم السماح للروابط بأن تكون حاجزاً بين السكان والسلطات الإسرائيلية.
ت. الامتناع عن تشجيع الروابط وتحويلها إلى هيئة فلسطينية وطنية وعدم منحها أية مهمات سياسية.
ث. على الرسالة السياسية لروابط القرى أن تدعو إلى التعايش الإسرائيلي- الفلسطيني وللحوار ودعم العملية السلمية.

وقد أقر منسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة "بنيامين بن اليعازر" توصيات رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية "شلومو إيليا"، وتم رفع التوصيات لوزير الدفاع "موشيه أرنس" الذي أمر بالتنفيذ الفوري لها.

كانت بدايات تنفيذ تضييق الخناق على روابط القرى فورية. فبدأ "بنيامين بن اليعازر" يروج لاستمرار الدعم المالي لروابط القرى لإقامة مشاريعها، دون التطرق لأية أمور أخرى(70). كما عقد اجتماعاته مع رؤساء روابط القرى في الضفة الغربية كل على حدة، مما يعني أنه بدأ بفك الاتحاد(71).

على إثر ذلك بدأ رؤساء روابط القرى بالإعلان عبر وسائل الإعلام عن وجود نقاشات داخلية لحل اتحادهم، وتم تأجيل عقد اجتماع الاتحاد مرتين متتاليتين. وصرح الناطق الإعلامي لاتحاد روابط القرى "تحسين منصور" أن السبب وراء نية إغلاق مكتب الاتحاد، أنه يشكل عبئا مالياً وإدارياً، وأن

---

(68) غازيت، شلومو، الطعم في المصيدة، مصدر سبق ذكره، ص133
(69) المصدر السابق، ص134.
(70) الأنباء، "بن اليعازر يؤكد دعمه لروابط القرى"، عدد 660، بتاريخ 1984/1/30.
(71) الأنباء، "منسق شؤون المناطق يدعم مشاريع روابط القرى بالضفة الغربية، عدد 4673، بتاريخ 1984/2/14.

الاتحاد سيكون قائماً وستعقد جلساته في كل المحافظات بشكل دوري حسب الطلب[72]. وتتم هذه التصريحات عن بلبلة في طريقة التعامل مع الوضع القائم، وفوضى نابعة عن الخوف مما قد يخبئه المستقبل لهم، وكأن القضية لا تتعدى الأمور المالية. خاصة أن هناك تصريحات مسبقة لكل من "جودت صوالحة" رئيس اتحاد روابط القرى، و"رياض الخطيب" رئيس رابطة قرى رام الله، أعلن فيها أن اتحاد الروابط يفكر في حل نفسه؛ لأنه يتخبط في مواقفه السياسية، وخرج عن الغاية التي شكل من أجلها والتي تنحصر في إقامة المشاريع العمرانية في قرى الضفة الغربية[73]. وكانت تصريحات قادة وزعماء الروابط تبريرية لا تمت للواقع بصلة.

وفي جلسة بتاريخ 1984/3/10، تم اتخاذ قرار حل اتحاد روابط القرى، مع استمرار تقديم المشاريع والخدمات للروابط كل في منطقته، في ظل وعودات من السلطات الإسرائيلية بدعم مشاريع الروابط بمبلغ مليار شيكل[74]. بذلك يتم تنفيذ الخطة الإسرائيلية بتقويض عمل روابط القرى في المجال الخدماتي عبر المشاريع فقط. فقد صرح بنيامين بن اليعازر" للإذاعة الإسرائيلية بأن الإدارة المدنية الإسرائيلية رفضت الاعتراف "باتحاد الروابط ، كي لا يؤثر ذلك الاعتراف بالتعامل مع الاتحاد كإطار سياسي[75].

بعد الاتفاق على حل اتحاد روابط القرى أعلن "رياض الخطيب" رئيس رابطة قرى رام الله، و"يونس حنتولي" رئيس رابطة قرى جنين، عن انسحابهما التام من روابط القرى، وقدما استقالتيهما للإدارة المدنية الإسرائيلية[76].

عملت روابط القرى في المناطق المحتلة بعد حل الاتحاد بمحدودية كاملة، وأخذت تتآكل رويداً رويداً. وبعد عدة حوادث وقعت في الضفة الغربية، ورغم رفض وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه آرنس" سحب أسلحة روابط القرى كما أشرنا سابقاً، إلا أن الحادثة التي وقعت في بيت لحم بمحاولة "بشارة قمصية" رئيس رابطة قرى بيت لحم الاعتداء على "إلياس فريج" رئيس البلدية، في محاولة منه لاعتلاء منصب رئيس بلدية بيت لحم يوم 1984/6/20، فتم اعتقاله مع اربعة من أبنائه،

---

(72) الأنباء، "بحث اقتراح حل روابط القرى في جلسة مجلس اتحاد روابط القرى السبت القادم"، عدد 4691، بتاريخ 1984/3/6.

(73) الأنباء، عدد 4688، بتاريخ 1984/3/2.

(74) الأنباء، "تجميد عمل روابط القرى"، عدد 4695، بتاريخ 1984/3/11.

(75) الطليعة، "إفلاس الروابط وراء قرار تجميدها"، عدد 315، بتاريخ 1984/3/15.

(76) المصدر السابق.

واتخذت سلطات الاحتلال من ذلك ذريعة، وسحبت الأسلحة التي وزعتها سابقاً على روابط القرى بالكامل، بحجة منع وقوع صدامات[77].

نوقش في أروقة الإدارة المدنية الإسرائيلية ومؤسسات وزارة الدفاع حل روابط القرى، ولكن تهاوي هذه الروابط بصورة سريعة أغلق باب النقاش في الموضوع[78]. لتنتهي ظاهرة روابط القرى بشكل كامل تلقائياً، مع استمرار عمل بعض أعضائها تحت مسميات أخرى أبرزها المخابرات الإسرائيلية، أمثال "تحسين منصور".

أما بالنسبة لأعضاء روابط القرى، فمنهم من قتل كما ذكرنا سابقاً، ومنهم من حمل الهوية الإسرائيلية، مثل "تحسين منصور" و"يونس حنتولي". ومنهم من سهلت إسرائيل هجرته للخارج أمثال "جميل العملة" و"سمير قمصية". وهناك البعض ممن لا تأثير لهم ظلوا في مناطق سكناهم، موصومون بعار الخيانة حتى الآن. وبهذا تنطوي صفحة من صفحات محاولات تصفية القضية الفلسطينية، عبر مشروع حاولت إسرائيل تنفيذه بأيد فلسطينية خائنة.

---

[77] جازيت، شلومو، الطعم في المصيدة، مصدر سبق ذكره، ص134.

[78] الطليعة، "اختناق روابط القرى"، عدد 324، بتاريخ 1984/5/17.

الخاتمة

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن قبلها الوكالة اليهودية على تصفية القضية الفلسطينية بشتى السبل، مكررة محاولاتها بين الفينة والأخرى لعلها تنجح في مساعيها بأن تقيم دولة على كامل التراب الفلسطيني، على ركام ورفاة شعبها، مستخدمة أساليب وممارسات ما بين التهجير والاحتواء.

وفي تجربة قديمة حديثة، طورتها آلة الاستشراق الإسرائيلية فعَّلت إسرائيل حربها المعلنة على معركة التحرر الوطني بأيدٍ فلسطينية، عملت على ضرب الشارع الفلسطيني، وكانت يداً ضاربة باسم الاحتلال. لتقف إسرائيل موقف المتفرج بعد أن حولت المواجهة، فبدل أن تكون فلسطينية إسرائيلية في معركة تحرر من نير الاحتلال، تحولت لمواجهة فلسطينية فلسطينية، بين وطني يقود معركة ضد عميل يحاول توجيه ضربة قاضية لإرضاء أسياده ومشغليه، مقابل جاه وسلطة مزيفة سحبت منه ورمي على قارعة الطريق.

كانت "روابط القرى" النسخة المعدلة مما سمي "بفصائل السلام" التي شكلتها سلطات الإنتداب البريطاني لضرب الثورة الفلسطينية 1936- 1939، لتتماشى السياسة الإسرائيلية مع السياسات الإستعمارية الغربية رغم الاختلافات الجوهرية من غايات الإستعمار. فأسرائيل ولدت من رحم الإستعمار وكانت الغاية الجوهرية إقامة دولتها على الأراضي المحتلة، بتنفيذ سياسات تتراوح ما بين الترانسفير والإحتواء.

ركزت إسرائيل مشروع "روابط القرى" في الضفة الغربية المحتلة، في محاولة لتطبيق سياسة "الضم الزاحف"، مستثنية منطقة القدس التي ضمتها فور انتهاء حرب حزيران 1967، حيث اعتبرتها منطقة إسرائيلية بامتياز وطبقت عليها القانون الإسرائيلي المطبق في إسرائيل. واستثنت أيضا قطاع غزة لعدة اعتبارات. فقطاع غزة يتميز بمساحته الصغيرة وكثافته السكانية العالية، إضافة لحرصها على الحفاظ على علاقاتها مع جمهورية مصر العربية، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما، كون قطاع غزة كان يتبع إداريا لمصر قبل حرب حزيران.

أسهمت طبيعة الظروف السياسية التي سادت الضفة الغربية المحتلة خاصة بعد إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من الأراضي اللبنانية في تشكيل "روابط القرى". وقد دعمت إسرائيل مشروع تشكيل "روابط القرى" عبر الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي شكلت لإدارة أمور المناطق المحتلة تحت مظلة الحكم العسكري الإسرائيلي. وكان الدعم الإسرائيلي يشمل الدعم المالي والإداري والعسكري لتقوية نفوذ الروابط في مختلف مناطق الضفة الغربية. مع الإشارة إلى أن الإموال التي كانت تستخدم في دعم وتغطية مشاريع البنية التحتية في الأراضي المحتلة لم تكن هبة ولا منة من سلطات الإحتلال، وإنما كانت من أموال الضرائب التي كانت تجنيها الإدارة المدنية وسلطات الحكم العسكري من المواطن الفلسطيني.

حاولت "روابط القرى" بسط نفوذها وتشكيل فروع لها بتوجيه ودعم إسرائيلي في مختلف مناطق الضفة الغربية مستخدمة أساليب ترغيب وترهيب متنوعة. فأشرفت على إقامة مشاريع البنية التحتية المختلفة والمشاريع الحيوية، لتظهر للمواطن الفلسطيني البسيط أنها وجدت لخدمته، في الوقت الذي منعت فيه سلطات الإحتلال الإسرائيلي تنفيذ أية مشاريع خارجة عن مظلة الروابط. بالمقابل استخدمت "روابط القرى" أساليب العنف والترهيب وصولا للإغتيال ضد من يعارض مسيرتها.

كانت النشاطات السياسية "لروابط القرى" متطابقة مع سياسة الإحتلال في عدائها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني. فهاجمت القيادة الوطنية المحلية وروجت الإشاعات الهدامة ضدها عبر خطابات قياداتها والصحف التي أنشأتها لبث سموم أفكارها. فقد كانت اللغة الإعلامية لها لغة انهزامية تارة، وصهيونية تارة أخرى. وتبنت في طياتها الروايات الصهيونية المختلفة في طرح قضايا الصراع العربي الإسرائيلي. كما أن نظامها الأساسي ووثيقة السلام التي أصدرتها، أظهرت مدى خطورة الفكر الذي تروج له. فقد أسقطت حق العودة وهمشت قضية القدس واقتصارها على مفهوم "حرية العبادة لجميع الديانات". كما أسهمت الروابط في زيادة نسبة الإستيطان في الضفة الغربية المحتلة، لتورطها في قضايا تسريب وسمسرة الأراضي لسلطات الإحتلال الإسرائيلي في مختلف المناطق.

رغم صعوبة المرحلة، إلا أن الشعب الفلسطيني، أخرج إفرازات وطنية فعالة، من مختلف القطاعات والاتجاهات شكلت أطراً سياسية قادت المرحلة. لتضيع الفرصة على الاحتلال

الإسرائيلي، لتحويل الفكر الوطني وأيديولوجيا التحرر. فقوبل تشكيل "روابط القرى" بالرفض من مختلف شرائح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، عبر المؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية وأجنحة العمل المسلح، والتي قاومت المشروع باستخدام أساليب تتراوح ما بين المقاطعة والرفض والتصفية الجسدية، وكان لهم دور أساسي إسقاط المشروع.

مع تغير القيادة الإسرائيلية وتغير الحكومة، وطبيعة عمل روابط القرى في الضفة الغربية، وخروجها عن الخطة التي أعدتها إسرائيل لها، والمتمثلة بإيجاد أداة لتنفيذ سياسة الاحتلال الإسرائيلي وشطب منظمة التحرير، وليس إيجاد ممثل سياسي بديل، وعدم قدرة المشروع على شطب النضال الوطني الفلسطيني، عملت إسرائيل على إنهاء مشروع الروابط، بعد أن فشلت روابط القرى في السير نحو الهدف والإطار الذي كلفت إقامته جهداً كبيراً . ولم يستطع المشروع الحفاظ على نفسه ليندثر كما اندثرت مشاريع وسياسات إسرائيلية سابقة. فروابط القرى لم تحقق لإسرائيل أي تقدم ملموس، ولم تحرز أياً من الأهداف التي أملت إسرائيل أن تحقق ولو جزءاً بسيطاً منها. والشيء الوحيد الذي استفادته قيادات وأعضاء روابط القرى من خيانتهم للقضية الفلسطينية، لا تتعدى سطوراً من تاريخ أسود يخلد خيانتهم، وتراكمات اجتماعية سلبية تحيط بهم وبعائلاتهم.

بهذا نطوي فصل من فصول المحاولات الإسرائيلية لشطب القضية، التي يجب أن تكون عبرة ودرساً للمستقبل، في ظل أوضاع سياسية حساسة لا تنفك إسرائيل تثابر وتعمل في اتجاهات متعددة لتصفية القضية الفلسطينية، وشطب الوطن من ذاكرة الفكر الفلسطيني.

بالمحصلة النهائية نتوصل إلى خلاصة الحديث بإثبات :

"أن إسرائيل عملت على تشكيل "مشروع روابط القرى" في الضفة الغربية المحتلة؛ كأداة فاعلة لها، لتحقيق أغراض وأهداف سياسية وأمنية، بهدف ضرب مشروع التحرر الفلسطيني، وشطب منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، عبر تشكيل قيادة بديلة لها، وضرب النضال الوطني داخل الأراضي المحتلة".

وفي الختام يتوجب الإشارة إلى ضرورة قيام الجهات المختصة والرسمية تقييم ودراسة أي حالة بعد المرور بمرحلة انتقالية معينة تستوجب ذلك، لأخذ العبر والدروس لتفادي وقوعها مستقبلا. ويتوجب تسليط الضوء على بعض الظواهر بدراسات متخصصة، خاصة تلك التي تعالج أوضاعا إجتماعية

تولدت نتيجة مشروع روابط القرى، بعد أن استخدمت سلطات الإحتلال الإسرائيلي أساليب تثير النعرات، وتحول العمل في بعض المناطق في الضفة الغربية – خاصة الخليل – على أسس عشائرية وعائلية. وبما أن السياسة الإسرائيلية تعتمد في صنع ورسم سياساتها على المؤسسات البحثية والإستشراقية، يتوجب متابعة ودراسة وتحليل ما يصدر عن هذه المؤسسات ومتابعة كل ما هو جديد يساعد في فهم المقابل ودراسة طرق تفكيره.

المصادر والمراجع

الكتب

1) اشتية، محمد وآخرون . موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية . (المركــز الفلســطيني للدراسات الاقليمية: البيرة ، 2008)
2) ارونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية ، متــرجم . (مؤسســة الدراســات الفلسطينية : بيروت ، 1990)
3) ايال ، غيل ، نزع السحر عن الشرق ، متــرجم . (مــدار المركــز الفلســطيني للدراســات الاسرائيلية : رام الله ، 2009)
4) بريور، مايكل . الكتاب المقدس ، مترجم ، ط 1. (مكتبة الشروق الدولية : القاهرة ، 2006)
5) بتروف ، يفغينيا وانون سوفير، اسرائيل ديمغرافيا 2010 – 2030 في الطريق نحــو دولــة يهودية ، مترجم (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية : رام الله ، 2011)
6) بنفينستي ، ميرون، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانــات وحقــائق أساســية ، متــرجم . (دار الشروق للنشر والتوزيع : عمان ، 1987)
7) تقرير حكومي، " الحكم العسكري خلال سنتين 1967 – 1969 " ، مترجم .(ب ن : ب م ، 1969)
8) توم ، عبد الرسول ، هدم المنازل الفلسطينية " سياسة تطهير عرقي يمارسه الاحتلال 1967 – 2009 " ، مترجم . (منظمة التحرير الفلسطينية : رام الله ، 2010)
9) جازيت ، شلومو ، الطعم في المصيدة ، متــرجم ، ط 1 . (مؤسســة بــاب الــواد للإعــلام والصحافة : ب م ، 2001)
10) جازيت ، شلومو ، العصا والجزرة ، مترجم (ب ن : ب م ، ب ت)
11) حسين ، غازي . الاستيطان اليهودي في فلسطين . (اتحاد الكتاب العرب : دمشق ، ب ت)
12) الحوت، بيسان، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948، ط1.(دار الأسوار: عكا، 1981)
13) الخطيب، مصطفى، الموسوعة العربية، مجلد 15. (هيئة الموسوعة العربية: سوريا، ب ت)

14) الخالدي ، مصطفى وعمر فروخ . التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، ط 4 . (بيروت : ب ن ، 1970)

15) خليل ، غريغوري ، السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، دليل اسرائيل العام 2011. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : رام الله ، 2011)

16) راي ، أوليفر ، رجال وسياسة ، مترجم ، ط 1 . (دار الجليل للنشر : عمان ، 1998)

17) ربايعة ، غازي . الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1967 – 1980 ، ط1 . (مكتبة المنار: عمان ، 1983)

18) رودنسن ، مكسيم . اسرائيل واقع استعماري. مترجم، (مطبعة عبد الناصر : القدس ، ب ت)

19) ريان ، محمد ، المبني والمعرب في دنيا السياسة . (مركز الحضارة العربية : القاهرة ، 2002)

20) زريق ، رائف . " اسرائيل خلفية ايديولوجية وتاريخية " ، دليل اسرائيل العام 2011 ، ط 1. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : رام الله ، 2011)

21) السعدي ، غازي وآخرون ، الكتاب السنوي 1981.ط1 . (دار الجليل للنشر : عمان ، 1982)

22) السعدي ، غازي وآخرون، الكتاب السنوي 1982 ، ط 1 . (دار الجليل للنشر : عمان ، 1983)

23) شحادة ، رجا ، قانون المحتل إسرائيل والضفة الغربية ، ط1 ، مترجم . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1990)

24) شلايم ، آفي . الحائط الحديدي ، مترجم . (مؤسسة روز اليوسف : القاهرة ، ب ت)

25) شيرر، وليم، تاريخ ألمانيا الهتلرية، مترجم.(منشورات مكتبة المثنى: بغداد،1962)

26) شيلف ، آريه . " الإدارة المدنية في المناطق " ، مترجم (ب ن : ب م ، ب ت)

27) العايد ، خالد ، سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة ، ط 1 . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1984

28) عبدالكريم ، إبراهيم ، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل ، ط 1 . (دار الجليل للنشر: عمان ،1993)

29) العلمي، سعد الدين، "وثائق الهيئة الإسلامية العليا"، دار الطباعة العربية، القدس، 1984م،

30) كتاب ، عطاالله ورجا شحاده ، الإدارة المدنية فـــي الضـــفة الغربيـــة المحتلـــة ، متـــرجم . (منشورات عمر ناشيونال : رام الله ، 1983)
31) كلود ، هنري و آخرون ، الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي ، مترجم . (مكتبة المعارف : بيروت ، ب ت)
32) ماعوز ، موشي ، القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية ، مترجم . (ب ن : ب م ، 1985)
33) مئير ، يهودا ، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل ، مترجم ، ط 1 . (دار الجليـــل للنشر : عمان ، 1989)
34) معهد ريئوت الإسرائيلي للتخطيط الاستراتيجي ، تحدي نـــزع الشـــرعية تهديـــد مصـــيري لإسرائيل ، مترجم . (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية : رام الله ، 2010)
35) المرعشلي ، احمد وآخرون . الموسوعة الفلسطينية . (هيئة المجموعة الفلسطينية : دمشق ، 1984)
36) ميلسون، مناحم، سياسة الحكم العسكري في المناطق ، مترجم . (مركز القـــدس للأبحـــاث : القدس ، 1987)
37) النابلسي، تيسير، الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، ط 2 . (مركز الابحـــاث منظمـــة التحرير الفلسطينية : بيروت ، 1981)
38) نخلة، كامل، فلسطين والانتداب البريطاني، ط2.(المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعـــلان: طرابلس، 1982)
39) الهور ، منير وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منـــذ 1947 – 1982 ، ط 1 . (دار الجليل للنشر : عمان ، 1983)
40) الهنيدي ، سحر ، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي فترة هربرت صمويل 1920 – 1925 ، مترجم ، ط 1 . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 2001)
41) هيبرغ ، ماريان ، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقـــدس العربيـــة ، ط1 ، مترجم . (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : بيروت ، 1994)
42) هيرست ، ديفيد ، البندقية وغصن الزيتون ، مترجم . (شركة رياض الريس للكتب والنشر : بيروت ، 2003)

الدوريات

43) الاتحاد، " سلطات الاحتلال تهب لنجدة رابطة قرى الخليل وأعوانها "، عدد 38/13 بتاريخ 1982/6/26

44) الاتحاد، " سلطات الاحتلال تعزل المخاتير المنسحبين من روابط القرى" ، عدد 40/163، بتاريخ 83/11/24.

45) البعباع ، مختار، "حول أزمة البلديات في الارض المحتلة وأثرها على عملية الصمود" ، صامد الاقتصادي ، عدد 49 (مؤسسة صامد الاقتصادي : بيروت ، 1984)

46) بهنسي، احمد، " الاستشراق الإسرائيلي السمات والأهداف "، مجلة القدس عدد 95 . (مركز الإعلام العربي: الجيزة ، 2006)

47) السعدي، خليل، "عمليات غش وتزوير واحتيال لسلب الأراضي العربية في الضفة الغربية"، شؤون فلسطينية، عدد 152–153، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1985)،

48) شؤون فلسطينية ، تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية، عدد 136–137، نيسان إبريل، 1983

49) شيلف ، آريه ، " بحث عن الحكم الذاتي " ، مجلة البيادر السياسي . عدد 227 ، 15 تشرين الثاني 1986

50) عبد الجواد ، صالح ، " المؤرخون الجدد خطوة استكمالية للمشروع الصهيوني ام خطوة باتجاه تسوية الصراع " ، السياسة الفلسطينية ، عدد 25 . (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية : نابلس ، 2000)

51) عبدالله ، صلاح ، " انتفاضة القطاع وتضامن الضفة " ، شؤون فلسطينية (آذار 1983)

52) عبدالله ، صلاح . " تجدد الانتفاضة " ، شؤون فلسطينية . عدد 136–137 ، آذار – مارس 1983

53) عودة، املاسيت ، "التحركات الوطنية في الأراضي المحتلة "، شؤون فلسطينية ، يناير1983،

54) فلسطين الثورة، " الاحتلال يعتبر العلم الفلسطيني أداة دعائية لمنظمة التحرير" ، عدد 483، صدر بتاريخ 1983/11/12

55) فلسطين الثورة، "عملية فدائية بشهر واحد"، عدد 491، (بيسان للصحافة والنشر والتوزيع: نيقوسيا، 1984)

56) قدري ، محمود ، الممارسات الصهيونية ضد بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد 37 . (مؤسسة صامد : بيروت ، 1983)
57) الكرد ، ماهر ، "تفكيك بلديات المدن بناء روابط القرى" ، صامد الاقتصادي ، عدد 39 . (مؤسسة صامد الاقتصادي : بيروت ، 1982)
58) محارب ، محمود . "بدايات التجسس على العرب" . المستقبل العربي ، عدد 357 . نسخة الكترونية ، 2008 .
59) محارب ، محمود . " عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها " ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . نسخة الكترونية ، 2011
60) محارب ، محمود . " مراجعة لكتاب الكارثة والنهضة والنكبة . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نسخة الكترونية ، 2013
61) محارب، محمود، المقالات الصهيونية في الصحف اللبنانية والسورية (1936–1939)، ومجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 78، مجلد 20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: رام الله، 2009
62) مصطفى ، وليد ، " الممارسات الصهيونية العنصرية ضد شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل " ، صامد الاقتصادي ، ع 42 . (مؤسسة صامد : بيروت ، 1983)
63) مكاوي، سمر، "جامعة بيرزيت النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال"، شؤون فلسطينية، عدد 125، نيسان 1982
64) ميلسون ، مناحم ، " سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة " ، الملف ، ع 40/4 ، م 4 . (وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة : قبرص ، 1987)
65) الهدف، "إيقاف أعمال البلديات خطوة كفاحية هامة"، عدد 587، صدرت بتاريخ 22/ أيار/ 1982،
66) الهدف، نضالات المعلمين في الأرض المحتلة، عدد 737، بتاريخ 1985/9/3

مقابلات

67) مقابلة مع (أ.ع). عقدت في بلدة عزون – قلقيلية بتاريخ 2014/3/6
68) مقابلة مع السيد بسام الشكعة بتاريخ 2014/1/9 . عقدت في منزله بمنطقة المخفية – نابلس
69) مقابلة مع (ج . ع) . عقدت بتاريخ 2014/2/9 ، في منطقة الرام – القدس
70) مقابلة مع السيد خميس الحمد عقدت في سلفيت بتاريخ 2014/2/26.

71) مقابلة مع السيد (ز . هــ) ، عقدت في رام الله بتاريخ 2013/10/21
72) مقابلة مع (ر.خ) عقدت في رام الله بتاريخ 2014/4/1.
73) مقابلة مع (ر.ض) عقدت في رام الله بتاريخ 2014/4/10.
74) مقابلة مع (ر. ع) عقدت في بيت لحم بتاريخ 2014/3/30.
75) مقابلة مع (ع.م.ع). عقدت في نابلس بتاريخ 2013/9/19
76) مقابلة مع محمد العطاونة، عقدت في بيت كاحل بتاريخ 2014/3/26.
77) مقابلة مع (ج. أ. ج) عقدت في بلدة حبلة بتاريخ 2014/3/7.
78) مقابلة مع السيد لؤي عبده . عقدت في نابلس بتاريخ 2013/9/20
79) مقابلة مع (م.أ.ر)، عقدت في رام الله بناريخ 2014/4/8.
80) مقابلة مع (م.ع . م) . عقدت في رام الله بتاريخ 2013/9/24
81) مقابلة مع (و.ا.د). عقدت في نابلس بتاريخ 2014/2/11
82) مقابلة مع السيد يعقوب رمضان عقدت في أبو قسّ بتاريخ 2013/11/14.
83) مقابلة مع (ر.د) عقدت في رام الله يوم 2014/2/20.

وثائق

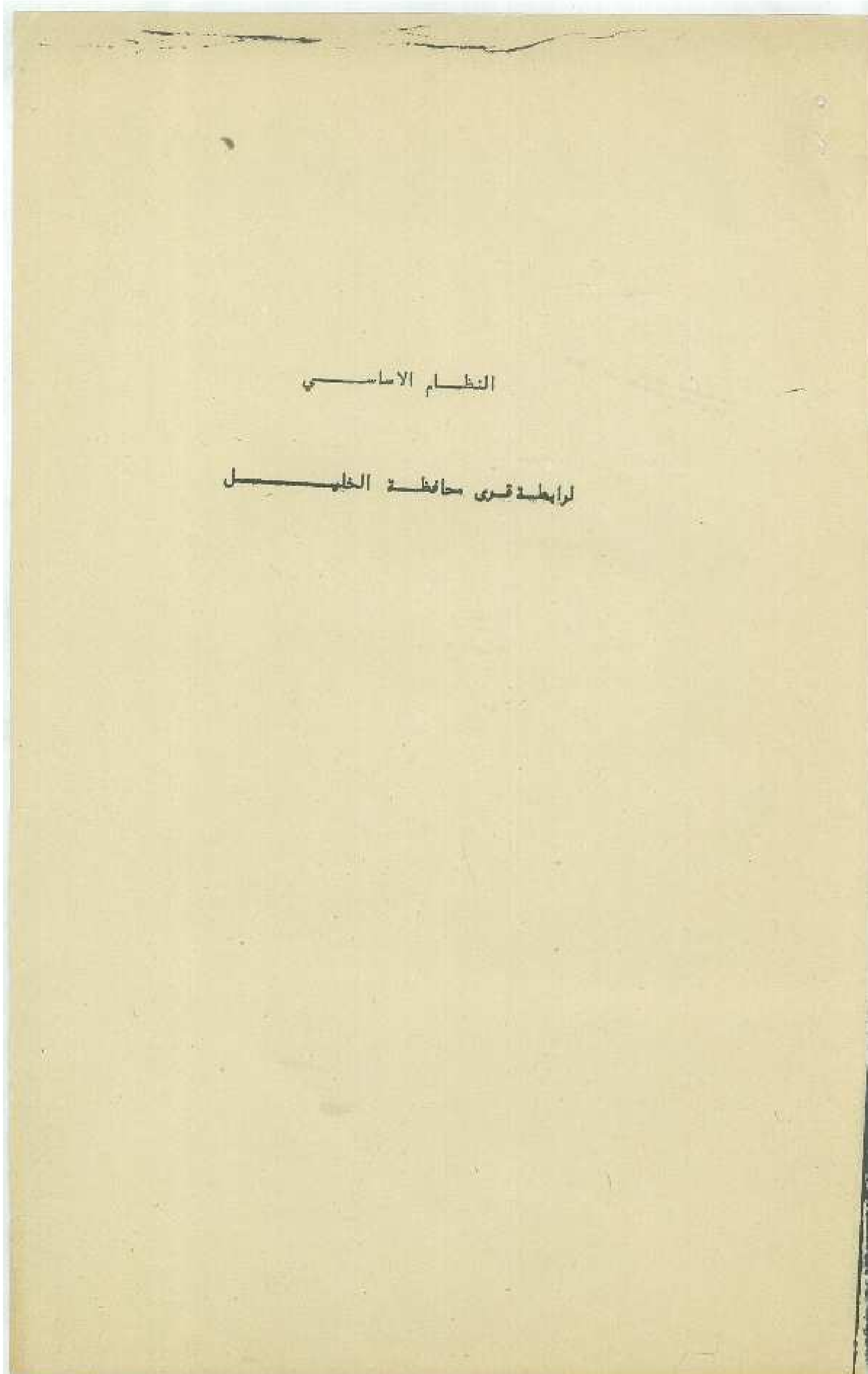
84) اتحاد روابط القرى .النظام الأساسي والقانون المؤقت . بتاريخ 1983/8/7
85) اتحاد روابط القرى ، الميثاق الفلسطيني للسلام . صدر بتاريخ ، 1983/8/17
86) رابطة قرى الخليل . النظام الأساسي لرابطة قرى الخليل . صدر بتاريخ 1978/7/20

الصحف

87) صحيفة الانباء
88) صحيفة أم القرى
89) صحيفة الفجر
90) صحيفة الشعب
91) صحيفة القدس
92) صحيفة المرآة
93) صحيفة الطليعة

الملاحق

ملحق رقم (1): النظام التأسيسي لرابطة قرى الخليل[1]



النظـــام الاســــي

لرابطة قرى محافظــة الخليـــــــل

[1] مقابلة مع ج.ع. مصدر سبق ذكره

الباب الاول

المادة الاولى : تعاريف عامة :

في مدينة الخليل وبتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠م تأسست رابطة لقرى محافظة الخليل ووافقت الهيئة التأسيسية على هذا النظام باعتباره النظام الاساسي للرابطة ووضعت التعاريف التالية :

اسم الرابطة : رابطة قرى محافظة الخليل

مركز اعمالها : مدينة الخليل

عنوانها : مدينة الخليل

منطقة عملها : محافظة الخليل

مجلس الادارة : هيئة الادارة التي تشكل وفقا لهذا النظام

الهيئة العمومية : جميع الاشخاص المنتسبين للرابطة

الرئيس : رئيس الرابطة المنتخب من قبل مجلس الادارة

المادة الثانية : غايات الرابطة :

أ) حل المنازعات والخلافات بين سكان المحافظة

ب) تشجيع تنظيم الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين على تحسين اوضاعهم الاقتصادية .

ج) تشجيع تنظيم الجمعيات الخيرية لخدمة المحتاجين وتأهيل المعوقين .

د) تطوير اساليب الزراعة وتحديثها .

هـ) تخطيط وتنفيذ اعمال التنمية والتصنيع الزراعي والقيام بكافة النشاطات التي تؤدي الى زيادة الدخل للافراد والجماعات .

و) القيام بتأسيس شركات عامة تخدم سكان المحافظة .

ز) القيام بأية نشاطات اجتماعية واقتصادية في حدود القوانين المرعية .

الباب الثاني

العضوية

المادة الثالثة : يبتدىء عمل الرابطة وادارة شوءونها من قبل عدد لا يزيد على خمسة عشر عضوا من الموءسسين .

المادة الرابعة : شروط العضوية :

أ) يحق لكل مواطن او مواطنة أكمل أو أكملت الثامنة عشرة من العمر أن ينتسب للرابطة كعضو عامل ،على أن يحوز على الشروط التالية :

١. أن يكون متمتعا بحق وقه المدنية .
٢. أن يكون حسن السيرة والسلوك .
٣. ان يحصل على تزكية عضوين من الهيئة العامة أو عضو من اعضاء مجلس الادارة .
٤. أن يوافق على النظام الاساسي للرابطة .

ب) يجوز للجمعيات المختلفة الانتساب للرابطة بناء على طلب يقدم من ممثلين عن مجالس ادارتها وفي هذه الحالة يصبح كل عضو في الجمعية المنتسبة عضوا عاملا في الرابطة وتنطبق عليه شروط عضويتها .

جـ) تقدم طلبات الانتساب على النماذج التي يقررها مجلس ادارة الرابطة وللمجلس حق قبول الطلب أو رفضه دون بيان الاسباب .

د) يجوز لهيئة ادارة الرابطة قبول اعضاء شرف وأعضاء منتسبين واعضاء زائرين للمدة التي تراها مناسبة ،وعلى الاسس التي تقررها ، على انه لا يحق لهوءلاء الاعضاء التصويت في الانتخابات او الترشيح لانتخابات الوظائف الادارية في الرابطة .

المادة الخامسة :

تحدد قيمة الاشتراك السنوي للعضو بمبلغ خمسين (٥٠) ليرة اسرائيليه يؤدى سنويا دفعة واحدة ، على ان يتم أداء الاشتراك السنوي دائما قبل نهاية سنة الرابطة الماليه بشهر واحد على الاقل .

المادة السادسة : زوال العضوية :

أ) تزول العضوية في الحالات التالية :

١- الانسحاب ، ما لم يكن العضو قد تعهد بأن يظل منتسبا للجمعية لمدة معينة .

٢- الوفاة .

٣- فقدان احد شروط العضوية .

٤- الفصل .

٥- التأخر عن دفع الاشتراك في موعد استحقاقه ، بشرط اخطاره باستحقاق الاشتراك بكتاب مسجل خلال الشهر التالي لآخر دفعة أداها ، وتصدر هيئة الادارة بأغلبية الاصوات قرارا بزوال العضوية .

ب) فصل الاعضاء : يفصل العضو بقرار تتخذه اغلبية اعضاء هيئة الادارة في الحالتين التاليتين :

١- اذا أدى عملا من شأنه أن يلحق بالرابطة ضررا جسيما ماديا كان او أدبيا .

٢- اذا استغل انضمامه للرابطة لأغراض شخصية .

المادة السابعة : اعادة العضوية :

أ) يجوز لهيئة الادارة اعادة العضوية للعضو الذى زالت عضويته بسبب عدم دفعه الاشتراك اذا أدى المبلغ المستحق .

ب) لا يجوز للعضو الذى زالت عضويته لأى سبب من الاسباب ولا لورثة العضو المتوفى الحق فى استرداد الاشتراكات أو الهبات أو التبرعات التي قدمها للرابطة .

(الباب الثالث)

موارد الرابطة وكيفية استغلالها والتصرف بها

المادة الثامنة : تتكون ايرادات الرابطة من :

أ) اشتراكات الاعضاء
ب) التبرعات والهبات
جـ) ريع ايراد الحفلات
د) الوصايا
هـ) أية موارد أخرى توافق عليها هيئة الادارة .

المادة التاسعة :

أ) تبدأ سنة الرابطة المالية في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة مالية .

ب) تودع أموال الرابطة في المصرف الذى تعينه هيئة الادارة على أن لا يحتفظ أمين الصندوق بمبلغ لا يزيد على ثلاثة آلاف ليرة اسرائيلية .

جـ) يشترط لسحب أى مبلغ من أموال الرابطة المودعة في المصرف أن يوقع على الحوالة المالية رئيس الرابطة أو من يفوضه خطيا .

د) لا يجوز انفاق أى مبلغ من أموال الرابطة الا لتحقيق أى غرض من أغراضها ، ولا يجوز انفاقه في غير ذلك .

هـ) تحتفظ الرابطة في مركزها بدفاتر للحسابات وفقا لأصول مسك الدفاتر .

(الباب الرابع)

الموءسسات التي تمثل الرابطة العامة

الجمعية العمومية

المادة العاشرة : تتكون الجمعية العمومية من جميع الاعضاء العاملين الذين أوفوا بالتزاماتهم وفقا لأحكام هذا النظام .

المادة الحادية عشر : يجب دعوة الجمعية العمومية للاجتماع مرة كل سنة على الاقل خلال شهر واحد من تاريخ الانتهاء من تدقيق حسابات

الرابطة ، ويجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك .

المادة الثانية عشرة : يدعو مجلس الادارة الجمعية العمومية للاجتماعات في مركز الرابطة باشعار يرسله الى جميع الاعضاء الذين لهم الحق في الحضور ويكون ذلك قبل تاريخ الاجتماع بأسبوعين على الاقل ، ويرفق بهذا الاشعار جدول أعمال الاجتماع وكشف بأسماء الاعضاء الذين لهم حق حضور اجتماعات الجمعيه العمومية .

المادة الثالث عشر : لكل عضو الحق في أن ينيب كتابة عضوا آخر يمثله في حضور اجتماعات الجمعية العمومية ، ولا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد .

المادة الرابعة عشر : يرأس اجتماعات الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة ، فاذا غاب الرئيس يرأس اجتماعات الجمعية العمومية نائب الرئيس ، واذا غاب نائب الرئيس تنتخب الجمعية العمومية من بين أعضاء مجلس الادارة رئيسا لذلك الاجتماع .

المادة الخامسة عشر : يكون اجتماع الجمعية العمومية قانونيا اذا حضره واحد وخمسون في المئة ٥١ ٪ من الاعضاء الذين لهم حق الحضور ، فاذا لم يبلغ عدد المجتمعين هذه النسبة بناء على الدعوة الاولى من اجتماع الجمعية العمومية ، تعقد الجمعية العمومية بدعوة ثانية خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ الاجتماع الاول ، ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين .

المادة السادسة عشر : لا يحق للجمعية العمومية ان تنظر في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال .

المادة السابعة عشر : تبحث الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى بالامور التالية:

أ) التصديق على الحساب الختامي للرابطة
ب) تقرير مدقق الحسابات •
جـ) اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة•
د) تقرير مجلس الادارة عن أعمال الرابطة وحالتها خلال العام المنصرم • ويجب أن يتضمن هذا التقرير استعراض حالة العضوية •
هـ) انتخاب أعضاء مجلس الادارة بطريق الاقتراع السرى •على أن لا يتعارض ذلك مع نص المادة الحادية والعشرين من هذا النظام •
و) تعيين مدقق حسابات من غير أعضاء مجلس الادارة •
ز) اقرار انشاء فروع او فروع للرابطة •
حـ) تحديد ماهية المصاريف وقيمتها التي يجوز للعضو استردادها والتي تحملها العضو خلال قيامه بشؤون الرابطة •
ط) أية مسائل أخرى يعرضها مجلس الادارة •
ى) تصدر القرارات في اجتماع الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة باستثناء ما ورد في الفقرة هـ من المادة السابعة عشر من هذا النظام وذلك برفع الايدى •

المادة الثامنة عشر : تصدر القرارات في اجتماعات الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة فيما يختص بتعديل النظام الاساسي •وبأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العمومية في الاحوال التالية :

أ) تعديل نظام الرابطة الاساسي فيما يتعلق باغراضها وغاياتها •
ب) حل الرابطة •
جـ) عزل أعضاء مجلس الادارة •

المادة التاسعة عشر : لا يجوز لعضو الرابطة الاشتراك بالتصويت اذا كان موضوع القرار المعروض هو ابرام اتفاق معه ، أو رفع دعوى عليه ، أو انهاء دعوى بينه وبين الرابطة ، وكذلك عندما تكون له مصلحة شخصية في القرار المطروح للتصويت فيما عدى انتخابات مجلس الادارة وغيرها من الهيئات أو اللجان المتصلة بالرابطة .

المادة العشرون : تدون قرارات الجمعية العمومية في دفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويذكر في محضر الجلسة أسماء الاعضاء الذين لهم حق الحضور وأسماء الحاضرين بأنفسهم أو بالانابة ، كما يذكر اسم الرئيس وأمين السر والقرارات الصادرة .

مجلس الادارة

المادة الحادية والعشرون :

أ) يدير شؤون الرابطة مجلس ادارة مكون من عدد لا يزيد على خمسة عشر شخصا يجري انتخابهم من قبل الهيئة العمومية بالاقتراع السري المباشر .

ب) في مرحلة التأسيس يعتبر المؤسسون مجلس ادارة موقت لفترة واحدة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون كافة صلاحيات مجلس الادارة خلال هذه الفترة .

ج) يحق لمجلس الادارة الموقت وبأغلبية الاصوات وموافقة الرئيس فصل إي عضو من أعضائه ثبت لهم عدم أهليته

د) لجان ادارة الفروع في كل قرية ينتخبون من قبل الاعضاء المنتسبين للرابطة في تلك القرية ، وفقا لهذا النظام وموافقة مجلس ادارة الرابطة .

هـ) يحق لمجلس ادارة الرابطة تكليف بعض اعضاء الرابطة في القرى القيام بأعمال الادارة في تلك القرى بصفة موقتة ولمدة لا تزيد على سنة واحدة ولا يجوز تمديدها .

و) مدة العضوية لمجلس الادارة ثلاث سنوات يجوز بعدها اعادة انتخابهم كما يجوز لمجلس الادارة حل نفسه قبل مدة السنوات الثلاث بأغلبية الثلثين وطرح موضوع انتخاب مجلس ادارة جديد في أول اجتماع للجمعية العمومية يلي حل المجلس نفسه على ان يستمر في ادارة أعمال الجمعية حتى تسلم المجلس الجديد أعماله .

المادة الثانية والعشرون : يشترط في عضو مجلس الادارة بالاضافة للشروط التي يجب توفرها في اعضاء الجمعية العمومية ما يلي :

أ) ان لا يقل عمره عن ٢١ عاما .

ب) ان يكون ذا نشاط ملحوظ يتصل بالغايات والاغراض التي انشأت من أجلها الرابطة .

المادة الثالثة والعشرون : لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل في الرابطة بأجر الا بقرار يتخذه مجلس الادارة .

المادة الرابعة والعشرون : يمثل مجلس الادارة الرابطة لدى كافة الجهات الحكومية والاهلية والقضائية فيما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

المادة الخامسة والعشرون : عندما يخلو منصب عضو من مجلس الادارة خلال مدة ولاية ذلك المجلس يصبح الشخص الذي نال أكبر عدد من الاصوات بعد الاعضاء المنتخبين في الاجتماع الانتخابي السابق عضوا في مجلس الادارة بدلا من العضو الذي خلا منصبه ، واذا لم يكن هنالك شخص من هذا القبيل تجتمع الهيئة العمومية لانتخاب عضو يشغل العضوية الشاغرة ، ويبقى اعضاء مجلس الادارة المنتخبون بمقتضى هذه المادة في مراكزهم الى حين حلول موعد انتخابات مجلس الادارة وفقا لهذا النظام .

المادة السادسة والعشرون : تشمل صلاحيات مجلس الادارة كل ما يتعلق بادارة شؤون الرابطة ، وعلى وجه التحديد ما يلي :

أ) اعداد التقرير السنوي لنشاط الرابطة .

ب) تنظيم اجتماعات الجمعية العمومية .

ج) اعداد مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية المقبلة .

د) اعداد الحساب الختامي للسنة المالية الحالية ومراجعة تقرر مدقق الحسابات .

هـ) اعداد الانظمة المالية والادارة التي يسير عليها مستخدموا الرابطة .

و) اعداد برنامج عمل عام للرابطة يخطط النشاطات التي ستقوم بها الرابطة . خلال المراحل الزمنية المختلفة كما يضع الخطط اللازمة لتنفيذ مشاريع الرابطة المختلفة .

ز) لمجلس الادارة الحق في تعيين اللجان الفنية وخلافها من اللجان وتقدير اتعابها ومكافأتها وله أن يكلفها بالدراسات وبالتنفيذ لأي مهمة من المهام التي يراها لازمة للقيام بنشاطات الرابطة .

ح) يجوز لمجلس الادارة أن يقدر مساهمة الرابطة في اى مشروع ، كما يقوم بتقدير مساهمة القرى المنتفعة بالمشاريع اما مباشرة او بالاستعانة بلجان فنية ، ويكون تقديره قطعيا وملزما للرابطة وللقرية على حد سواء .

المادة السابعة والعشرين : يعقد مجلس الادارة اجتماعا مرة في كل شهر للنظر في شؤون الرابطة وتكون الاجتماعات قانونية بحضور ستة أعضاء ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

المادة الثامنة والعشرون : ينتخب مجلس الادارة في أول اجتماع له بعد اجتماع الجمعية العمومية رئيسا من بين اعضائه ، كما ينتخب نائبا للرئيس وأمينا للسر وأمينا للصندوق في الاجتماع ذاته .

المادة التاسعة والعشرين :

أ) لا يجوز لعضو مجلس الادارة التخلف عن حضور جلستها الا بعذر مقبول يقدم قبل انعقاد الجلسة ويوافق عليه الاعضاء ويسجل في محضر الجلسات .

ب) كل عضو يتخلف عن حضور ثلاث جلسات متوالية بدون عذر مقبول يعتبر منفصلا عن عضوية مجلس الادارة .

المادة الثلاثون : يجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان فرعية تتولى متابعة نشاط الرابطة في مختلف الميادين وفقا لما يحدده مجلس الادارة .

المادة الحادية والثلاثون : تتضمن صلاحيات الرئيس ما يلي :

أ) تمثيل الرابطة لدى السلطات الرسمية والقضائية والجهات الاخرى التي بينها وبين الرابطة صلات ما .

ب) الاشراف على كافة أعمال الرابطة واللجان المنبثقة عنها وموظفيها .

جـ) الاشراف على اختام ومستندات الرابطة اما مباشرة أو عن طريق موظف يعين لهذه الغاية وفي حالة غياب الرئيس او اعتذاره يقوم نائب الرئيس مقامه .

د) تعيين الموظفين والمستشارين وتحديد رواتبهم او مكافآتهم وانهاء خدماتهم .

المادة : الثانيـة والثلاثـون : تتضمن صلاحيات أمين السـر ما يلي :

أ) حفـظ سجـلات الرابطـة ومخابراتهـا •

ب) تدوين وقائـع جلسات الادارة والجمعيـة العموميـة •

جـ) القيام بأعمال أمين الصندوق عند غيابـــة •

المادة الثالثـة والثلاثـون : تتضمن صلاحيات أمين الصندوق ما يلي :

أ) استلام المبالغ التي ترد الى الرابطة بايصالات مختومة بختم الرابطـة موقعة منه وايداع تلك المبالغ في المصرف الذى يقرره مجلس الادارة •

ب) تنفيذ قرارات مجلس الادارة في ما يتعلق بمعاملات الرابطـــة المالية ويوقع من الرئيس التعهدات التي ترتبط بهذا ويقـــدم حسابا شهريا عن الوضـع المالي للرابطـة الى مجلـس الادارة •

جـ) حفظ دفاتر الرابطة ومستنداتها المالية في مركز الرابطة لتكـــون تحت طلب الجهات الادارية المختصـــة •

د) لا يجـوز ان ينفق او يتصرف في أموال الرابطة الا وفقا لما يقـــرره مجلس الادارة •

(البـــــاب الخامـــــس)

حـــل الرابطـــة

المادة الرابعـة والثلاثــون :

أ) تحل الرابطة بقرار من الجمعية العمومية للرابطة على ان لا تقـل الاصوات المؤيدة للحل على ثلثي الاعضـاء الذين لهم حق التصويت •

ب) اذا حلت الرابطة لأي سبب من الاسباب تؤول اموالها المنقولـــة وغير المنقولـة بعد تأدية جميع الالتزامات الى الجهـة الـــتي تقررهـا الجمعية العموميـة ، شريطـة ان لا يخـرج ذلك القرار عن أغـراض الرابطـة وتنفق داخـل حدود قرى محافظة الخليـل •

ملحق رقم (2)

النظام السياسي والقانون المؤقت[2]

(2) صحيفة المرآة، (النظام الأساسي والقانون المؤقت)، العدد 64، صدرت بتاريخ 21/آب/1983.

...المؤقت للحركة الديمقراطية للسلام

...يم القسم الذي تحدده الحركه لاعضائها، ز ـ ان يقوم بجميع المهام التي تطلبها منه الحركة في الفرع الذي يتبعه ح ـ الا يقوم بنشاط معاد للحركةاو مخالف لمبادئها .

٢ ـ فقدان العضويه : يفقد العضوعضويته في الحركة في الحالات التاليه ، أ ـ اذا اصيب بالجنون ، ب ـ اذا حكم بجرم مخل بالشرف ، جـ ـ اذا امتنع عن تسديد التزاماته الماليه للحركه دون عذر مقبول . د ـ اذا مارس نشاطات مخالفه لمبادئ الحركة والحق بها اضرارا ، هـ ـ اذا سلك سلوكا مشينا سبب اذى لسمعة الحركه .
و ـ اذا امتنع دون عذر مقبول عن القيام بالمهام التي تكلفه بها الحركة . ز ـ اذا أخل بقدسية وشرف القسم الخاص بالحركة .

٣ ـ أحكام عامةتتعلق بالعضويه : أ ـ للجنة المركزيةالحق في ادخال اى تعديل تراه مناسبا فيما يتعلق بموضوع العضوية وذلك وفقا للتطورات والمسؤوليات المستجده التي تطرأ مع نمو وتطور الحركه . ب ـ رسم الانتساب والعضويه المقرر هو خمسة دنانير اردنيه او ما يعادلها لكل عضو ، جـ ـ اشتراك العضو السنوى هو خمسة دنانير اردنيه لكل سنة ماليه تدفع في اول كل سنه ماليه ، د ـ لكل عضو عامل في الحركه الحق في الحصول على بطاقة العضويه التي تقرر الحركه منحها لاعضائها هـ ـ جميع اعضاء النشاطات للحركات التي تقوم عليها الحركة هم اعضاء طبيعيون في الحركة اما فيما يتعلق بالالتزامات الماليه المترتبه عليهم فتدفع وفقا لما نصت عليه انظمتهم الداخليه وهم الاعضاء الذين ورد نص عليهم في الفقرتين "دو١٣" من المادة الاولى من هذا النظام .

و ـ للقياديين النشيطين من الاعضاء الحق في التمتع بمزايا خاصه وفقا لقرارات اللجنه المركزية .

٤ ـ الفروع والنشاطات :ـ للحركة الحق في انشاء فروع لها او لاحدى نشاطاتها التي ورد عليها نص في "دو ١٣" من المادة الاولى من هذا النظام على الاسس التالية :ـ
(١) ـ في احياء المدن وفي المدن الصغيره وفي معسكرات اللاجئين ومضارب العشائر تؤسس الفروع بقرار من اللجنة المركزية ووفقا لقرار اللجنة المركزية يجرى استئجار المبنى اللازم او امتلاكه او بناؤه مجددا وتاثيثه وتشغيله على افضل الاسس .

(٢) يكون الفرع فرعا للحركة او احدى نشاطاتها القائمه او المستحدثه .

(٣) يحدد قرار اللجنة المركزيه الجهه التي يتبعها الفرع سواء كان مركز الفروع او مسؤول نشاطات الفروع في اللجنه المركزية ويتسلم منه تعليمات قيادة الحركه وينفذها مع لجنة الفرعكما يرفع اليه جميع المعلومات عن تطور نشاط الحركه في فرعها .

(٤) تدير الحركه فروعها بموجب نظام خاص تضعه لذلك وفقا لمقتضيات المصلحه العليا للحركه .

ه ـ يجوز للعضو ان يكون عضوا في اكثر من فرع واحد من فروع الحركه اذا كان الاخر يمارس نشاطا متخصصا كأن يكون عضوا في فرع الحركة وينتسب في نفس الوقت لفرع آخر يمارس النشاط الرياضي او يرعى الحركة الطلابية اذا كانت الشروط تنطبق عليه .

٦ ـ في الانتخابات التي تجريها الفروع لانتخاب ممثليها في المجلس الاعلى او اللجنه المركزيه لا يجوز للعضو ان ينتخب اكثر من مرة واحدة وتختم بطاقته الانتخابية بخاتم الانتخابات الخاص بحيث لا تجيز له بعدها الاقتراع في فرع آخر مهما كان عدد الفروع التي يمارس نشاطه فيها .

المادة الرابعة : احكام عامة :ـ

ا ـ في حالة عدم وجود نص على اى من الانشطه التي تمارسها الحركة في هذا النظام يجوز للجنة المركزيه للحركه بتوجيه من المكتب السياسي ان تتخذ القرار المناسب لاستحداث وادارة النشاط المطلوب او ضم نشاط قائم غير تابع للحركة ويقرأ قرار اللجنة المركزيه مع هذا النظام بوصفه جزءا منه
ب ـ يجوز للجنة المركزية بتوجيه من المكتب السياسي ان تعمل طيلة مرحلة التاسيس كلها على اضافة البنود والقرارات التي تكفل سد الثغرات التي قد يكون هذا النظام اغفلها وذلك لضمان تنفيذ المبادئ الوارده في هذا النظام على ان تقرأ جميع هذه القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية لهذا الغرض مع هذا النظام كجزء منه .

المادة الخامسة :ـ

ا ـ النواه الرئيسيه لهذه الحركه في تنظيمها الهيكلي هم المؤسسون وتتكون اللجنه التاسيسيه من عدد غير محدود من الاعضاء من المبادرين لتاسيس هذهالحركة وتعقد اللجنه التاسيسيه اجتماعا يجرى فيه تلاوة هذا النظام واقراره ويصبح بعد اقراره الدستور الذى تسير بموجبه الحركه .

ب ـ بعد اقرار هذا النظام تقوم لجنة من ثلاثة اشخاص منتخبه من اللجنه التاسيسيه برفع هذا النظام للسلطات المختصه للحصول على ترخيص العمل القانوني اللازم للحركه

جـ ـ تتمتع اللجنه التاسيسيه بجميع صلاحيات المجلس الاعلى واللجنه المركزيه والمكتب السياسي حيثما ورد نص على ذلك في هذا النظام الى ان تشكل جميع هذه الهيئات بصوره رسميه وقانونيه وفقا لهذا النظام وتمارس صلاحياتها .

د ـ بعد تسلم كافة مؤسسات الحركه لاعمالها ينتهي عمل اللجنه التاسيسية وتبدأ كل مؤسسه بممارسة اعمالها وفقا لنصوص هذا النظام .

المادة السادسه : المجلس الاعلى للحركه .

ا ـ لكل فرع من فروع الحركه الحق في انتخاب ممثل واحد لكل مائة عضو من اعضائه فاذا كان عدد اعضاء الفرع الف عضو فانه يحق لهم انتخاب عشرة اعضاء يمثلونهم في المجلس الاعلى للحركه .

ب ـ لكل نشاط من آنشطة الحركة ان ينتخب على نفس القاعده ممثلا واحدا لكل مائة عضو سددوا اشتراكهم مهما كان عدد الاعضاء .جـ ـ جميع ممثلي قواعد الحزب من الفروع والنشاطات يشكلون المجلس الاعلى للحركه .
د ـ يجب الا يتجاوز عدد اعضاء المجلس الاعلى من الضفة والقطاع الالف وخمسمائة عضو .

هـ ـ ينتخب المجلس الاعلى للحركه اللجنه المركزية بتوجيهاته فيما يتعلق بنشاطات وعمل الحركه .
و ـ على المجلس الاعلى للحركة أن يزود اللجنة المركزية بتوجيهاته في ما يتعلق بنشاطات الحركة وعملها
ز ـ للمجلس الاعلى الحق في الاجتماع مرة واحدة كل سنة ويتلقى تقريرا من اللجنة المركزية عن اعمال الحركة
ح ـ مدة المجلس الاعلى للحركة اربع سنوات يجرى بعدها حله وانتخاب مجلس اعلى جديد يمارس كافة صلاحياته .

المادة السابعة : اللجنة المركزية للحركة .

ا ـ اللجنة المركزية للحركة هي التحرك الدائم النشيط للحركة .

ب ـ يتم انتخاب اللجنة المركزية من المجلس الاعلى للحركة من عدد من الاعضاء يبلغ ستين عضوا أربعون منهم يمثلون الحركة في مختلف مدن وقرى ومخيمات ومضارب عشائر البدو في الضفة الغربية وعشرون يمثلون قطاعات الحركة في قطاع غزه .

جـ ـ تتمتع اللجنة المركزية بكافة الصلاحيات التي تمكنها من ادارة الحركة على اعلى مستوى من الكفاءه .

د ـ للجنة المركزية ان تنتخب من بين اعضائها رجالا متخصصين لمعالجة مختلف القضايا التي تهم السكان في الضفة والقطاع كمختلف فروع الاقتصاد والخدمات والثقافة والاعلام وكافة المرافق التي ترتقي بحياة سكان الضفه والقطاع .

هـ ـ جميع النشاطات التي وردت في الماده الثانية من هذا النظام هي من مسؤولية اللجنة المركزية بكل ما نصت عليه .

و ـ تجتمع اللجنه المركزية مرة كل شهرين اجتماعا عاديا ويجوز لها ان تجتمع اجتماعا فوق العاده بناءا على طلب المكتب السياسي او خمس اعضائها .

ز ـ ينبغي ان يحضر سكرتير اللجنه المركزية جدول اعمالها الخاص بكل اجتماع ويبلغه لكل عضو قبل موعد عقد الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل ليتمكن العضو من دراسته والاستعداد للمشاركه في مناقشته مع اعضاء اللجنة المركزية .

ح ـ للجنة المركزيه بتوجيه من المكتب السياسي للحركه ان تتصل بحركات وطنيه تعمل في الضفةوالقطاع لغرض الاندماج في الحركة او الائتلاف معها وفقا لميثاق مشترك يحقق ويجسد آمال وطموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في حل مشاكلهكلها ومن بينها تمثيل الشعب الفلسطيني بالضفة والقطاع في اية محادثات مع جهات ذات علاقةللوصول بشعبنا لشاطئ السلام .

ط ـ للجنة المركزيه الحق في توفير مصادر التمويل الثابته والطارئه لنشاطات الحركه ولها في هذا المجال ان ترسل للفروع بتوجيهاتها وعلى اعضاء وقيادة الفروع الاستجابه لنداء اللجنة المركزيه بسرعه وكفاءه .

ى ـ للجنة المركزية ان تمنح الفرع او العضو المتفوق في اى مجال من مجالات النشاط الاوسمة الخاصة بالتقدير والاحترام .

ك ـ للجنة المركزيه ان تقترح اشكالا من الشعارات يحملها اعضاء الحركه تكون رمزا لتطلعات الحركه كما ان اللجنه المركزيه توافق على الاوسمه التي تمنح لمؤيدى الحركه من خارج الحركه وأن تكون لهذه الاوسمه مستويات وفقا لمقام ومدى اهمية الشخصيه التي تمنح الوسام .

المادة الثامنة : المكتب السياسي :ـ

أ ـ تنتخب اللجنة المركزية من بين اعضائها الستين احد عشر عضوا ليكونوا المكتب السياسي للحركه .

ب ـ تراعى في انتخاب المكتب السياسي نفس النسبه التمثيليه للضفه والقطاع وعليه فان سبعة من اعضاء المكتب السياسي ينتخبون من بين الاربعين عضوا الذين يمثلون الضفه واربعة من بين العشرين عضوا الذين يمثلون قطاع غزه

جـ ـ صلاحيات المكتب السياسي :ـ

١ ـ يعتبر المكتب السياسي في المراحل الاولى في حالة انعقاد دائم الى ان تتم بلورة امور الحركه ثم يتحول الانعقاد الى مرة واحدة اسبوعيا .

٢ ـ يصدر المكتب السياسي توجيهاته للجنه المركزيه بخصوص جميع القضايا التي تحتاج الى قرار لدراسة الموضوع واصدار القرار اللازم .

٣ ـ سكرتير اللجنه المركزيه يجب ان يكون عضوا في المكتب السياسي .

٤ ـ ويجوز ايضا ان يكون سكرتير اللجنه المركزيه رئيسا للمكتب السياسي اذا تم انتخابه لهذا المنصب بواسطة المجلس .

٥ ـ يتسلم المكتب السياسي من اللجنه المركزيه اية اقتراحات او قرارات واذا صادق عليها تصبح جزءا من دستور الحركه ، واذا اعادها للجنة المركزية لاعادة دراستها مع ملاحظاته وتوجيهاته فيترتب على اللجنة المركزيه اعادة دراسة الموضوع آخذه بعين الاعتبار ملاحظات المكتب السياسي .

٦ ـ المكتب السياسي مفوض بالاتصال بجميع الجه[illegible] خارج الحركه واجراء المحادثات معها نيابه عن الحر[illegible] والوصول الى اتفاق يضمن مصلحة الحركه والشعب الفلسـ[illegible] على الا يتعدى التوقيع على مسوده اى اتفاق مع أى ج[illegible] بالاحرف الاولى وبعد اقرار الاتفاق باكثرية اصوات اللجـ[illegible] المركزيه يصبح الاتفاق نافذا وسارى المفعول وفقا للنصوص الوارده فيه وملزما للحركه .

٧ ـ لرئيس المكتب السياسي الحق في استخدام العدد اللازم من الموظفين والخبراء والاجهزه وتحديد شروط عملهم وكذلك اللوائح الخاصه باعمال جهاز المكتب وأن يعد لها أو يستبدلها او يلغيها وفقا لمقتضيات مصلحة العمل .

٨ ـ للمكتب السياسي الحق في تحديد المكافآت والبدلات التي تدفع لاعضاء المجلس بوصفهم اعضاء متفرغين تفرغا كاملا للعمل لما فيه مصلحة الحركه والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع .

٩ ـ يعتبر المكتب السياسي القيادة العليا للحركه وله ان يقود الحركه ومسيرة الشعب الفلسطيني على الاسس الديمقراطية التي قامت عليها الحركه وتم انتخابه بموجبها .

البقية صفحة [illegible]

الباب الأول

المادة الأولى: التسمية، الاصطلاحات والتعريفات

أ. بتاريخ 1983/8/7، كانت في الضفة الغربية وقطاع غزة حركة سياسية منظمة ومسجلة وفقاً للقانون تحت اسم "الحركة الديمقراطية للسلام".

ب. المركز المؤقت للحركة هو مدينة رام الله، ويجوز للجنة المركزية للحركة، تغيير هذا المركز أو الإبقاء عليه بقرار الأكثرية. ويعتبر قرار اللجنة المركزية المتخذ في هذا الخصوص في المستقبل جزءاً لا يتجزء من هذا النظام وتقرأ معه بعد تسجيلها بصورة رسمية في سجل محاضر جلسات اللجنة المركزية.

جـ. اصطلاحات وتعريفات:

1. **يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه حيثما وجدت المعاني التالية:**
2. **الحركة: الحركة الديمقراطية للسلام.**
3. **الفرع: فرع مكتب الحركة الديمقراطية للسلام في أي مكن في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
4. **المؤسسون: الأعضاء الذين يوقعون على طلب التأسيس.**
5. **النشاطات: الحركات التي تحتفي بقطاعات الشعب المختلفة، وهي وتشمل في مرحلة التأسيس ما يلي:**
   - أ **حركة الشباب الديمقراطيين.**
   - ب **حركة الطلاب الديمقراطيين.**
   - ج **حركة النساء الديمقراطيين.**
   - د **حركة العمل الديمقراطية.**
   - ه **أندية السلام الديمقراطية.**
   - و **مجلس العشائر.**
   - ز **هيئة تطوير القرى.**
6. **اللجنة المركزية: اللجنة التي تضمن ممثلين لكافة الفروع والنشاطات التابعة للحركة، وتتكون من ستين عضواً أربعين يمثلون سكان الضفة الغربية، وعشرون يمثلون قطاع غزة.**
7. **المجلس السياسي: ويتشكل من احد عشر عضواً، تنتخبهم اللجنة المركزية للحركة ويكونون القيادة العليا.**
8. **الرئيس: رئيس المكتب السياسي، ورئيس الحركة.**
9. **الأمين العام: الأمين العام للجنة المركزية للحركة، وينبغي أن يكون عضواً في المكتب السياسي.**
10. **البرامج: البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبرامج الخدمات التي تتبناها الحركة.**
11. **الميثاق: هو ميثاق العمل الذي تضعه الحركة لتسير على هديه، ويبين مبادئ وأهداف الحركة كما يشرح برامجها المختلفة.**
12. **العضو: عضو الحركة الديمقراطية للسلام.**
13. **النشاطات المستحدثة: أية نشاطات تقتضي الضرورة ممارستها والاكتفاء بها أثناء ممارسة الحركة لعملها ولم يرد عليها نص في الفقرة الخامسة من هذا النظام.**
14. **المجلس الأعلى: هو المجلس المنتخب من فروع الحركة التي كان أياً كان نوعها بمعدل ممثل واحد لكل مائة عضو ويتكون من ألف وخمسمائة ممثل هو الهيئة التي تنتخب اللجنة المركزية.**

الباب الثاني

الغايات والأهداف

المادة الثانية:

أ. تجميع كافة أفراد الشعب الفلسطيني من سكان الضفة وقطاع غزة ذكوراً وإناثاً ممن تزيد أعمارهم عن الثمانية عشر عاماً في إطار الحركة الديمقراطية للسلام التي تتبنى برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتثقيفهم وتوعيتهم ليصبحوا عناصر إيجابية وقوية وفاعلة ومنتجة ضمن هذا التنظيم.

ب. المهة الأساسية للحركة هي أخذ زمام المبادرة والمساهمة الإيجابية والنشطة في التوصل لحل سلمي عادل ومشرف للقضية الفلسطينية والوصول بالشعب الفلسطيني لوضع من التنظيم يتمكن من خلاله بنفسه ودون وصاية أو تدخل من أطراف أخرى أن يقول كلمته ويتخذ قراره في موضوع تقرير مصيره.

جــ. اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بضمان الحركة الكاملة من حرية اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية بعيداً عن كل ألوان التدخل والضغط والتأثير على قدرة أبناء الشعب الفلسطيني في اتخاذ قرارهم الحر النابع من ضميرهم ومن شعورهم بمصالحهم الوطنية.

د. للحركة الحق في امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة والمباني والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية والمصرفية ومؤسسات الخدمات.ولها الحق أن تقوم بتسجيلها باسم لها أو باسم النشاطات الوارد ذكرها في الفقرة الخامسة من البند "جــ" من المادة الأولى من هذا النظام، ولها الحق في أن تديرها بالطريقة التي تقرها لجنتها المركزية.

هــ. للحركة الحق في إدارة شؤونها المختلفة مباشرة من قبل كوادرها وأعضائها أو باستخدام موظفين وخبراء لهذه الغاية وفقاً لأنظمة ولوائح تقررها اللجنة المركزية.

و. للحركة الحق في تغيير اسمها واتخاذ اسم آخر بقرار من لجنتها المركزية وفقاً لمتطلبات المرحلة التي تمر بها الحركة.

ز. للحركة الحق في إنشاء إدارة والإشراف على النشاطات المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من البند "جــ" من المادة الأولى الواردة في هذا النظام، ولها الحق في دعمها وتوجيهها. كما أن الموافقة على هذا النظام يشتمل على موافقة ضمنية لهذه النشاطات التي للحركة الحق في إدارتها دون الحصول على إذن خاص عدا الفقرة "ز" من البند الخامس من المادة "2" من المادة الأولى والمتعلقة بمجلس العشائر التي تحتاج إلى تشريع خاص يجعل أحكامه قابلة للتنفيذ بواسطة أجهزة الأمن المختلفة. ولا يعني هذا ألا يكون لكل نشاط من النشاطات الواردة في الفقرة الخامسة من المادة "جــ" من المادة الأولى وكذلك النشاطان المنصوص عليها في الفقرة 13 من المادة الأولى تشريعات خاصة.

ح. أنظمة داخلية خاصة للجنة المركزية بتوجيه من المكتب السياسي الحق في توسيع جميع بنود الباب الثاني الأهداف والغايات. بحيث تلائم التوسعات المنتظرة مع متطلبات تطور الحركة وبمجرد إقرارها في اللجنة المركزية وتسجيلها في محضر الجلسات تعتبر نهائية وتقرأ مع هذا النظام كأنها جزء منه.

ط. للحركة الحق في إدارة أية مرافق عامة لخدمة أبناء الشعب وفقاً للسياسة التي ترسمها لجنتها المركزية وذلك بقرار من اللجنة المركزية وتوجيه من المكتب السياسي.

ي. عموماً للحركة الحق في ممارسة جميع النشاطات وإدارتها مهما كان نوع هذه النشاطات إذا كان في ذلك خدمة لأهدافها وأهداف الشعب الفلسطيني سواء كانت هذه النشاطات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو خدمات عامة من أي نوع كان له مساس بمصالح واحتياجات الجمهور وعامة الشعب بقرار من اللجنة المركزية وتوجيه من المكتب السياسي.

ك. يجوز للحركة أن تمثل أعضائها أو كافة السكان في كل أمر يجري البحث فيه مع أية جهات أخرى ذات علاقة. كما أن لها الحق في أن تتوصل لاتفاقيات مصالح السكان وتسيير حياتهم دون تدخل من أية أطراف ذات علاقة.

ل. عطفا على ما ورد في الفقرة "ط" من هذه المادة فإن اللجنة المركزية بتوجيه من المكتب السياسي لها الحق في إعادة تنظيم أي مرفق تتولى إدارته بموجب اتفاقيات مع أي جهات ذات علاقة وليس عليها أن تتقيد بشكل التنظيم الذي يقدم الخدمة أو بكوادره بل إن لها الحق في أن تعيد تنظيم المرفق أو الجهاز وكذلك الكوادر التي تشرف عليه وذلك بما يتلاءم مع سياسة الحركة.

م. للحركة الحق في حالة عدم وجود مرفق معين وترى الحركة ضرورة إيجاده أن تصدر اللجنة المركزية للحركة بتوجيه من المكتب السياسي القرار الضروري لإنشاء ذلك المرفق وأسس تشغيله واللوائح الخاصة بإدارته بما يخدم الحركة والشعب.

ن. للحركة الحق في أن تتخذ لجنتها المركزية القرارات اللازمة بتوجيه من المكتب السياسي في رسم أو إعادة رسم السياسة العامة لإدارة جميع نواحي الحياة اليومية على ضوء أية اتفاقيات تتوصل إليها وتوقعها بموجب هذا النظام مع جهات ذات علاقة، ويتضمن الحق في إلغاء مرفق قائم أو استحداث مرفق غير موجود، وكذلك الحق في إجراء كافة التعديلات المتعلقة بالمرافق كلها بما يتلاءم مع السياسة التي ترسمها الحركة، وتصدر بها قرارات يكون لها قوة تنفيذية ملزمة.

س. للحركة الحق في أي مرحلة من مراحل عملها أن تقترح على الأجهزة الحكومية العاملة سواء كانت هذه الأجهزة جزءاً منها أو قبل أن تكون. كذلك إدخال تعديلات على القوانين المعمول بها أو إلغاء قوانين سارية، وكذلك استحداث تشريعات ضرورية وكذلك دمج وتوحيد قوانين غير متناسقة أو متناقضة أو مختلفة ولها أن تقدم وجهة نظرها في اقتراحاتها بصورة مفصلة وعلى الأجهزة الحكومية في حالة كونها تابعة للحركة أن تقوم ضمن المدة المحددة باتخاذ الإجراءات القانونية لوضع طلبات الحركة موضع التطبيق، وفي حالة كون الأجهزة الحكومية غير نابعة من الحركة، فللحركة الحق في تقديم اقتراحات لها صفة استشارية تؤخذ بعين الجد والاعتبار، وتتم على أساس المشاورات الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها وتوضع موضع التنفيذ.

ع. للحركة الحق في إنشاء قسم للإعلام والثقافة تابع للحركة ولهذا القسم أن يقوم بجميع الوسائل الإعلامية إبراز الحركة وأهدافها بإصدار المنشورات الدورية والثابتة، وبتشغيل محطة إذاعة وإدارة صحيفة وإصدار الإعلانات والملصقات وعقد المؤتمرات الصحفية والإعلامية لإبراز غايات وأهداف الحركة، وذلك بقرار من اللجنة المركزية الحركة وبتوجيه من المكتب السياسي.

ف. للحركة الحق في إصدار ميثاق يشمل مبادئ محددة لسياسة الحركة بصورة مفصلة وشاملة لجميع النشاطات والسياسة التنظيمية لإدارة جميع المرافق التي تنوي الحركة تطبيقها وأسلوب العمل والعلاقات مع كل الجهات الأخرى التي سيكون للحركة معها علاقة من أي نوع سواء كانت تنظيمية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو خدمات وغيرها. كما يوضح الأهداف والغايات التي تتبناها الحركة والدستور والمنهاج الذي ستتبعه الحركة في حمل مسؤولية تمثيل الجماهير في الضفة والقطاع تجاه قضاياها العامة.

ص. للحركة الحق في التفاوض مع الجهات ذات العلاقة على تسلم السلطة الإدارية ولها الحق كذلك في توقيع البروتوكولات والملاحق والاتفاقيات الخاصة بذلك، ولها الحق كذلك في أن تضع الأنظمة والأسس والقوانين والتشريعات واللوائح المتعلقة

بأسلوب إدارة مرافق السلطة وتوحيدها، ولها في حالة تسلمها السلطة الإدارية أن تقوم بإدارتها بالطريقة التي تتلاءم مع مصالح الحركة والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

ق. للحركة ممثلة في لجنتها المركزية ومكتبها السياسي أن تتفاوض مع جهات ذات علاقة لإبرام معاهدة سلام نيابة عن الشعب الفلسطيني وباسمه.

ز. للسلطة التي تقيمها الحركة الحق في إنشاء قوة شرطة محلية قوية وفعالة لحفظ الأمن الداخلي والسهر على راحة أبناء الشعب.

ش. للحركة ممثلة في مكتبها السياسي الحق بعد توقيع وإبرام معاهدة السلام أن تتفاوض على قدم المساواة مع جهات أو حكومات تعقد اتفاقية اتحاد كونفدرالي وفقاً لما تتطلبه مصلحة السكان في الضفة والقطاع بما يضمن هذه المصالح.

الباب الثالث

المادة الثالثة: التركيب البنيوي للحركة

تتكون الحركة من الهيئات واللجان والمكاتب والمؤسسات التالية:

1. **العضو: ولكي يكون المواطن عضواً في الحركة، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:**

أ أن يكون مواطناً ذكراً أو أنثى قد أتم الثامنة عشرة من العمر مهما كانت ديانته.

ب أن يكون متمتعاً بقواه العقلية.

ج أن يكون غير محكوم بجرم مخل بالشرف.

د أن يوافق على أهداف ومبادئ غايات الحركة.

ه أن يكون قد سدد ما عليه من التزامات مالية للحركة.

و أن يقسم القسم الذي تحدده الحركة لأعضائها.

ز أن يقوم بجميع الأعمال التي تطلبها منه الحركة في الفرع الذي يتبعه.

ح ألا يقوم بنشاط معاد للحركة أو مخالف لمبادئها.

2. **فقدان العضوية: يفقد العضو عضويته في الحركة في الحالات التالية:**

أ إذا أصيب بالجنون.

ب إذا حكم بجرم مخل للشرف.

ج إذا امتنع عن تسديد التزاماته المالية للحركة دون عذر مقبول.

د إذا مارس نشاطات مخالفة لمبادئ الحركة وألحق بها أضراراً.

ه إذا سلك سلوك مشيناً سبب أذى لسمعة الحركة.

و إذا امتنع دون عذر مقبول عن القيام بالمهام التي تكلفه بها الحركة.

ز إذا أخل بقدسية وشرف القسم الخاص بالحركة.

3. **أحكام عامة تتعلق بالعضوية:**

أ للجنة المركزية الحق في إدخال أي تعديل تراه مناسباً فيما يتعلق بموضوع العضوية، وذلك وفقاً للتطورات والمسؤوليات المستجدة التي تطرأ على نمو وتطور الحركة.

ب رسم الانتساب والعضوية المقرر هو خمسة دنانير أردنية أو ما يعادلها لكل عضو.

ج اشتراك العضو السنوي هو خمسة دنانير أردنية لكل سنة مالية تدفع في أول كل سنة مالية.

د لكل عضو عامل في الحركة الحق في الحصول على بطاقة العضوية التي تقرر الحركة منحها لأعضائها.

ه جميع أعضاء النشاطات للحركات التي تقوم عليها الحركة هم أعضاء طبيعيون في الحركة، أما فيما يتعلق بالالتزامات المالية المترتبة عليهم فتدفع وفقاً لما نصت عليه أنظمتهم الداخلية وهم الأعضاء الذين ورد نص عليهم في الفقرتين "د و13" من المادة الأولى من هذا النظام.

و للقياديين النشيطين من الأعضاء الحق في التمتع بمزايا خاصة وفقاً لقرارات اللجنة المركزية.

4. الفروع والنشاطات: للحركة الحق في إنشاء فروع لها أو لإحدى نشاطاتها التي ورد عليها نص في "5 و13" من المادة الأولى من هذا النظام على الأسس التالية:

(1) في إحياء المدن وفي المدن الصغيرة وفي معسكرات اللاجئين ومضارب العشائر تؤسس الفروع بقرار من اللجنة المركزية ووفقاً لقرار اللجنة المركزية يجري استئجار المبنى اللازم أو امتلاكه أو بناؤه مجدداً وتأثيثه وتشغيله على أفضل الأسس.

(2) يكون الفرع فرعاً للحركة أو إحدى نشاطاتها القائمة أو المستحدثة.

(3) يحدد قرار اللجنة المركزية الجهة التي يتبعها الفرع سواء كان مركز الفروع أو مسؤول نشاطات الفروع في اللجنة المركزية، ويتسلم منه تعليمات قيادة الحركة وينفذها مع لجنة الفرع كما يرفع إليه جميع المعلومات عن تطور نشاط الحركة في فرعها.

(4) تدير الحركة فروعها بموجب نظام خاص تضعه لذلك ووفقاً لمقتضيات المصلحة العليا للحركة.

5. يجوز للعضو أن يكون عضواً في أكثر من فرع واحد من فروع الحركة إذا كان الأخير يمارس نشاطاً متخصصاً كأن يكون عضواً في فرع الحركة وينتسب في نفس الوقت لفرع آخر يمارس النشاط الرياضي أو يرعى الحركة الطلابية إذا كانت الشروط تنطبق عليه.

6. في الانتخابات التي تجريها الفروع لانتخاب ممثليها في المجلس الأعلى أو اللجنة المركزية لا يجوز للعضو أن ينتخب أكثر من مرة واحدة وتختم بطاقته الانتخابية بخاتم الانتخابات الخاص بحيث لا تجيز له بعدها الاقتراع في فرع آخر كما كان عدد الفروع التي يمارس نشاطه فيها.

المادة الرابعة، أحكام عامة:

أ في حالة عدم وجود نص على أي من الأنشطة التي ستمارسها الحركة في هذا النظام يجوز للجنة المركزية بتوجيه من المكتب السياسي أن تتخذ القرار المناسب لاستحداث وإدارة النشاط المطلوب، أو ضم نشاط قائم غير تابع للحركة ويقرأ قرار اللجنة المركزية مع هذا النظام بوصفه جزءاً منه.

ب يجوز للجنة المركزية بتوجيه من المكتب السياسي أن تعمل طيلة مرحلة التأسيس كلها على إضافة البنود والقرارات التي تكفل سد الثغرات التي قد يكون هذا النظام أغفلها وذلك لضمان تنفيذ المبادئ الواردة في هذا النظام على أن تقرأ جميع هذه القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية لهذا الغرض مع هذا النظام كجزء منه.

المادة الخامسة:

أ النواة التأسيسية لهذه الحركة في تخطيطها الهيكلي هم المؤسسون، وتتكون اللجنة التأسيسية من عدد محدود من الأعضاء من المبادرين لتأسيس هذه الحركة وتعقد اللجنة التأسيسية اجتماعاً يجري فيه تلاوة هذا النظام وإقراره ويصبح بعد إقراره الدستور الذي تسير بموجبه الحركة.

ب بعد إقرار هذا النظام تقوم لجنة من ثلاثة أشخاص منتخبة من اللجنة التأسيسية برفع هذا النظام للسلطات المختصة للحصول على ترخيص العمل القانوني اللازم للحركة.

ج تتمتع اللجنة التأسيسية بجميع صلاحيات المجلس الأعلى واللجنة المركزية والمكتب السياسي حيث ورد نص على ذلك في هذا النظام إلى أن تشكل جميع هذه الهيئات بصورة رسمية وقانونية وفقاً لهذا النظام وتمارس صلاحياتها.

د بعد تسلم كافة مؤسسات الحركة لأعمالها ينتهي عمل اللجنة التأسيسية وتبدأ كل مؤسسة بممارسة أعمالها وفقاً لنصوص هذا النظام.

المادة السادسة: المجلس الأعلى للحركة:

أ لكل فرع من فرع الحركة الحق في انتخاب ممثل واحد لكل مائة عضو من أعضائه فإذا كان عدد أعضاء الفرع ألف عضو فإنه يحق لهم انتخاب عشرة أعضاء يمثلونهم في المجلس الأعلى للحركة.

ب لكل نشاط من أنشطة الحركة أن ينتخب على نفس القاعدة ممثلاً واحداً لكل مائة عضو سددوا اشتراكهم مهما كان عدد الأعضاء.

ج جميع ممثلي قواعد الحزب من الفروع، والنشاطات يشكلون المجلس الأعلى للحركة.

د يجب ألا يتجاوز عدد أعضاء المجلس الأعلى من الضفة والقطاع الألف وخمسمائة عضو.

ه ينتخب المجلس الأعلى للحركة اللجنة المركزية بتوجيهاته فيما يتعلق بنشاطات وعمل الحركة.

و على المجلس الأعلى للحركة أن يزود اللجنة المركزية بتوجيهاته في ما يتعلق وبشاطات الحركة وعملها.

ز للمجلس الأعلى الحق في الاجتماع مرة واحدة كل سنة ويتلقى تقريراً من اللجنة المركزية عن أعمال الحركة.

ح مدة المجلس الأعلى للحركة أربعة سنوات يجري بعدها حله وانتخاب مجلس أعلى جديد يمارس كافة صلاحياته.

المادة السابعة: اللجنة المركزية للحركة

أ اللجنة المركزية للحركة هي المحرك الدائم النشيط للحركة.

ب يتم انتخاب اللجنة المركزية من المجلس الأعلى للحركة من عدد من الأعضاء يبلغ ستين عضواً، أربعون منهم يمثلون الحركة في مختلف مدن وقرى ومخيمات ومضارب عشائر البدو في الضفة الغربية، وعشرون يمثلون قطاعات الحركة في قطاع غزة

ج تتمتع اللجنة المركزية بكافة الصلاحيات التي تمنحها من إدارة الحركة على أعلى مستوى من الكفاءة.

د للجنة المركزية أن تنتخب من بين أعضائها رجالاً متخصصين لمعالجة مختلف القضايا التي تهم السكان في الضفة والقطاع بمختلف فروع الاقتصاد والخدمات والثقافة والإعلام وكافة المرافق التي ترتقي بحياة سكان الضفة والقطاع.

ه جميع النشاطات التي وردت في المادة الثانية من هذا النظام هي من مسؤولية اللجنة المركزية بكل ما نصت عليه.

و اللجنة المركزية تجتمع اجتماعاً فوق العادة بناء على طلب المكتب السياسي أو خمس أعضائها.

ز ينبغي أن يحضر سكرتير اللجنة المركزية جدول أعمالها الخاص بثلاثة أيام على الأقل ليتمكن العضو من دراسته والاستعداد للمشاركة في مناقشته مع أعضاء اللجنة المركزية.

ح للجنة المركزية بتوجيه من المكتب السياسي للحركة أن تتصل بحركات وطنية تعمل في الضفة والقطاع لغرض الاندماج في الحركة أو الائتلاف معها وفقاً لميثاق مشترك يحقق ويجسد آمال وطموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني في الضفة

والقطاع في حل مشاكله كلها، ومن بينها تمثيل الشعب الفلسطيني بالضفة والقطاع في أية ممارسات مع جهات ذات علاقة للوصول بشعبنا لشاطئ السلام.

ط للجنة المركزية الحق في توفير مصادر التمويل الثابتة والطارئة لنشاطات الحركة ولها في هذا المجال أن ترسل للفروع بتوجيهاتها، وعلى أعضاء وقيادة الفروع الاستجابة لنداء اللجنة المركزية بسرعة وكفاءة.

ي للجنة المركزية أن تمنح الفرع أو العضو المتفوق في أي مجال من مجالات النشاط الأوسمة الخاصة بالتقدير والاحترام.

ك للجنة المركزية أن تقترح أشكالاً من الشعارات يحملها أعضاء الحركة تكون رمزاً لتطلعات الحركة كما أن اللجنة المركزية توافق على الأوسمة التي تمنح لمؤيدي الحركة من خارج الحركة وأن تكون لهذه الأوسمة مستويات وفقاً لمقام ومدى أهمية الشخصية التي تمنح الوسام.

المادة الثامنة: المكتب السياسي

أ تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها الستين أحد عشر عضواً ليكونوا المكتب السياسي للحركة.

ب تراعي في انتخاب المكتب السياسي نفس النسبة التمثيلية للضفة والقطاع وعليه فإن سبعة من أعضاء المكتب السياسي ينتخبون من بين الأربعين عضواً الذين يمثلون الضفة وأربعة من بين العشرين عضواً الذين يمثلون قطاع غزة.

ج صلاحيات المكتب السياسي:

1. يعتبر المكتب السياسي في المراحل الأولى في حالة انعقاد دائم إلى أن تتم بلورة أمور الحركة ثم يتحول الانعقاد إلى مرة واحدة أسبوعياً.
2. يصدر المكتب السياسي توجيهاته للجنة المركزية بخصوص جميع القضايا التي تحتاج إلى قرار لدراسة موضوع وإصدار القرار اللازم.
3. سكرتير اللجنة المركزية يجب أن يكون عضواً في المكتب السياسي.
4. ويجوز أيضاً أن يكون سكرتير اللجنة المركزية رئيساً للمكتب السياسي إذا تم انتخابه لهذا المنصب بواسطة المجلس.
5. يتسلم المكتب السياسي من اللجنة المركزية أية اقتراحات أو قرارات وإذا صادق عليها تصبح جزءاً من دستور الحركة وإذا أعادها للجنة المركزية لإعادة دراستها مع ملاحظاته وتوجيهاته فيترتب على اللجنة المركزية إعادة دراسة الموضوع آخذة بعين الاعتبار ملاحظات المكتب السياسي.
6. المكتب السياسي مفوض بالاتصال بجميع الجهات خارج الحركة وإجراء المحادثات معها نيابة عن الحركة، والوصول إلى اتفاق يضمن مصلحة الحركة والشعب الفلسطيني على ألا يتعدى التوقيع على مسودة أي اتفاق مع أي جهة بالأحرف الأولى، وبعد إقرار الاتفاق بأكثرية أصوات اللجنة المركزية يصبح الاتفاق نافذاً، وساري المفعول وفقاً للنصوص الواردة فيه وملزماً للحركة.
7. لرئيس المكتب السياسي الحق في استخدام العدد اللازم من الموظفين والخبراء والأجهزة، وتحديد شروط عملهم، وكذلك اللوائح الخاصة بأعمال جهاز المكتب وأن يعد لها أو يستبدلها أو يلغيها وفقاً لمقتضيات مصلحة العمل.
8. للمكتب السياسي الحق في تحديد المكافآت والبدلات التي تدفع لأعضاء المجلس بوصفهم أعضاء متفرغين تفرغاً كاملاً للعمل لما فيه مصلحة الحركة والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

9. يعتبر المكتب السياسي القيادة العليا للحركة وله أن يقود الحركة ومسيرة الشعب الفلسطيني على الأسس الديمقراطية التي قامت عليها الحركة، وتم انتخابه بموجبها.
10. وبناء على ما ورد في الفقرة التاسعة عليه أن يضع المصلحة العليا للشعب الفلسطيني في أقصى درجات اعتباره وأن يطرح في حالة الضرورة أي موضوع له مساس بمستقبل هذا الشعب للاستفتاء العام وله بعد ظهور نتيجة الاستفتاء أن يتصرف وفق هذه النتيجة.
11. المهمة الأساسية للمكتب السياسي هي تمثيل الحركة والشعب الفلسطيني وتشكيل فريق مفاوضات حيثما كان ذلك ضرورياً لإنهاء الاحتلال إنهاء مشرفاً، وكذلك لتسلم المرافق التي تدير شؤون الخدمات للسكان، وأيضاً للتوقيع على معاهدة سلام مع الجانب الإسرائيلي وفق للقرارات والاتفاقيات المعمول بها لهذا الغرض.
12. إذا تم التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات فإنه يحق للمكتب السياسي تسلم السلطة وإدارة الحياة اليومية للسكان بواسطة أجهزة موظفين يعينهم للقيام بهذا العمل بموجب قرارات تتخذها لهذا الغرض بحيث تعين الإطار العام لشكل ومضمون ومشاريع وأنظمة الأجهزة كلها في الضفة والقطاع.
13. المدة التي ينتخب المكتب السياسي لها من قبل اللجنة المركزية هي أربع سنوات.
14. حتى بعد الوصول للسلطة لا يتم حل المكتب السياسي ولا مؤسسات الحركة بل تستمر في الإشراف على أجهزة السلطة بوصفها الحزب الحاكم.
15. يتم التعيين للوظائف الرئيسية في السلطة فقط من نشيطي وخبراء الحركة، ولا يجوز تعيين مدير عام لإحدى الدوائر أو حاكم إداري مهما كانت رتبته إلا من كوادر الحركة، وذلك بتنسيق من المكتب السياسي.
16. لا يجوز لمن لم يحصل على موافقة المكتب السياسي سواء كان من داخل الحركة أو من خارجها أو يشغل أي منصب رئيسي في السلطة.
17. المكتب السياسي يعين اللجان التي تشرف على الانتخابات العامة لكل مراتب الحركة ويقر نتائجها وبعد اعتمادها من قبله تصبح نتائجها نهائية.
18. إذا شعر أحد المرشحين بأنه لم ينصف في الانتخابات في دائرته فله أن يرفع شكوى مدعمة بأسباب قانونية للمكتب السياسي وللمكتب أن يأمر بإعادة الانتخاب في الدائرة المعنية، ويعتمد نتائجها النهائية.
19. للمكتب السياسي إذا شعر بانحراف أحد أعضائه أو أعضاء اللجنة المركزية أن يطلب من اللجنة المركزية فصله من العضوية على أن يحل محله المرشح الذي حصل على أعلى الأصوات التي تجيء بعد العضو الذي شطب عضويته من نفس دائرته.
20. للمكتب السياسي الحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها المحافظة على طهارة الحركة وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بجميع الوسائل القانونية والتنظيمية والإجرائية التي يراها ضرورية لذلك بما فيها الحق بأن يعهد إلى أحد أعضائه أو أكثر بالإشراف على مجموعة من أجهزة السلطة.

الباب الرابع

المادة التاسعة: الموارد المالية للحركة

أ. الموارد المالية للحركة: تتكون من موارد الحركة مما يلي:

1. رسوم الانتساب والاشتراك التي يدفعها الأعضاء.
2. التبرعات من الأعضاء وأصدقاء الحركة.
3. الهيئات من أي مصدر يوافق عليه المكتب السياسي.
4. الوصايا.
5. ما يوقفه الأعضاء والموسرون من أعضاء الحركة وأصدقائها لمصلحتها.
6. أية موارد من ممتلكات الحركة.
7. أية موارد أخرى يُوافق عليها المكتب السياسي.

ب. أبواب النفقات على نشاطات الحركة:

1. تقوم الحركة بالإنفاق على نشاطاتها وفروعها من أية مصادر متوفرة لديها وفقاً للبرنامج الذي يقره المكتب.
2. يتم تنظيم حسابات الحركة وفقاً للأسس الحسابية التي يقرها المكتب السياسي.
3. يجوز لأي فرع أو نشاط من فروع ونشاطات الحركة أن يدير حساباته إما بواسطة أعضائه أو بواسطة مستقدمين يعينهم لهذا الغرض مهما كان مستوى المؤسسة في التركيب الهيكلي للحركة.

الباب الخامس

أحكام عامة: المادة العاشرة

يرأس رئيس المكتب السياسي اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية والمجلس الأعلى للحركة.

المادة الحادية عشرة: بعد انتخاب السكرتير العام للجنة المركزية يجري انتخاب هيئة المكتب وتتشكل من نائبين للسكرتير العام وأمين للشؤون المالية وناطق رسمي باسم اللجنة المركزية وأمين لتنظيمات الحركة يكون مشرف على فروع ونشاطات الحركة كذلك انتخاب مركز الحركة، بحيث يكون مسؤولاً عن النواحي التنظيمية والتخطيط والأعمال الفكرية والأيديولوجية والعقائدية وتسمى اللجنة المكونة من الأعضاء السبعة الموصوفين أعلاه هيئة المكتب للجنة المركزية.

المادة الثانية عشرة: تقوم اللجنة المركزية بعد ذلك بانتخاب اللجان المختلفة اللازمة لإدارة الحركة والسلطة فيما بعد وعلى الأخص فيما يلي:

أ اللجنة المالية: وتشرف على الشؤون المالية لكل الأجهزة.

ب اللجنة الاقتصادية: وتكون مسؤولة عن الإشراف على النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والتخطيط والإحصاء.

ج لجنة الخدمات: وتكون مسؤولة عن الخدمات العامة في الحركة والسلطة فيما بعد كالأشغال العامة والصدقة والبريد والمواصلات وغيرها من الخدمات.

د اللجنة الإعلامية: وتتولى الإشراف على كافة فروع الإعلام للحركة والسلطة فيما بعد.

ه أية لجان أخرى ترى اللجنة المركزية حاجة إليها.

و تضع اللجنة المركزية وصفاً لواجبات وأعمال كل اللجان المنتخبة.

ز تنتخب كل لجنة رئيساً لها وتعد محضراً لجلساتها، وترسل تقاريرها ومقترحاتها للسكرتير للجنة المركزية لعرضها على اللجنة المركزية لدى أول اجتماع لها.

المادة الثالثة عشرة:

حيثما لم يرد نص في هذا النظام على أي أمر في مرحلة التأسيس تتخذ اللجنة المركزية التوجيه من المكتب السياسي القرار المناسب بإضافة أو شطب أو استبدال أي نص من نصوص هذا النظام ويقرأ القرار مع هذا النظام كجزء لا يتجزأ منه.

المادة الرابعة عشرة:

للجنة المركزية الحق في الاتصال مع مؤسسات عامة في الضفة والقطاع بهدف الاندماج أو الائتلاف ولها أن تقترح على المكتب السياسي أية مقترحات تراها ضرورية لضمان شمولية ووحدة العمل الوطني في جميع المراحل.

المادة الخامسة عشرة:

للجنة المركزية بوصفها ممثلة لحركة مشروعة ومرخصة أن تقيم المهرجانات والمسيرات الشعبية والندوات الدراسية وكل ما هو ضروري من الاجتماعات بهدف شرح وجهات نظرها وكسب التأييد الشعبي لها.

المادة السادسة عشرة:

لا تحل هذه الحركة إلا بقرار من المكتب السياسي بإجماع أصواته بعد تلقيه اقتراحاً من ثلاثة أرباع أعضاء اللجنة المركزية، وأن يكون الاقتراح لأسباب تقتضيها المصلحة الوطنية العليا.

المادة السابعة عشرة:

للحركة الحق في أن تتحول إلى حزب سياسي في أي مرحلة من مراحل عملها ترى أن ذلك فيه خدمة للصالح العام.

المادة الثامنة عشرة:

للحركة الحق في الاندماج أو الائتلاف مع أية قوى وطنية تتفق معها في الخطط والمنهاج وبرنامج العمل وأن تعمل ضمن هذه الجبهة وفقاً للاتفاق الذي تقرره وضمن المدة التي يتم الاتفاق عليها بين الفرقاء.

ملحق رقم (3)

الميثاق الفلسطيني للسلام[3]

المرآة

سياسية اخبارية جامعة

AL-MERA'A Arabic Daily Newspaper Ramallah

حركة الروابط تمارس حقها الشرعي والطبيعي

الميثاق الفلسطيني لحركة الروابط يفتح عهد الديمقراطية لأبناء الشعب كافة

برقية شكر.. ونداء

مصطفى دودين

رئيس اتحاد الروابط

المعارضة ضد سياسية الاستيطان

مرآة الأحداث

احتجاز سفن اسبانية

اعلان

---

[3] صحيفة المرآة، (الميثاق الفلسطيني للسلام)، العدد 63، صدرت بتاريخ 17/آب/1983.

الميـــثاق الفـــلسطيني - بقيـــة ..

المادة ـ ١ ـ يسمى هذا الميثاق ـ ميثاق السلام الفلسطيني ـ ويعرف فيما بعد بالميثاق

المادة ـ ٢ ـ يعمل بهذا الميثاق بعد اقراره من قبل المؤتمر التاسيسي ـ للحركة الديمقراطية للسلام .

المادة ـ ٣ ـ يسرى مفعول هذا الميثاق على جميع ابناء الشعب العربي الفلسطيني الذين يعيشون في الضفة والقطاع في الحاضر والمستقبل ويعتبر دستورا نافذا فيهما .

المادة ـ ٤ ـ الشعب العربي الفلسطيني قرر ان ينهي رحلة العذاب ، وسنوات المعاناة والتشرد والحرمان ومصادرة الحريات العامة والتي كانت نتيجتها انه منع بالخوف والارهاب والمعتقلات والكبت والتسلط وانظمة الطوارئ من ان يقول كلمته الحرة غير المقيدة بهذه القيود في موضوع مصيره ، وقرر ان يتسلم زمام اموره ومصيره بيديه وان يقرر لنفسه وفقا لظروف الحال المصير والحياة التي يرتضيها ، وان اى موقف او اتفاق لا يصدر عن هذا الشعب الفلسطيني الذى تمثله الحركة الديمقراطية للسلام في اتخاذ مواقف نيابة عن الشعب الفلسطيني ـ يعتبر موقفا واتفاقا مرفوضين رفضا قاطعا

المادة ـ ٥ ـ لا وصاية لاحد على الشعب العربي الفلسطيني وهذا الشعب مصيره بارادته

المادة ـ ٦ ـ الشعب العربي الفلسطيني يشجب ويستنكر الارهاب من اى مصدر كان ويعتبر الارهاب بكل مظاهره من تخويف وتهديد وعدوان على حياة الابرياء والاغتيال السياسي عملا من اعمال البربرية والهمجية التي لا تمت بصلة لاخلاق شعبنا .

المادة ـ ٧ ـ الشعب الفلسطيني يعترف بحق جميع الشعوب بما فيها الشعب الاسرائيلي في العيش ضمن وداخل حدود شرعية ومعترف بها ولا يميز الشعب الفلسطيني عنصريا ضد اى شعب بسبب الدين واللون واللغة والعقيدة ويعترف بحق الجميع بحياة كريمة وآمنة دون خوف او تهديد .

المادة ـ ٨ ـ ان شعبنا الصامد فوق ترابه الوطني ، والذى حفظ لوطننا قضية حية ومستمرة ومن خلال اعترافه بحقوق الاخرين يعمل دون كلل من اجل كسب اعتراف الاخرين بحقوقه المشروعة وخاصة حقه في الحياة فوق ترابه الوطني بحرية وكرامة وحقه في اجلاء جيوش الاحتلال عن ارضه ، ويطلب من كل العالم المتمدن ان يقف الى جانب هذه المطالب العادلة ويدعمها بكل ما اوتي من قوة حتى انهاء الاحتلال انهاء مشرفا ، وضمان الحياة المستقرة والهادئة لجميع الاطراف في المنطقة .

المادة ـ ٩ ـ شعبنا الفلسطيني يؤمن بأن المفاوضات المباشرة مع الجانب الاسرائيلي هي الوسيلة الحضارية للتوصل الى سلام عادل ومشرف في المنطقة وعليه فان شعبنا يطالب جميع القوى المتحضرة في العالم ومنها الشعب الاسرائيلي ان يدعم بقوة التوجه الحضارى للشعب الفلسطيني لاجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب الاسرائيلي لاقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في الحياة على ترابه الوطني بحرية وكرامة وسلام .

المادة ـ ١٠ ـ حق الشعب الفلسطيني في المعرفة والثقافة والتوعية هو حق مقدس يجب صيانته والعمل من اجله .

المادة ـ ١١ ـ حق الشعب الفلسطيني في الحياة الامنة والسلام حق طبيعي ومصون واكمال المسيرة السلمية التي بداتها مصر في تحرير التراب المصرى قدوة لتطلع شعبنا لصنع السلام

المادة ـ ١٢ ـ حرية العبادة وحرية الوصول للاماكن الدينية المقدسة لجميع اتباع الديانات السماوية في البلاد المقدسة حق مصون وتكفله التسوية التي يتم التوصل اليها مهما كانت .

المادة ـ ١٣ ـ تحدد لكل مرحلة من مراحل حياة الشعب الفلسطيني شعارات تلائم المرحلة التي يمر بها وفي جميع الحالات تكون الشعارات التالية هي الهدف الذى يسعى الشعب لتحقيقه : ا وحدة وطنية تجمع ولا تفرق .

ب ـ لا ارهاب ولا حروب ولا حمامات دم ولا اغتيالات سياسية .

ج ـ التوصل لمعاهدة سلام فلسطينية ـ اسرائيلية تضمن السلام العادل والدائم وحق العيش الكريم للجميع .

د ـ لا نتدخل في شؤون الاخرين ولا في نمط حياتهم ولا في تراثهم وتقاليدهم ولا نسمح لاحد بان يتدخل في اسلوب حياتنا وتراثنا وتقاليدنا .

هـ ـ اعادة جمع شمل من يرغب من ابناء الوطن للعيش على التراب الوطني ضمن برنامج السلام .

و ـ تطوير وتنمية الموارد الوطنية ورفع مستوى الدخل الوطني لاعلى حد ممكن .

ز ـ المساعدة في حل جميع المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في المهاجر بكل الوسائل القانونية والمشروعة .

المادة ـ ١٤ ـ الشعب العربي الفلسطيني جزء من الامة العربية وصلته بالشعوب العربية صلة عضوية ولا تناقض بين مصالح الشعوب العربية في اقطارها المختلفة ، والشعوب العربية هي حليف وفي وصديق مخلص وشريك مصير للشعب الفلسطيني واثبتت التجربة المريرة التي عاشها الشعب الفلسطيني خلال فترة تشرده الطويلة التعاطف المخلص المنزه عن كل غرض بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كافة وعليه : فان التلاحم قوى بين كل الشعوب العربية ومنها الشعب الفلسطيني .

المادة ـ ١٥ ـ الكرامة الوطنية والاعتزاز القومي والقيم الروحية للشعب الفلسطيني وكذلك تراثه وانتماؤه الوطني امر مقدس ومصون بموجب الميثاق ونظام الحركة الديمقراطية للسلام .

المادة ـ ١٦ ـ الشعب العربي الفلسطيني حريص على ابعاد قضيته عن المسرح الدولي وعن دائرة الصراع بين القوى العظمى وعلى هذا : فان المقبول من التدخل الخارجي هو مساعدة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في التوصل لمعاهدة سلام دائم وعادل ومشرف تضمن حقوق جميع الفرقاء .

المادة ـ ١٧ ـ الاساس الذى ستجرى بموجبه مفاوضات السلام هو قرارات مجلس الامن حول القضية ومعاهدة كامب ديفيد واية مبادئ اخرى يرتضيها الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي بمساعدة الاطراف المنصوص عليها في معاهدة كامب ديفيد وتستهدف التوصل للسلام العادل والمشرف والى احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

المادة ـ ١٨ ـ يعترف الشعب العربي الفلسطيني بميثاق هيئة الامم المتحدة ويتعهد ان يعمل بهذا الميثاق ، ويتعهد باحترام وثيقة حقوق الانسان وكذلك جميع المعاهدات التي اقرها المجتمع الدولي وتعمل بموجبها جميع الشعوب المتحضرة .

المادة ـ ١٩ ـ العلاقات الاردنية الفلسطينية هي علاقات خاصة ومميزة وممزوجة بالقربى والدم والمصاهرة وتجاوزت علاقات الشعب الواحد الى علاقات الاسرة الواحدة والتي يتحتم الحرص عليها وتوثيقها وتنميتها .

المادة ـ ٢٠ تجرى في الوقت المناسب في الضفة والقطاع انتخابات عامة في وقت واحد معا لاختيار ممثلي الشعب الصامد الحقيقيين ولضمان حرية ونزاهة الانتخابات وبعدها عن الضغوط والارهاب تراقب من جهات دولية محايدة ونتاج هذه الانتخابات سيقود مسيرة الشعب الفلسطيني السلمية للتوصل للسلام العادل والدائم واحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

المادة ـ ٢١ ـ تشرع جميع القوانين والانظمة التي تكفل حقوق مختلف قطاعات الشعب في جميع الاحوال والظروف وخصوصا حقوق العمال والفلاحين والطلاب والموظفين والتجار والصناع وكذلك لتأمينهم صحيا ضد المرض والشيخوخة والعجز والاصابة وكذلك جميع الحالات التي تستوجب وضع الانظمة والقوانين لتلائم مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع وتعديلها حين اللزوم لجعلها ملائمة لافضل الاوضاع خدمة لمختلف قطاعات الشعب .

المادة ـ ٢٢ ـ تسن جميع القوانين والانظمة اللازمة لتنمية مختلف الموارد الوطنية والعمل على تطوير الاقتصاد القومي ضمن خطة زمنية ورفع كفاءة الدخل القومي للحد الاعلى الممكن .

المادة ـ ٢٣ ـ العلاقات بين الشعب العربي الفلسطيني والشعوب الاخرى تحددها مبادئ ميثاق هيئة الامم والقوانين المشرعة بموجب هذا الميثاق وتحكمها جميعا مبادئ المحبة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وانتهاج مبدا المعاملة بالمثل .

المادة ـ ٢٤ ـ تؤسس قوة مناسبة للشرطة المحلية وتناط بها مهام حفظ الامن الداخلي والنظام العام وتنفيذ القوانين السارية واحكام المحاكم المدنية والشرعية وتوضع لهذه القوة القوانين والانظمة واللوائح اللازمة لتمكينها من القيام بواجبها على اكمل وجه .

المادة ـ ٢٥ ـ تؤسس سلطة للاعلام تتولى الاشراف على تنظيم كافة وسائل الاعلام وتتولى وضع الانظمة واللوائح اللازمة لها على ان يصدر قانون بتنظيم صلاحيات سلطة الاعلام .

المادة ـ ٢٦ ـ يسن قانون لكل فرع من فروع الخدمات العامة يحدد صلاحيات وسلطات واعمال كل فرع وملحقاته على ان يكون شاملا لجميع فروع الخدمات التي يحتاجها السكان .

المادة ـ ٢٧ ـ تؤسس في الوقت المناسب سلطة قضائية متكاملة يضمن لها الاستقلال في ادائها لمهامها على الا يكون سلطان لاية جهة عليها سوى القانون والعدالة وضمير وطهارة القضاء والقضاة .

المادة ـ ٢٨ ـ ينظم القانون لتنظيم وعمل المؤسسات العامة والاتحادات والنقابات والمجالس المتخصصة وكذلك جميع الخدمات التي تتطلب انشاء سلطات مركزية لها على ان يراعى في القانون المذكور كل الحالات والحاجات الخاصة بالحاضر والمستقبل .

المادة ـ ٢٩ ـ يلحق بهذا الميثاق النظام التاسيسي ـ للحركة الديمقراطية للسلام ـ التي ستقود العمل بهذا للميثاق وتنظيم الاسس والمؤسسات التابعة لها .

المادة ـ ٣٠ ـ الحركة الديمقراطية للسلام ـ مكلفة بموجب هذا الميثاق وبموجب النظام التاسيسي لها بقيادة السكان في الضفة والقطاع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفي جميع الحالات التي تحتاج لتمثيل السكان حتى في مرحلة تقرير المصير .

المادة ـ ٣١ ـ الحركة الديمقراطية للسلام ـ مكلفة بموجب هذا الميثاق ونظامها الاساسي بالاشراف بواسطة الكوادر الخاصة على جميع فروع الخدمة التي تلزم لابناء الشعب في الضفة والقطاع ، وكذلك سن الانظمة والقوانين واللوائح التي تلزم لجميع هذه العمليات .

المادة ـ ٣٢ ـ الحركة الديمقراطية للسلام ـ يجوز لها تعديل بعض مواد هذا الميثاق حينما وحيثما قامت حاجة لذلك ، شريطة احـماع قيادتها على قيام هذه الحاجة .

المادة ـ ٣٣ ـ الحركة الديمقراطية للسلام ـ مكلفة بموجب هذا الميثاق بسن وتشريع جميع الانظمة والقوانين اللازمة وتعديلها واستبدالها او الغائها والتي تحتاج لها الحركة في اشرافها على شؤون الحياة .

المادة ـ ٣٤ ـ الحركة الديمقراطية للسلام ـ مكلفة بموجب هذا الميثاق بتاسيس بنك وطني مركزى يشرف على ادارة شؤون النقد للبلاد .

المادة ـ ٣٥ ـ يحدد للحركة شعار ونشيد وقسم بمرسوم خاص يصدر عن قيادة الحركة .

المادة 1- يسمى هذا الميثاق ميثاق السلام الفلسطيني ويعرف فيما بعد بالمثياق.

المادة 2- يعمل بهذا الميثاق بعد إقراره من قبل المؤتمر التأسيسي للحركة الديمقراطية للسلام.

المادة 3- يسري مفعول هذا الميثاق على جميع أبناء الشعب العربي الفلسطيني الذين يعيشون في الضفة والقطاع في الحاضر و المستقبل ويعتبر دستوراً نافذاً فيهما.

المادة 4- الشعب العربي الفلسطيني قرر أن ينهي رحلة العذاب وسنوات المعاناة والتشرد والحرمان ومصادرة الحريات العامة والتي نتيجتها أنه منع بالخوف والإرهاب والمعتقلات والكبت والتسلط وأنظمة الطوارئ من أن يقول كلمته الحرة غير المقيدة بهذه القيود في موضوع مصيره، وقرر أن يتسلم زمام أموره ومصيره بيديه وأن يقرر لنفسه وفقا لظروف الحال المصير والحياة التي يرتضيها وأن أي موقف أو اتفاق لا يصدر عن هذا الشعب الفلسطيني الذي تمثله الحركة الديمقراطية للسلام في اتخاذ مواقف نيابة عن الشعب الفلسطيني، يعتبر موقفاً واتفاقاً مرفوضين رفضاً قاطعاً.

المادة 5- لا وصاية لأحد على الشعب العربي الفلسطيني وهذا الشعب مصيره بإرادته.

المادة 6- الشعب العربي الفلسطيني يشجب ويستنكر الإرهاب من أي مصدر كان ويعتبر الإرهاب بكل مظاهره من تخويف وتهديد وعدوان على حياة الأبرياء والاغتيال السياسي عملاً من أعمال البربرية والهمجية التي لا تمت بصلة لأخلاق شعبنا.

المادة 7- الشعب الفلسطيني يعترف بحق جميع الشعوب بما فيها الشعب الإسرائيلي في العيش ضمن وداخل حدود شرعية ومعترف بها ولا يميز الشعب الفلسطيني عنصرياً ضد أي شعب بسبب الدين واللون واللغة والعقيدة، ويعترف بحق الجميع بحياة كريمة آمنة دون خوف أو تهديد.

المادة 8- إن شعبنا الصامد فوق ترابه الوطني والذي حفظ لوطننا قضية حية ومستمرة، ومن خلال اعترافه بحقوق الآخرين يعمل ككل من أجل كسب اعتراف الآخرين بحقوقه المشروعة وخاصة حقه في الحياة فوق ترابه الوطني بحرية وكرامة وحقه في إجلاء جيوش الاحتلال عن أرضه ويطلب من كل العالم المتمدن أن يقف إلى جانب هذه المطالب العادلة ويدعمها بكل ما أوتي من قوة حتى إنهاء الاحتلال إنهاء مشرفاً وضمان الحياة المستقرة والهادئة لجميع الأطراف في المنطقة.

المادة 9- شعبنا الفلسطيني يؤمن بأن المفاوضات المباشرة مع الجانب الإسرائيلي هي الوسيلة الحضارية للتوصل إلى سلام عادل ومشرف في المنطقة، وعليه فإن شعبنا يطالب جميع القوى المتحضرة في العالم ومنها الشعب الإسرائيلي أن يدعم بقوة التوجه الحضاري للشعب الفلسطيني لإجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي لإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في الحياة على ترابه الوطني بحرية وكرامة وسلام.

المادة 10- حق الشعب الفلسطيني في المعرفة والثقافة والتوعية هو حق مقدس يجب صيانته والعمل من أجله.

المادة 11- حق الشعب الفلسطيني في الحياة الآمنة والسلام حق طبيعي ومصون وإكمال المسيرة السلمية التي بدأتها مصر في تحرير التراب المصري قدوة لتطلع شعبنا لصنع السلام.

المادة 12- حرية العبادة وحرية الوصول للأماكن الدينية المقدسة لجميع الديانات السماوية في البلاد المقدسة حق مصون وتكفله التسوية التي يتم التوصل إليها مهما كانت.

المادة 13- تحدد لكل مرحلة من مراحل حياة الشعب الفلسطيني شعارات تلائم المرحلة التي يمر بها وفي جميع الحالات تكون الشعارات التالية هي الهدف الذي يسعى الشعب لتحقيقه:

أ وحدة وطنية تجمع ولا تفرق.

ب لا إرهاب ولا حروب ولا حمامات دم ولا اغتيالات سياسية.

ج التوصل لمعاهدة سلام فلسطينية– إسرائيلية تضمن السلام العادل والدائم وحق العيش الكريم للجميع.

د لا نتدخل في شؤون الآخرين ولا في نمط حياتهم ولا في تراثهم وتقاليدهم ولا نسمح لأحد بأن يتدخل في أسلوب حياتنا وتراثنا وتقالدينا.

ه إعادة جمع شمل من يرغب من أبناء الوطن للعيش على التراب الوطني ضمن برنامج السلام.

و تطوير وتنمية الموارد الوطنية ورفع مستوى الدخل الوطني لأعلى حد ممكن.

ز المساعدة في حل جميع المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في المهاجر بكل الوسائل القانونية.

المادة 14– الشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية وصلته مع الشعوب العربية صفة عضوية ولا تناقض بين مصالح الشعوب العربية في أقطارها المختلفة والشعوب العربية هي معين وفي وصديق مخلص وشريك مصير للشعب الفلسطيني وأثبتت التجربة المريرة التي عاشها الشعب الفلسطيني خلال فترة تشرده الطويلة التعاطف المخلص المنزه عن كل غرض بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كافة، وعليه فإن التلاحم قوي بين كل الشعوب العربية ومنها الشعب الفلسطيني.

المادة 15– الكرامة الوطنية والاعتزاز القوي والقيم الروحية للشعب الفلسطيني وكذلك تراثه وانتماؤه الوطني أمر مقدس ومصون بموجب الميثاق ونظام الحركة الديمقراطية للسلام.

المادة 16– الشعب العربي الفلسطيني حريص على إبعاد قضيته عن المسرح الدولي وعن دائرة الصراع بين القوى العظمى، وعلى هذا فإن المقبول من التدخل الخارجي هو مساعدة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي التوصل لمعاهدة سلام دائم وعادل ومشرف تضمن حقوق جميع الفرقاء.

المادة 17– الأساس الذي ستجري بموجبه مفاوضات السلام هو قرارات مجلس الأمن حول القضية، ومعاهدة كامب ديفيد وأية مبادئ أخرى يرتضيها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بمساعدة الأطراف المنصوص عليها في معاهدة كامب ديفيد وتستهدف التوصل للسلام العادل والمشرف وإلى إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

المادة 18– يعترف الشعب العربي الفلسطيني بميثاق الأمم المتحدة، ويتعهد أن يعمل بهذا الميثاق، ويتعهد باحترام وثيقة حقوق الإنسان، وكذلك جميع المعاهدات التي أقرها المجتمع الدولي وتعمل بموجبها جميع الشعوب المتحضرة.

المادة 19– العلاقات الأردنية الفلسطينية هي علاقات خاصة ومميزة وممزوجة بالقربى والدم والمصاهرة وتجاوزت علاقات الشعب الواحد إلى علاقات الأسرة الواحدة والتي يتحتم الحرص عليها وتوثيقها وتنميتها.

المادة 20– تجري في الوقت المناسب في الضفة الغربية والقطاع انتخابات عامة في وقت واحد معاً لاختيار ممثلي الشعب الصامد الحقيقيين ولضمان حريته ونزاهة الانتخابات وبعدها عن الضغوط والإرهاب تراقب من جهات دولية محايدة، ونتاج هذه الانتخابات سيقود مسيرة الشعب الفلسطيني السلمية للتوصل لسلام العادل والدائم وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

المادة 21– تشرح جميع القوانين والأنظمة التي تكفل حقوق مختلف قطاعات الشعب في جميع الأحوال والظروف وخصوصاً حقوق العمال والفلاحين والطلاب والموظفين والتجار والصناع، وكذلك لتأمينهم صحياً ضد المرض والشيخوخة والعجز والإصابة، وكذلك جميع الحالات التي تستوجب وضع الأنظمة والقوانين لتلائم مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، وتعديلها حين اللزوم لجعلها ملائمة لأفضل الأوضاع خدمة لمختلف قطاعات الشعب.

المادة 22– تسن جميع القوانين والأنظمة اللازمة لتنمية مختلف الموارد الوطنية والعمل على تطوير الاقتصاد القوي ضمن خطة زمنية ورفع كفاءة الدخل القومي للحد الأعلى الممكن.

المادة 23- العلاقات بين الشعب العربي الفلسطيني والشعوب الأخرى تحددها مبادئ ميثاق الأمم والقوانين المشرعة بموجب هذا الميثاق وتحكمها جميعاً مبادئ المحبة والالتزام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وانتهاج مبدأ المعاملة بالمثل.

المادة 24- تؤسس قوة مناسبة للشرطة المحلية وتناط بها مهام حفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وتنفيذ القوانين السارية وأحكام المحاكم المدنية والشرعية وتوضع لهذه القوة القوانين والأنظمة واللوائح اللازمة لتمكينها من القيام بواجبها على أكمل وجه.

المادة 25- تؤسس سلطة للإعلام تتولى الإشراف على تنظيم كافة وسائل الإعلام وتتولى وضع الأنظمة واللوائح اللازمة لها على أن يصدر قانون تنظيم صلاحيات سلطة الإعلام.

المادة 26- يسن قانون لكل فرع من فروع الخدمات العامة يحدد صلاحيات وسلطات وأعمال كل فرع وملحقاته على أن يكون شاملاً لجميع فروع الخدمات التي يحتاجها السكان.

لمادة 27- تؤسس في الوقت المناسب سلطة قضائية متكاملة يضمن لها الاستقلال في أدائها لمهامها على ألا يكون سلطان لأية جهة عليها سوى القانون والعدالة وضمير وطهارة القضاء والقضاة.

المادة 28- ينظم القانون لتنظيم وعمل المؤسسات العامة والاتحادات والنقابات والمجالس المتخصصة وكذلك جميع الخدمات التي تتطلب إنشاء سلطات مركزية لها على أن يراعى في القانون المذكور كل الحالات والحاجات الخاصة بالحاضرة والمستقبل.

المادة 29- يلحق بهذا الميثاق النظام السياسي للحركة الديمقراطية للسلام التي ستقود بهذا الميثاق، وتنظيم الأسس والمؤسسات التابعة لها.

المادة 30- الحركة الديمقراطية للسلام مكلفة بموجب هذا الميثاق وبموجب النظام التأسيسي لها بقيادة السكان في الضفة والقطاع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفي جميع الحالات التي تحتاج لتمثيل السكان في مرحلة تقرير المصير.

المادة 31- الحركة الديمقراطية للسلام مكلفة بموجب هذا الميثاق ونظامها الأساسي بالإشراف بواسطة الكوادر الخاصة على جميع فروع الخدمة التي تلزم لأبناء الشعب في الضفة والقطاع، وكذلك سن الأنظمة والقوانين واللوائح التي تلزم لجميع هذه العمليات.

المادة 32- الحركة الديمقراطية للسلام يجوز لها تعديل بعض مواد هذا الميثاق حينما قامت حاجة لذلك شريطة إجماع قيادتها على قيام هذه الحاجة.

المادة 33- الحركة الديمقراطية للسلام مكلفة بموجب هذا الميثاق بسن تشريع جميع الأنظمة والقوانين اللازمة وتعديلها واستبدالها أو إلغائها والتي تحتاج لها الحركة في إشرافها على شؤون الحياة.

المادة 34- الحركة الديمقراطية للسلام مكلفة بموجب هذا الميثاق بتأسيس بنك وطني مركزي يشرف على شؤون النقد للبلاد.

المادة 35- يحدد للحركة شعار ونشيد وقسم بمرسوم خاص يصدر عن قيادة الحركة.

ملحق رقم (4): رسائل تهديد من روابط القرى للهيئة الإسلامية العليا[4]

اسرائيل في ٨٣/٤/١٣

إلى المجلس الاسلامي الاعلى في اورشليم القدس :

نوجه لكم رسالتنا الأخيرة والنهائية لطرفكم ، لنوضح لكم بوضع تحمل كامل المسؤولية لجانبكم وحده من جراء الهجوم الذي حددناه في رسائلنا الخطية والتهديدية التي وصلتكم ، ونزيد الذكر بالرسالة الأخيرة التي عثر عليها مع الطرد المشبوه (القنبلة الوهمية) في داخل زوايا اقصاكم ..

وحذرناكم من اعتراض سبيلنا وسياستنا المنزهة من عدم السماح بالصلاة ، ورفضكم للادارة المدنية ، والحكم الذاتي وروابط القرى ..

واما الانذار الأخير الموجه لكم فقد كان عن طريق الهاتف فقد قمنا بتكليف احد عملاء هذه الحركة بالاتصال هاتفيا في صباح يوم السبت ٨٣/٤/١٠ وحذرناكم عن قيام جماعات ضخمة من المتدينين من الصلاة في الأقصى وقد اتصل بكم ولدينا اثباتات مسجلة مرتين وحذركم من العنف ضد من يقاوم الجماعات التي كانت تحرسها فرقة سرية من روابط القرى ؛

وكان ذلك وعين في الساعة الرابعة مساء ، ولكن ظرفا طارئا حصل وقد تأجل الى صباح الاحد لاستعداد جندي (من غوش ايمونيم) بالتنسيق مع كهانا بالتبرع بعمل شجاع ضد العرب من المسلمين والمسيحيين بالقيام بالعمل هذا والدخول المفاجىء الى الأقصى ليفجر و يدمر الصخرة ليعثر على (السبع الكلمات) في الصخرة التي يؤكدها رجال ديننا من نبوة موسى ،

ملاحظة ثانية :

١ ـ في خلال اربعة وعشرون ساعة بعد الانذار الى ٤/٣٠/ ستكونون معرضين للتصفية الجسدية في حالة إستمراركم ومعارضتكم لحلول اليهود للأقصى ،

٢ ـ مهلة اخرى لكم ستتوقف عن مهاجمتكم إلى مدة نخبركم بها وسنصعد هجماتنا ضد المسيحيين والطوائف والاعياد المسيحية الذين تضامنوا معكم ،

ملاحظة روابط القرى

اسرائيل

اسرائيل عاشت روابط القرى في خدمة الصهيونية

[4] العلمي، سعد الدين، "وثائق الهيئة الإسلامية العليا"، دار الطباعة العربية، القدس، 1984م

إلى مدير الاوقاف العام

لقد تبين من اوساط اسرائيلية موثوق بها وخاصة الشرطة ، أن لديكم معارضة الى حد بعيد المدى من أداء الطقوس والشعائر الدينية للفئات اليهودية المتدينة في اسرائيل ، فعلى غرار ذلك ، أصبحنا نتحدى بعضنا بعضا وعلنا وجها لوجه ومن يحظيه بالقوة هو الفائز فنسقنا خطة لتفجير الأقصى والقيامة ومسجد عمر بن الخطاب مع زعيم حركة «غوش ايمونيم ، كهانا وأبناء جبل بنت السهل» .

فلذلك نذكركم بضبط النفس وعدم المعارضة والسماح بالصلاة مع المتدينين وعدم إعتراض سبيل إصدار أمر من أوامر روابط القرى العسكرية والادارة المدنية في القدس .

نحذركم و يوم الالتقاء هو يوم الاربعاء ليلا الموافق ١٣/٣٠ الى يوم السبت ٤/٢٣ للصلاة في المسجد الأقصى الذي تدعون انه اقصاكم وأن إعتراض سبيل أحد سوف يهمر بظرف ساعة فلكم التفكير والشورى (٢٤) ساعة من بعد اليوم الموعد المحدد من نسف أقصاكم ... وذلك ليتسنى لكم إتخاذ موقف محايد مؤيد لنا .

والا سوف نتخذ بعد نسف أقصاكم عدة اجراءات ضدكم وهي :

- تنحيتكم عن ما يسمى بأوقاف القدس .
- ابعادكم إلى خارج اسرائيل .
- العقاب الجسدي ضدكم شخصياً ..

لقد اعذر من انذر ، انتم تتحملون كافة النتائج

زعماء روابط القرى
+ كهانا
+ امناء جبل بين المقدس
+ متدينو كريات اربع
اسرائيل

٣٤٩

٩) تقرر اغتيال السادة :

١) الشيخ سعد الدين العلمي .
٢) الشيخ جميل الخطيب .
٣) الشيخ عكرمة صبري .
٤) حسن طهبوب .
٥) الدكتور أمين الخطيب .
٦) الدكتور عبد الله صبري .
٧) الاستاذ حسني الاشهب .
٨) الاستاذ نهاد أبو غربية .
٩) المحامي عبد الله عودة .
١٠) المحامي دوريش ناصر .
١١) المحامي ابراهيم أبو عطا .
١٢) السيد فائق بركات .

التوقيع
زعماء روابط القرى
اسرائيل

بخريطة موضحة ومفصلة للاماكن المقصودة والمهدفة لنا .
الاماكن : الأقصى ، المهد ، القيامة ، الجثمانية .
الزمان : ٢٠/٥/١٩٨٢م ليلة الاسراء والمعراج .

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق